

المستقبل العربي

ISSN 1024 - 9834

مجلة فكرية شهرية محكمة تعنى بقضايا الوحدة العربية ومشكلات المجتمع العربي

يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

منظمة دولية غير حكومية مقرها في لبنان

(مرسوم رقم 4174 لعام 2000)

مركز بحثي علمي يُعنى بشؤون الوطن العربي ووحدته، وما يتعلق به ويؤثر فيه إقليمياً ودولياً، على مختلف الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية والبيئية. وهو مؤسسة غير حكومية مستقلة لا تبغى الربح، يهتم بنشر الأبحاث المحكمة.

شروط النشر لمجلة «المستقبل العربي» متوفرة على الرابط: <<http://caus.org.lb/ar>>

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 - قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <<http://www.e-marefa.net/ar>>

2 - قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <<http://www.search.shamaa.or3g>>

3 - دار منظمة <<http://www.mandumah.com>>

4 - EBSCO Publishing <<http://www.ebsco.com>>

كما أن المقالات التربوية بنصوصها الكاملة متوفرة

في قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <<http://www.search.shamaa.org>>

للحصول على إصدارات المركز

1 - الاشتراك في مجلة «المستقبل العربي»:

■ الاشتراك السنوي (بما فيه أجور البريد):

للمؤسسات

للأفراد

\$150 للنسخة الورقية.

\$120 للنسخة الورقية.

\$40 للنسخة الإلكترونية.

\$10 للنسخة الإلكترونية.

\$180 للنسختين الورقية والإلكترونية.

\$130 للنسختين الورقية والإلكترونية.

2 - الاشتراك السنوي الشامل في إصدارات المركز من الكتب والمجلات:

■ تبلغ قيمة الاشتراك السنوي الشامل 1000 دولار أمريكي (يتم الحصول بموجبه على إصدارات المركز كافة خلال السنة، بما فيها الكتب والمجلات مع أجور البريد).

3 - الاشتراك لمدة 3 سنوات أو أكثر يستفيد من حسم بنسبة 20% على أسعار الاشتراكات السنوية المدرجة أعلاه.

4 - شراء مجموعة كاملة من كتب المركز الصادرة حتى الآن، التي تزيد على 1000 كتاب، مقابل مبلغ مقطوع مقداره ستة آلاف دولار أمريكي تشمل أجور الشحن.

المحتويات

■ دراسات

□ ثنائية الدولة والمجتمع في المجال السياسي العربي:

7 مناقشات نظرية أمينة مزراق وهشام دراجي

تسعى هذه الدراسة إلى إيجاد منطق تفسيري لواقع علاقة الدولة بالمجتمع في المنطقة العربية، وذلك على خلفية التناقض المزمّن بين هذا النمط من الدولة في مقابل مجتمعاتها، وهو التناقض الذي نجده مبرّراً ضمن أصل الضعف الكامن في صلب الدولة العربية نتيجة عجزها عن التغلغل في المجتمعات القائمة بها وعن تمثيلها وكسب ثقتها وتضامنها، ومن ثم تحولها إلى مجرد سلطة تنزع إلى اصطناع القوة وتضخيمها لضمان استمرارها وبقائها وإخفاء أصل الضعف الكامن في جوهرها، مقابل العمل على الحؤول دون تشكّل قيمة للمواطنة في المجتمعات العربية كون ذلك لا يخدم مصلحة هذه الدولة ومنطقها في البقاء والاستمرار.

□ الطائفية السياسية والواقع الاجتماعي المأزوم

25 في الوطن العربي نضال أبو عيشة وإبراهيم أبو جابر

تبحث هذه الدراسة في الطائفية السياسية والأسباب والعوامل التي أسهمت في بروزها في الوطن العربي، انطلاقاً من كون المجتمع العربي مجتمعاً متعددًا ومتنوعاً دينياً وطائفيًا وإثنيًا. تتبعت الدراسة الطائفية السياسية من حيث نشأتها وتطورها في المجتمع العربي، ودور الأنظمة السياسية العربية في تعزيزها، وخصوصية الطائفية السياسية العربية. وخلصت الدراسة إلى أنّ انتقال الطائفية من تكوينات اجتماعية إلى مضمون سياسي مثل إحدى أدوات الصراع السياسي والأيديولوجي في المجتمع العربي، وحال دون أن يفضي هذا التنوّع إلى صهر مكونات المجتمع ضمن دولة المواطنة، وعزّز في المقابل هيمنة الدولة واستغلالها لذلك التنوع؛ فبرزت الهويات الفرعية المتعددة في مرحلة فشل الدولة وانهارها.



□ مخاطر انتشار كورونا على سكان المناطق العشوائية

39 في البلدان العربية: الأسباب وآليات المواجهة شرين محمد فهمي

تعاني دول المنطقة العربية تنامي ظاهرة المناطق العشوائية فيها على مدار سنوات طويلة. ومع ظهور جائحة كورونا على مستوى العالم وما خلفته من خسائر على المستويات كافة، تُثار المخاوف والهواجس أن يؤدي التفشي الكثيف لهذا الفيروس في هذه المناطق المكتظة بالسكان، إلى استقرار الفيروس لديهم لأوقات أطول وإلى انتقاله بالتالي إلى المناطق السكنية الأخرى، وهو ما سيكون له تداعيات خطيرة على المجتمع بأكمله؛ الأمر الذي يتطلب البحث في أسباب الانتشار الواسع لهذا الفيروس بين سكان المناطق العشوائية وتحديد حجم المخاطر والتأثيرات الناجمة عن ذلك، لتحديد الآليات والاستراتيجيات التي يمكن أن تنتهجها الحكومات العربية في إطار إجراءاتها الوقائية والاحترازية.

55 فلسطين: الضم وإشكالية سؤال ما العمل؟ وليد سالم

تناقش هذه الورقة إشكالية سقوط ضحايا المشروع الاستيطاني الاستعماري في شرك خداعه، وتصورهم للمشروع الاستيطاني الاستعماري على أنه مجرد نظام احتلال عسكري يدير استيطاناً وأنه قابل للعكس بالوسائل السياسية والدبلوماسية فقط المرتبطة بتوظيف درجة معينة من الانتفاضة في خدمتها، وكذلك فهمهم له لاحقاً على أنه مشروع ضم أبارتهايد قابل للعكس عبر المفاوضات أو عبر القبول بالانضمام إلى إسرائيل. تقدم الورقة مداخل للخروج من هذا المأزق والعمل على الوصول إلى التحرر الوطني الفلسطيني وتفكيك المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين عبر تضافر مختلف أوجه الكفاح الميداني والاقتصادي والقانوني والتنموي والدبلوماسي السياسي وفق خطة منظمة للشعب الفلسطيني وحركات والتحرر في العالم.

□ **بناء الدولة والأمة في السودان** الفاتح جمعة تبار 69

تناقش هذه الورقة مشكلات بناء الدولة والأمة في السودان، وتلقي الضوء على العوائق والإشكاليات التي واجهت عملية تكوين الدولة الأمة فيها وكيف ولماذا فشلت دولة ما بعد الاستقلال في تحويل ولاء الأفراد والجماعات في المجتمع السوداني نحو الدولة القومية. وتتناول الورقة دور الصفوة التي ورثت الدولة بعد خروج المستعمر وفشلها في الإفادة من الإمكانيات التي يوفرها جهاز الدولة الحديثة لتثوير البنى المجتمعية والدولية وإكمال عملية التحديث التي بدأها المستعمر، وبالتالي إنجاز عملية بناء الدولة الأمة. وأخيراً تبحث الورقة في الأسباب التي أدت إلى تعثر محاولة خلق هوية قومية لكل السودان عبر تعميم الهوية العربية - الإسلامية.

□ **دور الأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية**

□ **في تونس 2011 - 2014** محمد زيتوني 85

أدى نجاح ثورة تونس عام 2011 إلى تصدّر الكثير من الأحزاب السياسية التونسية واجهة المشهد السياسي في البلاد، ومحاولتها التأثير في تحديد معالم النظام السياسي في المرحلة الجديدة، رغم أن هذه الأحزاب لم تكن البادئة بالمطالبة بإسقاط نظام الرئيس زين العابدين بن علي. تتناول هذه الدراسة دور الأحزاب السياسية التونسية بمختلف تياراتها، الاجتماعي والعروبي القومي، والليبرالي والإسلامي واليساري، في العملية السياسية خلال المرحلة الانتقالية في تونس بعد الثورة وتأثيرها في الحياة السياسية التونسية، وتبحث في مدى امتلاك هذه الأحزاب رؤى وبرامج للمرحلة الانتقالية من أجل بناء أنساق النظام السياسي الجديد في تونس.

□ **الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في أفريقيا** آمال الحواسني ومحمد لكريني 105

تحتل أفريقيا موقعاً مركزياً في السياسة الخارجية المغربية، المبنية على البعدين الاقتصادي والتنموي. وفي هذا السياق عرفت الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه أفريقيا تطوراً واضحاً في السنوات الأخيرة، حرصت الدبلوماسية المغربية خلالها على تعزيز شراكتها التضامنية مع أفريقيا بالاعتماد على الروابط الثقافية والانتماء الجغرافي والعلاقات التاريخية. تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في أفريقيا، ومدى قدرتها على تحقيق أهداف السياسة الخارجية المغربية، وبخاصة في ضوء بروز منافسة اقتصادية قوية حول القارة الأفريقية من جانب القوى الدولية العظمى والصاعدة، وتعمل الدراسة على تحديد الآفاق المطروحة على الدبلوماسية الاقتصادية المغربية لتقوية حضورها في القارة الأفريقية.

□ الحروب التجارية في العالم

122 وأثرها في آسيا الوسطى وأذربيجان محمود أبو حوش

في ظل الأحداث والتطورات التي يشهدها العالم في السنوات الأخيرة، وبخاصة عقب انتشار جائحة كورونا، المترافقة مع تصاعد حدة التوترات التجارية والجيوسياسية عالمياً، تبحث هذه الدراسة في تأثير هذه التوترات والحروب التجارية في دول آسيا الوسطى وأذربيجان. تتناول الدراسة أربعة عناصر رئيسة لتوضيح طبيعة تأثير دول آسيا الوسطى وأذربيجان بهذه التوترات: (1) الصراع التجاري في النظام الاقتصادي العالمي؛ (2) التوتر والتصعيد بين الدول الكبرى وتأثيرها في دول آسيا الوسطى وأذربيجان؛ (3) إمكانات خروج هذا الصراع والتنافس على منطقة آسيا الوسطى عن حدوده الاقتصادية؛ (4) أثر استراتيجية «الجزام والطريق» في منطقة آسيا الوسطى وأذربيجان.

□ الصورة واغتيال الواقع

140 في خطاب جان بودريار حيدش سعد

مع تصاعد دور الإعلام ووسائل في التأثير في الثقافة والرأي العام، وفي رسم صور افتراضية أو انتقائية عن الواقع لا تلبث أن تفرض نفسها كحقائق ثابتة عن هذا الواقع، نشأت مدرسة نقدية في الفلسفة والإعلام تتناول هذا الدور السلطوي المتحكم الذي يمارسه الإعلام ووسائل الاتصال على المجتمعات المختلفة، برز منها هربرت ماركيز ونعوم تشومسكي وهربرت شيلر ولوي ألتوسير وجان بودريار وغيرهم. تقدم هذه الدراسة قراءة تحليلية لمقولات الفيلسوف والسوسيولوجي ما بعد الحداثي الفرنسي جان بودريار، الذي يحلل الظاهرة الإعلامية وعلاقتها باختفاء الواقع وصوغ نموذج اصطناعي لدى المتلقي مرتكز على صورة مزيفة للواقع، تفرض واقعاً افتراضياً بديلاً مجرداً من المعنى الأصلي.

■ مقالات وآراء

- 153 ما يحمي لغتنا إذن؟ عبد الله البريدي
- مسودة تعديل الدستور في الجزائر لسنة 2020
- 169 فصل أم تدخل وهيمنة بين السلطات؟ ... بوطيب بن ناصر وهيبة العوادي

■ كتب وقراءات

- 179 فلسطين أربعة آلاف عام في التاريخ (نور مصالحة) منير شفيق
- إعادة التفكير في الحداثة: نزعة ما بعد الاستعمار
- 185 والخيال السوسيولوجي (جيرمندر ك. بامبرا) محمد حدوي
- العلاقات العراقية - الأفريقية: جنوب أفريقيا أنموذجاً، 1961 - 2008
- 191 (عدي أسعد خماس) سمير عبد الرسول العبيدي
- 196 كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية إعداد كابي الخوري

الكتب العربية: خدعة القرن: أبعادها واستراتيجية مواجهتها؛ انتفاضة 1987:
تحول شعب؛ دور الأمم المتحدة في العراق.

الكتب الأجنبية: Nostalgia for the Empire: The Politics of Neo-Ottomanism; Twilight of Democracy: The Seductive Lure of Authoritarianism; First Principles: What America's Founders Learned from the Greeks and Romans and How That Shaped Our Country.

التقارير البحثية: The U.S. Needs Europe to End the "Forever Wars" in the Middle East; Setting New U.S. Strategic Priorities for a Post-Trump World.

آراء الكتّاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف: مقطع من لوحة تشكيلية

للغنان المغربي سيدي محمد المنصوري الإدريسي.

ثنائية الدولة والمجتمع في المجال السياسي العربي: مناقشات نظرية

أمينة مزراق(*)

جامعة محمد بوضياف مسيلة، مخبر البحث في العلوم السياسية الجديدة - الجزائر.

هشام دراجي(**)

جامعة محمد بوضياف مسيلة، مخبر البحث في العلوم السياسية الجديدة - الجزائر.

مقدمة

تعمل الدولة في المجال السياسي العربي على تضخيم قوتها في مقابل إضعاف المجتمع، وذلك نظرًا إلى وعيها بوجود رفض داخلي لها قادم من مجتمعاتها، التي لطالما عدتها عبئًا عليها ورأت فيها أنها نقيضها المزمّن. وقد استطاعت الدولة ضمن هذا الواقع الرافض لها أن تكتسب قدرة على الاستمرار والبقاء من خلال تطويرها لجملة سندات اجتماعية مستقاة من طبيعة المجتمعات العربية ذات القابلية الانقسامية، والتي تعد نموذج الدولة القائم بها في حد ذاته تنظيمًا أعلى للقبيلة.

تعرف جميع الدول العربية على المستوى الاجتماعي الكثير من الصراعات الكبيرة بين مختلف مكوناتها الاجتماعية؛ هذه الصراعات التي يحاول علماء الاجتماع تفسيرها من خلال التركيز على تعاضد أزمة الهوية فيها. وهذه المجتمعات ذات بناء فسيقائي متنوع من حيث الأقليات العرقية والعشائرية واللغوية والدينية والطائفية بالدرجة الأولى. ترتبط هذه الأزمة بالولاء والانتماء إلى كيانات مختلفة، قد تكون أكبر أو أصغر من الدولة الوطنية، فنجد أن أغلبية هذه الأقليات تحاول تعزيز هويتها الخاصة انطلاقًا من عداوة بقية الهويات الأخرى التي تعدها مصدر تهديد وخطر.

وفي هذا السياق، عملت الدولة العربية على الاستثمار في سياسات الهوية، كما حرصت على الحؤول دون وجود قيمة للمواطنة عربيًا، لأن ذلك لا يخدم مصلحتها ومنطقها في البقاء والاستمرار بوصفها تنظيمًا أعلى للقبيلة، ولكونها دولة نشأت فاقدة لشرعية الميلاد وبقيت عاجزة عبر مراحل

mezragamina@yahoo.com.

drj.hichem@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(**) البريد الإلكتروني:

تطورها المختلفة عن تجسيد نفسها كدولة أمة. وهذا يفسر تبني هذا النمط من الدولة لسياسات دفع التحول الاجتماعي، كما يبرر حالة الاغتراب السائدة في المجتمعات العربية بين القيم المستوردة لنخبة السلطة، وقيم المجتمع الحضارية، وكون المجتمعات العربية ظلت محرومة من جانب دولها فرصة الصراع الطبيعي للتحول إلى أمة.

الإشكالية: تحاول هذه الدراسة إزالة الغموض المعرفي حول طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال طرح سؤال إشكالي مفاده: كيف تستطيع الدولة في المجال السياسي العربي أن تحافظ على استمرارها وبقائها في ظل قيامها ضمن مجتمعات رافضة لها؟ ومن ثم كيف يمكن تفسير المنطق الذي يحكم طبيعة العلاقة القائمة بين ثنائية الدولة/المجتمع في الحالة العربية؟ وهو السؤال الإشكالي الذي يمكن تفكيكه إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ما محددات علاقة الدولة بالمجتمع في الحالة العربية؟
- ما الآليات التي تراهن عليها الدولة العربية لإحكام سيطرتها على مجتمعاتها؟
- ما مدى تحقق ظاهرة التحول الاجتماعي في المجتمعات العربية كعملية طبيعية تتطور من خلالها كل المجتمعات؟
- كيف تتعاطى الدولة في المجال السياسي العربي مع مضامين الأمة؟

الفرضيات: تفترض هذه الدراسة أن الدولة في المجال السياسي العربي تعاني الكثير من الأزمات التي أعاقَت عملية تطورها، وبخاصة في سياق الانتقال من البناء القبلي التقليدي إلى البناء المؤسسي الحديث. تتبلور أهم هذه الأزمات وأخطرها في أزمة الهوية بوصفها أقرب الأزمات إلى المجتمعات العربية وكذا إشكالية المؤسسة، إضافة إلى إشكالية أخرى وجدت بالأساس للقضاء على الأزمة الأولى وهي المواطنة، هذه الأخيرة التي أدى تراجعها إلى تعاظم الأزمة الأولى. وفي كل الأحوال فإن هذه الدراسة تحاول إيجاد منطق تفسيري لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في المنطقة العربية، انطلاقاً من محاولة إثبات صحة هذه الفرضيات التالية:

- القابلية الطبيعية لدى المجتمعات العربية للانقسام هو ما يمنح الدولة في المجال السياسي القدرة على تضخيم قوتها في مقابل إضعاف مجتمعاتها، وهي المعادلة التي تتحدد في إطارها ثنائية الدولة/المجتمع عربياً.
- تراهن الدولة في الحالة العربية على الاستثمار في سياسات الهوية كآلية لإحكام سيطرتها على مجتمعاتها.

- تنتفي ظاهرة التحول الاجتماعي عن المجتمعات العربية كظاهرة طبيعية تتطور من خلالها المجتمعات كافة، بسبب فاعل الدولة الذي يعمل على دفع هذه العملية باتجاه القيم التحديثية التي لا تزال هذه المجتمعات عاجزة عن استيعابها.

- تعمل الدولة العربية على مواجهة مضامين الأمة، من خلال عملها على الحؤول دون إيجاد فرصة للصراع الطبيعي لمجتمعاتها للتحول إلى أمة/مواطنة أو إلى أمة/قومية.

منهجية الدراسة: سنحاول التطرق نظرياً إلى الكثير من الإشكاليات المرتبطة بواقع الدولة في المنطقة العربية في ظل تعاظم التحديات المرتبطة بالهوية بمختلف تجلياتها ورهانات

المواطنة كقيمة جوهرية مطلوبة في المنطقة العربية، وهو ما يفرض علينا التقيد بمستوى التحليل الخاص بالدولة، انطلاقاً من الاعتماد على جملة من المقاربات النظرية، يأتي في مقدمتها اقتراب علاقة الدولة والمجتمع الذي سنحاول من خلاله تقديم تفسيرات نظرية لطبيعة العلاقة بين الدولة ومختلف الجماعات داخل المجتمع، ومحاولة الاعتماد أيضاً على المقرب التاريخي الذي سيسمح لنا بالبحث الإيستيمولوجي في تاريخية مفهوم الدولة في المنطقة العربية على مستوى النشأة والتطور.

أولاً: أنطولوجيا الدولة في المنطقة العربية

ظهرت الدولة من الناحية التاريخية نهاية القرون الوسطى، وذلك نتيجة تجميع وتركيز السلطة في يد حاكم واحد، كرد فعل من جهة ضد النظام الإقطاعي المتعدد الولاءات⁽¹⁾، وضد سلطة البابا والإمبراطور من جهة أخرى. بمعنى أدق كانت الدولة في مواجهة ما سمي آنذاك الإمبراطورية الجرمانية الرومانية المقدسة. غير أنه مع نهاية القرن السادس عشر بدأ التفكير جدياً في ربط هذا الكيان السياسي - الدولة - بمجموعة بشرية متناسقة من حيث بعض معايير الانتقاء كالثقافة والعرق، أي ضرورة ارتباط الدولة بالأمة⁽²⁾.

مثلت الدولة العربية، منذ نشأتها الأولى على يد محمد علي باشا في مصر، خليطاً من تعاضد مكونات وأنماط انتمى بعضها إلى مرحلة ما قبل الدولة، وأخرى على الرغم من حداثتها ودورها في إنشاء الهياكل الخارجية للدولة الحديثة، إلا أنها عجزت عن الارتقاء بممارساتها بعيداً من سطوة التضامنية التقليدية وقوتها، التي أصبحت بفعل اتساق موجهاتها الثقافية ومصالحتها الذاتية مع عناصر البناء الثقافي، قادرة على تعطيل أي تطور جوهري في البنى السياسية والثقافية الحاكمة لمعطيات الفعل السياسي⁽³⁾.

إن هذا الوضع غير المستقر لبناء وشكل الدولة في المنطقة العربية يجسّد الفشل الذريع في عملية الانتقال من نظام القبيلة بكل تجلياته الثقافية والاجتماعية إلى نظام الدولة المدنية بمؤسساتها المختلفة، وهو ما يدل بكل جديّة على واقع حال الكثير من البلدان العربية، التي بالرغم من تبنيها للنظم المؤسساتية إلا أنها ما زالت تعمل بثقافة القبيلة.

لقد شاع الاهتمام بالدولة ودورها في المجتمع والاقتصاد بالتزايد والنمو في أواسط المفكرين العرب في ثمانينيات القرن العشرين، وكانت الدولة قد ظهرت في المنطقة العربية في وقت لم يكن المفكرون العرب يبدون فيه أي اهتمام حقيقي بتطورها - فقط كان أغلبهم مشغولاً بـ: «الأمة

(1) كانت سلطة السيد المالك على رعاياه سبباً في نشأة الكثير من الديولات، وهو ما أدى إلى لامركزية السلطة. انظر: عبد العزيز ربح، *الشرعية الديمقراطية: من التعاقد إلى التواصل*، هبرماس في مواجهة رولز (بيروت: الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2019)، ص 21.

(2) المصدر نفسه، ص 21.

(3) باقر سلمان النجار، «الدولة العربية: بين إخفاقات البناء وتعطل الاندماج»، ورقة قدمت إلى: *جديليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 51.

الإسلامية»، أو ب: «القومية العربية»، ولم تكن تشغلهم الدولة الإقليمية/القطرية البيروقراطية بحد ذاتها، وباستثناء حالات جزئية قليلة، فإن الدولة - مفهومًا ومؤسسة - كانت مدخلًا متأخرًا في الشرق الأوسط والمنطقة العربية بصفة عامة⁽⁴⁾. ورغم ذلك، فإن معظم الأقطار العربية والشرق الأوسطية بالتحديد، قد نجحت في الحفاظ على دولها المؤسسة حديثًا، وإن يكن ذلك بلا معاناة ثقافية واجتماعية، بينما توسعت مأكينات الدولة على نحو استثنائي جدًا من حيث حجمها ومداهها الوظيفي، ولم يحدث إلا مؤخرًا الانتباه إلى هذا الإهمال الفكري لظاهرة الدولة⁽⁵⁾.

تجدر الإشارة هنا إلى أن الدولة ليست مجرد سلطة وحسب، إنما هي إلى ذلك مؤسسة كبرى تنضوي في داخلها مؤسسات فرعية: سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية وثقافية. صحيح أنه يمكن أن تنشأ مؤسسات في ظل شخصنة السلطة، ولكنها محكومة بالرأي الواحد والفكر الواحد، وربما بالحزب الواحد، أما في ظل الدولة المدنية القائمة على المشاركة السياسية في شؤون الحكم، فإن المؤسسات تكون منتظمة في إطار القانون العام، حيث لا تمييز بين البشر، إنها الدولة المدنية، دولة الشعب، أو دولة المواطنين المتساوين في حقوقهم وواجباتهم أمام القانون⁽⁶⁾.

والحقيقة أننا لم نتمكن في المنطقة العربية من بناء الدولة القائمة على أساس المشاركة في شؤون الحكم، والاحتكام إلى المؤسسات والقانون، ولكننا قمنا بتكييف النظم الشمولية التقليدية القائمة على السلطة، دون غيرها من الركائز الأخرى، مع متطلبات التطور السياسي. فالواقع يؤكد استحضارنا لتلك النظم التقليدية القديمة القائمة على الحكم الفردي والتسلط مع العمل على إعطائها الشرعية من خلال تجميلها وإلباسها ثوب الدولة المدنية عبر إنشاء جملة من المؤسسات التي بقيت جوفاء بفعل غياب الفاعلية. هذه المظاهر التقليدية بقيت لعقود طويلة ساد فيها الحكم الفردي وبقي بعض الحكام فيه لأزيد من أربعين سنة على رأس الحكم.

إن هذا التشويه العميق في بنية الدولة في المجال السياسي العربي ساهم بصورة كبيرة ومباشرة في حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المنطقة العربية. وقد تجلّى ذلك بوضوح في الحراك العربي الذي عصفت بالكثير من الأنظمة السياسية وأسقط الكثير من الحكام بعد ثورة الشعوب، ذلك بأن مظاهر القبلية وثقافة الحكم السلطوي أصبحت منبوذة وغير مرغوب فيها في القرن الحادي والعشرين.

(4) نزيه الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين (بيروت:

المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 38.

(5) المصدر نفسه، ص 38.

(6) عدنان السيد حسين، «تاريخية الدولة بين الماضي والحاضر: ظروف النشأة وآثارها»، ورقة قدمت إلى: أزمة

الدولة في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص 53.

ثانيًا: محددات ثنائية علاقة الدولة - المجتمع في الحالة العربية

تعدّ ثنائية الدولة - المجتمع وطبيعة العلاقة القائمة بينهما من بين أهم المداخل في تفسير قدرة الدولة العربية على الاستمرار في ظل وجود رفض داخليّ من مجتمعاتها⁽⁷⁾. ذلك بأن التاريخ العربي والإسلامي لا يمكن فهمه إلا من خلال تفسير ظاهرة الدولة كتنظيم أعلى للقبيلة أو ما يصطلح عليه أيضًا بالدولة - القبيلة سواء من حيث فهم آليات السلطة الحاكمة، أو فهم آليات الكيان العام للدولة، أو آليات التفاعل بينهما.

إن لطالما كانت القبيلة ولا تزال عامل التأسيس والهدم بالنسبة إلى الدولة في الحالة العربية، فهي بلغة محمد جابر الأنصاري بمثابة بذرة الحياة لها وجراثيمة موتها في آن واحد، فعلى قاعدتها تتأسس وتقوم، ومعها أو بها تسقط⁽⁸⁾.

نشير هنا إلى أن وجود المفاعيل والخصوصيات القبلية والمذهبية والدينية والعرقية ربما لا يقود بالضرورة إلى حدوث مشكلات سياسية، ذلك بأنه وفي المجتمعات كلها هناك أقليات ناشطة سياسيًا وأخرى مستكنة، وهناك من تحاول المحافظة على خصوصياتها الثقافية والدينية، ومن تبدو أكثر استعدادًا للاندماج السياسي أو الاجتماعي بل وذات قابلية للزوبان والتخلي عن خصوصياتها.

ومن ثم فإن الإشكال ليس في التركيبات الاجتماعية غير المتجانسة بقدر ما هو في الدولة في حد ذاتها، وفي السياسات التي تتبناها تجاه هذه المفاعيل والخصوصيات المجتمعية. وهي السياسات التي تكون عادة قائمة على منطق الإقصاء والتمييز، والتي تفتح من ثم البلاد على مشكلات اجتماعية وأخرى سياسية، وتقود إلى اهتزازات عميقة في هيكل الدولة وفي قدرتها على إدارة المجتمع، في حين نجد في المقابل دولًا أخرى تقود مجتمعاتها التي تحمل التركيبة والخصائص نفسها إلى الاستقرار السياسي والمجتمعي من طريق سياساتها الإدماجية للخصوصيات والمفاعيل المجتمعية كافة، ومن ثم تضمن بذلك شرعية لدولها ولأنظمتها الحاكمة⁽⁹⁾.

يعيش المجتمع العربي حالة من التفكك والتجزئة الاجتماعية والسياسية، فهو مجتمع عاجز عن التحول من مرحلة الجماعة إلى مرحلة المجتمع⁽¹⁰⁾. على أن الفرد في الحالة العربية معروف بالولاء للجماعة وليس بالولاء للمجتمع، حيث يميل المجتمع العربي المعاصر في تركيبته إلى المجتمع الفسيفسائي أكثر منه إلى المجتمع التعددي أو المجتمع المتجانس، وتسيطر فيه علاقات النزاع أكثر من علاقات التعايش والاندماج.

(7) السعيد ملاح، «التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي» (أطروحة قدمت لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014)، ص 143.

(8) محمد جابر الأنصاري، التآزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة، ط 2 (بيروت: دار الشروق، 1999)، ص 91.

(9) المصدر نفسه، ص 64.

(10) تركي الحمد، دراسات إيديولوجية في الحالة العربية (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1992)، ص 113.

هذا الوضع أدى بعدد الباحثين والمختصين في هذا المجال إلى عدّ الدول العربية الراهنة هي مشروعات حروب أهلية؛ فالأفراد والجماعات في كل دولة عربية هي مجرد تجمع بشري لم يبلغ بعد مرتبة المجتمع، وليس بينهما عقد اجتماعي، ولا هي قادرة على التوافق على ثوابت وطنية وهوية جامعة مشتركة ترفع مستوى تلك التجمعات البشرية إلى مستوى مجتمع بالمعنى العلمي للمجتمع⁽¹¹⁾.

وهو الوضع الذي تؤكد الكثرة من الكتابات بشأن الدولة في المجتمعات العربية، ولا سيما المشرقية منها، من خلال حضور البنية القبلية والعشائرية واستمرارها في نظامها السياسي، إذ قامت العوامل القرابية - ولا تزال - بدور بارز في تاريخها الاجتماعي والسياسي، على الرغم من عمليات التحديث المستمرة.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن القبيلة والعائلة ليستا جوهرًا كاملاً في النفس العربية، أو ثقافة سياسية ثابتة مثل عقلية لاتاريخية عند العرب. ولكن لا يجوز في مقابل ذلك الاستهانة بها أيضاً، إذ سادت رغم كل شيء كبنية وكتقافة سياسية، واستثمرت كعصبية في الحفاظ على الحكم أو التعبئة ضده في سبيل الحفاظ على بقاء واستمرار الدولة/السلطة⁽¹²⁾.

وهكذا فإن ما يميز القبيلة كتشكيكة اجتماعية في الحالة العربية، أنها جماعة لم ينفصل فيها السياسي عن الاجتماعي وعن الاقتصادي، ولم ينفصل فيها الفرد عن الجماعة، أي أن الفرد فيها بقي وفيّاً للجماعة لا للجغرافيا، فهي غير مضطرة إلى تكيف بنيتها مع ما هو قائم في المكان مادامت تنتقل؛ والمميز فيها أن ديمومة توطنها عمق حاجتها إلى التكيف والتغير. وهكذا استطاع المفهوم القبلي أن يحافظ على مكانته في الدولة العربية، إذ يبدو التناقض واضحاً بين ثقافة الغرب المعرّفة بالانتماء إلى المكان، والثقافة السائدة في المجتمعات العربية المعرّفة بالانتماء إلى القبيلة والسلالة والنسب.

فقد أنشأ الطابع القبلي دولة مشوّهة لا يمكن التفريق فيها بين «الدولة» ومكوناتها، وهذا مشهد لأزمة بناء الدولة بكاملها، إذ تطرح في المجتمعات القبلية إشكالية المواطنة بحدّة أي طبيعة انتماء الفرد إلى الدولة، وعادة ما تؤدي القبائل دوراً وسيطاً بين الدولة والفرد، وهذا ما يعيق تطور دولة المواطنين أو ما يسمى حديثاً الدولة المدنية، ويؤكد البحث في تاريخية الظاهرة، واستقراء تاريخ تجربة الدولة في الحالة العربية، أن مفهوم القبيلة قد كان من ضمن المفاهيم المفتاحية لقراءة التاريخ السياسي العربي⁽¹³⁾.

وهكذا فقد ظل المفهوم القبلي بتماسكه القرابي الغريزي يمثل أفضل وأجدي وأفعل تنظيم مجتمعي وكياني وسياسي ممكن للتكيف مع معطيات الحياة التي فرضتها طبيعة الجغرافيا وآلياتها

(11) علي خليفة الكواري، محرر، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 37.

(12) عزمي بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014)، ص 141.

(13) ملاح، «التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي»، ص 147.

وضرورتها الحتمية، وليصبح بذلك حقيقة وواقعاً متكرساً وغير قابل للتجاوز في المجتمعات العربية.

وقد بقيت هذه الحقيقة/المعضلة المتمثلة بعدم تمكّن الإنسان العربي من تأسيس وطن ولجوئه إلى القبيلة واتخاذها لها موطناً له، مستمرة إلى غاية يومنا هذا. ويأتي ذلك رغم انصرام قرون متعددة على استقرار معظم العرب وبلوغهم مستويات معينة من التحضر، وعدم اضطرابهم إلى الترحال، حيث تجد الدولة الوطنية العربية صعوبة في الالتزام وإلزام مواطنيها بفكرة الوطن والثبات في أرضه بناءً على انتمائهم إليها والدفاع عنها والوفاء لها، ذلك أنها فكرة لا تزال حديثة في الوعي والعرف العربي المتوارث، في حين أن الانتماء إلى القبيلة أو العشيرة أو الطائفة فقط ما زالت ظواهر قائمة وحاضرة بقوة حتى في أكثر المجتمعات العربية تحضراً⁽¹⁴⁾.

ويؤكد هذه الحقيقة عدد من الباحثين المختصين في تفسير وضع خصوصية الدولة ضمن المجال السياسي العربي على غرار محمد عابد الجابري، الذي يرى أن التاريخ السياسي العربي قد ظل محكوماً بثلاثة محددات رئيسية تأتي في مقدمتها القبيلة كمفهوم معبر عن قيم القرابة والولاءات ما قبل السياسية، إضافة إلى محددتي الغنيمة والعقيدة. وقد مثلت هذه المحددات المحركات الرئيسية المتحركة في حركة التاريخ السياسي العربي، وبمناخ السندات التي تضمن قدرة الدولة العربية على التكيف والاستمرار، وهي المحددات التي بقيت ثابتة في المسار التطوري للدولة في الحالة العربية⁽¹⁵⁾.

أسس الطابع القبلي لقوة الدولة المادية، ولكن هذا الطابع لم يؤسس لقوة دولة المؤسسات، لذلك تأسست الدولة على حدود قوة الجهاز القومي لصيانة وحدة الدولة من دون تطوير التماسك الداخلي، وهذا التوجه هو ما أدى إلى زيادة تسييس التعددية الثقافية بحيث يزداد الاحتماء بها بدلاً من الانكفاء إلى صفة المواطنة والانتماء إلى مجتمع حقيقي يحميه القانون⁽¹⁶⁾.

وضمن هذا الواقع الذي أدركته الدولة العربية مبكراً، ووعت به جيداً، تم تبنيها لسياسات الاستثمار في الهوية التي وجدت تركيبها في هذه الطبيعة الانقسامية للمجتمعات العربية التي تتغذى من استمرار جدلية القبيلة والدولة.

ثالثاً: الدولة العربية والاستثمار في سياسات الهوية

لا شك، ولا جدال، في حقيقة أن الدولة في المجال السياسي العربي قد تأسست على هوية جزئية طائفية أو قبلية أو جهوية، وأنها تبعاً لذلك لم تنجح في تقديم نفسها كهوية جامعة وموحدة لمواطنيها. ففي الحالة العربية، «الدولة» هي التي تنتج مجتمعاتها وليس العكس، والذي ساعدها

(14) الأنصاري، التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة، ص 85.

(15) محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته، نقد العقل العربي؛ 4، ط 4 (بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 48 - 50.

(16) ملاح، «التحول الديمقراطي كمدخل للانفتاح السياسي في العالم العربي»، ص 148.

على ذلك هو تحالفها مع القبيلة. كما أن الدول العربية تبنت تطوراً يوجهه الاستبداد والعنف، وبذلك حرمت مجتمعاتها تطورها الطبيعي⁽¹⁷⁾.

وتأتي هذه الحقيقة بالتناقض مع ما يقتضيه الأصل في الدولة القائم على افتراض ارتباطها في علاقة مباشرة بمسألة الاندماج والهوية، وذلك من خلال مدى قدرتها - الدولة - على إنتاج هوية وطنية موحدة ومفهوم مدني للمواطنة.

وهو الأصل الذي نجده حاضراً في نموذج الدولة الغربية، حيث تقوم المجتمعات الغربية الديمقراطية على قيمة المواطنة المشتركة، وهي القيمة التي ظلت قاعدتها إلى يومنا هذا وطنية قومية، إذ إن الارتباط بين الأشخاص في هذه المجتمعات ينشأ من واقع شعورهم بأنهم يمثلون «جماعة مواطنين»⁽¹⁸⁾.

وفي هذا الإطار يرى يورغان هابرماس أن الإنجاز الأهم الذي استطاعت أن تحققه الدولة الغربية في مسار الحداثة السياسية هو التمييز والفصل الذي تم في مراحل مختلفة من التطور الاقتصادي والسياسي في أوروبا بين الدولة

على الرغم من قيام الدولة الحديثة بالوظائف التي كانت تعنى بها الوحدات القبلية [...]
لا يزال ثمة مظاهر تؤكد استمرار علاقات القرابة بما هي علاقات سياسية سلطوية تتحرك على قاعدة التكوينات العشائرية القبلية السائدة التي تكون العصبية محركها الأساسي.

والمجتمع المدني، أي أن ولادة مفهوم المواطنة في الغرب لم يتم إلا بعد ظهور المجتمع المدني وانفصاله عن الدولة.

فمفهوم المواطنة كما استقر في الدولة الديمقراطية الغربية المعاصرة، قد مثل أساس عملية الاندماج الوطني وشكل حجر الزاوية في بناء الدولة الوطنية الحديثة، كما كان المدخل إلى إرساء نظم الحكم الديمقراطية فيها⁽¹⁹⁾. وذلك خلافاً لواقع مفهوم المواطنة في المجتمعات العربية، إذ لا تزال هناك إشكالية تكتنف العلاقة بين الدولة والجماعات العشائرية والقبلية، فعلى الرغم من قيام الدولة الحديثة بالوظائف التي كانت تعنى بها الوحدات القبلية، ما يجعلنا نتوقع زوال هذه الوحدات لانتهاء وظيفتها، لا يزال ثمة مظاهر تؤكد استمرار علاقات القرابة بما هي علاقات سياسية سلطوية تتحرك على قاعدة التكوينات العشائرية القبلية السائدة التي تكون العصبية محركها الأساسي، وأن ما يساهم في حل هذه الإشكالية تأكيد دور الدولة في إعادة إنتاج الوحدات الاجتماعية القبلية، شريطة ألا تهدد هذه الوحدات وجود الدولة، بمعنى أن هوية الفرد تتحدد بانتمائه القبلي. لكن

(17) المصدر نفسه، ص 144.

(18) يورغان هابرماس، ما بعد الدولة الأمة، ترجمة عبد العزيز ربح (الرباط: دار الأمان، 2011)، ص 160.

(19) علي خليفة الكواري [وآخرون]، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، 2001)، ص 13.

الدولة تسلب أي دور للقبيلة، فهي تستخدم القيم الثقافية القبلية لتدعيم سلطتها السياسية، ولهذا حافظت على دور بعض الأسر والعشائر التقليدية وعدّها مؤسسات سياسية بديلاً من المؤسسات السياسية الحديثة المنبثقة من جهاز حديث وهو الدول⁽²⁰⁾.

والواقع أنه لم يكن في مقدور هذه الدولة التي تفتقر إلى الحد الأدنى من الإمكانيات المادية، وبشكل أكبر إلى السيادة الفعلية، أن تتحكم في تناقضاتها الذاتية، وبالأحرى أن تنجح في التغلب على تناقضات المجتمع وتمزقاته والسيطرة عليها، ولقد عملت على العكس من ذلك على مضاعفة هذه التناقضات وإضافة مشاكل جديدة لم تكن موجودة من قبل وذلك في مجتمع زاد من هشاشته وحساسيته عمليات الانتقال السريع والتحول المطرد غير المنظم⁽²¹⁾.

إن الدولة بوصفها كياناً لم تتخذ سياسات إدماجية لمكوناتها الاجتماعية، بل اتجهت عقلانياتها إلى التفكيك والتفتيت والاستثمار في سياسات الهوية المقصودة، فالدولة العربية هي ذاتها من سعت إلى إضعاف رباط المواطنة في مجتمعاتها.

ولم تكن الدول العربية في غفلة عن كل هذه التهديدات التي قد تصيب مجتمعاتها من جراء هذه الطبيعة الانقسامية المتأصلة فيها، فسياساتها تكشف أنها كانت ولا تزال تعي أن استمرار سلطتها وبقاء دولها، لا يتحقق إلا بمحاربة الهويات التي تنازعها السيادة وتناقضها الرؤية والتصور والغايات، فقد كانت على بينة من أنها مهددة

بالتجزئة على عدد طوائفها ومذاهبها وقبائلها. وبغرض الحؤول دون وقوع ذلك، اتبعت أغلب الدول العربية سياسات عنيفة استبدادية، ومن دون تقديم أي تبرير للعنف والاستبداد فإن وجود الدولة في الحالة العربية واستمرارها قد ارتبط بوجود سلطة قوية قادرة على قمع كل المحاولات المناوئة لها⁽²²⁾.

إن مشكلة الدولة في المجال السياسي العربي، ليست مع عصبية قوية تمنعها من القيام، وتحول دون، تكون مجال سياسي حديث فحسب، وإنما مشكلتها مع نفسها كدولة تصنع لوجودها الكواحِب وأسباب الامتناع، وبيان ذلك أن وظيفة الدولة في تصنيع اجتماع متجانس تنصهر فيه التكوينات العصبية الموروثة، ويتحقق من طريقة الانتقال من الجماعة التقليدية إلى الجماعة الوطنية الحديثة، ومن روابط الدم والنسب والمذهب والعرق إلى علاقات المواطنة، ووظيفة معطلة ليس لأن ثقل الاجتماع الأهلي العصبي وموارثه يعطلانها، وإنما لأن الدولة ذاتها بتركيبها ونظام اشتغالها، هي التي تعطلها، إذ يلاحظ المتتبع لعلاقة الدولة بالمجتمع في الحالة العربية، أن الدولة

(20) جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، ص 744.

(21) برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)،

ص 161.

(22) أحمد عوض الرحمون [وآخرون]، الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك، سلسلة كتب المستقبل

العربي، 58 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 96.

بوصفها كياناً لم تتخذ سياسات إدماجية لمكوناتها الاجتماعية، بل اتجهت عقلانياتها إلى التفكير والتفتيت والاستثمار في سياسات الهوية المقصودة، فالدولة العربية هي ذاتها من سعت إلى إضعاف رباط المواطنة في مجتمعاتها.

وهي تفعل ذلك من طريق إعادة إنتاج مفعول المواريث الاجتماعية فيها، وتصمم نفسها على مقتضى توازنات الاجتماع الأهلي بدعوى حاجة الدولة إلى تمثيل النسيج الاجتماعي بأطيافه كافة، ذلك أن قسماً كبيراً من الدول العربية اليوم قائم على الشرعية التقليدية بلغة ماكس فيبر، كما يقوم القسم الآخر على الشرعية الدينية والعصبوية، ويكاد يشترك أغلبها في أن مؤسسات الدولة ونصاباتها موزعة على طوائفها ومذاهبها، ولا سلطة للقانون أو المؤسسات الرسمية على الأفراد أو الجماعات المنضوية تحت حمى العصبية، ذلك أن المساس بهم هو مساس بالعصبية في حد ذاتها ومن ثم هو تهديد لسلم الدولة واستمرارها وبقائها، حيث تقبل الدولة العربية أن تكون مجرد مرآة عاكسة لاجتماعها الأهلي، وهي تتبنى ذلك باسم الحداثة والدستور وتوازن المؤسسات وصون الوحدة الوطنية، وتحكم على نفسها بإعادة توطين قوانين اجتماعها الأهلي فيها⁽²³⁾.

وهكذا فإن انخراط الجماعات التقليدية في السياسة حوّل التنافس السياسي من تنافس رشيد بين المصالح، إلى صراع هويات، ومن ثم اقتضى هذا الوضع واقعاً لا يستطيع الإنسان أن يكون فيه مواطناً فاعلاً إلا إذا كان فرداً مستقلاً ومتحرراً من السلطات التقليدية ومرتبطة بالدولة مباشرة، وهو ما يقتضي إصدار تشريعات وبناء مؤسسات تكفل حرية تأسيس التنظيمات الحديثة وتحمي حق المواطن. وعند الخوض في الحديث عن هذه التنظيمات الحديثة التي تُعد الآلية التي يتحول من خلالها ولاء المواطن من ولاء تقليدي تجاه التكوينات المجتمعية، ولاء ما قبل دولتي، إلى ولاء مدني/مواطني تجاه الدولة، تكفله منظمات المجتمع المدني فيها بوصفها الأوعية التي يتوحد من خلالها مفهوم الهوية.

نجد أن الدولة في أغلب الأقطار العربية قد حرصت على الضبط والتحكم في النشاط الأهلي، أو ما يعرف باسم هذه الجماعات والتنظيمات التطوعية. ويلاحظ الكثيرون أنه كلما قويت «المؤسسات الرديعية» للدولة القطرية، ضيق الخناق على هذه التنظيمات التطوعية، إما بمنع إنشائها أصلاً، أو بتكبلها بالقيود الرسمية التي تفرضها البيروقراطية الحكومية، أو بالإشراف المباشر أو غير المباشر عليها، وفي كل هذه الحالات تفقد المؤسسات التطوعية الجزء الأعظم من فاعليتها، سواء في القيام بوظائفها التي أنشئت من أجلها، أم في حماية أعضائها ورعاية مصالحهم، أم في القيام بالرقابة والضبط المتبادل مع مؤسسات الدولة⁽²⁴⁾.

(23) عبد الإله بلقزيز، **الدولة والسلطة والشرعية** (بيروت: منتدى المعارف، 2013)، ص 130 - 131.

(24) غسان سلامة، عبد الباقي الهرماسي وخلدون النقيب، **المجتمع والدولة في الوطن العربي**، منسق الدراسة ومحرر الكتاب سعد الدين إبراهيم، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص 184.

وهكذا ينتهي النقاش النظري ضمن المجال السياسي العربي حول طبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع وواقع مسألة الهوية إلى المناقشة حول شرعية هذه الدولة في حد ذاتها، وهي الدولة التي لا يمكنها أن تكون شرعية إلا إذا كانت قائمة على حدود مواطنين وليس حدود جغرافيا، وإذا كانت حدود حقوق وليس حدود واجبات، وحدود قوانين وليس حدود ولاء وإذعان⁽²⁵⁾.

وبسبب غياب الإجماع حول هذه الدولة القطرية المؤسسة على هوية جزئية فقد تجسدت هذه السلطة في فرد أو جماعة أو حزب... السلطة، ومهما اختلفت هذه التجسيدات، اشتركت في عدّها مؤتمنة على استمرار الدولة وبقائها.

رابعاً: الدولة العربية وسياسات دفع التحول الاجتماعي

يعدّ المجتمع بكل أجزائه كياناً متغيراً، إذ يكاد يكون التغير شرطاً لازماً لوجود المجتمع واستمراره، فالمجتمع الذي لا يتغير يكون مهدداً بالاضمحلال ثم الفناء، وعملية التغير أو التحول الاجتماعي بالمعنى العلمي للمصطلح لا تعني بالضرورة تغيراً نحو الأفضل، من وجهة نظر أفراد هذا المجتمع، أو من وجهة نظر المراقب الخارجي، إلا أن ما يهم في هذا الإطار هو مصادر هذا التغير أو عوامله، أو نوعيته، ذلك أن بعض هذه العوامل قد يكون داخلياً، بفعل التراكم والحركة الذاتية، وضرورات التكيف مع البيئة، وبعضها الآخر قد يكون خارجياً بفعل الاحتكاك والتفاعل مع مجتمعات أخرى، وعادة ما تتقاطع عوامل التغير والتحول الاجتماعي الداخلية والخارجية في صورة جدلية⁽²⁶⁾.

هنا تبرز أهمية حضور الدولة كمؤسسة سياسية من شأنها حماية هذه العملية وضمان تلقائيتها، إذ تندرج ظاهرة التحول الاجتماعي، وعلى تعدد الصور التي تتجسد من خلالها، واحدة من ضمن أهم المسائل المتشابهة بعمق في الديمقراطيات المتقدمة والدول النامية على حد سواء⁽²⁷⁾.

والأصل في عملية التغير الاجتماعي حسب تجارب الدول المتعددة والمتمايزة أن يتم بشكل طبيعي وفي إطار من التوافق بين الدولة والمجتمع، ذلك أن الدولة بما تجسده من سلطات ومؤسسات هي تعبير صريح عن القيم العامة السائدة في مجتمعاتها، كما أن السلطة القائمة فيها أو النخبة السياسية التي يخول لها المجتمع سلطة اتخاذ القرار باسمها والتي من شأنها أن تؤدي دوراً حاسماً في هذه العملية، يفترض فيها عدم الاستقلال حتى في أدنى مستوياته عن المجتمع القائمة فيه، وعدم تحيزها لفئة اجتماعية دون أخرى.

تتأثر هذه العملية بصورة مباشرة بطبيعة العلاقة القائمة بين الدولة والمجتمع، فهي تتأثر من جهة بدرجة التطور على مستوى مؤسسات الدولة والقائمين عليها، كما تتأثر من جهة أخرى بدرجة التطور الحاصل على مستوى القوى الاجتماعية والسياسية في المجتمع. أي أن المجتمع ضمن هذه

(25) بشارة، في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، ص 47.

(26) سلامة، الهرماسي والنقيب، المصدر نفسه، ص 39.

Jack A. Goldstone, *States, Parties and Social Movements* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2003), p. xv.

العملية هو من يملك مصفوفة المقومات الثقافية والسياسية والاجتماعية التي تجعل منه نذ الطرف والشريك الأول في توجيه هذه العملية التي عادة ما تبدأ بصوغ عقد اجتماعي يمنع تغول الدولة وابتلاعها للمجتمع وسيطرتها عليه وتحكمها فيه.

ففي الحالات السوية تكون الدولة إلى حد كبير تعبيراً أميناً عن التكوينات والقوى الاجتماعية الرئيسية في مجتمعها، ولكثير من العوامل والأسباب ليس ذلك هو حال العلاقة القائمة بين الدولة القطرية ومجتمعها في الوطن العربي، فالدولة في أغلب الأحوال جهاز في أيدي النخب الحاكمة، التي لا تتمتع بشرعية راسخة وتستخدم هذا الجهاز استخداماً تعسفياً استبدادياً تسلطياً⁽²⁸⁾.

عند إسقاط هذه المضامين والتحليلات النظرية لعملية التحول الاجتماعي، بوصفها سمة التطور في المجتمعات الطبيعية، على الحالة العربية فإن هذه المضامين تحيد عن أصلها ومنطقها، ذلك أن عملية التحول والتغير الاجتماعي في الحالة العربية هي عملية غير تلقائية بل ومدفوعة عن طريق فاعل الدولة/السلطة باتجاه ما يراه هذا الفاعل من ضرورة في هذه العملية في سبيل ضمان استمراره وبقائه، حيث عملت الدولة في الحالة العربية على دفع عملية التحول الاجتماعي، لتحرم بذلك مجتمعاتها من أن تكون طرفاً في هذه العملية ومن فرصتها الطبيعية في التحول والتغير الطبيعي، وذلك من خلال تبنيها لسياسات قائمة على استيراد قيم الحداثة لمجتمعاتها التي لا تزال في أغلبها محكومة وتحت سيطرة المفاعيل المجتمعية التقليدية.

لا تزال الدولة | السلطة في المجال السياسي العربي هي المسؤولة عن إنتاج القيم وهي التي تتحكم في الإنتاج الاجتماعي، المادي والثقافي والقيمي، وتوجهه وتسيره وتضبطه وتراقبه، بما تملكه من وسائل قوة وإكراه وأدواتها، وتتصرف فيه تصرف المالك بأملكه الخاصة.

أدت الظروف المجتمعية ضمن المجال السياسي العربي دوراً أساسياً في إعاقة عملية

التحديث التي خاضتها الدولة، وعدم تجذرها على النحو الإيجابي في بنية المجتمعات العربية، إذ شهدت عملية التحديث منذ البداية شقاً بين التقليدية والحديثة، وظهر التناقض بوضوح بين الاثنين، فلم يحدث التزاوج الطبيعي بينهما⁽²⁹⁾، حيث نجد أن المجتمع في مقابل الدولة/السلطة، أو الشعب في مقابل النخبة الحاكمة في الحالة العربية، هو مجتمع عاجز تجاه الدولة والعائلة والدين ومؤسسات التنشئة الاجتماعية وغيرها، وعاجز ضمنها، فهو محاصر ومضطر إلى الانشغال فقط بمسألة البقاء، إذ تسيطر الدولة في الحالة العربية على المجتمع ولا يسيطر هو عليها، فلا تحميها منها لا قوانين ولا دساتير، ويتصرف الحاكم وكأن البلاد امتداد لذاته، إذ لا تزال الدولة/السلطة في المجال السياسي العربي هي المسؤولة عن إنتاج القيم وهي التي تتحكم في الإنتاج الاجتماعي،

(28) سلامة، الهرماسي والنقيب، المصدر نفسه، ص 30.

(29) الكواري، محرر، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، ص 355.

المادي والثقافي والقيمي، وتوجهه وتسييره وتضبطه وتراقبه، بما تملكه من وسائل قوة وإكراه وأدواتها، وتتصرف فيه تصرف المالك بأملكه الخاصة، فتتحكم من ثم في عملية تكوين المجتمع، وتنسق بناءه، بما يضمن سيطرتها وديمومتها.

كل هذا رسخ الكثير من الممارسات وأدى إلى سيادة الكثير من القيم السلبية على غرار سياسيات دفع التحول الاجتماعي، والاستثمار في سياسات الهوية، والاستبداد، والسلطوية... إلخ.

إن إصرار الدولة العربية المعاصرة على تبني سياسات التحديث في ظل خواء مجتمعاتها من قيم الحداثة، هو ما أدى إلى إبقاء الدولة العربية التحديثية تعاني خلالاً رئيسياً يشمل علاقتها بالجسم الشعبي والسياسي عامة، وهذا الخل متأت مما يمكن تسميته علاقة التخرج والانفصال بين الدولة والمجتمع.

ولعل هذا ما يبرر عجز المجتمعات العربية تاريخياً في استيعاب قيم الحداثة على النمط الغربي، وهي القيم التي سعت دولة الاستقلال العربية فيما بعد إلى فرضها عليها بالقوة في إطار سياسيات التحول الاجتماعي المدفوعة من جانبها، دون مراعاتها لما تكرر في هذه المجتمعات من قيم على مر تاريخها الطويل، حيث بقيت ثقافة الحداثة عاجزة عن النمو بشكل طبيعي في المجتمعات العربية، وذلك منذ البدايات الأولى لاحتكاك العرب بالغرب في العصر الحديث (الحركة الاستعماري)، ومع التطور الذي حدث في التاريخ، كان من الطبيعي أن تحدث فجوة رهيبة بين هذه المجتمعات وغيرها من المجتمعات الغربية، وبخاصة في ظل طغيان الثقافة التقليدية التي تعمل في مجملها ضد عملية التحديث.

إن تجذر القيم التقليدية في هذه المجتمعات وتناقضها مع القيم الحديثة قد كان من الأسباب الرئيسية في عدم سير العملية التحديثية بطريقة صحيحة في المجتمع، وهو التفاعل الذي قاد في نهاية الأمر إلى ظهور نوع من الصراع وليس التفاعل بين كل من القيم الحديثة والقيم التقليدية. وإن إصرار الدولة العربية المعاصرة على تبني سياسات التحديث في ظل خواء مجتمعاتها من قيم الحداثة، هو ما أدى إلى إبقاء الدولة العربية التحديثية تعاني خلالاً رئيسياً يشمل علاقتها بالجسم الشعبي والسياسي عامة، وهذا الخل متأت مما يمكن تسميته علاقة التخرج والانفصال بين الدولة والمجتمع⁽³⁰⁾.

تعددت التفسيرات النظرية لأسباب هذا الانفصال الحاصل بين الدولة والمجتمع ولأسباب فشل الدولة العربية في تكريس قيم الحداثة ضمن المجتمعات العربية، حيث يرى نزيه الأيوبي أن السبب في التناقض بين قيم الحداثة التي تسعى الدولة/السلطة للترويج لها ضمن مجتمعاتها التي لا تزال غير قادرة على استيعابها وترى فيها غريبة عنها، هو أن مفهوم الدولة في حد ذاتها

ومؤسساتها ظاهرتان أوروبيتان بصورة حصرية لا تتلاءمان من الناحية الثقافية مع المجتمعات العربية المسلمة، وذلك بسبب الطبيعة العضوية للدين كقيمة أصل ضمن هذه المجتمعات وضعف التقاليد الفردية والعلمانية داخلها⁽³¹⁾.

ضمن هذه الحقائق والتفسيرات النظرية يمكن فهم حالة التنافر المستمر الذي ظل يحكم علاقة الدولة بالمجتمع في المجال السياسي العربي، ويبرر استمرار حالة عدم تقبل المجتمعات العربية لقيم التحديث وعجزها عن الاندماج فيها، وهو الوضع الذي أسس بدوره لحالة الاغتراب المستعصية التي أصبحت تعيشها المجتمعات العربية. إذ لا تزال الدولة العربية وإلى غاية يومنا هذا تعيش حالة تناقض بين القيم الحداثية التي تتبناها النخبة الحاكمة وتسعى إلى الترويج لها وتعميمها في مجتمعاتها لتضمن من خلالها عدم بروز قوى وأطراف معارضة من داخل مجتمعاتها من جهة، وكذا لتكسب من خلالها شرعية خارجية/دولية كونها تصب في التوجهات والقيم نفسها التي يدافع عنها ويزكيها المجتمع الدولي من جهة أخرى. وهو الواقع الذي كانت له انعكاساته المباشرة على تكوّن مفهوم الوعي الطبقي الذي بقي مغيباً ضمن هذه المجتمعات بفعل سياسات دولها، وعلى نشوء قيم للمواطنة المدنية والهوية المشتركة التي تتجسد من خلالها الدولة كدولة أمة.

خامساً: رهانات المواطنة ومستقبل الدولة الأمة في المنطقة العربية

إن مسألة مطالبة الأقليات في المنطقة العربية بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، مسألة قديمة تعود جذورها إلى أربعينيات القرن الماضي، بدأت بالتزايد التدريجي في أجواء مشحونة بالتوترات الاجتماعية وسط أعمال القمع والاستبداد من جانب بعض الأنظمة السياسية العربية، التي كانت بدورها تخشى تنامي مطالب هذه الأقليات حتى تصل إلى المطالبة بالحكم الذاتي أو الانفصال النهائي، والقراءة المتأنية لهذه المطالب تبين أنها في الحقيقة لم تكن تتعدى سوى حق ممارسة المواطنة المتساوية في الدولة⁽³²⁾.

إن مسألة الاستقرار الاجتماعي والسياسي هنا، لا تستدعي قمع الأقليات والتنكر لتمييزها والعمل على إلغائه، بل تستدعي ضرورة رفع انتماء المواطنين جميعاً لوطنهم، وربط ولائهم له دون غيره من الكيانات الأخرى الضيقة، أي ترقية وتعزيز قيم المواطنة من خلال المشاركة العادلة في الخيرات واتخاذ القرارات.

وهناك من يرى في الاعتراف بوجود الأقليات في المنطقة العربية، دليلاً على الاعتراف بوجود جماعات داخل الجماعة الكبرى لها فعلاً تقاليد متميزة نسبياً، وليس لأحد الحق في مطالبة هذه

(31) الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ص 60.

(32) محمد العجاتي، «الأقليات في المنطقة العربية أزمة تمييز أم أزمة دولة»، مبادرة الإصلاح العربي، 19 شباط/

فبراير 2016، <<http://www.arab-reform.net/ar>>.

الجماعات بالتخلي عن هذا التمايز الثقافي. لكن تبدأ المشكلة الحقيقية - كما رأينا سابقاً - عندما يصبح لهذا التمايز الثقافي وجود سياسي، وتتعدد المشكلة أكثر عندما تترابط هذه الجماعة وتتحد بقصد الدفاع عن نفسها⁽³³⁾. وهنا تصبح هذه الجماعة التي تمثل الأقلية في مواجهة الأغلبية، وهذا ما يحدث حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

تزداد أهمية المواطنة أكثر في البيئات التي تتضمن تنوعاً ثقافياً وتعدداً دينياً وعرقياً. فبالعودة إلى تاريخ الفكر السياسي الغربي، نجد أن المواطنة هي القيمة المعيارية التي ساهمت المساهمة الكبرى في إدارة التنوع العرقي والإثني والديني والغوي.

إن مسألة الاستقرار الاجتماعي والسياسي هنا، لا تستدعي قمع الأقليات والتنكر لتمييزها والعمل على إلغائه، بل تستدعي ضرورة رفع انتماء المواطنين جميعاً لوطنهم، وربط ولائهم له دون غيره من الكيانات الأخرى الضيقة، أي ترقية وتعزيز قيم المواطنة من خلال المشاركة العادلة في الخيارات واتخاذ القرارات. وهذا ما ينقل المواطنة من كونها مجرد توافق أو ترتيب سياسي تعكسه نصوص قانونية، لتصبح المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات قيمة اجتماعية وأخلاقية وممارسة سلوكية يعبر أداؤها من جانب المواطنين عن نضج ثقافي ورقي حضاري وإدراك سياسي

حقيقي لفضيلة معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة دون تمييز بينهم بسبب الدين والمذهب والعرق والجنس⁽³⁴⁾.

يقول عالم الاجتماع الفرنسي جورج غورفيتش في هذا الصدد، «في مجتمع معقد قليل التوحد، ومنقسم بفعل كثرة من السلاسل الترابية وكثرة التجمعات والأنظمة، يصبح الوجود الاجتماعي للوحدات الجماعية وأعضائها، النحن والآخرين، مستحيلاً دون المعرفة السياسية، ويصبح معرضاً للتحويل إلى حرب الجميع ضد الجميع»⁽³⁵⁾. لذلك يجب توافر العامل الأساسي للعيش المشترك بين أفراد المجتمع، والمتمثل بالوعي المرتكز على المواطنة والديمقراطية.

وتزداد أهمية المواطنة أكثر في البيئات التي تتضمن تنوعاً ثقافياً وتعدداً دينياً وعرقياً. فبالعودة إلى تاريخ الفكر السياسي الغربي، نجد أن المواطنة هي القيمة المعيارية التي ساهمت

(33) برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط 4 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 38-39.

(34) بشير نافع، **في المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية**، ط 2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 39-40.

(35) نسرين عبد الحميد نبيه، **مبدأ المواطنة بين الجدل والتطبيق** (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2008)، ص 136.

المساهمة الكبرى في إدارة التنوع العرقي والإثني والديني واللغوي⁽³⁶⁾. ولا يمكن للأنظمة السياسية العربية اليوم أن تدير هذه الفسيفساء العرقية والإثنية في المنطقة بعيداً من المواطنة بكل تجلياتها الثقافية والأخلاقية.

لذلك لا بد من التخلي عن الاعتقاد السائد الذي يرجع الطائفية إلى التمايز الثقافي أو الديني الموجود في مجتمع من المجتمعات، فهذا التمايز الذي يوجد في كل البلدان يمكن أن يكون أساساً للغنى الثقافي والانصهار⁽³⁷⁾.

يغلب على السلطة السياسية الحاكمة في الأنظمة السياسية العربية ضعف أو هشاشة الشرعية التي تستند إليها؛ فهي تعيش ما يسمى في أدبيات علم السياسة أزمة الشرعية، فأغلبية هذه الأنظمة لم تصل إلى السلطة عبر القنوات الديمقراطية المتمثلة بالانتخابات الحرة والنزيهة، وهذا ما أدى بدوره إلى هشاشة انتماء الشعب إلى النظام السياسي، فالميزة الرئيسية للعلاقة بين أفراد المجتمع والسلطة الحاكمة في الدول العربية تكاد تنحصر في الخوف أو بعض المصالح الضيقة، وغياب الشرعية هنا يعني غياب أهم أسس الديمقراطية الداعمة للسلطة السياسية، فتعامل هذه الأنظمة السياسية من خلال سلطاتها الحاكمة مع التنوع العرقي أو المذهبي أو الديني أو القبلي داخل الدولة لم يخضع لمبادئ الديمقراطية، فكان التسلط والاستبداد السمة البارزة لمعاملة الفئات الرافضة لشرعية النظام السياسي أو لتلك الفئات الرافعة لقوى التنوع أو الأقلية⁽³⁸⁾.

إن غياب الشرعية لدى الكثير من الأنظمة السياسية العربية دفعها إلى البحث عن طرائق مختلفة في السيطرة على شعوبها، فمنها من وجدت لنفسها شرعية دينية قائمة على أساس تحكيمها لمبادئ الشريعة الإسلامية في الحكم، في حين اهتمت أنظمة أخرى بالشرعية الثورية من خلال التركيز على أمجادها التاريخية، ويجتمع هذان النوعان من الأنظمة في استخدام الهوية وإثارة الفتن داخل المجتمع للغطية على قصور شرعيتها. وهنا أمام هذا الوضع تعرف المواطنة أدنى مستوياتها، وأضعف حالاتها، ذلك أنها تعتمد في ازدهارها وتضمينها على الشرعية الديمقراطية التي تبنى على أساس المشاركة السياسية الفاعلة للمواطنين، والمساواة بين أفراد المجتمع بغض

يغلب على السلطة السياسية الحاكمة في الأنظمة السياسية العربية ضعف أو هشاشة الشرعية التي تستند إليها [...] فأغلبية هذه الأنظمة لم تصل إلى السلطة عبر القنوات الديمقراطية المتمثلة بالانتخابات الحرة والنزيهة، وهذا ما أدى بدوره إلى هشاشة انتماء الشعب إلى النظام السياسي.

(36) منير مباركية، مفهوم المواطنة في الدول الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 101.

(37) غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ص 106.

(38) سامي الخزندار، «أسباب ومحركات الصراعات الداخلية العربية»، الجزيرة.نت، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018،

<<https://bit.ly/3eKcyaD>>

النظر عن انتماءاتهم السياسية والفكرية، والحرية المطلقة في التفكير والاعتقاد والرأي، كل ذلك في كنف المؤسسات الدستورية القادرة على حماية الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

إن مسألة التأسيس للمواطنة داخل الأنظمة السياسية العربية، تتطلب معالجة حقيقية إلى مختلف إشكاليات السلطة السياسية داخلها وعلى رأسها مسألة الشرعية، هذه الأخيرة التي تحتاج في حل أزمتها إلى تغليب الديمقراطية بوصفها نظاماً متكاملًا يقوم على ثلاثة أركان هي⁽³⁹⁾:

- دولة المؤسسات السياسية والمدنية التي تعلق على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتماءاتهم العرقية والدينية والحزبية.

-فاعلية الأنظمة السياسية المتطابقة مع مصالح المجتمع وما يتفرغ من ذلك من حقوق وحريات.

- تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية والاجتماعية المتعددة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية.

الخطر الحقيقي الذي تواجهه المجتمعات العربية يبقى كامناً في غياب أو تراجع قيمة المواطنة، وبخاصة في ظل ما يسببه هذا الغياب من تفاقم لأزمة الهوية في هذه المجتمعات، وما يترتب عن ذلك من فشل لمشروع الدولة الوطنية.

على هذا الأساس، فإن مستقبل الممارسة العملية للمواطنة في الأنظمة السياسية العربية، يتوقف على موضوع نجاح الديمقراطية بمختلف تجلياتها، وبخاصة السياسية منها. ومستقبل الدولة الوطنية واستقرارها واستمراريتها بعيداً من خطر التقسيم والتفكك ومختلف الأزمات التي تحمل في طياتها التهديد الوجودي، يتوقف بدوره على قدرتها في تفعيل المواطنة داخلها، وإذابة كل الولاءات الضيقة في بوتقة الولاء الوطني الواحد للدولة وحدها.

خاتمة

يبقى أن نؤكد في ختام هذه الدراسة، التي سعينا من خلالها إلى البحث عن منطق تفسيري لواقع علاقة الدولة بالمجتمع في الحالة العربية، وذلك على خلفية الافتراض باستطاعة هذا النمط من الدولة الحفاظ على استمراره وبقائه ضمن مجتمعات رافضة له، من خلال تعويله على جملة الدعائم والأسس الاجتماعية، المتمحورة أساساً حول الطبيعة الانقسامية للمجتمعات العربية، وهران هذه الدولة على الاستثمار في هذه الطبيعة الانقسامية، وكذا حيلولتها دون تحقق عملية تحول اجتماعي تلقائي ومن ثم إعاقه عملية التطور الطبيعي للمجتمع وحرمانه فرصة الصراع للتحويل إلى أمة/مواطنة أو أمة/قومية.

(39) خيس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 44 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 65.

إن الخطر الحقيقي الذي تواجهه المجتمعات العربية يبقى كامناً في غياب أو تراجع قيمة المواطنة، وبخاصة في ظل ما يسببه هذا الغياب من تفاقم لأزمة الهوية في هذه المجتمعات، وما يترتب عن ذلك من فشل لمشروع الدولة الوطنية وما يرافقها من عمليات للمأسسة والدمقرطة والانتقال من النظم القبلية التقليدية إلى دولة المؤسسات.

في حين يظل مستقبل الدولة في المنطقة العربية مرتبطاً بصورة مباشرة بقدرة الأنظمة السياسية الحاكمة في هذه المنطقة على إيجاد حلول جذرية لمختلف النزاعات ذات الطابع الهوياتي داخل مجتمعاتها. فالصراعات العرقية والإثنية بصفة خاصة، والهوياتية بصفة عامة، ظاهرة مرضية، وإن كانت تخدم أطرافاً أو جهات داخل أنظمة الحكم، فإنها تمثل على المدى البعيد تهديداً وجودياً لكيان الدولة واستمراريتها.

وعليه يصبح من الضروري عربياً التفريق بين الدولة ككيان وبين الأنظمة السياسية الحاكمة، حيث فسرت لنا التجربة التاريخية للعلاقة بينهما في المنطقة العربية تلك المفارقات الكبيرة الناجمة عن جملة الرؤى القاصرة لأنظمة الحكم التي تحاول تغليب مصالحها الشخصية الضيقة، وإن تقاطعت تلك المصالح مع وحدة الدولة الوطنية واستمراريتها وفق ظروف الاستقرار المختلفة.

وهي الحقائق التي تفرض علينا اليوم كباحثين ومختصين ضرورة إعلان حاجتنا الفعلية عربياً لإعادة التناظر حول مفهوم الدولة في مقابل المجتمع، وتكثيف الجهود النظرية والبحثية حول هذه المفاهيم، وذلك من أجل التأسيس لمنطق جديد يحكم طبيعة العلاقة القائمة بين هذه الثنائية، ومن ثم إعادة تصويب علاقات القوة فيها وإعادة ترتيبها ضمن ما يفترض في الحالات الطبيعية لها، وذلك من أجل تجاوز التناقضات والتشوهات التي أصبحت تعترتها، والتي لا يزال ينوء بحملها واقع علاقة الدولة بالمجتمع في المجال السياسي العربي □

الطائفية السياسية والواقع الاجتماعي المأزوم في الوطن العربي (*)

نضال أبو عيشة (**)

باحث، جامعة القدس المفتوحة - فلسطين.

إبراهيم أبو جابر (***)

أستاذ العلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية - فلسطين.

مقدمة

تعرف المجتمعات العربية بأنها مجتمعات متعددة وشديدة التنوع في بنيتها وانتماءاتها الاجتماعية⁽¹⁾، سواء الطائفية أو العشائرية أو القبلية وغيرها. وقد أدركت النخب العربية الحاكمة ظاهرة الانتماءات تلك، فعملت على التعامل معها بعدة طرائق؛ فمن جانب، عمدت إلى تقديم الامتيازات المادية والمناصب السياسية والإدارية والعسكرية والأمنية إلى تلك الشرائح الطائفية والقبلية التي تنتمي إليها وتنحدر منها، فحصل الاندماج ما بين الطائفة والقبيلة والنظام، ومن جانب آخر عمدت النخب الحاكمة إلى إضعاف قبائل أخرى وتفتيتها⁽²⁾.

إن الدولة العربية الوطنية أيضاً، كما يرى البعض، فشلت في بناء دولة القانون والمواطنة لمجموعة من الأسباب والعوامل، منها: الدكتاتوريات العسكرية التي تبنت أيديولوجيا قومية عربية، والأنظمة الملكية التقليدية، التي مارس كلاهما سياسة منح الامتيازات من ناحية والقمع من ناحية أخرى تطبيقاً لفلسفة فرض الولاء للحكم، وليس الولاء الوطني والمواطنة⁽³⁾.

(*) بحث مستل من رسالة ماجستير.

nisheh@gmail.com.

(**) البريد الإلكتروني:

ibrahim5544@yahoo.com.

(***) البريد الإلكتروني:

(1) حليم بركات المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 19.

(2) طلال عتريسي، «تأثير الأبعاد الطائفية والعشائرية على الثورات العربية»، شؤون عربية، العدد 148 (شتاء 2011)، ص 20.

(3) عزمي بشارة، «مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير»، عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة 3، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 13.

عدّت الطائفية عنصرًا من النسيج الثقافي في المجتمعات العربية مع بعض الاستثناءات البسيطة، وساهمت الطفرة الأخيرة التي ظهرت في تسييس الطائفية والطائفية المسلحة في تمزيق الدول المتعددة الطوائف في المنطقة واستعادت تمكين أشكال الحكم السلطوي⁽⁴⁾. فالطائفية اليوم سياسية بامتياز استغلت من جانب الأنظمة الحاكمة والنخب السياسية لتحقيق مآرب سياسية⁽⁵⁾.

تعدّ «الطائفية السياسية»، ظاهرة حديثة تقوم على المحاصصة والتحيزات السياسية، وتلجأ إليها النخب سواء الرسمية أو الاجتماعية للحشد والتجيش الشعبي لإثارة مشاعر الناس لتحقيق مكاسب خاصة، وهي إحدى أدوات الصراع السياسي والأيديولوجي في المجتمعات العربية. ويرتبط نشوء الطائفية السياسية بنشوء الدولة القطرية الوطنية، وهو ما أدى إلى تفسخ المجتمع وانتكاسه للولاءات الفرعية التي تعود للطائفة والقبيلة والعشيرة،

تعدّ «الطائفية السياسية»، ظاهرة حديثة تقوم على المحاصصة والتحيزات السياسية، وتلجأ إليها النخب سواء الرسمية أو الاجتماعية للحشد والتجيش الشعبي لإثارة مشاعر الناس لتحقيق مكاسب خاصة، وهي إحدى أدوات الصراع السياسي والأيديولوجي في المجتمعات العربية.

وهو ما أسهم في التشرذم الاجتماعي والسياسي، وهذا ما شهدته المنطقة العربية مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية نهاية عام 2010 في تونس.

مشكلة البحث: امتازت الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت نهاية عام 2010 في المنطقة

العربية بتعدد وتنوّع قوى الحراك السياسي والشعبي، وظهرت التباينات الأيديولوجية والفكرية بين هذه القوى، إلى جانب انكشاف وزن القوى المتنافسة على الحكم. وشكلت هذه التعددية تهديدًا للبناء الاجتماعي والسياسي، واتجهت نحو النزاع والصراع فيما بينها، في ظل ضعف أو انهيار السلطة المركزية، وأدت دورًا في قطع الطريق على اكتمال تأسيس الدولة الوطنية وفي إفشال التحولات الديمقراطية. وظهرت أيضًا حالة من إعادة الفرز المجتمعي والسياسي لهذه المجتمعات وفق أسس الانتماء الديني والطائفي والعرقي، التي زادت من حدة الصراع على السلطة داخل المجتمع وبين الدول. وحيال هذا الواقع برزت قضية الطائفية السياسية في النزاعات الداخلية لأسباب لا علاقة لها بالدين أو الطائفة، وظهر صراع أكثر حدة بين الطوائف المختلفة، وتحولت الطائفية إلى استراتيجية رئيسية عند بعض القوى للدفاع عن مصالحها وامتيازاتها وتكريسها. فاختلاف البرامج السياسية، والصراع بين العلمانيين والليبراليين وبين الإسلاميين، والحزبية والانتماءات والولاءات المختلفة، أسهمت في إفشال التحول الديمقراطي.

Raymond Hinnebusch, «The Sectarian Revolution in the Middle East,» *R/evolutions: Global Trends (4) and Regional Issues*, vol. 4, no. 1 (2016), p. 121.

Marc Lynch, «The Entrepreneurs of Cynical Sectarianism,» in: *The Politics of Sectarianism*, POMEPS (5) Studies; 4 (Washington, DC: POMEPS, 2013), pp. 3-4.

وعليه، تتمحور مشكلة الدراسة في دراسة الطائفية السياسية من خلال تحليل الأسباب المحفزة لبروزها وخصائصها.

أسئلة البحث: تحاول هذه الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس، من خلال ما ورد في مشكلة الدراسة، المتمثل بالآتي: ما الأسباب والعوامل التي ساهمت في بروز الطائفية السياسية على مستوى الوطن العربي؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية: ما خصوصية الطائفية السياسية العربية؟ وهل للأنظمة السياسية العربية دور في تعزيز الطائفية السياسية وتفجير الصراعات الداخلية؟

مصطلحات الدراسة

1 - مفهوم الطائفة: يطلق اسم الطائفة على الجماعات من حيث العدد: كالنفر، والرهط، والعصبة⁽⁶⁾. وللطائفة في المصطلح الاجتماعي السياسي معان اصطلاحية بعضها متّصل بالدين وبعضها متّصل بتقسيم العمل الاجتماعي وبعضها الأخير يدخلها في مصطلح السياسة والسلطان⁽⁷⁾.

2 - مفهوم الطائفية: تستخدم الطائفية للدلالة على النزعة والتعصب لمذهب الطائفة، ويحدد القانوني فرنشيسكو فينوكياريو (Francesco Finocchiaro) الطائفة الدينية بجماعة ذات طابع اجتماعي للتمييز الاجتماعي والديني للحفاظ على الذات⁽⁸⁾. وللطائفية شقان: الأول يمثل ميلًا فطريًا للطائفة التي يتفق معها الإنسان عقائديًا وعرقيًا وجغرافيًا؛ أما الشق الثاني فتكون عندما ترتبط الطائفية بالتعصب الطائفي والارتهاان للمؤثرات الخارجية المرتبطة بمصالحها، ويغذيها الشحن الطائفي وسياسات إلغاء الآخر⁽⁹⁾.

3 - مفهوم العصبيّة: أحد المفاهيم المرتبطة بالطائفية هو سلوك فنوي إقصائي يرفض الآخر، وإن اعترف به، إلا لإدانته أو تصفيته أو حيده⁽¹⁰⁾ وهي: «شكل من أشكال المعرفة الإنسانية يقوم على ربط الأفراد نفس - اجتماعيًا بوحدة اجتماعية كبرى ومغلقة، مثل القبيلة والعائلة وغيرها»⁽¹¹⁾، وهي عند ابن خلدون تعني روح التضامن أو التماسك الاجتماعي وإن المُلْك هو غاية العصبيّة⁽¹²⁾.

(6) أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، **فقه اللغة وأسرار العربية**، ط 2 (بيروت: المطبعة العصرية، 2000)، ص 251.

(7) أحمد بيضون، «مُصطلحًا «طائفة» و«طائفة»: ترسيم لنسبهما الدلالي على نية المترجمين»، **بدايات**، العددان 3-4 (خريف 2012 - شتاء 2013)، ص 207.

(8) عادل السنديوني، «الطائفية السياسية في الوطن العربي»، موقع مصرس، 22 آذار/مارس 2011، <<https://www.masress.com/alkahera/2040>>.

(9) علي زيد الزعبي، «مسببات وآثار الطائفية: دراسة تحليلية لبعض النماذج في المجتمعات الخليجية والعربية»، **حوليات آداب عين شمس**، السنة 39 (كانون الأول/ديسمبر 2011)، ص 164.

(10) محمد مدان، «العصبيّة وإشكالية السلطة السياسية في المجتمعات العربية»، **الإنسان والمجتمع**، العدد 7 (كانون الأول/ديسمبر 2013)، ص 82.

(11) فريدريك معتوق، «العصبيات: أكلة الحريات السياسية»، **تبين**، السنة 5، العدد 17 (صيف 2016)، ص 63.

(12) غسان الخالد، **البدوقراطية: قراءة سوسيولوجية في الديمقراطيات العربية سلسلة اجتماعات عربية**؛ 2 (بيروت: منتدى المعارف، 2012)، ص 74.

4 - مفهوم الطائفية السياسية: يعدّ مفهوم «الطائفية السياسية» حديثاً، ويتناول الطائفية

في ميدان السياسة، أي انتقال الطائفية من مستوى الأفراد في المجتمع إلى مستوى التمثيل السياسي للطوائف التي ينتمي إليها الأفراد. ويكمن خطرهما في تسييسها، بمعنى حملها من حيزها المجتمعي إلى الحيز السياسي المعني بتشكيل الدولة، فالمجتمعي هو الطائفية المجتمعية الناجمة عن التنوع، والشاذ هو الطائفية السياسية التي تستهدف احتكار السلطة وتجيير الدولة لمصلحة طائفة دون أخرى، وهو ما يهدد وحدة أمة الدولة⁽¹³⁾. فالتحول في المستوى الطائفي إلى الشكل السياسي الرئيس، أي الطائفية السياسية يحتاج إلى شرعية اجتماعية واسعة⁽¹⁴⁾، بمعنى أن البنية الاجتماعية تمنح الشرعية للنخبة في مطالبتها السياسية.

ينبغي التمييز بين الطائفية والطائفية السياسية، فالطائفية ظاهرة تاريخية اجتماعية ودينية، في حين أن الطائفية السياسية ذات مضمون سياسي يفرض على أفراد الطائفة الخضوع لأسلوب الطائفية بحجة المشترك الديني.

ومن التعريفات التي تناولت الطائفية السياسية أنها: «منهج يقوم على تسييس الانتماء الطائفي للمواطن وأدلجته في الحياة السياسية

على مستوى الأفكار والمجتمعات والسلطة، وهي بذلك تعمل على إقصاء المواطنة كرابطة عضوية وحيدة للدولة واستبدالها بالرابطة الطائفية في أصل إنشاء الحياة السياسية وفي تكوين الدولة وفي إقامة هياكلها وتنظيم شؤونها ومصالح مجتمعها، وتعارض كلية فكرة العقد الاجتماعي السياسي، متجاهلة بذلك أن الوحدة الأساس في الدولة هو الفرد المواطن وليس الجماعة الفرعية، وخطورتها عندما تمتد إلى الدولة، هنا تغدو الطائفية مهدداً لوحدة أمة الدولة والدولة معاً»⁽¹⁵⁾. أما أبو زيد فيرى أن الطائفية السياسية: «تنتمي إلى الطائفة كوحدة إنسانية واجتماعية وسياسية، ولا علاقة لها بالمذهب أو التمدب، لأنها مفرغة - في حقيقتها - من الأبعاد العقيدية والفكرية والفقهية. ولكن السلطات تستثمر هذه الأبعاد وفقاً للحاجة، بغية تحقيق أهداف سياسية»⁽¹⁶⁾. ويرى أمين أن الطائفية السياسية هي: «انعكاس الفشل في بناء الدولة العصرية، والمحاصرة الطائفية هي أكثر طريق لهدم دولة المواطنة والتعددية، ما يتيح للجماعات السياسية التحول إلى ميليشيات مسلحة لا تلبث أن تتخذ العنف، وتالياً، الإرهاب طريقاً في نظرتها لتداول السلطة»⁽¹⁷⁾.

(13) حسين درويش العادلي، «الطائفية المجتمعية والطائفية السياسية»، الديار اللندنية (19 آذار/مارس 2012)،

<<https://bit.ly/36naIc4>>

(14) سليمان تقي الدين، في: «حلقة نقاشية: الطائفية والمذهبية وآثارهما السياسية»، قَدَم الحلقة وأدار الحوار يوسف

الصواني، المستقبل العربي، السنة 35، العدد 408 (شباط/فبراير 2013)، ص 43.

(15) العادلي، المصدر نفسه.

(16) سركيس أبو زيد، «الفكر القومي في مواجهة الطائفية»، موقع سركيس أبو زيد، 28 آذار/مارس 2011،

<<https://sarkisabouzeid.wordpress.com/page/17>>.

(17) إميل أمين، «المواطنة والتعددية: أدوات عصرية في مواجهة الإرهاب والتطرف»، الشرق الأوسط، 13/3/2017،

<<https://bit.ly/38D9MTT>>

من خلال المفاهيم الواردة أعلاه، يرى الباحثان أنه ينبغي التمييز بين الطائفية والطائفية السياسية، فالطائفية ظاهرة تاريخية اجتماعية ودينية، في حين أن الطائفية السياسية ذات مضمون سياسي يفرض على أفراد الطائفة الخضوع لأسلوب الطائفية بحجة المشترك الديني.

أولاً: نشأة الطائفية السياسية وتطورها

إن الطائفية السياسية بكل أبعادها ليست فقط نتاج التعدد الديني والمذهبي في المشرق العربي، حيث إن منبت أسبابها وعوامل نشوئها لا ترجع لأسباب دينية في الأصل والجوهر، وإنما هي تجلّ لأسباب سياسية تستخدم فيها الطائفية كوسيلة لخدمة أغراض سياسية واحتكار السلطة.

فالطائفية تاريخياً عنصر تقسيم اجتماعي مثل أرضاً خصبة للطائفية السياسية. وظاهرة الطائفية مرتبطة بمشكلات الدولة الحديثة، فكانت مهمة الطائفية مع نشوء الدولة منعت تسلل الفكر الغربي القائم على مفهوم المواطنة، إلى داخل دساتير الدول الناشئة. فعارض أعيان الشام أي تركيبة للدستور لا يدخل فيها عنصر العصبة الدينية، وسدّوا الطريق أمام المواطنة العلمانية، فنتج من ذلك دساتير عربية هجينة طائفية ومدنية، أو دينية ومدنية، أو ملكية وجمهورية على حد سواء⁽¹⁸⁾.

تحولت الطائفية تاريخياً من ظاهرة دينية إلى ظاهرة سياسية تعود بجذورها شكلياً إلى «نظام الملل» العثماني، الذي تمتع أهل الذمة في ظلّه بحرياتهم الدينية، وحافظ على خصوصية الطوائف⁽¹⁹⁾، وخلال القرن التاسع عشر تأثر نظام الملل نتيجة التدخلات السياسية في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية من جانب الدول الغربية الذين عيّنوا أنفسهم حماة للأقليات الدينية، إلا أن هذه الحماية للأقليات جلبت لهم بغض الحكومة العثمانية وأغلبية السكان من المسلمين الذين عدّوهم عملاء للسياسة الأوروبية، ونتج ذلك ساءت العلاقات بين المسلمين والأقليات الدينية، إلى جانب دعم التدخلات السياسية الأوروبية مهمة الأقليات الدينية كوحدات سياسية وتنمية وعيها الجماعي⁽²⁰⁾. وتزامن استخدام الطائفية كظاهرة سياسية مع دخول الدولة العثمانية مرحلة الانهيار والتفكك.

أسهم التدخل الخارجي للقوى الاستعمارية في مأسسة الطائفية السياسية في المشرق العربي، فعمدت سلطة الانتداب الفرنسية بعد احتلال سورية عام 1920 إلى تقسيم سورية إلى أربعة كيانات طائفية مذهبية: دولتان ذات أغلبية سنية عاصمتها دمشق وحلب، وثالثة علوية في جبال العلويين، ورابعة درزية في جبل العرب، وأبقت على المناطق ذات الطابع القبلي التي يوجد فيها الأكراد والأشوريون والمسيحيون تحت سيطرتها المباشرة⁽²¹⁾. وفي عام 1920 مع إعلان دولة لبنان الكبير حافظت الدول المنتدبة على مبدأ المحاصصة الطائفية الذي عمل به عام 1861 الذي أعطى

(18) معتوق، «العصبيات: أكلة الحريات السياسية»، ص 62.

(19) أحمد عبد الرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط 2 (بيروت: دار الشروق، 1986)، ص 130.

(20) نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا: الطائفية والإقليمية والعشائرية في السياسة (طبعة الإلكترونية الأولى المعتمدة باللغة العربية 2006)، ص 20.

(21) كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب إلى صيف 2011، ط 2 (بيروت: دار النهار، 2012)،

جبل لبنان استقلالاً إدارياً ضمنته الدول الأوروبية واتفق أن يكون المتصرف مسيحياً غير لبناني من رعاية السلطنة العثمانية، واتفق الزعماء المسلمون والمسيحيون عام 1943 على تقاسم السلطة في سبيل الحصول على الاستقلال، فأعطيت رئاسة الجمهورية للطائفة المارونية، ورئاسة الوزراء للسنة، ورئاسة مجلس النواب للشيعية، وهو ما كرس صيغة التقاسم الطائفي للسلطة⁽²²⁾.

نشأت الطائفية السياسية نتاج تفاعل البنى الاجتماعية والاستعمار الحديث والدولة الوطنية وطريقة بنائها⁽²³⁾. فالدولة العربية قامت على أنقاض الولاءات التقليدية والهياكل المؤسسية الاستعمارية، وأخذت على عاتقها مهمة تغيير المجتمع وتبديل قيمه وغاياته. إلا أن طبيعة نشوئها كصناعة استعمارية في أغلب الأحيان هو نفي للهوية الوطنية، فلم تعمل على إنتاج هوية جديدة قائمة على الإسلام كمرجعية دينية وأخلاقية، والعروبة كواقع اجتماعي، والخصوصيات الإقليمية المعبرة عن التنوعات الثقافية أو الجغرافية أو المذهبية، بل إنه أسهم في تنافس العصبية الجهوية

والطائفية⁽²⁴⁾، وبالتالي لم تستطع بناء هوية وطنية قادرة على التفوق على الهويات الأولية، ويتقاطع ذلك مع العروبة التي استغلته الأنظمة الاستبدادية باستخدام الأيديولوجيا السياسية القومية لخدمتها وفرضها على العرب وغير العرب ومنع تكوّن المواطنة والانتماء للدولة وأجج الطائفية⁽²⁵⁾.

إن النزعات الطائفية وغياب الوحدة الوطنية والروح القومية ليست نتاج التعددية الدينية أو القبلية الموروثة حسب تاريخ المجتمعات العربية، إنما يعود لغياب الدولة الوطنية الجامعة لمواطنيها كافة على أساس المواطنة والقانون من دون تمييز بسبب الدين أو العرق أو المذهب. فهي لا تلغي الروابط الأولية دينية أو عرقية ولكنها تصهرها في بوتقة الوطنية، وعليه ليست التعددية الدينية السبب وراء إضعاف الدولة الوطنية، بقدر غياب الدور الوطني للدولة، وهو السبب في التمايزات الطائفية والعشائرية وإحيائها⁽²⁶⁾. فالطائفية التي كانت في شكل هويات اجتماعية للجماعات سابقة على نشوء الدولة الحديثة، أما الطائفية السياسية فتتجلى في طائفية الدولة

(22) انظر: أحلام بيضون، «الطائفية السياسية بين خطر التوافقية ودستورية الإلغاء»، ص 3، <<https://bit.ly/3lkCrjP>>، وخالد مزابية، «الطائفية السياسية وأثرها على الاستقرار السياسي (دراسة حالة لبنان)»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر، 2013)، ص 21-23.

(23) بشارة، «مدخل لفهم المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في المشرق العربي الكبير»، ص 9-10.

(24) انظر: برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، ط 4 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، 2015)، ص 85.

(25) بشارة، المصدر نفسه، ص 13.

(26) برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، ط 3 (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

2012)، ص 9-10.

الحديثة، وقد ظهرت بوادرها مع تأسيس دولة لبنان الكبير عام 1920 وتكرست قبيل استقلال لبنان في أربعينات القرن الماضي ثم ما لبثت أن انتقلت إلى العراق مع الاحتلال الأمريكي عام 2003. ثم انتشرت في المنطقة العربية لتعزز ظهورها بعد الربيع العربي⁽²⁷⁾، على شكل جماعات استدعت الولاءات والهويات الفرعية ما دون الوطنية في عملية التحشيد خلفها، فأسهمت في تصاعد العنف والصراع الطائفي الذي ترعاه قوى خارجية، وهو ما شكل تهديدًا وجوديًا لهذه الدول الهشة. فالصراع الطائفي الحالي هو أحد أعراض النزاع السياسي وليس سببًا⁽²⁸⁾، فالصراع عقب الربيع العربي تنامي بين الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين، وبين السنّة والشيعية، والمسلمين والمسيحيين، بسبب الصراع الطائفي الذي اندلع عقب إطاحة بعض الزعماء العرب الدكتاتوريين، وقد أذكت الاستراتيجيات الجيوسياسية صعود الطائفية السياسية عقب الربيع العربي، حيث خلقت فراغات السلطة فرصًا لطموحات سياسية للجماعات المختلفة⁽²⁹⁾.

ثانيًا: الأسباب والعوامل المحفزة لبروز الطائفية السياسية

أضى التنوّع الطائفي في الوطن العربي واقعا ملموسا حيث صارت خريطة للطائفية ترسم، وبرزت الانقسامات في البنى الاجتماعية والسياسية والدينية، وهو انقسام مرتبط بتشطّي الهوية العربية وعدم تبلورها في هوية جامعة، مقابل نمو ولايات فرعية متعددة تظهر في القبيلة والطائفة والحزب السياسي وغيرها، وهو ما ينعكس على السلم الأهلي في المجتمع.

إن إنتاج الشعور الطائفي وتغليب الولاءات الفرعية على الولاء للدولة وامتداد الطائفة على أكثر من دولة، أدى إلى تداخل المصالح والاستقواء بالخارج الإقليمي والدولي، وأصبح للطائفية سياسة خارجية متداخلة مع مصالح الدول وجعل الطائفية قوة سياسية بما لديها من نفوذ داخلي وخارجي في مواجهة ولاء الدولة⁽³⁰⁾، ولم تستطع النظم السياسية العربية إقامة نظم ديمقراطية تقوم على أساس المواطنة والقانون، بل على العكس عملت على تحلل الدولة الوطنية لمصلحة عودة الدول والولايات القديمة القائمة على العصبية والطائفية⁽³¹⁾.

تبرز الطائفية السياسية في المشرق العربي لمجموعة من الأسباب والعوامل كآلاتي:

- عدم تحديد موضوع الهوية، بينما في الغرب وفي بعض دول آسيا مثل الصين واليابان وكوريا حسم موضوع الهوية منذ مدة طويلة⁽³²⁾، فالمشكلة الرئيسية المنتجة للطائفية السياسية

(27) فالح عبد الجبار، «المشكلة الطائفية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة 22، العدد 408 (شباط /

فبراير 2013)، ص 22.

Aaron Reese, «Sectarian and Regional Conflict in the Middle East», *Middle East Security Report*, (28)

Institute for the Study of War (ISW) (July 2013), p. 7, <<https://bit.ly/36qUBTX>>.

Barah Mikail, «Sectarianism after the Arab Spring: An Exaggerated Spectre», *Fride Policy Brief*, no. (29)

131 (June 2012), p. 1.

(30) الزعبي، «مسببات وآثار الطائفية: دراسة تحليلية لبعض النماذج في المجتمعات الخليجية والعربية»، ص 197.

(31) المصدر نفسه، ص 344.

(32) السنديوني، «الطائفية السياسية في الوطن العربي».

تتمثل بتحول الطائفة إلى كتلة سياسية تتحرك في الواقع الاجتماعي والسياسي على هذا الأساس، وهذا جزء من عملية تحول الجماعات الأولية إلى كيانات فاعلة تتحدث كل منها باسم «مواطنيها» وتحدد خياراتهم وترعى مصالحهم.

- نشأة الدولة الوطنية، واعتبار الدولة كياناً لا بوصفها جامعة لكل المواطنين، واعتبار الطوائف أقليات في الأمة لا بوصفها طوائف من الأمة والخطاب السياسي والاجتماعي للنخب وعلاقات التنافس بين الدولة والكيانات العضوية⁽³³⁾.

- الطفرة في المشاركة السياسية في بعض دول المنطقة، وزيادة الرغبة في الحصول على حصة أكثر في التمثيل السياسي جعل الطائفية أقوى مما كانت عليه خلال الحقبة الزمنية الماضية، ويُعزى ذلك إلى تأكيد الهوية الدينية من جانب الجماعات أكثر مما كانت عليه في القرون السابقة كرد على تطور الدول

القومية العلمانية وإفراط الأنظمة الدكتاتورية باتخاذ إجراءات صارمة ضد حركات الإسلام السياسي في المنطقة في المئة سنة الماضية⁽³⁴⁾.

- دور الأنظمة العربية وسيتم التفصيل له لاحقاً.

- تزايد دور الجماعات المتطرفة العابرة للمجتمعات التي تتبنى أيديولوجيات وسياسات طائفية عميقة، بعضها بدعم مباشر من الدول ذات البعد الطائفي والبعض الآخر من دونها، وهو ما زاد من تسارع الطائفية وتسييسها في المنطقة⁽³⁵⁾.

- عجز الأيديولوجيا القومية عن تحقيق المثل الأعلى وتصادم مكوناتها، وانتهاء المشروع القومي العربي إلى دولة وطنية قطرية وتثبيت التجزئة. حيث استدعى النظام السياسي التقسيمات الطائفية في بعض المجتمعات العربية والاعتماد عليها على نحوٍ منحاز لأسباب تتعلق بالاستحواذ على السلطة، من قبل أنظمة دكتاتورية⁽³⁶⁾.

- العامل الخارجي المتمثل بدعم الاستعمار الغربي لأقليات معينة في المجتمعات العربية، أسهم في تخوفها من الأكثرية، واندفاعها نحو الغرب طلباً للحماية لتحقيق مكاسب خاصة، وهو ما

(33) إميل بدارين، «من الطائفية الاجتماعية إلى الطائفية السياسية»، ورقة قدمت إلى: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**، تحرير محمد جمال باروت (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017)، ص 131.

(34) Heather M. Robinson [et al.], *Sectarianism in the Middle East: Implications for the United States* (34)

(Santa Monica, CA: RAND Corporation, 2018), p. 10.

Ibid., p. 11.

(35)

(36) سامية إدريس، «الطائفية في المشرق العربي الكبير: الصراع على السلطة في زمن العولمة»، ورقة قدمت إلى:

المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، ص 344.

عمل على تعزيز الطائفية وإحيائها أحياناً خدمة للمصالح الخارجية والإبقاء على سيطرته. ساهم هذا العامل في تأجيج الفتنة الطائفية، فكل دولة تحاول دعم الطائفة التي تماثلها في المذهب أو تخدم مصالحها، وهو ما أدى إلى خلق حالة من الانقسام داخل المجتمعات والسيطرة عليها عبر تكوين كتل منفصلة ومتصارعة، وبرز دول ذات صبغة مذهبية⁽³⁷⁾.

- ضعف العامل الوطني وإعطاء أهمية لدور الأمة والأُممية لدى بعض الأحزاب الإسلامية والقومية واليسارية، والتحريض الإعلامي عبر وسائله المختلفة التي تحفز الشعور الدفين عند كل الأطراف المتصارعة⁽³⁸⁾.

يرى الباحثان أيضاً أن أحد العوامل التي تعزّز بروزها غياب العدالة في توزيع موارد الدولة بين أقاليمها المختلفة، حيث يشعر مواطنو بعض الأقاليم بالظلم والحرمان.

ويرى الباحثان أيضاً أن بروز الطائفية السياسية في الساحة العربية يعود لتفاعل العوامل الداخلية والخارجية معاً، فمنها أسباب تعود إلى بنية الدولة العربية ونظامها السياسي، والفكر القومي العربي الذي ركز على العروبة كمعيار للانتماء الوطني، والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للمجتمعات العربية.

ثالثاً: خصوصية الطائفية السياسية العربية

تمثّل التعددية والاختلاف والتنوّع سمة لأغلبية دول العالم، سواء كان ذاك التنوع والتعدد دينياً أو طائفيّاً أو مذهبياً أو عرقياً أو لغوياً، وهو ليس بالضرورة أن يؤدي إلى صراع بين مكوّنات الدولة الواحدة، إلا أن المشكلة تظهر حينما يصبح التنوّع والاختلاف مصدراً لتهديد أمن المجتمع واستقراره.

فنازحياً شهدت أوروبا وأمريكا وبعض دول آسيا وأفريقيا موجات من الحروب الأهلية والطائفية، وبخاصة في المراحل الانتقالية، وما الصراعات الدينية الطائفية في أوروبا إلا تعبير عن حالة النزاعات الطائفية في القرون الوسطى⁽³⁹⁾. ومن الأمثلة على الصراع الطائفي في أوروبا في العصر الحديث، الصراع في إقليم إيرلندا الشمالية التابع لبريطانيا بين الكاثوليك والبروتستانت، وفي آسيا الصراع بين الهندوس والمسلمين الذي أسفر عن استقلال باكستان عام 1947⁽⁴⁰⁾.

استطاعت الدولة الغربية الحديثة تجاوز النزاعات الطائفية والعصبيات داخل الدولة، وصهرها في الأطر القومية التي أنشأتها كالمجالس المنتخبة والأطر الحزبية وغيرها من المؤسسات، وأعلنت من شأن الفرد، ومثّل معيار انتماء الفرد للدولة أساساً للارتقاء في تولي المناصب السياسية⁽⁴¹⁾،

Robinson [et al.], *Sectarianism in the Middle East: Implications for the United States*, p. 10. (37)

(38) عبد الحسين صالح الطائي، «مفهوم الطائفية السياسية، تحليل جذورها الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية»، الحزب الشيوعي العراقي (2 آب/أغسطس 2014)، <<https://cutt.us/YPc1t>>.

(39) ماجد كيالي، «الصراعات الطائفية: مصادرها وأبعادها ومصائرهما»، شؤون عربية، العدد 153 (2013)، ص 68.

(40) الطائي، المصدر نفسه.

(41) برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1990)، ص 202.

فأسهم المسار الديمقراطي في أوروبا في معالجة المسألة الطائفية في المجتمعات المتعددة والمتنوعة التي تمثل سبباً للصراع من خلال سياسات وعمليات سياسية قائمة على الاستيعاب والدمج والتعددية الثقافية (Multi Culturalism) التي تميزت بها كندا للمحافظة على إقليم الكيبك من الانفصال⁽⁴²⁾.

أما في الحالة العربية فقد تحول هذا التنوع كعامل لعدم الاستقرار نتيجة سوء إدارته، وتمثل الحالات اللبنانية (نظام المحاصصة الطائفية) والعراقية والسورية مثلاً على ذلك، إلى جانب التدخلات الدولية والإقليمية لإعادة تشكيل المنطقة⁽⁴³⁾. فالتنوع والاختلاف في الحالة العربية ينم عن حالة مرضية أثرت في بنية المجتمع ونظامه السياسي. ويعود ذلك إلى فشل الدولة العربية التي تكونت ككيان موازن للكيانات الاجتماعية مثل (الطائفة والقبيلة) وأصبحت كأنها تمثل طائفة أو جماعة وهي صور لما يحمله المواطن عن طبيعة الدولة⁽⁴⁴⁾.

تبرز علاقات الصراع بين الفئات المختلفة التي كونت ثقافةً سياسيةً تحسب أي قوة للمختلف تهديداً وجودياً لها، وتترسخ الثقافة السياسية والهوية الفتوية على حساب الهوية الوطنية حتى لو تم تغيير النظام، وهو ما يفسر سلوك الجماهير العنيف في مراحل التغيير، وهو ما يعزز استمرار حالة التفسخ على المستوى الشعبي من جهات غير متبينة على أساس برامجي فقط، وإنما على أساس أيديولوجي أو مذهبي أو عرقي أو مصلحي نفعي⁽⁴⁵⁾. ففشل الدولة العربية في صهر الولاءات الأولية بما يتلاءم مع الدولة الحديثة نتج منه نظام اجتماعي يقوم على الولاءات الأولية الفرعية، ونظام سياسي تمثله الدولة قائم على المواطنة في علاقتها مع الشعب. فاختلاف النظامين من حيث الجوهر نشأ عنه صراع وأدى إلى ظهور أزمات سياسية واجتماعية وتفسخاً لمصلحة صاحب السيادة⁽⁴⁶⁾. فالطائفية السياسية في الحالة العربية تعبير عن تفكك الدولة والمجتمعات، وارتبطت بالنظام السياسي أو الدولة بالاعتماد على نظام المحاصصة الطائفية أو بتشكيل الدولة على أساس طائفي⁽⁴⁷⁾.

فالطائفية في المجتمعات العربية قضية سلطة أساساً، بمعنى علاقة الأفراد بالدولة؛ فبقدر تحول الدولة إلى دولة جماعة أو عصبية دينية أو علمانية تتكون جماعات وعصبية تتحول إلى أشباه دول موازية⁽⁴⁸⁾، وهي أيضاً أداة للتدخلات الخارجية. فإلى جانب كونها انقساماً مجتمعياً فهي

(42) مروة البدر، «الطائفية بناء أم تكوين مجتمعي؟ دراسة نظرية لمفهوم بناء الطائفية أو اختراعها في الأدبيات الغربية والعربية»، ورقة قدمت إلى: **المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي**، ص 160-163.

(43) نيفين عبد النعم مسعد، «الطائفية السياسية والديمقراطية في المشرق العربي»، مجلة **الديمقراطية**، السنة 14، العدد 56 (تشرين الأول/أكتوبر 2014)، ص 57.

(44) بدارين، «من الطائفية الاجتماعية إلى الطائفية السياسية»، ص 147.

(45) بلال الشوبكي، «الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات»، **سياسات عربية**، العدد 25 (آذار/مارس 2017)، ص 17.

(46) المصدر نفسه، ص 130.

(47) البدر، «الطائفية بناء أم تكوين مجتمعي؟ دراسة نظرية لمفهوم بناء الطائفية أو اختراعها في الأدبيات الغربية والعربية»، ص 160.

(48) غليون، **نظام الطائفية من الدولة إلى القبيلة**، ص 202.

تتساق مع الانقسام الإقليمي والدولي ومصالحه الأيديولوجية والقومية وأصبحت وسيلة احتراق إقليمية وليست داخلية فحسب⁽⁴⁹⁾.

ويرى الباحثان أن النزاعات الطائفية في المجتمعات الأوروبية حالة داخلية صرفة، تم التعامل معها وفق سياسات عملت على دمج الأفراد في الدولة وتحقيق مبدأ المواطنة والمساواة. إلا أن الطائفية في المجتمعات العربية كانت نتاج فشل الدولة في تحقيق المواطنة وأدت إلى انقسام المجتمعات وظهور الولاءات والهويات الفرعية على حساب هوية الدولة كهوية جامعة للكل، إلى جانب التدخلات الخارجية التي أُنكتها وأسهمت في بروزها، ودور الأنظمة السياسية في تعزيز وجودها وهو ما سيتم تناوله في البند التالي.

رابعاً: دور الأنظمة السياسية العربية في تعزيز الطائفية السياسية وتفجير الصراعات الداخلية

ظهرت الطائفية السياسية في الحالة العربية نتاج فشل الدولة العربية في تحقيق مبدأ المواطنة كما أشير، فبدلاً من معالجة الطائفية وأثارها، ساهمت الأنظمة في تعزيزها وتفجير الصراعات الداخلية. ومع انطلاق الاحتجاجات الشعبية نهاية 2010 ظهر جلياً دورها في تأجيج الحالة الطائفية واستثمارها في الصراعات الداخلية للحفاظ على السلطة.

وفي كثير من الأحيان، يكون العنف الطائفي مدفوعاً إما من جانب الأنظمة نفسها وإما من جانب النخب التي تستغل الهوية لتحقيق أهدافها السياسية. وغالباً ما تكون الأنظمة الاستبدادية هي المسؤولة عن تأجيج الصراع الطائفي وتشكيل جماعات الهوية كاستراتيجية مفيدة⁽⁵⁰⁾. وفي ظل الوضع غير الديمقراطي عربياً، مثلت أزمة شرعية النظام نقطة البداية لتوتر العلاقة بين الأفراد والسلطة السياسية، وظهور الولاءات الفرعية على حساب الولاء للدولة. وقد أدركت الأنظمة حالة التعدد الطائفي والعنقي والقبلي، فعمدت إلى إحكام السيطرة والهيمنة على مفاصل المجتمع بمكوناته المتعددة، وإبطال المفعول السياسي والعصبي للطائفية واستغلاله لخدمة بقائها في السلطة⁽⁵¹⁾. فسياسة الأنظمة العربية في احتواء المشكلة الطائفية لم تُعدّ كونها محاولة لتغطية الإشكال من دون السعي لحله، وهذا ما زاد في تعزيز المسألة، فكانت شرارات الربيع العربي كافية لتأجيج المطالب الطائفية الدينية؛ فسياسات الإقصاء والتمييز والتهميش أسست لتفسيخ الواقع واستيقاظ العصبية والولاءات الفرعية وانفجار الهويات المتعددة. وكذا انحلال العصبية وانقسامها إلى أشلاء زاد من خطورتها على وحدة الدولة، بخلاف ما كانت تسعى إليه الأنظمة من

(49) عبد الحسين شعبان، «الطائفية وأدلجة الهوية»، ورقة قدمت إلى: عشر سنوات هزت العالم عقد على احتلال العراق 2003-2013 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015)، ص 99.

(50) Lynch, «The Entrepreneurs of Cynical Sectarianism», p. 3.

(51) نوري إدريس، «الدولة - الأمة: الطائفية والفضاء العمومي في العالم العربي»، ورقة قدمت إلى: المسألة الطائفية وصناعة الأقليات في الوطن العربي، ص 557.

فرض للمواطنة، فصور الصراعات بين الطوائف والجماعات المختلفة التي تشهدها معظم البلدان العربية دليل واضح على سوء تعامل الأنظمة العربية مع المسألة الطائفية⁽⁵²⁾.

اتخذت الأنظمة السياسية من الولاءات الفرعية للطائفة والقبيلة مصدرًا سياسيًا للسلطة ولشرعيتها مع إقصاء الآخر المختلف، وحلت الولاءات الفرعية محل الانتماء للدولة وفشل النظام في تحقيق القبول من جانب الفئات الأخرى، وهو ما يسهم في تناقص شرعيته وتآكلها. وقد تتطور هذه العملية وصولاً إلى أن الدولة لا تمثل تلك الفئات، وهذا يعني سعيها إما لمواجهة مع الهويات الأخرى للسيطرة على النظام وصبغه بهويتها، وإما أن تسعى للانفصال لإنشاء كيان سياسي جديد⁽⁵³⁾. وقد استخدمت الأنظمة العربية في التعامل مع المسألة الطائفية عدة أدوات ووسائل، سواء بالاستمالة أو القمع للحفاظ على الحكم، وهذا ما شكل سبباً في تعزيز الطائفية السياسية وتفجير الصراعات الداخلية، وأهم هذه الأدوات والوسائل هي كالاتي:

1 - العنف والقمع

يحفل تاريخ الأنظمة العربية بالقمع والعنف والاستبداد، سواء بآليات الوصول إلى السلطة أو إدارة الحكم، ويمثل القمع والعنف أدوات لسحق المعارضة والاحتجاج.

إن الانعكاس السياسي والاجتماعي والنفسي للعنف الممارس من السلطة في المجتمع المتعدد يُنظر إليه على أنه عملية إقصاء وتهميش وتمييز تقوم بها جماعة طائفية تحتكر السلطة لإقصاء الجماعات والطوائف الأخرى. وهذا بدوره أعاد إحياء النعرات الطائفية والجهوية وجعل من الجماعات الأولية ملجأً للفرد من تغول السلطة⁽⁵⁴⁾.

2 - الممارسات الريعية

لا يقصد بالريعية الدول النفطية، إنما الدول التي تضع تحت تصرفها الثروة الوطنية وتوزيع المزايا والمنافع على أفراد المجتمع⁽⁵⁵⁾، وقد استخدمتها الأنظمة السياسية كمخرجات للحد من المدخلات الموجهة إليها من المجتمع، فأسهم ذلك، من جانب، في تجنب الانفجار المبكر؛ ومن جانب آخر استخدمت المنح والمزايا لنسج علاقات مع المتحالفين والموالين من القبائل والطوائف والمذاهب الأخرى، لتمثل مخزوناً تعتمد عليه الأنظمة عند الحاجة⁽⁵⁶⁾. فمن الشائع منح مزايا ومنافع اقتصادية انتقائية للمجموعات الموالية، وعادة ما تكون طائفة الحاكم نفسه⁽⁵⁷⁾، وينظر إليه من جانب الجماعات والطوائف التي لم تنل نصيبها من الامتيازات والثروة على أنه حرمان وعدم مساواة، الأمر الذي يتمخض عنه بروز حالة من الاستياء والغضب تؤدي إلى تهديد الاستقرار المجتمعي والسياسي.

(52) نجوى غالم، «أثر ثورات الربيع العربي في عودة الولاءات الطائفية»، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد 1 (تشرين الأول/أكتوبر 2017)، ص 131-132.

(53) الشوبكي، «الأنظمة الهجينة في المشرق العربي ودورها في تحويل الخلافات السياسية إلى صراع هويات»، ص 16.

(54) إدريس، «الدولة - الأمة: الطائفية والفناء العمومي في العالم العربي»، ص 558-559.

(55) أشرف عثمان، «الدولة النيوباتريمونية في المشرق العربي في المنتج العصوي وإعادة إنتاج الطائفية»،

عُمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، السنة 3، العدد 11 (شتاء 2015)، ص 56.

(56) إدريس، المصدر نفسه، ص 559.

Hinnebusch, «The Sectarian Revolution in the Middle East», p. 138.

(57)

3 - احتكار مصادر القوة والسلطة (هيمنة الدولة)

عمد النظام السياسي العربي إلى إضعاف وتهميش منظمات ومؤسسات المجتمع الحديث، كالأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية، وفرض نظام الحزب الواحد أو النظام الاحزبي، ومحاربة المعارضة، وهو ما أفسح المجال لعودة التنظيمات العصبية (الطائفة والقبيلة وغيرها) للظهور كتنظيمات بديلة، وهو أيضًا ما سمح للدولة بالتغول على المجتمع، وبروزها كفاعل رئيس في عملية البناء المقترنة بجملة من التحولات التي تمس مختلف البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية القيمية والرمزية⁽⁵⁸⁾. وقد استخدم النظام أدوات لحل المسألة الطائفية إلا أنها أسهمت في تكريس هذه الطائفية، منها: التمثيل الطائفي القائم على مبدأ المحاصصة الطائفية، وتمثله حالة لبنان والعراق، وينتج منه شعور الطوائف الأقل تمثيلًا بالحرمان والتمييز من تقلد المناصب في الدولة، وهو ما يتعدى حدود الدولة المعنية بالتمثيل الطائفي⁽⁵⁹⁾، ومأسسة الطائفية حيث نصّت بعض قوانين البلدان العربية كلبان على الاعتراف للطوائف باستقلالية تنظيم نفسها، الأمر الذي أنشأ نظامًا طائفيًا تشكّل فيه كل طائفة كيانًا مستقلًا، له مجلسه الخاص ولجانه ومؤسساته ومحاكمه وتشريعه⁽⁶⁰⁾.

4 - الزبونية السياسية وصناعة الأعيان

استخدمت الأنظمة السياسية إلى جانب وسائل العنف أدوات القوة الناعمة لدرء خطر وصول المجتمع إلى حالة العنف. فقد نسجت الأنظمة السياسية تحالفات زبونية في كل المجالات وعلى المستويات كافة، حيث عمدت إلى استخدام استراتيجية الزبونية السياسية وصناعة الأعيان القائمة على علاقة «الوفاء لولي النعمة والزبون قائمة على قاعدة الولاء المطلق من الزبون مقابل توفير الحماية له من ولي النعمة»، وتفترض هذه العلاقة وجود طموحات لدى الطرفين⁽⁶¹⁾. فعمدت الأنظمة إلى استخدام ممارسات سياسية تقوّي الطوائف الموالية لها ضد المنافسين مثل التقسيم العشوائي وسوء التوزيع في الانتخابات كما الحال في لبنان، والكويت، والبحرين⁽⁶²⁾. وفي هذه الحالة عمد النظام إلى خلق زبائن وأعيان في الطوائف والقبائل والأحزاب وغيرها يستفيدون من المزايا الممنوحة مقابل الحشد والتجنيد لأتباعهم لمصلحة النظام، وهذا يشكل حالة افتراضية من كون النظام تعدديًا وداعمًا لمختلف أطراف التشكيلات الاجتماعية والسياسية فيه.

5 - الاستغلال السياسي للطائفة

عمدت الأنظمة العربية إلى استغلال عنصر الخلاف والتمايز بين مكونات الشعب لتحقيق المكاسب السياسية من خلال تضخيم الاختلافات ومحاولة تعميقها، كون مصلحتها تكمن في الصراع بين تلك المكونات وليس التوافق والتفاهم، فقد نجحت في اللعب على تأجيج الحالة

(58) عثمان، «الدولة النيوباتريمونيالية في المشرق العربي في المنتج العصبوي وإعادة إنتاج الطائفية»، ص 53-54.

(59) غالم، «أثر ثورات الربيع العربي في عودة الولاءات الطائفية»، ص 134.

(60) بيضون، «الطائفية السياسية بين خطر التوافقية ودستورية الإلغاء»، ص 5.

(61) إدريس، «الدولة- الأمة: الطائفية والفضاء العمومي في العالم العربي»، ص 560-562.

Hinnebusch, «The Sectarian Revolution in the Middle East», p. 138.

(62)

الطائفية، حيث تم استخدام الانقسامات الطائفية والمذهبية والقبلية ضمن سياسة «فرق تسد» وذلك للمحافظة على بقائها في السلطة، ولتسهيل عملية السيطرة على المجتمع، فاستخدمت سياسة الازدراء تارة، والتهميش تارة أخرى، وإثارة النعرات والتوترات بين مكونات الشعب⁽⁶³⁾. وتحت ذريعة الحفاظ على الأمن القومي ودرء مخاطر الفتنة الطائفية، عملت الأنظمة السياسية على وسم الاحتجاجات بالطائفية.

يلاحظ مما سبق أن الأنظمة السياسية العربية هي المصدر الأول للفتن في المجتمع، وقد فشلت في معالجة التنوع والاختلاف في مجتمعاتها، وعمدت إلى استغلاله بطرائق ووسائل شتى خدمة لمصالحها، وهو ما أفضى إلى بروز الطائفية السياسية، وتفجر الصراعات بين مكونات المجتمع التي ظهرت جلياً بعد انطلاق الاحتجاجات الشعبية نهاية عام 2010، وهو ما أثر في وحدة الدولة والمجتمع على حد سواء. فالاحتجاجات الشعبية التي جاءت للتخلص من النظام السياسي ودولة التمييز والإقصاء كرّس بفعل عوامل داخلية وخارجية ظاهرة الطائفية السياسية التي تتسم بكونها عابرة للدولة الوطنية.

خاتمة

أدت حالة التنوع والتعدد في البنية والانتماءات في المجتمعات العربية دوراً فاعلاً في حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، لكون هذا التنوع لم يفض إلى صهر مكونات المجتمع كافة في بوتقة واحدة ضمن دولة المواطنة، وعزز ذلك هيمنة الدولة على مفاصل المجتمع واستغلالها لتلك التعددية فيه بطرائق شتى للمحافظة على استدامة الحكم. وبرزت الهويات الفرعية المتعددة في مرحلة فشل الدولة وانهارها، وهو ما أسهم في بروز الهويات الفرعية، وارتداد الجماعات إلى العلاقات الأولية. وتجلت الطائفية السياسية كحالة بددت النسيج المجتمعي وأثارت النعرات في المجتمعات المتعددة والمتنوعة في المشرق العربي. فالطائفية السياسية تقوم على تسخير الدين والطائفة بهدف التعبئة والتشديد لتحقيق مكاسب وأهداف سياسية واحتكار السلطة، وإعلاء شأن الانتماء للطائفة على حساب الانتماء إلى الدولة، وتمتاز بصيغتها الاستبدادية الإقصائية القائمة على إلغاء الآخر المختلف.

إن انتقال الطائفية من تكوينات اجتماعية وجماعات فرعية إلى مضمون سياسي مثل إحدى أدوات الصراع السياسي والأيديولوجي في المجتمعات العربية، يعدّ إفرازاً طبيعياً لغياب الدور الوطني للدولة وفشلها في بناء نموذج دولة المواطنة القائم على نظام سياسي عادل وفاعل وقادر على إلغاء الطائفية والمذهبية والتعصب العرقي، وضعف توطين ثقافة الاعتراف بالآخر والتعددية السياسية والفكرية والمذهبية □

(63) خليل العناني، «الانقسامات الطائفية والدينية في دول الثورات العربية»، شؤون عربية، العدد 154 (صيف

مخاطر انتشار كورونا على سكان المناطق العشوائية في البلدان العربية: الأسباب وآليات المواجهة

شرين محمد فهمي (*)

مدرسة العلوم السياسية، كلية الإعلام - جامعة الأهرام الكندية،
وعضو هيئة تحكيم في مجلة «قضايا آسيوية».

مقدمة

تعاني المدن الكبرى العربية ظاهرة السكن العشوائي التي تشكل خللاً في النسيج العمراني والحضري لتلك المدن، وذلك بسبب النمو الطبيعي للسكان بمعدلات عالية، وكذلك بسبب الهجرة الداخلية الوافدة من الريف إليها، أو بسبب الهجرة الخارجية القادمة، مع أن هذه المدن ليست بحاجة إلى هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين والوافدين إليها، وهو ما نجم عنه تضخم سكاني كبير، واتساع في مساحة الأرض ذات البناء العشوائي حول تلك العواصم. ويطلق على هذه الظاهرة عدة مسميات في عدد من البلدان العربية، حيث تسمى في مصر «إسكان العشش». والمصطلح الشائع في المغرب هو «السكن غير اللائق»، ويطلق عليها في الجزائر مسمى «البناء القصديري» أو «الفوضوي»، وفي العراق تسمى «حواسم» أو «تجاوز»، كما تسمى هذه الظاهرة في بعض البلدان العربية الأخرى بـ«السكن العشوائي»، وأحياناً «الصفائح»، أو «مناطق المخالفات» أو «مدن الكرتون»⁽¹⁾.

وقد أصبحت هذه المناطق العشوائية وفقاً للاتجاه السائد في الأدبيات، تساهم في تصدير ثقافة غريبة أطلق عليها «ثقافة العشوائيات»، تتمثل مقاربتها بالحد على المجتمع، والازدحام، والقبح العمراني، وعدم التناسق الجمالي، واللامبالاة والأنانية، والعشوائية في الأداء، والازدحام على النفس، والبلطجة والسرقة، وعدم الانتماء، وغياب الولاء للوطن أو للقيم المجتمعية الأصيلة، وغياب الرؤية المستقبلية، والإفادة من الثغر القانونية أو محاولة تعطيل بعض أحكام القانون... إلخ.

emanelaraky84@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) محمود السيد عرابي، العشوائيات في المجتمع العربي: ماهيتها وتداعياتها الاجتماعية (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2007)، ص 17.

ومع ظهور جائحة كورونا على مستوى العالم، كانت نسبة الإصابة أكثر انتشاراً في الأحياء العشوائية، بسبب كثرة السكان في الحي، بل في المباني القائمة، وكذلك الغرف التي تضم عدداً كبيراً من الأشخاص، وكذلك بسبب قلة الوعي الصحي لدى سكان العشوائيات بطرائق الوقاية من الإصابة بالفيروس. من هنا تُثار المخاوف والهواجس من أن يستقر فيروس كورونا لديهم مدداً أطول، وهو ما سيكون له تداعياته الكبيرة على المجتمع.

وفي ضوء ما سبق، تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تحاول تقديم رؤية شاملة ومتكاملة لمخاطر وتداعيات جائحة كورونا على قاطني المناطق العشوائية في البلدان العربية، من خلال تحليل أوضاع المناطق العشوائية في تلك البلدان بالتطبيق على دراسات حالة لعدد من البلدان العربية، لتبيان أسباب تفشي هذا الفيروس بين سكان هذه المناطق بمعدلات كبيرة مقارنة بالمناطق السكنية الأخرى داخل البلدان العربية، فضلاً عن عرض طبيعة المخاطر والتأثيرات الناجمة عن تفشيه في تلك المناطق، وأخيراً إيضاح آليات وإجراءات حماية سكان المناطق العشوائية من مخاطره.

إشكالية الدراسة: تدور إشكالية الدراسة حول البحث عن أسباب تفشي فيروس كورونا (كوفيد 19) المستجد عالمياً بين سكان المناطق العشوائية في البلدان العربية بمعدلات كبيرة مقارنة بالمناطق السكنية الأخرى داخل هذه البلدان، علاوة على تقديم حزمة من الآليات والمقترحات التي من شأنها أن تساعد الحكومات العربية على تفادي - قدر الإمكان - المخاطر والتأثيرات المتعددة التي قد تنتج من تفشي هذا الوباء في تلك المناطق. ومن أجل تحقيق هذا الهدف من الدراسة، وجدت الباحثة ضرورة تقديم إطار نظري لظاهرة نمو الأحياء العشوائية، يشمل التعريف لهذه الظاهرة، وإبراز أسباب نموها على مدار السنوات الماضية، وتحديد السمات العامة للمناطق العشوائية، وتبيان حجم هذه المناطق في البلد العربي، وتوضيح الجهود التي اتخذتها للقضاء على هذه الظاهرة تدريجاً، في إطار خطط التنمية المستدامة ورؤيتها المستقبلية.

من منطلق هذه الإشكالية التي تثيرها الدراسة، يأتي التساؤل الرئيسي: ما هي طبيعة مخاطر انتشار فيروس كورونا على سكان المناطق العشوائية في البلدان العربية؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدد من الأسئلة الفرعية المتمثلة بما يلي: ما المداخل النظرية لتعريف مفهوم «المناطق العشوائية»؟ ما أسباب نمو ظاهرة المناطق العشوائية بالبلدان العربية؟ ما السمات العامة للمناطق العشوائية بالبلدان العربية؟ ما حجم المناطق العشوائية بالبلدان العربية؟ وما أبرز النماذج التطبيقية للقضاء على هذه الظاهرة؟ ما أسباب تفشي فيروس كورونا بين سكان المناطق العشوائية بالبلدان العربية بمعدلات تفوق المناطق السكنية الأخرى؟ ما آليات واستراتيجيات مكافحة انتشار فيروس كورونا في المناطق العشوائية بالبلدان العربية؟

منهجية الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي من خلاله يمكن فهم الحقائق الراهنة المرتبطة بمشكلة الدراسة. ولا تكتفي الدراسة بجمع المعلومات الدقيقة، وإنما تتجاوزها باتجاه التصنيف والتحليل الشامل، بغية استخلاص المعلومات التي تفيد في توصيف المشكلة ثم التعبير عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، ثم كشف العلاقات بين مختلف أبعادها وصولاً إلى

الاستنتاجات حولها، وطرح التوصيات التي من شأنها أن تسهم في حلها. وقد اعتمدت الدراسة في هذا المنهج على مدخل الدراسات الميدانية ومدخل الدراسات الوثائقية.

أولاً: المداخل النظرية لتعريف «المناطق العشوائية»

يعرّف معجم العلوم الاجتماعية السكن العشوائي بأنه البناء على أرض مملوكة للدولة من دون مراعاة قواعد وقوانين التنظيم والبناء، وشروط السكني الصحي⁽²⁾، وفي المعجم الوجيز فإن كلمة العشوائي تعني الظلمة أو الإنسان يعمل على غير الهدى فيخطئ أو يصيب⁽³⁾، وتعني الخصائص أيضًا انعدام الخصوصية والوازع الديني، والشعور بالاستسلام والقدرية لدى الإنسان المقهور عندما يشعر بالحرمان والفقر والجهل⁽⁴⁾.

كما توجد مداخل كثيرة في شأن تعريف المناطق العشوائية، منها ما هو مرتبط بالمدخل العمراني أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو القانوني، حيث يعرف المدخل العمراني المناطق العشوائية بأنها تجمع عمراني بلا خطة، وينصرف ذلك التعريف إلى عدة تطبيقات، منها غياب خطة نموذجية شاملة للتخطيط العمراني أصلاً، أو توقف تنفيذ الخطة إن وجدت أو عدم الالتزام بها أو التراخي في مواجهة الخروج عنها. كما تعرف المناطق العشوائية بأنها المناطق التي تنتهك نتيجة وضع اليد والاستيطان غير القانوني في أملاك الدولة والأراضي الفضاء.

أما المدخل الاقتصادي والاجتماعي، فقد عرف المنطقة العشوائية على أنها مرادف جيوب الفقر من ناحية، ونتيجة للسرعة في اتجاه الحراك الاقتصادي/الاجتماعي من ناحية أخرى. فالعشوائية هي منطقة يقبل القاطنون بها معيشة اجتماعية متدنية، بل ويُقبلون على النزوح إليها، بسبب محدودية إمكاناتهم الاقتصادية، للحصول على سكن في المناطق المخططة والأرقى والأعلى، فتتحول إلى حد جيوب الفقر (Poverty Pockets) بالمناطق الحضرية الكبرى. أما المدخل القانوني الإداري، فيعرّف المنطقة العشوائية بأنها لا يجوز البناء عليها لأسباب قانونية، فالمعيار لدى هذا المدخل هو الاحتكام إلى القوانين المنظمة للنمو العمراني، وبناء المساكن الذي يركز على القانون⁽⁵⁾.

(2) إبراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975)، ص 622.

(3) مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي كمدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1986)، ص 168 - 170.

(4) إسماعيل قيرة، «الفقر بين التنظير والسياسة والصراع»، المستقبل العربي، السنة 21، العدد 241 (آذار/مارس 1999)، ص 323.

(5) أحمد خالد علام، يحيى عثمان شديد وماجد محمد المهدي، تجديد الأحياء (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1993)، ص 5-10.

أما بالنسبة إلى تعريف الأمم المتحدة، للمناطق العشوائية، فقد عُرِّفت بأنماطها كما يلي: المناطق المتهالكة والقديمة الواقعة داخل المدينة. مستعمرات واضعي اليد التي تحتل أطراف المدن خارج المخططات العمرانية. العشش والأكواخ أو ما يسمى مدن الصفيح⁽⁶⁾.

ثانيًا: ظاهرة النمو السكاني العشوائي في البلدان العربية

يهدف هذا المحور بصفة رئيسية إلى تحليل ظاهرة نمو ظاهرة السكن العشوائي في المدن الكبرى العربية على مدار سنوات طويلة من خلال رصد أسباب نمو هذه الظاهرة، فضلًا عن إيضاح السمات السكانية والاقتصادية والاجتماعية لتلك المناطق، إضافة إلى تناول أهم وأبرز التحديات التي تمثلها بالنسبة إلى المجتمع ككل.

1- أسباب نمو السكن العشوائي

تتمثل أبرز أسباب ظاهرة نمو السكن العشوائي بالمدن الكبرى في البلدان العربية بما يلي:

أ - ارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان: تتميز المدن الكبرى العربية ولا سيما أطرافها بارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان، بسبب ارتفاع معدلات الإنجاب والخصوبة عند المرأة، والعادات الاجتماعية، والرغبة في إنجاب البنين الذكور، وتعدد الزوجات، والزواج المبكر.

ب - انخفاض نسبة الوفيات: يعود هذا الانخفاض إلى تحسن المستوى الصحي للسكان وتزايد المستشفيات والأطباء، وهو ما أدى إلى زيادة معدل النمو الطبيعي للسكان. يبلغ تعداد سكان الوطن العربي نحو 370 مليون نسبة، يقطن نحو 42 بالمئة منهم في الريف، وفق بيانات المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة أو إيكاردا عام 2018. وينمو السكان في الوطن العربي بمعدلات مرتفعة⁽⁷⁾، إذ يبلغ معدل النمو 2 بالمئة مقابل 1 بالمئة على مستوى العالم⁽⁸⁾.

ج - الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر: ازدادت حركة الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى في الوطن العربي وتحديداً في النصف الثاني من القرن العشرين وبخاصة خلال أعوام 1960 - 1996. تعود الهجرة الداخلية إلى عدة أسباب منها التطور الصناعي في المدن، وهو ما أدى إلى طلب مزيد من الأيدي العاملة الصناعية، فضلًا عن الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثًا عن العمل⁽⁹⁾.

Ahdy Adel, «An Analytical Study of Pattern of Informal Regions», *Journal of Engineering Sciences*, (6) vol. 36, no. 1 (January 2008), pp. 239 - 241.

(7) قاسم الربداوي، «مشكلة السكن العشوائي في المناطق العربية الكبرى»، *مجلة جامعة دمشق*، السنة 28، العدد

1 (2012)، ص 445.

International Center for Agricultural Research in the Dry Areas (ICARDA), «Enhancing Food Security (8) in Arab Countries», <<http://www.icarda.org/update/enhancing-food-security-arab-countries-02018/10/9/>>.

Benjamin Plackett, «Arab Researchers Suggest Solutions to Slums», *Al-Fanar Media*, <<http://www.al-fanarmedia.org/12-6-2015>>.

د - رخص ثمن الأراضي حول المدن الكبرى سابقاً: إن عدم وجود قوانين تحد من الهجرة إلى المدن الكبرى والمتوسطة في أنحاء الوطن العربي، وبقيّة المدن العربية شجع على مزيد من الهجرة إلى المدن، وإقامة المساكن في أطراف المدن على نحوٍ مخالف؛ كل ذلك أدى إلى تضخم سريع للمدن، ولا سيما العواصم، مثل القاهرة وبيروت ودمشق والدار البيضاء وتونس والخرطوم وغيرها، ونشأت أحياء شعبية حول تلك العواصم، وأحياء الصفيح، لذلك انتشرت المخالفات العمرانية الفردية والجماعية⁽¹⁰⁾.

هـ - ارتفاع أسعار الأراضي المعدة للبناء: ارتفعت أسعار الأراضي المعدة للبناء بما فيها المملوكة للدولة وانخفضت نسبة الإمكان الاجتماعي، وزادت القيمة التأجيرية للمعروض من الإسكان، فضلاً عن رغبة الأهالي في سكن أبنائهم وأقاربهم بجوارهم، يضاف إلى ذلك عدم تنفيذ القوانين الخاصة بالمباني⁽¹¹⁾، وكذلك عدم حماية الأراضي المملوكة للدولة، وضعف الاهتمام بالتنمية الإقليمية، التي تهدف إلى إعادة توزيع سكان البلاد والخروج من الوادي الضيق إلى مجتمعات جديدة تستقطب تيارات الهجرة⁽¹²⁾.

و - اكتشاف النفط في منطقة الخليج العربي: أدى اكتشاف النفط واستثماره إلى نشوء مدن متعددة مهمة مثل: أبو ظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، وغيرها من مدن النفط⁽¹³⁾.

2 - السمات العامة لمناطق السكن العشوائي

تتسم مناطق السكن العشوائي في المدن الكبرى العربية بعدد من السمات السكنية والاقتصادية والاجتماعية التي تجعلها تختلف عن بقية المناطق السكنية الأخرى في تلك الدول، ويمكن تناول تلك السمات على النحو التالي:

أ - السمات السكنية: تشير أغلب الأدبيات إلى أن المناطق العشوائية هي تجمعات سكنية نشأت بالجهود الذاتية في غياب التخطيط العام، وشهدت خروجاً عن القانون، وتعدّياً على أملاك الدولة، وبالتالي حرمت هذه المناطق من معظم أنواع المرافق والخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي. بل إنها أحياناً لا توجد فيها نقطة شرطة أو وحدة صحية أو مدرسة أو مواصلات، ولا تستطيع أن تمر فيها سيارة إسعاف أو سيارة مطافئ، وتكون النتيجة الطبيعية غياب الحد الأدنى اللازم للمعيشة، ووجود مشكلات اقتصادية واجتماعية وأمنية⁽¹⁴⁾.

(10) كايد خالد عبد السلام، جغرافيا المدن (عمّان: الخبارية للنشر والتوزيع، 2017)، ص 129 - 130.

(11) فتحي حسين عامر، العشوائيات والإعلام في الوطن العربي (القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع، 2011)،

ص 13 - 24.

(12) المصدر نفسه، ص 25 - 26.

(13) المصدر نفسه، ص 25.

(14) محمد عزب العرب، «العشوائيات في محافظة القاهرة: حي زينهم نموذجاً» مجلة أحوال مصرية (مركز

الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، السنة 3، العدد 11 (شتاء 2001).

ب - السمات الاقتصادية: يعتقد البعض أن العشوائيات هي أحياء لا يسكنها سوى الفقراء، كما تعد موطناً للمسجلين خطر والمحكوم عليهم ومدمني المخدرات، إلا أن سكان العشوائيات ليسوا بالضرورة من المنتمين إلى تلك الفئات؛ فكثير منهم من المواطنين البسطاء أو الحرفيين أو الموظفين، وبينهم أطباء ومدرسون ومحامون، ويتوافر لديهم الدخل الذي يسمح لهم بالإقامة في أحياء أفضل. ويؤكد البعض أن هؤلاء السكان أكثر استعداداً لممارسة العنف، وبخاصة مع تزايد درجة الاغتراب ورفض الآخر، كما أن اهتمامهم الرئيسي ينصب بالأساس على الاهتمام بالمشاكل المعيشية اليومية التي يواجهونها والتي تتعلق بحياتهم ومصادر رزقهم، ولعل هذا ما يعكس نمط «ثقافة العشوائيات»⁽¹⁵⁾.

ج - السمات الاجتماعية: يعاني سكان المناطق العشوائية تدهور القيم الثقافية والتقاليد، حيث يتمسكون بسلوكيات اجتماعية مريضة وخطيرة تهدد استقرار الأسرة والمجتمع بأسره، ومن أهمها: عدم احترام خصوصية الجيران وانتهاك حرمتهم، وانتشار السرقة والبلطجة والعنف المتبادل وزيادة معدلات الجريمة بوجه عام، والاتجار في المخدرات، وعمالة الأطفال، وتدني مستوى الوعي الثقافي والتعليمي، إضافة إلى تدهور الأوضاع البيئية حيث يُعد المسكن غير صحي عندما لا تتوافر به شروط صحية تلائم من يسكن به، الأمر الذي يخلق بيئة مناسبة لانتشار الأمراض⁽¹⁶⁾.

3 - حجم المناطق العشوائية في البلدان العربية

بدأ ظهور العشوائيات في البلدان العربية على أطراف المدن ذات الكثافة السكانية العالية كالقاهرة ودمشق والدار البيضاء، لتمد بعد ذلك إلى دول نفطية غنية مثل السعودية. وفي دراسة أجراها المعهد العربي لإنماء المدن عام 1997 كشف عن أن نحو 60 بالمئة من العشوائيات في المجتمع العربي توجد على أطراف المدن و30 بالمئة توجد خارج النطاق العمراني، وتوجد 8 بالمئة وسط العاصمة. كما ذكرت الدراسة أن 70 بالمئة من تلك العشوائيات قد شيدت بصفة فردية، و22 بالمئة شيدت بصفة جماعية. ولا تزيد نسبة المباني المستأجرة في الأحياء العشوائية على 70 بالمئة⁽¹⁷⁾.

تتباين البلدان العربية فيما بينها في ما يتعلق بحجم المناطق العشوائية القائمة على أراضيها، ونسب الكثافة السكانية بهذه المناطق، والجهود التي تبذلها حكومات تلك الدول للقضاء على هذه الظاهرة تدريجياً، في إطار خطط التنمية المستدامة ورؤيتها المستقبلية، ومن هذه الدول:

- مصر: تتجاوز نسبة المناطق العشوائية فيها 60 بالمئة في «القاهرة الكبرى»، التي تضم المحافظات الثلاث الواقعة على رأس مثلث دلتا نهر النيل، وهي القاهرة والجيزة والقليوبية. وتمثل نسبة العشوائيات نحو 39 بالمئة من إجمالي الكتلة العمرانية للجمهورية. ويبلغ عدد المناطق

(15) خالد عبد الحليم، تطوير المناطق اللاحقة الرسمية بالمشاركة، الدليل الإرشادي لصانع القرار (القاهرة: برنامج التنمية بالمشاركة في المناطق الحضرية، 2011).

(16) Essam Abdel-Salam Gouda, «Urban from Rehabilitation of the Informal Settlements in Egypt», *The Journal of Urbanism*, vol. 1, no. 26 (2013).

(17) محمد محمود يوسف، «العشوائيات والتجارب العربية والعالمية»، <<https://bit.ly/2GKLS6L>>.

العشوائية غير الآمنة حتى عام 2016 نحو 351 منطقة بمساحة 4.5 ألف فدان، وذلك وفقاً للبيانات الواردة في التقرير الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري في 2018⁽¹⁸⁾.

وقد تنبّهت الحكومة المصرية للخطورة التي تمثلها تلك المناطق على واقع المجتمع، فانتهجت عدداً من السياسات في مجال تطوير وتنمية المناطق العشوائية بمختلف محافظات الجمهورية خلال الأعوام الأخيرة، حيث أطلقت الحكومة في عام 2016 خطة للقضاء على العشوائيات في مصر بصورة نهائية بحلول عام 2030⁽¹⁹⁾. تستوجب الخطة عملياً إعادة رسم خارطة العاصمة المصرية. وتشمل الخطة نقل سكان العشوائيات إلى مناطق بديلة ثم السماح بعودتهم بعد الانتهاء من إعادة إعمار أحيائهم الأصلية، حيث خصصت الحكومة نحو 17 مليار جنيه مصري (ما يقارب 961 مليون دولار أمريكي) لإعادة إعمار العشوائيات، وكذلك تخصيص مليار جنيه مصري إضافي (282 مليون دولار أمريكي) للقضاء على «المناطق غير الآمنة» في القاهرة خلال سنتين⁽²⁰⁾. من ناحية أخرى أصدرت الدولة قرارات تمنع ترخيص البناء لمدة 6 أشهر لتواجه التعديات والمخالفات التي تتم أثناء الأزمات ومن بينها أزمة كورونا⁽²¹⁾.

- الإمارات: على الرغم من الكثافة السكانية المنخفضة في دولة الإمارات، إلا أن المناطق العشوائية أخذت تتكون داخل المدن الإماراتية وتمتد إلى الأطراف، وتنتشر في المناطق الصناعية، حيث تتكدس ورش إصلاح السيارات ومحال بيع قطع الغيار وغيرها، وتلك تمثل عشوائيات مكتملة المواصفات وتشكل «كانتونات» من الصعب اختراقها. وفي هذا السياق تواصل الحكومة الإماراتية جهودها الدؤوبة للقضاء على هذه المناطق في إطار خططها التنموية للنهوض بدولة الإمارات.

- الكويت: بالرغم من انتشار ظاهرة السكن العشوائي في دولة الكويت، إلا أنها لم تصل بعد إلى المستويات الخطيرة والمقلقة. فقد نشأت بعض الأحياء العشوائية بمنطقتي السالمية، وصباح السالم. كما ظهرت مناطق عشوائية على أطراف المناطق السكنية القائمة كمنطقة شرق القرين ومنطقة رأس عشيرج، وتمثل المناطق العشوائية في الكويت مانحاً ملائماً لانتشار الجريمة وإيواء الخارجين عن القانون، حيث يصعب على قوات الأمن السيطرة عليها نتيجة لضيق الأزقة، وعدم انتظام الطرق وصعوبة معرفة دروبها مسبقاً⁽²²⁾.

- سورية: نمت فيها العشوائيات السكنية، وامتدت كي تحيط بمدينة دمشق وتداخلت مع المدينة في أكثر من مكان، وامتدت للأحياء النظامية، وظهرت إلى الوجود أحياء جديدة شملها التنظيم العشوائي. تصل نسبة السكن العشوائي في سورية إلى ما يعادل نصف السكن الإجمالي،

(18) هبة حسام، «بالأرقام تعرف على العشوائيات في مصر تتجاوز نسبتها 60 بالمئة في 3 محافظات»، اليوم السابع، 15/2/2018، <<https://bit.ly/2U9WQwf>>.

(19) «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030»، منشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، <<http://www.sdsegypt2030.com/2016>>.

(20) رضا الماوي، «القاهرة: الخروج من العشوائيات»، الشرق الأوسط (أيار/مايو 2018)، انظر أيضاً: «مصر تواصل تنفيذ خطة للقضاء على العشوائيات بحلول 2030»، الشرق الأوسط (كانون الثاني/يناير 2019).

(21) وليد رمضان، «تطوير العشوائيات إنجاز تحقق بإعجاز!»، الأهرام، 13/6/2020.

(22) عامر، العشوائيات والإعلام في الوطن العربي.

ويتوزع على 147 منطقة⁽²³⁾. وبحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء التابع للحكومة السورية لعام 2007، فإن 46 بالمئة من سكان مدينة دمشق يقيمون في «مناطق المخالفات» أو ما اصطلح على تسميتها «أزمة الفقر»⁽²⁴⁾ وفي خطوة من الحكومة لإيجاد حلول لنمو ظاهرة السكن العشوائي، رصدت 10 مليارات و500 مليون ليرة سورية لدعم تمويل خطط الارتقاء ومعالجة 20 بالمئة في مناطق المخالفات خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة 2006 - 2010⁽²⁵⁾.

- السعودية: بدأت ظاهرة الإسكان العشوائي في مدينة الرياض نتيجة لعوامل متعددة منها ارتفاع الأراضي وارتفاع إيجارات السكن وازدياد تيارات الهجرة لمدينة الرياض بنوعيتها الداخلية والخارجية، ونشأت معظم الأحياء العشوائية في الأطراف الشرقية لمدينة الرياض.

يعيش في تلك المناطق العشوائية بعض الوافدين الذين يستخدمون من قبل أرباب العمل السعوديين كعمالة رخيصة. هذا إضافة إلى أن بعض سكان البادية من السعوديين. وقد أوضحت وزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية أن مكة المكرمة تعد من أكثر المدن التي توجد فيها عشوائيات في المملكة، تليها جدة، والطائف. وفي إطار الجهود الدؤوبة من جانب المملكة لإيجاد حلول جذرية لمثل هذه المناطق التي قد تكون لها آثار خطيرة وبخاصة على المستوى الأمني، أقرت الوزارة برنامجاً ومشروعاً قائماً منذ عدة سنوات يتركز في حصر وتحديد كل المناطق العشوائية في السعودية، وتقديم العلاج اللائم لها مستعينين بتجارب عالمية في هذا الشأن كدول أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁶⁾.

- قطر: تفاقمت مشكلة السكن العشوائي في قطر في السنوات الماضية حيث تزايد عدد الأكشاك على حواف مدينة «الدوحة» العاصمة، وزحف المد العشوائي ليصل إلى وسطها، إذ ملأت الأكشاك التي يتم بناؤها من الخشب والصفائح، أسطح العقارات والبنائات مشوهة منظر المدينة، ومخلفة وراءها الكثير من الآثار الاجتماعية الخطيرة⁽²⁷⁾.

وتشهد منطقة نجمة جنوب العاصمة القطرية انتشار عشوائي للأبنية واكتظاظ لمساكن العزاب وسط غياب الرقابة ومضايقة سكان المنطقة. وتعيش المنطقة واقعاً مأسوياً، حيث تحولت في السنوات الأخيرة إلى العشوائية بمعنى الكلمة، بعد أن دفع غياب الرقابة مؤجري الباطن إلى إنشاء عدد كبير من الغرف داخل المنازل الآيلة للسقوط⁽²⁸⁾.

(23) سلافة جبور، «العشوائيات تزدهر في دمشق ومحيطها»، الجزيرة نت، 12 أيلول/سبتمبر 2017، <<https://bit.ly/3eKbO5n>>.

(24) «سلاح تنظيم العشوائيات يقترب من موالى النظام في دمشق احتجاجات على قرار الحكومة تطبيق القانون رقم 10 في أحياء شاركت في الحرب» الشرق الأوسط، 2018/10/25، <<https://bit.ly/3eOenn1>>.

(25) «السكن العشوائي... بدء المعالجة، غلاونجي: برنامج محدد لتصنيف المناطق وأسس جديدة خاصة لإخلاء المخالفين»، منشورة على الرابط التالي: <<http://www.syriasteps.com/index.php?d=207/74550>>.

(26) إبراهيم محمد باداود، «العشوائيات.. وتحقيق الحلم»، المدينة، 2019/1/8، <<https://bit.ly/36qEc8U>>، انظر أيضاً: فهد الصالح، «عشوائيات المدن.. نظرة أخرى للمعالجة»، الرياض، 2019/2/26، <<http://www.alriyadh.com/1740244>>.

(27) «8 مناطق عشوائية تشوه قلب الدوحة»، موقع جريدة الراية القطرية، <<http://www.raya.com/19-9-2011>>.

(28) «قطر: حي النجمة.. سكن عشوائي للعزاب وسط غياب الرقابة»، صحيفة السوسنة، 2016/11/20، <<https://bit.ly/3ko0mOk>>.

وكذلك ما زالت منطقة «الوكير» تحتاج إلى الكثير من الاهتمام والخدمات من جانب الجهات المختصة وبخاصة في ظل حالة الإهمال والعشوائية التي تشهدها المنطقة، وذلك بكونها من المناطق المهمة والحيوية بالدوحة، ويقطنها العديد من السكان والعائلات القطرية⁽²⁹⁾.

- دول المغرب العربي: يقطن أكثر من 4.5 مليون نسمة في مساكن غير لائقة بالمغرب، ويبلغ عدد العشوائيات 1250 حيًا، تشغل مساحة 11 ألف هكتار. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة المغربية، للحد من تنامي ظاهرة الفقر وضمان سكن لائق كإطلاق برنامج مدن بلا صفيح 2004-2010، لم تستطع سوى 14 مدينة القضاء على أحياء الصفيح. أما في تونس، فقد تراجعت نسبة السكن العشوائي من 50 بالمئة إلى 33 بالمئة بين 1970 و1994، بفضل دور الدولة في تشجيع القروض البنكية، لتمكين السكان من بناء مساكنهم بأنفسهم. وفي الجزائر، نما السكن العشوائي ببعض المدن الجزائرية الكبيرة كالجزائر وهران وقسنطينة وعنابة، حيث يمثل ما بين 20-25 بالمئة من إجمالي عدد السكان. وقد حصرت وزارة السكن وال عمران نحو 71429 بناءً غير مرخص بين عامي 2005 - 2008 أقيم معظمها على الأراضي الزراعية الخصبة في سهل المتيجة وسهول الساحل⁽³⁰⁾.

كما شهدت ليبيا نموًا ملحوظًا لظاهرة السكن العشوائي على مدار السنوات الماضية، حيث تزايدت نسبة الأحياء العشوائية فيها خلال الحقبة 2002 - 2017 بنحو 31.9 بالمئة، وتعد مدينة «المرج» التي تقع شمال شرق ليبيا ضمن إقليم الجبل الأخضر، من أكثر المدن الليبية التي ظهرت فيها الأحياء العشوائية منذ نحو ثلاثة عقود، وتزايد انتشارها بعد عام 2011⁽³¹⁾.

ثالثًا: أسباب وتداعيات تفشي فيروس كورونا في المناطق العشوائية في البلدان العربية

على الرغم من وجود اختلافات كبيرة بين البلدان العربية الـ 22 من حيث أنظمتها الصحية والموارد المتاحة في مواجهة فيروس كورونا المستجد، فإن تلك البلدان هي في تحدٍّ كبير لمواجهة هذا الوباء الذي ينتشر بسرعة حول العالم، فمعظم سكان الوطن العربي، يعيشون في بلدان حيث الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة محدودة أو غير موجودة عمليًا. وترتبط الأسباب بنقص

(29) «مطالب بتطوير «الوكير» والقضاء على العشوائيات»، الشرق، 22/9/2014، <<https://bit.ly/38xPRFF>>.

(30) فوزي بودقة، «تحديات التنمية العمرانية المستدامة وآثارها على إدارة وتوجيه النمو العمراني بمدينة الجزائر»، ورقة قدمت إلى: مؤتمر تخطيط وإدارة النمو العمراني وضغوط الاستثمار في المدن العربية الكبرى بالقاهرة في الفترة 19 - 21 أيار/ مايو 2013، بتنظيم من منظمة المدن العربية والمعهد العربي لإنماء المدن.

انظر أيضًا: جهاد الساطي، «مشكلة السكن العشوائي في المدن الكبرى: مثال مدينة دمشق»، (سورية: جامعة دمشق، كلية الهندسة المعمارية: قسم التخطيط والبيئة، كانون الأول/ديسمبر 2015)، <<https://bit.ly/3eMq48>>.

(31) سعد رجب حمود للشهب [وآخرون]، «العشوائيات من وجهة نظر سكان المناطق الحضرية المجاورة لها، بمدينة المرج شرق ليبيا (الكامبو البلغاري دراسة حالة)»، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية (جامعة بنغازي)، العدد 57 (تشرين الأول/أكتوبر 2018).

الموارد المالية، وارتفاع الإنفاق الحكومي في مجالات أخرى مثل الدفاع، وانعدام الشفافية في نقل المعلومات وإدارة الأزمات، والنزاعات المسلحة، والنزوح السكاني من جراء الحروب وغيرها من الأسباب. توجد عدة عوامل يمكن أن تسهل الانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد في المنطقة العربية، مثل العلاقات البشرية مع البلدان التي ضربها الوباء، وارتفاع الكثافة السكانية في عدد من المدن العربية، وندرة وسائل الكشف عن حالات العدوى وعلاجها، والقرب الاجتماعي المرتبط بالثقافات العربية، فضلاً عن ارتفاع نسب الشباب ذوي الحركة العالية التي قد تسهم في انتشار الوباء في بيئتهم الاجتماعية والأسرية⁽³²⁾.

من الأسباب التي تجعل المناطق العشوائية من البؤر المناسبة لانتشار الوباء، هروب قاطنيها من الرعاية الصحية، مخافة الرقابة الأمنية؛ ومثل ذلك يوجد بيئة غير نظيفة تسمح بالاحتفاظ السكاني، وعدم الوعي الصحي، وما إلى ذلك من انتشار للأمراض والأوبئة ومنها فيروس كورونا.

لم تكن المناطق العشوائية بمنأى عن مخاطر تفشي الوباء فيها بتلك الدول، فقد صنفت الكثير من الدراسات قاطني هذه المناطق بين أكثر الفئات تعرضاً للإصابة بالعدوى. وتشمل هذه العشوائيات المناطق في قلب العواصم المركزية وعلى أطراف المدن، حيث تفتقد الأخيرة البنية التحتية والخدمات الأساسية، وبخاصة ما يتعلق بالرعاية الصحية والتحصين ضد العدوى. وتنتشر بهذه المناطق التجمعات البشرية والأسواق الشعبية بما يجعلها مكاناً لنقل العدوى، بخلاف المناطق التي تشتهر بفرز وتجميع القمامة والنفايات المنزلية. الأمر الذي يشير إلى تعرض جامعي القمامة للهواء والملامسة المباشرة للأجسام الملوثة، وبسبب صمود وبقاء الفيروسات على الأسطح الصلبة لساعات طويلة وحتى لعدة أيام⁽³³⁾.

كذلك من الأسباب التي تجعل المناطق العشوائية من البؤر المناسبة لانتشار الوباء، هروب قاطنيها من الرعاية الصحية، مخافة الرقابة الأمنية؛ ومثل ذلك يوجد بيئة غير نظيفة تسمح بالاحتفاظ السكاني، وعدم الوعي الصحي، وما إلى ذلك من انتشار للأمراض والأوبئة ومنها فيروس كورونا، الذي زاد من أرقام المصابين به في هذه المناطق، وهو ما دفع البلدان العربية إلى الحضور بكثافة داخل المناطق العشوائية بطواقمها الصحية والأمنية لحماية ساكنيها من أنفسهم كي لا ينتشر بينهم الوباء بمعدلات كبيرة⁽³⁴⁾.

(32) هيثم عميره فرناندث، «فيروس كورونا في الدول العربية: عاصفة عابرة، فرصة للتغيير أم كارثة إقليمية؟»، معهد إلكانو الملكي للدراسات الدولية والاستراتيجية في مدريد. <<https://bit.ly/35gW2fu>>

(33) مساعد العصيمي، «فرصة إزالة العشوائيات»، العربية نت، 17 نيسان/أبريل 2020، <<https://bit.ly/3lifC0l>>

(34) «الإسكوا: 74 مليون شخص في المنطقة العربية معرضون لفيروس كورونا بسبب غياب مرافق غسل اليدين»،

الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 15 نيسان/أبريل 2020، <<https://bit.ly/3naIBU1>>

وقد أشارت دراسة أعدتها لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا «الإسكوا» في نيسان/أبريل 2020، إلى أن نحو 74 مليون شخص في المنطقة العربية معرضون لفيروس كورونا، بسبب غياب المرافق الصحية، ونحو 87 مليون شخص يفتقرون إلى مياه الشرب في مكان إقامتهم، وهو ما يفاقم خطر إصابتهم بالفيروس، بسبب اضطرارهم إلى جلب المياه من المصادر العامة. وذكرت الدراسة أن الأمر ينطبق بوجه خاص على النساء والفتيات في المجتمعات الريفية وضواحي المدن والأحياء العشوائية غير المتصلة بشبكات إمداد المياه⁽³⁵⁾.

رابعاً: نتائج الدراسة والتوصيات

على الرغم من اتخاذ الحكومات العربية إجراءات احترازية لمواجهة وحصر فيروس كورونا المستجد بتنسيق غير مسبوق بين كل قطاعات الدولة وأجهزتها، إلا أن سلوكيات بعض المواطنين ولا سيما في العشوائيات باتت تمثل مصدرًا للتخوف من انتشار الفيروس فيها. من هنا تثار التساؤلات عن هؤلاء؛ كيف تتعامل الحكومة معهم وتشملهم بالحماية من فيروس كورونا المستجد؟ كيف تصلهم حملات التوعية؟ وكيف يتم التعامل مع عشوائية بعض الفئات وزيادة التوعية؟ وما دور الأجهزة المعنية لتوعية هؤلاء؟ وما الإجراءات التي تتبع في حال تعرض ساكني العشوائيات وتحديداً جامعي القمامة، أو إعادة تدوير النفايات، أو أعمال المعالجة، وكذلك الجمع والنقل لمخاطر فيروس كورونا، بسبب سهولة الإصابة به وسرعة انتشاره وانتقاله عبر الهواء والملامسة المباشرة للأجسام الملوثة، وبسبب صمود وبقاء الفيروس على الأسطح الصلبة لساعات طوال وحتى لعدة أيام كما ذكرت بعض الدراسات العلمية.

إن التقليل من معدلات انتشار فيروس كورونا المستجد بالمناطق العشوائية في البلدان العربية، يتطلب انتهاج مزيد من الآليات الفاعلة من جانب الجهات والمؤسسات المعنية، وكذلك من جانب المواطنين قاطني تلك المناطق، بسبب الخوف على هؤلاء من تأثيرات كورونا، حيث التكدس السكاني وغياب الوعي الصحي أكثر من سائر المناطق. فالخوف ينبع من أن تستقر كورونا لديهم مدداً أطول ولا سيما أن مستويات النظافة في هذه المناطق أقل⁽³⁶⁾، ومن بين أبرز تلك الآليات المقترحة في هذا الشأن:

1 - إقرار إجراءات وقائية من الأجهزة المعنية أكثر فاعلية، والاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية في مجالات مكافحة الأوبئة والأمراض المعدية الشديدة الخطورة كتجربة الصين في هذا المجال. فالإجراءات التي اتخذتها ومعها دول أخرى لمواجهة فيروس كورونا على سبيل المثال

(35) محمد الحمامصي، «خراطم التجمعات الهشة أكثر عرضة لتهديدات كورونا»، ميدل إيست أون لاين، 27 نيسان/أبريل 2020، <<https://bit.ly/2Ig09Qe>>

(36) محمد عز العرب، «تأثيرات كورونا على الطبقات الهشة في الشرق الأوسط»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 3 أيار/مايو 2020، <<https://bit.ly/2UexWve>>

نجدها تتراوح بين عزل ملايين الناس اجتماعيًا، وإغلاق مدن أو ضواحيها، وحظر السفر إلى المناطق المنكوبة برًا وجوًا، والتوسع في بناء المستشفيات للتعامل مع تزايد حالات الإصابة بالمرض، وفحص المسافرين عند وصولهم من مناطق يتفشى فيها المرض. هذا فضلًا عن إعداد برامج توعية إعلامية وثقافية لقطاعات عريضة من الجمهور. إذا كانت هذه الإجراءات من ظاهرها تتعلق بالطب العلاجي والوقائي، إلا أنها تتصل بالمجتمع ومؤسساته وثقافته، والعلاقات الاجتماعية السائدة فيه، وتستدعي مخزونًا من الخبرات المتراكمة التي شهدتها المجتمعات في مواجهة الأوبئة مثل الإيبولا، وسارس، والإيدز، والأنماط المتحورة للأنفلونزا على مدى العقدين الماضيين⁽³⁷⁾.

وبالتطبيق على المناطق العشوائية، يمكن الاستفادة من تجربة الهند في منع تفشي فيروس كورونا في كافة أنحاء الهند ولا سيما البؤر التي تتركز فيها الإصابة مثل المناطق العشوائية. فقد انتهجت الهند مؤخرًا «برنامج المراقبة المتكاملة للأمراض» (IDSP) الذي يتابع بالفعل حالة الأشخاص في جميع أنحاء البلاد لرصد تفشي الأمراض المعدية. وقد سبق أن استخدمت الهند هذا البرنامج لرصد حالات الإصابة بفيروس أنفلونزا الخنازير (H1N1)، والحصبة. ومنذ بدأت عمليات المراقبة، أسهم هذا البرنامج في الكشف عن أغلبية حالات الإصابة المؤكدة بالهند، يضاف إلى ذلك أن تطبيق هذا البرنامج كانت له نتائج أقوى في المناطق الريفية، وعشوائيات المناطق الحضرية، حيث يعتمد المواطنون على الخدمات الحكومية، بينما تتركز ثغرها في مناطق سكن الطبقة العليا في المدن، حيث يملك القاطنون هناك دوافع لإخفاء مرضهم⁽³⁸⁾، خشية النبذ الاجتماعي في حالة ثبوت إصابتهم. ويفهم من ذلك أن نهج مراقبة الجمهور الذي تتبعه الهند، يمكن أن يحقق نتائج مشابهة لحملة الفحوص الواسعة النطاق التي يتبعها عدد من الدول مثل كوريا الجنوبية وغيرها، لذا منهج مراقبة الجمهور قد يكون مناسبًا للدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، التي تعاني نقص أجهزة الفحص⁽³⁹⁾.

2 - توفير كميات كبيرة من المطهرات والمنظفات وأدوات التعقيم من كحول وكلور وكمادات وجوانتيات، وبالأسعار المقررة دون المغالاة لمراعاة محدودية الدخل، لتحفيزهم على شراءها، والالتزام بإجراءات الوقاية من الوباء.

3 - المتابعة الميدانية المستمرة من قبل أجهزة الدولة المختلفة للمناطق العشوائية، وذلك للقيام بعمليات التعقيم والتطهير في تلك المناطق، وتطبيق حزمة جديدة من الإجراءات الاحترازية والوقائية من جانب وزارات الصحة، وخصوصًا آلية «المسح النشط» التي تتضمن عملية فحص

Alex Shankland, «Making Space for Citizens: Broadening the «New Democracies Spaces», for (37) Citizen Participation, IDS Policy Briefing, no. 27 (2006), p. 3, <<https://bit.ly/3eIwGna>>.

(38) جاياتري فايداناتان، «سياسة الهند لإبطاء انتشار «كوفيد-19» دون التوسع في الفحوص»، الطبعة

العربية، 13 أيار/ مايو 2020، <<https://go.nature.com/38tSnwP>>.

(39) المصدر نفسه.

المناطق المكتظة بالتجمعات كالمناطق العشوائية للكشف الميداني على الأشخاص والتعامل الفوري مع المصابين الذين تظهر عليهم أعراض المرض⁽⁴⁰⁾ لأنها تعد من المناطق الموبوءة ولا سيما المناطق التي تشتهر بفرز وتجميع القمامة والنفايات المنزلية وغيرها، وهذه أعدادها كبيرة والعاملون فيها يعدّون بالآلاف، وهنا تثار المخاوف من امتداد تفشي الوباء فيها⁽⁴¹⁾.

4 - ضرورة سن قوانين تنظيمية من قبل وزارة البيئة والصحة ونقابة الزبالين بالبلدان العربية تأخذ فيها المعايير الدولية، حيث هناك بروتوكول يتم تطبيقه في شأن عمال القمامة من قبل الـ CDC، وهو مركز السيطرة على الأمراض والوقاية منها، كما يجب أن يكون التعامل مع القمامة والنفايات بالنسبة للعاملين كمكان للعمل فقط وليس للمعيشة والإقامة، على أن يتم إمداد عمال النظافة بالمناطق العشوائية بالقفازات وأقنعة واقية ومطهرات والتنبيه بغسل اليدين باستمرار بالماء والصابون وتعقيمها، وذلك بالتعاون مع المجتمع المدني والشركات.

5 - تفعيل الشراكة بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي في مواجهة فيروس كورونا في العشوائيات، فتلك مساكن غير مجهزة، تفتقر إلى الحاجات الأساسية، وهو ما يجعل سكانها أكثر عرضة للفيروس، وغير قادرين على الدفاع عن أنفسهم، بل وأكثر من ذلك هم يشكلون بؤراً لنقل الفيروس إلى مناطق سكنية أخرى من خلال التفاعل بين المناطق والأحياء المختلفة التي تتألف منها المدن والقرى. فإذا كان من متطلبات مواجهة فيروس «كوفيد - 19» العزل الاجتماعي للمصاب أو المشتبه في إصابته، فكيف يتسنى ذلك في ظل منازل محدودة المساحة، يعيش أغلب أفرادها في غرفة أو غرفتين على الأكثر، تغيب عنها الخصوصية، وتتلاصق المباني على نحو لا يعطي مساحة صحية للأفراد لممارسة ما يطلق عليه «التباعد الاجتماعي» (Social Distancing)، أو حتى إيجاد المستلزمات الصحية التي تعينهم على ممارسة النظافة والوقاية من انتشار الفيروس⁽⁴²⁾. من هنا تتطلب الشراكة بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي النظر في بنية المجتمعات العشوائية في البلدان العربية من حيث وضعها الاقتصادي والاجتماعي، ومستوى الوعي الثقافي لسكانها، وكذلك مستوى التأثير الاقتصادي والاجتماعي والمخاطر المحتملة لهؤلاء الذين لا يحتملونها ويتأثرون بدرجة كبيرة في معيشتهم من جراء إجراءات احترازية غير معتادة بالنسبة إليهم⁽⁴³⁾.

(40) فهمي الحامد، «المسح النشط... طوق نجاة...» وأد الجائحة، جريدة عكاظ، 27/4/2020، <<https://www.okaz.com.sa/investigation/na/2021464>>.

(41) فادي لبيب ومريم عدلي، «كيف نحمي المناطق العشوائية من فيروس «كورونا»؟» الوطن نت، 3 نيسان/أبريل 2020، <<https://bit.ly/2UdZnFy>>.

Annie Wilkinson, «The impact of Covid-19 in Formal Settlements - Are We Paying Enough Attention?», Institute of Development Studies, 10 March 2020, <<https://bit.ly/38C2xLA>>.

«How Do We Stop the Spread of a Pandemic in a Slum?», Gavi (The Vaccine Alliance), <<https://www.gavi.org/vaccineswork/how-do-stop-spread-pandemic-slum>>.

وكذلك من الأهمية أن توفر الشراكة بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي، المعلومات الكافية، سواء ما يتوافر للحكومة عن مواطنيها وخصائصهم الاجتماعية والإمكانات المتاحة لهم، وبخاصة الشرائح التي تسكن العشوائيات، أو التي تعمل في القطاع غير الرسمي (Informal Sector). ويعزى غياب، أو ضعف، المعلومات إلى أن البيانات لا يتم جمعها في المعتاد، أو أن هناك نوعية من البيانات تتعلق بالخصائص الاجتماعية للسكان في المناطق المهمشة لا يتم جمعها أو الاهتمام بها⁽⁴⁴⁾، ومن ثم فإن النتيجة إصدار بعض القرارات في ظل سياقات يحكمها - إلى حد بعيد - الغموض وعدم القدرة على توقع المخرجات النهائية، والحالة التطبيقية في هذا السياق موضوع فيروس كورونا وما يثار حوله من تساؤلات كثيرة عن مدة حضانة الفيروس في الجسم، أو الأبعاد المناخية المؤثرة فيه، أو تأثير الفيروس في الأفراد الذين يعانون أمراضاً مزمنة معنوية. وبالتالي فإن الأمر يتطلب تفعيل المشاركة بين الحكومة وأجهزتها المختلفة مع القطاع غير الحكومي بشرائحه المتعددة، وذلك عبر فتح الحوار، للحصول على المعلومات الكافية التي تفيد الحكومة عند اتخاذ القرار، من هنا تنبع أهمية الشبكات الاجتماعية، ليس بوصفها مصدرًا للمعلومات فقط، وإنما لأنها أدوات اتصال مع المجتمعات المحلية أيضًا⁽⁴⁵⁾.

6 - الاستجابة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الهادف إلى إحداث تحول في النهج داخل البلدان العربية نحو بناء القدرة على مواجهة الأزمات في المنطقة، من خلال تناول الجوانب الإنسانية والتنموية للأزمات في الوقت نفسه، وذلك من خلال استجابات مستدامة وقيادة قادرة على العمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين، وبالفعل بادر عدد من البلدان العربية إلى الاستجابة لهذا البرنامج، ومنها الأردن، حيث يعمل البرنامج مع الشركاء لمكافحة انتشار فيروس كورونا، ودعم الأنظمة الصحية في البلاد من خلال مشروع جديد يوفر تقنيات متقدمة للتخلص الآمن من النفايات لتحسين إدارة النفايات الطبية في مرافق الرعاية الصحية. وفي لبنان تعاون البرنامج مع المؤسسة اللبنانية للإرسال إنترناشونال (LBCI) لإطلاق حملة بدأت في 25 آذار/مارس 2020 للحد من انتشار المعلومات الخاطئة حول فيروس كورونا. وفي اليمن تبني البرنامج تدابير للطوارئ كافية لضمان القدرة على الاستمرار في تنفيذ المشاريع التي تقدم خدمات ذات أهمية لتحسين الحياة في أرجاء اليمن كافة. وفي العراق تعاون البرنامج مع فرع منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) في إقليم كردستان لتنظيم التدريب على الحياة والتفصيل لنحو 60 من النساء في نينوى لإنتاج أفنعة الوجه اللازمة للوقاية من كوفيد - 19. وفي السودان أعاد البرنامج توظيف مخصصات مالية لبرامج ممولة من موارده القائمة ومن موارد الصندوق العالمي لمكافحة السل

Ibid.

(44)

Ian Scoones, «Science, Uncertainty and the COVID-19 Response», 16 March 2020, <<https://bit.ly/3kmAYrT>>.

والإيدز والملاريا لدعم جهود وزارة الصحة في مواجهة كوفيد - 19 ولتقييم ومعالجة الآثار الاقتصادية طويلة الأمد المتوقع أن يخلفها انتشار المرض⁽⁴⁶⁾.

7 - أهمية تخصيص صندوق لتوفير الموارد المالية اللازمة لمكافحة فيروس كورونا، حيث تنبع أهمية هذا الصندوق من كونه يعد أساساً للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الآليات والوسائل الصحية، سواء في ما يتعلق بتوفير البنية التحتية اللازمة والملائمة أو الوسائل أو المعدات التي يتعين اقتناؤها بكل استعجال، لعلاج الأشخاص المتضررين من الفيروس في ظروف جيدة. كما يسهم الصندوق في تخفيف آثار الجائحة في الأسر المنخفضة والمعدومة الدخل ولا سيما في المناطق العشوائية، إضافة إلى الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، وشركات التصدير.

ويذكر أن المغرب قد بادر إلى تخصيص صندوق تدبير جائحة فيروس كورونا تنفيذاً لتعليمات الملك محمد السادس في 16 آذار/مارس 2020، باعتمادات تصل إلى 10 مليارات درهم كمساعدات للمتضررين من الفيروس، وقد بلغ إجمالي موارد الصندوق حتى 24 نيسان/أبريل من العام نفسه نحو 32 مليار درهم⁽⁴⁷⁾.

8 - تركيز أنماط التغطية الإعلامية على زيادة حملات التوعية بالخطر المحدق في تفشي وباء كورونا في المناطق العشوائية، نظراً إلى خطورة استمرار العدوى في هذه المناطق المكتظة بالسكان في غياب الوعي الصحي ووجود نمط ثقافة العشوائيات القائمة على جانب كبير منها على اللامبالاة وعدم المسؤولية تجاه الآخر والشعور بالأنانية. وبالتالي فإنه من أجل مواجهة استمرار تفشي المرض بهذه المناطق، يستدعي التكاتف بين جميع الأجهزة المعنية والشرائح السكانية والسلامة من عزل وإبعاد وابتعاد، وما يستلزمه ذلك من توفير السلع والخدمات الأساسية للسكان، وتوفير الرعاية الطبية، والتعويضات المالية اللازمة لإلزامهم بالبقاء في منازلهم، وعدم نزولهم إلى العمل. هنا يبرز دور الإعلام تجاه هذه الفئة من المواطنين من أجل مخاطبتهم لتقديم العون الكافي لتجاوز الأزمة وتوعيتهم بخطورة هذا الفيروس وانتشاره السريع، ما لم يتم أخذ الحيطة والحذر⁽⁴⁸⁾.

(46) «استجابة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمرض كوفيد 19 في الدول العربية»، تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الرابط التالي: <<http://www.arabstates.undp.org>>.

(47) «مجموع موارد صندوق تدبير جائحة (كوفيد 19) بلغ إلى حدود 24 نيسان/أبريل 32 مليار درهم، البوابة الوطنية للمملكة المغربية، <<http://www.maroc.ma/27-4-2020>>.

انظر أيضاً: «الصندوق الخاص بتدبير جائحة كورونا: إطلاق خدمة عبر الانترنت لوضع التبرعات»، موقع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المغربية، <<https://bit.ly/2JMrpWG>>.

Cario Caduff, «On the Verge of Death: Visions of Biological Vulnerability», *Annual Review of* (48)

Anthropology, vol. 43, no. 1 (2014), p. 106.

الجدير بالإشارة أنه منذ بدايات ظهور الخطر أصبح الإعلام وسيلة أساسية لنشر وتوصيل المعلومات والإسهام في تكوين الإدراك العام لحالة الخطر المحدق، من خلال اختيار ما تتم تغطيته، ونمط وخطاب التغطية، إذ تنقل الصحف والتقارير التلفزيونية، وبرامج التوك شو، ووسائل التواصل الاجتماعي سيلاً من الصور والأخبار والمعلومات، التي تعزز الشعور بالخطر والانكشاف، ومن ثم ينتشر القلق والتوتر لدى الجماهير⁽⁴⁹⁾. على هذه الخلفية يؤدي الإعلام دوراً في تعريف المشكلة، وتفسير أسبابها وبيان الحلول المطروحة والممكنة في شأنها، بل تسهم التغطيات الإعلامية في إصدار الأحكام والتقييمات الأخلاقية، وتأطير ما هو محمود ومذموم في ظل تلك الظروف الاستثنائية. لذا يؤمل في هذه المرحلة أن يقوم الخطاب الإعلامي العربي بدوره في نشر الوعي لدى قاطني المناطق العشوائية، مع مراعاة مستوى وعيهم وثقافتهم، بخطورة الاستهتار والاستهانة في هذه المرحلة من الأزمة النابعة من طبيعة المرض الانتشارية، أو حجم الخسائر والوفيات الناجمة عنه⁽⁵⁰⁾ □

(49) هناء عبيد، «حالة نعر: ردود فعل البشر تجاه الخطر الداهم»، مجلة الديمقراطية، العدد 78 (نيسان/أبريل

2020)، ص 78 - 79.

Hélène Joffe, «Public Apprehension of Emerging Infections Diseases: Are Changes a Foot?», *Public* (50)

Understanding of Science, vol. 20, no. 4 (2011), p. 447.

فلسطين: الضم وإشكالية سؤال ما العمل؟

وليد سالم (*)

دكتوراه فلسفة في العلاقات الدولية.

مداخل حول الطابع المراوغ للمشروع الاستيطاني الاستعماري

يتسم المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين بطابع مزدوج: اقتلاع الشعب الأصلي من جهة، وإحلال المستوطنين المستعمرين مكانه من جهة أخرى. لكن هذا الطابع المزدوج يختفي (ويخفي نفسه) خلف مفاهيم مراوغة لا تعكسه. يعرف المشروع الاستيطاني الاستعماري ضحاياه تمام المعرفة، ويتلاعب بدرجة ما مسبقاً بردود أفعالهم بحيث تخرج بمستوى لا يصل إلى مستوى تحدي نظم السيطرة التي يخلقها. في هذا الإطار جهّزت المنظمات الصهيونية ملفات لكل سكان القرى الفلسطينية واحداً واحداً قبل عام 1948⁽¹⁾، وتعاملت معهم على أساسها. على هذا المنوال جمعت منظمة عطيرت كوهانيم التي تقيم بؤراً استيطانية استعمارية في البلدة القديمة في القدس المعلومات عن كل عائلة وكل بيت في البلدة القديمة اليوم للغرض ذاته. وفي مقابل هذه المعرفة يخفي المشروع الاستيطاني الاستعماري جزءاً من نياته ويمارس سياسة الصمت حولها إلى حين نزوح الظروف للإفصاح عنها، وهو ما عبر عنه المسيري بأنه يمثل «الطبيعة الإسفنجية» للصهيونية، حيث تؤدي هذه الطبيعة عدة وظائف، منها توحيد شتات اتجاهاتها المتباينة على إجماع متفق عليه، ومنها اللعب على التوازنات الدولية والإقليمية إلى حين تغيير الظروف على الأرض بما يفسح في المجال أمام الإفصاح عن خطوات أوضح وهكذا⁽²⁾.

ومنذ عام 1967 سار الإفصاح في مسار متدرج، وقد بدأ بضم القدس فقط تحت اسم «سريان القانون الإداري والقضائي الإسرائيلي عليها»⁽³⁾، بينما تم التعامل مع الأراضي الفلسطينية في الضفة وغزة تحت اسم «الأراضي المدارة من إسرائيل» بهدف طمس احتلالها، ومع أوصلو تحولت

walidsociety@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) إعلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، ترجمة أحمد خليفة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007).

(2) عبد الوهاب المسيري، «الصهيونية»، في: الموسوعة الفلسطينية (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)،

مج 6، ص 265-267.

(3) أسامة حلبي، بلدية القدس العربية، ط 2 (القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية (باسيا)،

2000)، ص 100.

«الأراضي المدارة» إلى «أراض متنازع عليها»، ثم تم الانتقال إلى المرحلة الثالثة الجارية حالياً والمتمثلة بنقلها من أراض متنازع عليها إلى أراض تعدّ حكراً على طرف من دون غيره هو الطرف الاستيطاني الاستعماري. وطرح هنا الانتقال من مفهوم أراض متنازع عليها إلى مفهوم «بسط السيادة الإسرائيلية المنفردة عليها». كان هذا المفهوم الأخير كامناً هناك منذ عام 1967، ولكن الإفصاح التام عنه تم على دفعات منذ ذلك الحين، حتى تم الوصول إلى الإفصاح التام عن قرار الضم وتحديد موعده هذا العام بعد أن بدا أن الظروف الفلسطينية والإقليمية والدولية قد نضجت لذلك.

هذه المفاهيم هي ذات طابع مراوغ متعدد الجوانب. فهي مراوغة أولاً، لأنها تهدف إلى إخفاء عدم شرعية ما تفعله عبر عدم تسميته الضم⁽⁴⁾. وهي مراوغة ثانياً، لأنها تتحدث عن بسط السيادة على الأرض («أرض إسرائيل») و«لشعب إسرائيل» بينما لا تفصح شيئاً عن حقوق الشعب الإصلاحي المقيم تاريخياً على تلك الأرض، وتتعامل مع هذا الشعب على أنه غير ذا وجود. وهي مراوغة ثالثاً، لأنها تتحدث بلغة تبدو محايدة، وكأن الأرض التي سيتم «بسط السيادة عليها» كانت منطقة فارغة من السيادة سابقاً وبانتظار «الشعب اليهودي» مالكها الحصري لتعود إليه. وينطوي هذا التوجه على مشكلة، إذ اعترف مؤتمر فرساي عام 1919 بحق الشعوب التي كانت خاضعة للتابعة العثمانية بالاستقلال بعد مرحلة من الانتداب لتحضيرها له⁽⁵⁾، كما أن مجلس الأمن الدولي في قراراته قد تحدث عن الأراضي المحتلة، بما فيها قرارات 1515، 1850، 1860، 2334 لأعوام 2003 و2008 و2009 و2016. وهذا يعني أنه لا يوجد فراغ سيادي ولا اعتراف أممي بضم إسرائيل أرض شعب آخر. وهي رابعاً، مراوغة لأنها تخفي ما ستفعله بالآخر الموجود على الأرض المضمومة، وهذا الأمر يعكس وجود نيات مضمرة للطرد والترحيل. وفي هذا الصدد أشار لوستيك إلى أن حقوق المواطنة لفلسطينيين الغور بعد الضم ستكون «أفضل من غزة، وأقل من القدس الشرقية»⁽⁶⁾. ومعنى ذلك أنه لن يتم منحهم حق الإقامة الذي أعطي للمقيمين بعد الضم، وبالتالي سيكون وجودهم في الغور مؤقتاً، قابلاً للاقتلاع والترحيل إلى مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، أو للترحيل إلى أماكن تجمع مكدسة بالبشر كما فعلت الصهيونية مع فلسطينيي النقب، وهو ما يطرح اليوم في شأن بدو الغور على شاكلة المشروع الذي طرح لترحيل بدو الخان الأحمر، والأهم على شاكلة المشروع المطروح منذ سنوات لتجميع 12500 من بدو الغور في منطقة النويعة قرب أريحا⁽⁷⁾. تعكس هذه المشاريع عمليات ترحيل

(4) أودي ديكل، ليثا موران جلعاد وعنات كورتس، «الضم يهدد المصالح الاستراتيجية لإسرائيل»، الأيام،

<<https://bit.ly/36umwcl>>، 2020/4/28.

Eugene L. Rogan, «The Emergence of the Middle East into the Modern State System», in: Louise (5)

Fawcett, *International Relations of the Middle East* (New York: Oxford University Press, 2013), p. 41.

Ian S. Lustick, «The Red Thread of Israel's «Demographic Problem»,» *Middle East Policy Journal* (6)

(March 2019), p. 148.

(7) أحمد حنيطي، السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016)،

سابقة تمت للبدو مثل ترحيل عرب الجهابين على ثلاث دفعات بين 1997 و 2007 من مكان إقامتهم إلى مكان بديل من أجل توسيع مستعمرة معاليه أدوميم على أراضيهم⁽⁸⁾.

لم تزد المفاوضات السابقة على كونها لعبة علاقات عامة هدفت إلى إيقاع الضحية في الفخ وكسب الوقت من أجل فرض المزيد من الحقائق الاستيطانية الاستعمارية على الأرض تحت غطاء التفاوض.

على أن الطابع المزاوغ لهذه المفاهيم يتعدى ما سبق، فهي تطرح فوق ذلك بأن ما يترتب عليها من إجراءات قابل للتفاوض. وبهذا فقد تم التفاوض مع سورية في تسعينيات القرن الماضي، ثم في عهد حكومة إيهود أولمرت (2006 - 2009) على إعادة الجولان، كما تم التفاوض مع القيادة الفلسطينية حول القدس رغم إعلان سريان القانون الإسرائيلي على الجولان والقدس سابقاً.

لم تزد المفاوضات السابقة على كونها لعبة علاقات عامة هدفت إلى إيقاع الضحية في الفخ وكسب الوقت من أجل فرض المزيد من الحقائق الاستيطانية الاستعمارية على الأرض تحت غطاء التفاوض، واليوم يلاحظ أيضاً أن بسط السيادة القادم لم يعد يتضمن تلك النسبة من «المرونة» التي كانت في السابق لجهة الاستعداد للتفاوض كلعبة علاقات عامة على أراض تم ضمها. فقد تقلصت هذه المرونة حيث بات يشترط إسرائيلياً وأمريكياً بأن يعترف الفلسطينيون بما تم من ضم مسبقاً، ثم يفاوضون حول ما تبقى على شاكلة إيجاد عاصمة فلسطينية تسمى القدس ولكنها خارج القدس، وعلى شاكلة إبقاء «جيوب سكانية» فلسطينية في الغور على شكل تجمعات يتم تركيزها في أماكن معينة والاتفاق على إجراءات السماح لها بالتنقل من هذه الأماكن وكيف يتم ذلك.

ورغم هذا التآكل المستمر في المرونة في الاستعداد للتفاوض فقد بقيت قيادة الضحية ضمن المربع السابق القائم على استراتيجية تفترض أولاً وجود احتلال ملحق به مشروع استيطاني استعماري. وتفترض الاستراتيجية ثانياً أن هذا الاحتلال قابل للعكس ومثله كذلك الضم، وذلك عبر المفاوضات تحت إشراف المرجعية الدولية وقراراتها، وعلى أساس المبادرة العربية للسلام والاتفاقات السابقة بين الطرفين. وهي تفترض ثالثاً أن الاتفاق التفاوضي سيؤدي تلقائياً إلى جلاء الاحتلال وقيامه بإزالة مستعمراته مستندة في ذلك إلى سوابق مثل الانسحاب من سيناء وتدمير مستعمرة ياميت عام 1982، والانسحاب من غزة وتفكيك المستعمرات فيها عام 2005. يهدف السياق اللاحق إلى تحليل هذه الافتراضات وتفكيكها، وتحليل الإجابات التي قدمت حول سؤال ما العمل في ضوءها.

أولاً: أطروحة الاحتلال والضم القابلين للعكس

هناك جذر إسرائيلي لأطروحة الاحتلال القابل للعكس فيما بعد حرب 1967، حيث روج لها في حينه حزب العمل الحاكم آنذاك في إسرائيل، وإلى الحزب نفسه تعود أطروحة الضم القابل

للعكس التي قدمها في ذات الوقت. أي أن الحزب قد طرح صيغة متناقضة مراوغة؛ فمنذ عام 1967 طرح حزب العمل تسمية المناطق الفلسطينية التي تمت السيطرة عليها خلال الحرب باسم «مناطق مدارة من إسرائيل» على أن يتم ضم غور الأردن والسفوح الشرقية للضفة الفلسطينية وجبال الخليل إلى إسرائيل (مشروع يغتال ألون في حينه)، وطرح الحزب التفاوض مع الأردن حول هذا المشروع الذي أطلق عليه اسم مشروع «الحل الوسط الإقليمي».

وقد تبني الجانب الفلسطيني أطروحة الاحتلال القابل للعكس منذ عام 1974 حيث حاول الانخراط في مؤتمر جنيف للسلام الذي كان مطروحاً آنذاك. ومثل هذا التبني انعطافة تاريخية عن موقف منظمة التحرير الفلسطينية السابق قامت على افتراض التمييز بين ما كان يمثل مشروعاً استيطانياً استعماريّاً قبل عام 1948، وما أصبح يسمى احتلالاً عسكريّاً بعد عام 1967.

هنا يصار إلى فهم المشروع الاستيطاني الاستعماري كماض يعود إلى ما قبل قيام الدولة، أما الدولة الصهيونية التي قامت عام 1948 فتصوّر على أنها دولة عادية يمكن أن تمارس الحرب والاحتلال، ولكنها لا تمارس الاستيطان الاستعماري، وإن مارسته فلا يكون ذلك إلا في إطار تحسين أوراق الضغط التفاوضية التي تمتلكها في مواجهة الطرف الآخر. ما يتم إهماله هنا هو نموذج الدولة الاستيطانية الاستعمارية⁽⁹⁾ كنموذج خاص للدولة التي قامت على أرض فلسطين، وهو نموذج مختلف عن الدولة العادية بأن هذه الدولة الاستيطانية الاستعمارية لم تحدد حدودها كما تفعل الدول العادية، كما أنها ما زالت، وبخلاف الدول العادية، تقوم بعد حرب عام 1967 بالتوسع الاستيطاني الاستعماري واقتلاع الشعب الأصلي خارج حدود 1948، كما قامت وتقوم بالتوسع الاستيطاني الاستعماري وبأعمال اقتلاع على حساب وضد من يفترض أن يكونوا مواطنيها العرب في الجليل والنقب والمثلث الذين فرضت عليهم جنسيتها عام 1948. يضاف إلى ذلك اعتماد الدولة الصهيونية المستمر على الهجرة لاستجلاب المزيد من المستوطنين المستعمرين إليها من أجل التغلب ديمغرافياً على الشعب الأصلي. وأخيراً فهي دولة ذات نظرة توسعية تجاه الوطن العربي الأوسع.

بعد حرب 1967 وقع في فخ هذه المراوغة الإسرائيلية الأردن أولاً، الذي طرح مشروع المملكة المتحدة بين الأردن والضفة والقدس عام 1972، ثم انطلقت منظمة التحرير الفلسطينية من منطلق التنافس مع الأردن على التمثيل محاولة المشاركة في مؤتمر جنيف عام 1974. ولم تستجب إسرائيل فوراً لذلك بل ماطلت وطرحت شروطاً تتعلق بالاعتراف بها ووقف «الإرهاب» وكان لهذه الشروط أن تحققت مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي فكانت المشاركة الفلسطينية في مؤتمر مدريد عام 1991 ضمن وفد أردني - فلسطيني مشترك، ثم كانت أوسلو 1993 وبقية الحكاية معروفة حيث تعطلت المفاوضات في كل مراحلها حتى فشل مبادرة جون كيري عام 2014 بسبب رفض الجانب الإسرائيلي التنازل في القضايا الرئيسية وهي اللاجئين والقدس والمستعمرات والحدود والمياه، وهي القضايا التي أجلها اتفاق أوسلو بناءً على ضغط إسرائيلي إلى المرحلة النهائية للمفاوضات.

(9) فايز صايغ، الاستعمار الصهيوني في فلسطين (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1965)؛ مجدي حماد، النظام السياسي الاستيطاني: دراسة مقارنة بين إسرائيل وجنوب أفريقيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، والمسيحي، «الصهيونية». انظر أيضاً: Maxime Rodinson, *Israel: A Colonial-Settler State?*, (New York: Monad Press, 1973) translated from the French by David Thorstad.

وفي الواقع كان التأجيل الإسرائيلي لهذه القضايا هو بمنزلة سعي لحسمها على الأرض من جانب مشروعه الاستيطاني الاستعماري بما لا يبقى للجانب الفلسطيني شيئاً يطالب به بهذا الخصوص.

إذاً، لقد فاوض الفلسطينيون لإنهاء احتلال عسكري، وافترضوا أن الوصول إلى اتفاق لإنهائه هو أمر ممكن وأنه سيترتب على هذا الاتفاق إيجاد حل متفق عليه لمسألة المستوطنات الاستعمارية، وأن إسرائيل ستقوم بعد الاتفاق بإخلاء وتفكيك المستعمرات التي يتفق على إخلائها. فمن أين جاءت هذه الافتراضات؟

يتم الرجوع أولاً إلى اتفاق كامب دايفيد بين مصر وإسرائيل، حيث قامت إسرائيل بعد الاتفاق تلقائياً بإنهاء احتلالها لسيناء عام 1982 وتفكيك مستعمرة ياميت التي أقيمت هناك وإعادة مستوطنتها إلى إسرائيل. جدير هنا القول إن سيناء ليست كالضفة الفلسطينية بالنسبة إلى إسرائيل، حيث تعد إسرائيل الضفة جزءاً مما يسمّى «أرض إسرائيل»، لذا تكثف الاستيطان الاستعماري في كل أرجائها وليس مستعمرة واحدة صغيرة مثلما كان عليه الحال في سيناء.

والمثال الثاني الذي يتم الاستناد إليه حول قابلية الاحتلال للعكس هي غزة، حيث تم تفكيك المستوطنات الاستعمارية فيها وانسحاب الجيش الإسرائيلي من داخلها عام 2005، ويتم إظهار أن هذه السابقة يمكن أن تتكرر في الضفة حيث كان قد تم إخلاء كنيس يهودي من أريحا عام 1994، كما أُخليت المستعمرات الإسرائيلية في جنين بالتزامن مع إخلاء غزة عام 2005. ويضاف هنا الاستشهاد بأقوال آرييل شارون أن مستعمرة نتساريم في قطاع غزة مثلها مثل تل أبيب من حيث المكانة بالنسبة إلى إسرائيل، وأن شارون قد قام بتفكيكها وإخلائها بعد ذلك رغم قوله السابق هذا.

يعاني هذا الاستشهاد بسابقة غزة وجنين من ثلاث ثُغَر: الأولى منها، أن تفكيك المستعمرات من جنين وغزة لم يكن نتاجاً لاتفاق تفاوضي، بل جاء في إطار رؤية شارون الأحادية في حينه لإعادة ترتيب مراكز ثقل التوسع الاستيطاني الاستعماري ووزنه الديمغرافي لتتركز على الجليل والنقب والقدس كما قال في حينه في مؤتمر عقد في مدينة كرمئيل⁽¹⁰⁾؛ لذا أراد نقل مستعمري غزة وجنين إلى تلك المناطق. كما أنه بينما سحب الاحتلال الإسرائيلي من داخل غزة، فهو لم يسحب من مناطق (ب) و(ج) حوالي جنين، وهذا يعني أن الاحتلال لم يتم عكسه من داخل جنين، كما أن الاحتلال لم يتم عكسه بالنسبة إلى غزة حيث لا يزال التحكم الإسرائيلي قائماً تجاه كل ما يدخل أو يخرج من غزة، والتحكم يدخل في سياق التعريف الأساسي للاحتلال كما يفيد خبراء القانون الدولي⁽¹¹⁾.

(10) حسين موسى، «الجليل ومخططات التحول الديمغرافي»، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 25، العدد 99 (2014)، ص 150 - 156.

The International Committee of the Red Cross (ICRC), *Occupation and Other Forms of Administration of Foreign Territory*, Report prepared and edited by Tristan Ferraro (Geneva ICRC, 2012), <<https://www.icrc.org/en/doc/assets/files/publications/icrc-002-4094.pdf>>

انظر أيضاً: أورنا بن نفتالي، إيل م. غروس وكيرين ميخائيلي [وآخرون]، «لا قانونية نظام الاحتلال: النسيج القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة»، في: ساري حنفي، عدي أوفير وميخال غيفومي، **سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 39 - 112، وغيشا - مسك، مؤشر السيطرة: مسؤولية إسرائيل المتواصلة على قطاع غزة (تشرين الثاني/نوفمبر 2011)، <<https://bit.ly/3ljJido>>.

ثانيًا: على أن المسألة تتعدى مجرد بقاء الاحتلال، فمع بقاء الجيش الإسرائيلي حول جنين تبقى الفرصة قائمة لإعادة المستوطنات الاستعمارية إليها بما فيها التي فككت، وثمة دعوات متصاعدة إلى ذلك في إسرائيل، ولا سيما الدعوات المتكررة إلى عودة المستعمرين إلى مستعمرة حلميش وقيامهم عدة مرات بمحاولات فعلية بهذا الاتجاه. أما بالنسبة إلى غزة فإن الأمر أكثر إثارة للذهول حيث تم ضم 97 بالمئة من لواء غزة إلى إسرائيل عام 1948، واقتلع سكانه الفلسطينيون في ذلك الوقت وطرد قسم كبير منهم إلى ذلك الشريط الصغير المسمى قطاع غزة، الذي لا يمثل سوى 3 بالمئة من مساحة لواء غزة⁽¹²⁾. يعني ذلك أن لواء غزة خاضع خضوعًا شبه تام للاستيطان الاستعماري منذ عام 1948، بينما أبقى المشروع الاستيطاني الاستعماري جيبًا منه هو بمنزلة سجن كبير وكمعسكر اعتقال للاجئين لواء غزة تتحكم إسرائيل في حركتهم من أجل منعهم من «التجروء» على المطالبة بالعودة إلى لواء غزة السابق. هذه هي الثغرة الثانية. أما الثغرة الثالثة فهي أن إخلاء غزة من الاحتلال والمستوطنات الاستعمارية ربما لا يكون أيضًا نهائيًا، إذ تتسم خطوات الاستيطان الاستعماري بالمراوغة وبالتالي بطابع المؤقتية. وبهذا الاتجاه صرح بنيامين نتنياهو خلال زيارة له لأوكرانيا في آب/أغسطس 2019 أن هناك مساعي للبحث عن دول يتم نقل سكان غزة الفلسطينيين إليها، ودعا أيضًا إلى تسهيل هجرة الغزيين عبر المطارات الإسرائيلية⁽¹³⁾. مقابل هذا المشروع تطرح إسرائيل أيضًا تصفية القضية الفلسطينية عبر جعل قطاع غزة هو الدولة الفلسطينية الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية مع تزويدها بمطار وميناء تشرف عليهما إسرائيل⁽¹⁴⁾، وذلك كتعويض من ضم الضفة، مع توسيع القطاع نحو مناطق في النقب وبقاء السيطرة على الحدود بيد إسرائيل، كما ورد أيضًا في خطة القرن⁽¹⁵⁾. وهناك طرح ينادي بشن حرب برية على غزة لإسقاط حكم حماس كما دعا حزب أزرق أبيض. وأخيرًا لا يزال مجلس يشع الاستيطاني يدعو إلى العودة إلى الاستيطان في قطاع غزة، وليس مصادفة أن اسم المجلس لا يزال هو «مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغوش قطيف» حيث إن غوش قطيف مثلت تجمع المستوطنات الاستيطانية الاستعمارية التي أخلت من قطاع غزة عام 2005. معنى كل ذلك أن مصير قطاع غزة النهائي لم يحدد صهيونيًا بصورة نهائية بعد، وأن أمرها لا يزال عرضة للتجاذب والمشاريع المختلفة بين مختلف التيارات الصهيونية التي تُجمع كلها على التخلص من الأرق الذي تسببه غزة للمشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين ولكنها تختلف حول طريقة فعل ذلك.

أما المثال الأخير الذي يساق حول قابلية الاحتلال للعكس فهو مثال قيام إسرائيل بالتفاوض حول هضبة الجولان والقدس مع كل من سورية وفلسطين بعد ضمهما.

(12) جهاد شعبان البطش، الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة (غزة: مكتبة اليازجي، 2003)، ص 20.

Chemi Shalev, «Gaza Emigration Ploy Suggests Netanyahu Hell-bent on Torching», *Haaretz*, (13) 20/8/2019.

Israel Katz, «Israel's Three Layered Regional Concept», *The Jerusalem Post*, 13/3/2017. (14)

The White House, Peace for Prosperity Plan (January 2020), <<http://www.whitehouse.gov>>. (15)

ولكن ألم يثبت أن هذا التفاوض على الجبهة الفلسطينية في شأن القدس كان مناسبة لإسرائيل لطرح فكرة تقاسم القدس الشرقية بين الطرفين وتبني هذه الصيغة أمريكياً، في دعم للموقف الإسرائيلي كما جاء في مؤشرات كلينتون عام 2000، التي لخص فيها نتائج مفاوضات كامب دايفيد الفلسطينية - الإسرائيلية معتبراً القدس الغربية بداة إسرائيلية، ومطالباً في المقابل بإبقاء المستعمرات الإسرائيلية في القدس الشرقية وإيجاد صيغة متفق عليها بشأن السيادة على البلدة القديمة من القدس وعلى الحرم الشريف⁽¹⁶⁾. هذا وقد تآكل الطرح الإسرائيلي - الأمريكي من أطروحة تقاسم القدس الشرقية بين الطرفين التي دامت حتى انتهاء المفاوضات مع إيهود أولمرت في كانون الثاني/يناير 2009، إلى أطروحة بيت حنينا كعاصمة فلسطينية في مبادرة كيري 2013 - 2014، ثم إلى عاصمة فلسطينية تجمع أبوديس مع مخيم شعفاط وكفر عقب وتكون غير ذات سيادة بل خاضعة للسيطرة الأمنية الإسرائيلية، كما جاء في صفقة القرن. ومقابل ذلك تضم إسرائيل القدس الشرقية وكل المستوطنات في الضفة إليها بما فيها تلك المحيطة بالقدس إليها من أجل تنفيذ مشروع القدس الكبرى ومشروع الدولة الاستيطانية الاستعمارية الموسعة. وبالنسبة إلى الجولان، فإن الكل يعلم أن كل المفاوضات حولها لم تقضِ إلى نتيجة، وانتهت أي مفاوضات في شأنها مع إعلان الولايات المتحدة مصادقتها على ضم الجولان لإسرائيل عام 2019.

ذهبت إسرائيل إلى مفاوضات مدريد بعدما استكملت ضم ما تريده، أي أنها ذهبت إلى المفاوضات من أجل انتزاع موافقة الضحايا بتدرج على الضم الذي تم وليس للتوصل إلى اتفاق سلام كما تم ترويجه.

وبينما تساق الأمثلة أعلاه لتبرير فكرتي الاحتلال القابل للعكس، فإن التحليل العياني يشير إلى أنها أمثلة عززت المشروع الاستيطاني الاستعماري والاحتلال العسكري الذي يحميه. كما أكدت الأمثلة الوسائل التي يستخدمها الاستيطان الاستعماري ودولته في تحديد مراكز الثقل للمشروع الاستيطاني الاستعماري التي يتم التركيز عليها من أجل خلق أغلبية يهودية فيها، في وقت تؤجل مناطق أخرى إلى مراحل لاحقة يتم التوجه إليها بعد الانتهاء من مراكز الثقل السابقة. فقد تركز الجهد

في البداية على القدس، ثم صار التركيز على جعل القدس ثغرة يتم التوسع من خلالها في كل الأراضي الفلسطينية، وفي سياق ذلك نشأت الكتل الاستيطانية الاستعمارية الكبرى، واليوم يدور الحديث ليس عن ضم هذه الكتل الاستيطانية الاستعمارية الكبرى فقط، ولكن ضم المستوطنات الاستعمارية الصغيرة في عمق الأراضي الفلسطينية أيضاً. أي أن المشروع الاستيطاني الاستعماري يواصل توسعه، وفي سياق ذلك يتوسع الإفصاح عن أهدافه ومراميه.

يترتب عما تقدم أن فهم واقع ما حدث بعد حرب عام 1967 بأنه احتلال عسكري قابل للعكس كان خطأ، حيث تم التركيز على إنهاء الاحتلال، لا على تفكيك المشروع الاستيطاني الاستعماري الذي يخدمه الاحتلال. وبسبب هذه المنهجية وافقت القيادة الفلسطينية على تأجيل بحث موضوع

المستوطنات الاستعمارية في أوسلو، ووافقت في المفاوضات اللاحقة على مبدأ التعديلات الحدودية بالقيمة والمثل⁽¹⁷⁾، وهو ما فتح شهية الدولة الاستيطانية الاستعمارية لطرح فكرة تبادل الأراضي بما يؤدي إلى ضم الكتل الاستيطانية الاستعمارية الكبرى إلى إسرائيل. وكان تعهد جورج بوش عام 2004 في رسالة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت بموافقة الولايات المتحدة على ضم تلك الكتل إلى إسرائيل. وبعد عقد ونصف العقد من تعهد بوش هذا جاء ترامب ليوافق على إلحاق الكتل الاستيطانية والمستوطنات الاستعمارية الصغرى إلى إسرائيل، وذلك في تصعيد لما طرحه بوش.

لقد حصل الضم الفعلي بما هو توسع استيطاني استعماري قبل بدء مفاوضات أوسلو، وبوجه خاص بين عامي 1979 و 1981. ففي عام 1979 صدر الأمر العسكري الرقم 783 الذي منح مجالس المستوطنات اليهودية سلطات على جزء كبير من الضفة الغربية شمل 42 بالمئة من أراضيها الواقعة ضمن نطاق المسطحات الهيكلية للمستوطنات، وتبع ذلك الأمر العسكري الرقم 892 لعام 1981 الذي أعطى صلاحيات مماثلة للمجالس المحلية اليهودية⁽¹⁸⁾. ومع عام 1985 أحكمت إسرائيل سيطرتها على 52 بالمئة من الضفة، وارتفعت هذه النسبة إلى 61 بالمئة عام 1991⁽¹⁹⁾. بمعنى آخر ذهب إسرائيل إلى مفاوضات مدريد بعدما استكملت ضم ما تريده، أي أنها ذهبت إلى

إن الحالة في فلسطين هي حالة استيطان استعماري يحوي مظاهر أبارتهايد ولكنه ليس أبارتهايد فحسب، وإنما يشتمل على الاقتلاع والإحلال أيضاً. وعليه، فإن الأمر يتطلب استراتيجية تحويلية وبعيدة المدى لحق تقرير المصير وتفكيك المشروع الاستيطاني الاستعماري.

المفاوضات من أجل انتزاع موافقة الضحايا بتدرج على الضم الذي تم وليس للتوصل إلى اتفاق سلام كما تم ترويجه. وليس مصادفة إذ أن اتفاق أوسلو 2 لعام 1995 قد تضمن جعل 62 بالمئة من الضفة كمناطق (ج) خاضعة خضوعاً تاماً للسيطرة الإسرائيلية الأمنية والمدنية على أن يسمح للفلسطينيين بالبناء في 1 بالمئة فقط من تلك المنطقة. وهذا الأمر يتسق تماماً مع الضم الفعلي لـ 61 بالمئة من الضفة إلى إسرائيل الذي تم عام 1991.

ويدور النقاش اليوم على ترسيم الضم في إطار لجنة أمريكية - إسرائيلية تناقش مسائل إجرائية ليس إلا حول مدى ترسيم الضم: هل يشمل الـ 30 بالمئة الممثلة للمنطقة المبنية في

(17) صائب عريقات، تقرير خاص - الموقف السياسي في ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس، الدراسة؛ رقم 1 (رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الوطنية الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، 2009).

(18) أريئيل هاندل، «تأريخ زمني لنظام الاحتلال»، في: حنفي، أوفير وغيفومي، سلطة الإقصاء الشامل: تشريح الحكم الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ص 734.

(19) إيلان بابيه، «المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية: الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى»، مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 23، العدد 91 (2012)، ص 122.

المستوطنات الاستعمارية ومعسكرات الجيش، أم يشمل أيضًا المخططات الهيكلية للمستعمرات بما يصل إلى 61 بالمئة من الضفة الغربية. ولكن هذا النقاش هو بدرجة معينة عديم المعنى في ظل أن الـ 61 بالمئة مضمومة فعليًا منذ التسعينيات ولا يوجد أي سلطة فلسطينية عليها أيًا كانت. يشمل ذلك الضم الفعلي لأراضي الغور الذي جعل 50 من أراضيه مسطحات للمستوطنات الاستعمارية و44 بالمئة مناطق عسكرية مغلقة⁽²⁰⁾، وهي كلها مضمومة رسميًا كمستعمرات وما يلحق بها من محميات طبيعية وأراضٍ للبناء والاستثمار الزراعي والصناعي، وكمعسكرات جيش ومناطق إطلاق نار وحقول ألغام. وهي تصل في دراسة أخرى إلى نسبة قريبة جدًا مما أورده نحاس، حيث يشير الحنيطي أن 91,59 من منطقة الغور هي منطقة (ج) مضمومة فعليًا إلى إسرائيل⁽²¹⁾.

تضمن العرض أعلاه مناقشة لأطروحتي الاحتلال القابل للعكس والضمّ القابل للعكس عبر العمل الدبلوماسي والمفاوضات، إلا أن هناك صيغة أخرى لعكس الضم عبر إعلان قبوله من جانب الضحية وفتح كفاح للحصول على الحقوق المتساوية ضمن دولة ثنائية القومية⁽²²⁾. مشكلة هذه الصيغة تتمثل أولاً بعدم وضوحها بشأن الأولويات، فماذا يأتي أولاً: الكفاح من أجل حق تقرير المصير وتفكيك المشروع الاستيطاني الاستعماري، أم الانضواء في إطار هذا المشروع الراهن وهو ما ينطوي على خطر فقدان حق تقرير المصير؟ ولنا في هذا المجال عبرة من حالة فلسطيني الداخل حيث لم يؤدّ تجنيسهم بالجنسية الإسرائيلية إلى منحهم حقوقًا جماعية، كما أن مصادرة أراضيهم استمرت رغم المواطنة التي أعطيت لهم. وجاء قانون القومية عام 2018 ليعبر عن توجه الصهيونية لإحداث مزيد من التآكل في حقوقهم. وثانيًا فإن هذه الصيغة تفترض أن الضم سيعتبر عنه حالة أبارتهايد أقرب إلى الحالة الجنوب الأفريقية وبالتالي تحل عبر مصالحة تاريخية ينشأ عنها مساواة. وهذا تشخيص خاطئ، إذ إن الحالة في فلسطين هي حالة استيطان استعماري يحوي مظاهر أبارتهايد ولكنه ليس أبارتهايد فحسب، وإنما يشتمل على الاقتلاع والإحلال أيضًا. وعليه، فإن الأمر يتطلب استراتيجية تحويلية وبعيدة المدى لحق تقرير المصير وتفكيك المشروع الاستيطاني الاستعماري كمرحلة سابقة للحديث عن أي كفاح من أجل الحقوق المتساوية في ظل

(20) فادي نحاس، إسرائيل والأغوار.. بين المفهوم الأمني واستراتيجيات الضم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2013)، ص 17.

(21) حنيطي، السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وأفاقها، 87.

(22) مثلاً: Asad Ghanem: «Cooperation Instead of Separation: The One- State Solution to Promote Israeli-Palestinian Peace», *Palestine Israel Journal*, vol. 14, no. 2 (2007), and «The Bi National Solution to the Israeli-Palestinian Crisis: Conceptual Background and Contemporary Debate», in: Mahdi Abdul Hadi, *The Palestinian Israeli Impasse: Exploring Alternative Solutions to the Palestine Israel Conflict* (Jerusalem: The Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs - PASSIA 2005).

أسعد غانم، «الثنائية القومية: سبيل خلاص فلسطيني إسرائيل من المأزق»، في: هاني فارس، محرر، حل الدولة الواحدة للصراع العربي - الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012).

نظام ديمقراطي شامل للجميع بديلاً من نظام ديمقراطية المستوطنين الخاص بهم والقائم الآن بما هو نظام إجرامي ضد الشعب الأصلي⁽²³⁾.

ثانياً: الجواب عن سؤال ما العمل بين الداخل والخارج والبدائل

بين الداخل والخارج، انتهجت حركة التحرير الوطني الفلسطينية أربعة أساليب حتى الآن من أجل تحقيق أهدافها، كما تغيرت الأهداف خلال المراحل المختلفة. ففي المرحلة الأولى كان الهدف هو تحرير كل التراب الوطني الفلسطيني من الاستيطان الاستعماري وإقامة دولة فلسطين الديمقراطية من خلال الأسلوب الأول الكفاح المسلح وحرب التحرير الشعبية. وقد كانت هناك سجلات حول هذا السبيل منها على سبيل المثال ما كتبه كيالي نقداً لسجل إنجازات الكفاح المسلح⁽²⁴⁾، أو ما كتبه شفيق الغبرا عن تجربة الكتيبة الطلابية⁽²⁵⁾، أو ما كتبه أبو عمرو عن خليل الوزير⁽²⁶⁾ وإصدارات صلاح خلف⁽²⁷⁾ والكتب المتعددة عن ياسر عرفات⁽²⁸⁾، والكتب الأكاديمية التي قُيِّمت تجربة العمل المسلح مثل صايغ⁽²⁹⁾ وباومغارت⁽³⁰⁾.

لم يكن الجمع بين المسارين العسكري والدبلوماسي إلا مرحلة انتقالية لتعزيز المسار الدبلوماسي على حساب المسار العسكري، فكان اتفاق عمان عام 1985 لتأليف وفد أردني- فلسطيني للمفاوضات في إطار مؤتمر دولي للسلام.

ما إن انقضى أقل من عقد من تجربة الكفاح المسلح كأسلوب عُدَّ وحيداً للكفاح، حتى اعتمدت منظمة التحرير الفلسطينية الأسلوب الثاني الذي يقضي بالجمع بين الكفاح المسلح وبين العمل الدبلوماسي، وذلك في برنامج النقاط العشر عام 1974، وحينها تغير الهدف الوطني من تحرير

Michael Mann, *The Dark Side of Democracy: Explaining Ethnic Cleansing* (Cambridge, MA: (23) Cambridge University Press, 2005).

(24) ماجد كيالي، نقاش السلاح: قراءة في إشكاليات التجربة العسكرية الفلسطينية (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2020).

(25) شفيق الغبرا، حياة غير آمنة: جيل الأحلام والإخفاقات (لندن: دار الساقى، 2012).

(26) زياد أبو عمرو، خليل الوزير «أبو جهاد» (عمّان: رام الله: دار الشروق، 2013).

(27) صلاح خلف، فلسطيني بلا هوية (عمّان: دار الجليل للنشر، 1996).

(28) مثلاً: أحمد عبد الرحمن، عشت في زمن عرفات، ط 2 (رام الله: دار الحرية للثقافة الوطنية، 2014)، ونبيل عمرو، ياسر عرفات وجنون الجغرافيا (القاهرة: دار الشروق، 2012) و Bassam Abu Sharif, *Arafat and the Dream of Palestine: An Insider Account* (New York; London: Palgrave Macmillan, 2009).

(29) يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية 1964 - 1993 (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002).

(30) هلفي باومغرتن، من تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية: من التحرير إلى الدولة (1948 - 1988)، ترجمة محمد أبو زيد، سلسلة دراسات وأبحاث (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - مواطن، 2006).

كامل التراب الفلسطيني إلى إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على أي شبر يتم تحريره، وسقط هنا التحليل الاستيطاني الاستعماري لإسرائيل من الأجندة، وأجريت محاولات لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في المؤتمر الدولي للسلام في جنيف بمشاركة إسرائيل.

لم يكن الجمع بين المسارين العسكري والدبلوماسي إلا مرحلة انتقالية لتعزيز المسار الدبلوماسي على حساب المسار العسكري، فكان اتفاق عمان عام 1985 لتأليف وفد أردني- فلسطيني للمفاوضات في إطار مؤتمر دولي للسلام. ثم كانت قرارات المجلس الوطني في الجزائر عام 1988 بإعلان الدولة الفلسطينية المستقلة والاستعداد للتفاوض وفق قرار مجلس الأمن الدولي 242 و 338، وما تلاهما من حوار أمريكي- فلسطيني في تونس، لحقه بعد أعوام قليلة مؤتمر مدريد في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 1991، ثم كان اتفاق أوسلو عام 1993.

على صعيد الخارج، تم استعمال أسلوبين: الأول هو الكفاح المسلح الذي استطاع تحقيق بعض الإنجازات منها ظهور كيانية فلسطينية معترف بها هي منظمة التحرير الفلسطينية

ووصلت إلى درجة أن خطب القائد ياسر عرفات في الأمم المتحدة عام 1974، كما اتخذ قرار باعتبار الصهيونية حركة عنصرية من جانب الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولكن هذه الإنجازات لم تتراكم، حيث بدأت عملية تأكلها بالتدريج مع بدء الانتقال نحو الأسلوب الثاني (العمل الدبلوماسي) بعد مرحلة انتقالية تم الجمع فيها بين العملين الدبلوماسي والعسكري.

في الداخل كان المسار مختلفاً بدرجة معينة، ففي الحقبة 1967 - 1987 تم الجمع بين أسلوبَي الكفاح المسلح من جانب بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وبين أسلوب العمل الجماهيري والنقابي الذي نشط فيه الحزب الشيوعي بوجه خاص خلال السنين الأولى بعد استكمال سيطرة

المشروع الاستيطاني الاستعماري على فلسطين عام 1967. وفي السبعينيات نشأت حركات مقاومة شعبية طلابية وشبابية، تعززت أكثر في الثمانينيات بما مهد للانتفاضة الأولى عام 1987. ولم يكن مصادفة هنا أن انفتاح فلسطينيي الضفة والقطاع والقدس على فلسطينيي الجليل والنقب والمثلث قد ساعد على نمو حركة الكفاح الجماهيري بينهم، لذلك كان يوم الأرض عام 1976 يوم فعاليات مشتركة للجميع في الداخل، وتكرر إحياء ذكرى يوم الأرض سنوياً بعد ذلك من جانب الجميع داخل فلسطين، كما كانت هناك هبة مشتركة عام 2000 بعد «زيارة» شارون للأقصى.

مثل العمل الجماهيري والانتفاضة التي نتجت من تراكم أثره أسلوباً كفاحياً ثالثاً وقف إلى جانب الأسلوبين العسكري والدبلوماسي، ونتج من الانتفاضة افتراق بين فهم قيادتي الداخل والخارج لدورها، وبالنسبة إلى الداخل فقد تم النظر إلى الانتفاضة على أنها هي نفسها وفعلها

إن القيادة في الخارج قد تعاملت مع الانتفاضة بوصفها أحد عوامل الضغط لتحسين وضعها الدبلوماسي والتفاوضي؛ فأسفر ذلك عن قيام الخارج بفتح مسار أوسلو التفاوضي السري في وقت كانت فيه قيادات الداخل [...] تفاوض في واشنطن من أجل تحقيق مطالب الانتفاضة في الحرية والاستقلال.

هما الرافعتان لتحقيق الاستقلال. إلا أن القيادة في الخارج قد تعاملت مع الانتفاضة بوصفها أحد عوامل الضغط لتحسين وضعها الدبلوماسي والتفاوضي؛ فأسفر ذلك عن قيام الخارج بفتح مسار أوصلو التفاوضي السري في وقت كانت فيه قيادات الداخل بقيادة حيدر عبد الشافي وفصيل الحسيني تفاوض في واشنطن من أجل تحقيق مطالب الانتفاضة في الحرية والاستقلال. وفي حين دامت وانتهت مفاوضات واشنطن في جولاتها الثماني في الرواق (الكوريدور) حيث رفض الوفد الفلسطيني المفاوض الدخول إلى القاعة إلا بعد الاتفاق على جدول أعمال واضح يشمل تجميداً تاماً للاستيطان الاستعماري خلال مرحلة المفاوضات وجدول زمني للوصول إلى الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية⁽³¹⁾... في هذا الوقت تمت مفاوضات أوصلو التي قبلت خلالها قيادات الخارج بتأجيل قضايا القدس والاستيطان واللاجئين والحدود والمياه إلى مرحلة ما أطلق عليه مفاوضات الحل الدائم. وقد رفضت قيادات الداخل طلب إسرائيل تأجيل بحث هذه القضايا لأنها كانت تعرف أن الإسرائيليين يريدون نصب فخ للفلسطينيين من خلال التأجيل يرمي إلى فرض حقائق أمر واقع على الأرض تمنع حل هذه القضايا حينما يأتي أجل بحثها. وقد وقعت قيادات الخارج في هذا الفخ فتوسع الاستيطان الاستعماري وهوّدت القدس إلى حد بعيد وأخرجت قضية اللاجئين والمستوطنات الاستعمارية من جدول أعمال أي مفاوضات مستقبلية. هذا هو الواقع الذي أوصل هذا التأجيل الشعب الفلسطيني إليه اليوم.

بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية نشأ أسلوب رابع للإجابة عن سؤال ما العمل، تمثل باستخدام التنمية وبناء مؤسسات الدولة المهنية الكفؤة والشفافة كرافعة للاستقلال، وتمت محاولة **أولى** لتجريب هذا الأسلوب في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات واستمرت هذه المرحلة من 1994 عندما نشأت السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى نهاية 1999، حاولت خلالها السلطة إثبات امتحان الجدارة في بناء المؤسسات من أجل الحصول على مسار انسحاب إسرائيلي متدرج نحو الدولة المستقلة. وقد ترافق هذا المسار في عهد عرفات آنذاك مع صيغة لتقديم خدمات الأمن إلى إسرائيل مقابل الحصول على المزيد من الأراضي عبر انسحاب إسرائيل منها. نجحت هذه الصيغة في الحصول على انسحابات متدرجة حتى عام 1996، ثم نجح نتنياهو في الانتخابات الإسرائيلية وأوقف كل الانسحابات اللاحقة، وتلاه إيهود باراك عام 1999 الذي لم ينفذ أي انسحاب هو الآخر، وبعدها تجمدت الانسحابات الإسرائيلية حتى اليوم، وهذا يعني أن عجلة أوصلو قد توقفت عملياً منذ نهاية عام 1996، أي أن مسار أوصلو للأرض مقابل السلام لم يدم أكثر من 3 سنوات (1993 - 1996).

المحاولة الثانية لإثبات الجدارة من خلال التنمية وبناء المؤسسات تمت في عهد رئيس الوزراء سلام فياض (2007 - 2013)، وأطلق عليه اسم «الفياضية» لأن فياض كان مقتنعاً أن إثبات الجدارة كفيل بإقناع المجتمع الدولي بالضغط على إسرائيل لمنح الفلسطينيين دولة، وفي عام 2011 شهد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بأن الفلسطينيين قد أصبحوا جاهزين

(31) كميل منصور، «مفاوضات السلام الفلسطينية - الإسرائيلية: عرض وتقييم»، مجلة الدراسات الفلسطينية،

للاستقلال في ضوء إنجازات سلام فياض، إلا أن عدم إسناد أعمال فياض بفعل انتفاضي يجبر المشروع الاستيطاني الاستعماري على الانكفاء قد أدى بمشروعه إلى الوصول إلى طريق مسدود.

بعد تجربة هذه الأساليب الأربعة تحول الجواب عن سؤال ما العمل إلى مجرد ظاهرة صوتية تعبر عن نفسها ببيانات إدانة لخطوات المشروع الاستيطاني الاستعماري، ولنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، المترافقة مع إعلان ما يطلق عليها أيام الغضب التي تتم في أيام محددة وتشارك بها أعداد قليلة. وقد فتح ذلك كله الباب أمام الانفجارات العفوية المحلية، فهذه انتفاضة مقدسية مصغرة بعد حرق وقتل الطفل محمد أبو خضير على أيدي المستوطنين المستعمرين عام 2014، وذاك انفجار مقدسي آخر ضد نصب بوابات إلكترونية على أبواب المسجد الأقصى عام 2017، وهبة الخان الأحمر ضد ترحيل سكانه البدو، والتظاهرات الأسبوعية في بلعين

ونعلين وكفر قدوم وأم سلمونة؛ هذا إضافة إلى أعمال استشهادية فردية يقوم بها شبان غير منظمين مستخدمين أساليب الدهس والطعن بالسكاكين وعلى نحو أقل الأسلحة النارية. أما فلسطينيو الداخل فقد انكفأوا أكثر نحو العمل البرلماني داخل الكنيست، وغابت أي عملية تنظيم فاعلة لإسقاط قانون القومية لعام 2018 الذي يهدر حقوقهم الجماعية، بينما انكفأ الكفاح نحو المحلية ككفاح قرية العراقيب في النقب المستمر ضد اقتلاعها مرة تلو مرة من دون تضامن حقيقي جمعي فاعل ومؤثر معها. ودخل اللاجئون الفلسطينيون في الخارج في نفق سلسلة أزمات ذات علاقة بسوء أحوال المعيشة ونقص خدمات الأونروا وانتشار المنظمات السلفية الجهادية داخل المخيمات والاقتتال الداخلي، وتدمير المخيمات في سورية خلال الحرب هناك وترحيل لاجئها، وهكذا غاب على نحو شبه كلي الكفاح من أجل حق العودة.

كانت الانتفاضة الأولى لأعوام 1987 - 1993 نقطة مضيئة من كل ما سبق حيث اتسمت بالمشاركة الشعبية الواسعة لكل الأجيال والأعمار والأطياف والجنسين. كما اتسمت الانتفاضة بسلميتها واستدامتها واتساع نطاقها وتنوع أساليب عملها الميدانية وترافقها مع المقاطعة الاقتصادية وبناء نسيج التضامن والتكافل الاجتماعي.

وبين الجوالي الفلسطينية في أمريكا وأمريكا الجنوبية وأوروبا وغيرها من بقاع العالم انعكس الانقسام الفلسطيني بين فتح وحماس وغيرها عليهم، فنشأت أجسام متوازية تدعي كل منها أنها الأجدر بتمثيل شعبنا في الخارج، وإن كانت هنالك مظاهر مضيئة مثل نشاط وإنجازات حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وبعض إنجازات لجان التضامن في بريطانيا وغيرها.

وكانت الانتفاضة الأولى لأعوام 1987 - 1993 نقطة مضيئة من كل ما سبق حيث اتسمت بالمشاركة الشعبية الواسعة لكل الأجيال والأعمار والأطياف والجنسين. كما اتسمت الانتفاضة بسلميتها واستدامتها واتساع نطاقها وتنوع أساليب عملها الميدانية وترافقها مع المقاطعة الاقتصادية وبناء نسيج التضامن والتكافل الاجتماعي وهكذا. أما نقطة مقتل الانتفاضة فكانت في

توظيفها لمصلحة العمل الدبلوماسي حيث رأت القيادة أن مهمة الانتفاضة قد انتهت بتوقيع الاتفاق، وفي تطرف مقابل دعمت الانتفاضة الثانية عام 2000 بطابعها العسكري العشوائي وغير المنظم، مما ترتب عنه إعادة احتلال إسرائيل لمناطق السلطة ومحاصرة وتهديم مقر أبو عمار شخصياً، ولحق ذلك خارطة الطريق الدولية عام 2003 التي اشترطت عليه القيام بإصلاحات داخلية، وأنه بدون هذه الإصلاحات لن تنسحب له إسرائيل من أية أراضٍ إضافية. وهكذا أصبحت السلطة خاضعة أكثر فأكثر للقبضة الإسرائيلية.

هل يمكن إصلاح الخلل في الإجابات السابقة عن سؤال ما العمل؟ الجواب هو نعم، ولكن بثمن باهظ جداً عما كانت عليه الحال في تسعينيات القرن الماضي. ولعل الفكرة الرئيسة تكون باستنهاض جملة من الوسائل الكفاحية والميدانية والاقتصادية والتنموية والقانونية والدبلوماسية والثقافية والمعرفية والإعلامية، وعلى نحو متضافر معاً وموحد حول هدف واحد هو تقويض المشروع الاستيطاني الاستعماري في فلسطين. وتبدأ هذه الأعمال من الشعب الفلسطيني في كل أماكن وجوده، ومع نضجها تدعى الفعاليات العربية والإسلامية والدولية للمشاركة فيها.

ليس في هذا الاقتراح أي اختراع للعجلة من جديد، ولكنه يعني باختصار إعادة بعث مشروع التحرر الوطني الفلسطيني وبمشاركة عربية وعالمية وبالتعلم من إخفاقات أساليب الكفاح السابقة. يبدأ هذا المسار بالتحرر من الاتفاقات القائمة ووقف المراهنة على المفاوضات، والعودة إلى تكامل الفعل الكفاحي الرسمي والشعبي الذي يستطيع بتضافر جهوده معاً إعادة العافية للقضية الفلسطينية وإعادة الالتفاف العالمي حولها ودعمها □

بناء الدولة والأمة في السودان

الفاتح جمعة تبار(*)

أستاذ مساعد، جامعة بحري، قسم العلوم السياسية - السودان.

مقدمة

يؤرخ معظم الباحثين لبداية ظهور الدولة الأمة بمعاهدة وستفاليا في عام 1648، التي شهدت بداية ميلاد التنظيم السياسي الحديث للمجتمع، حيث ظهرت الحدود السياسية للدول، وتبادل البعثات الدبلوماسية، وغيرها من التنظيمات التي ارتبطت بنموذج الدولة الحديثة. وبذلك تكون وستفاليا قد وضعت البذور الجينية لظهور الدولة - القومية في بعض دول أوروبا الغربية، ومنها انتشر هذا النمط من أنماط التنظيم السياسي في بقية أنحاء أوروبا والقارات الأخرى في القرون التالية، حتى أصبحت الدولة هي الوحدة الأساسية في التنظيم العالمي المعاصر. فالأمم المتحدة - ومن قبلها عصبة الأمم - لا تقبل في عضويتها الكاملة إلا دولاً.

الدولة الأمة إذاً هي وليدة للتطور الذي حدث في المجتمعات الأوروبية، وبالتحديد في أوروبا الغربية، ومن ثم انتقلت إلى الدول النامية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع الحركة الاستعمارية، حيث تم تعميم نمط الإنتاج الرأسمالي، باستيعاب هذه المجتمعات فيه، وبالتالي تم نقل نموده في تقنيات الحكم وآليات تنظيم السلطة، المتمثلة بالدولة الحديثة، إلى تلك المجتمعات. حاول الاستعمار بناء بنى دولتية جديدة في المجتمعات المستعمرة - سواء كان ذلك بخلق بنى جديدة في المجتمعات التي لم تشهد نظاماً مركزياً للسلطة، أو من طريق تحديثها في المجتمعات التي عرفت هذا النظام قبل مجيء الاستعمار. فأنشأ المستعمر جهازاً مركزياً للسلطة مشابهاً لما هو موجود في الدولة الأم، من حيث بناء أجهزة العنف - من جيش وشرطة وأمن، وسن للقوانين، وظهور الأجهزة التشريعية والقضائية والتنفيذية - أي كل ما يتعلق بالدولة الحديثة كجهاز مركزي للسلطة.

ولكن الجهاز الجديد للسلطة، المستورد من نموذج الدولة الحديثة في أوروبا، كان نمط اشتغاله مخالفاً في حالات كثيرة للنموذج الأوروبي، وهو ما قلل من قيامه بالمهام نفسها التي قامت بها الدولة الأمة في أوروبا، وذلك لأن محاولة بناء الدولة الحديثة في الدول المستعمرة التي

قام بها المستعمر كانت وفقاً لأهواء ومصالح المستعمرين وليس مصالح المجتمعات المستعمرة. ففي حالات كثيرة كان ظهور الدول الجديدة إلى الوجود يتم بصورة «اعتباطية». كما أن الدولة الحديثة هي نتاج للتطور في المجتمعات الأوروبية، التي مرت بمراحل مختلفة عن التي مرت بها دول العالم النامي. يضاف إلى ذلك أن الإدارة الاستعمارية لم تكن مهمة بتأسيس ولاء قومي في المستعمرات وإنما جلّ همّها كان منصّباً أساساً على إيجاد الأسواق الجديدة لمنتجاتها والمواد الخام، وليس تكوين مراكز سلطوية تستطيع أن تضم الأطراف المكونة للدولة، وتجانس ثقافياً فيما بينها، لذلك ركزت على إيجاد الفئات التي تدين لها بالولاء كسلطة استعمارية؛ ومن ثم فإنها لم تول قضية الاندماج السياسي والقومي اهتماماً كبيراً. فكان طبيعياً مع رحيل المستعمر الأوروبي أن تنشأ الانقسامات والصراعات على المستويات كافة داخل الجسد السياسي والاجتماعي للدولة، ويصبح التوتر المحموم هو العلامة المميزة لطبيعة العلاقات الاجتماعية القائمة بين مختلف الجماعات المتميزة إثنيًا وعرقياً في الدولة.

إشكالية البحث

سوف نتناول في هذه الورقة قضية بناء الدولة الأمة في السودان بالدراسة والتحليل، في محاولة للإجابة عن سؤال: ما العوائق والإشكالات التي واجهت تكوين الدولة الأمة في السودان وأدت في نهاية الأمر إلى فشل الدولة في تحويل ولاء مواطنيها من تكويناتهم الأولية إلى الولاء للدولة، والاعتراف بهوية قومية واحدة للدولة تعبر عن كل أفراد المجتمع، ويحس الجميع بالانتماء إليها؟ ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1 - لماذا فشلت جماعات الصفوة التي ورثت السلطة من المستعمر في الاستفادة من الإمكانيات التي يوفرها الشكل الحديث للتنظيم السياسي للمجتمع الذي أرساه المستعمر في تطوير بني الدولة وتثويرها حتى تصبح الدولة تعبيراً حقيقياً عن مجتمعتها.

2 - ما هي الأسباب التي أدت إلى تعثر محاولة خلق هوية قومية لكل السودان عبر تعميم الهوية العربية الإسلامية وجعلها الهوية القومية للدولة؟ أو - بعبارة أخرى - لماذا تعثرت عملية بناء الأمة في السودان؟ وهل لهذا التعثر علاقة بتزامن عمليتي بناء الدولة بمعنى تشكيل مؤسسات الدولة، وبناء الأمة - أي خلق قومية واحدة من شتات الإثنيات، والقبائل، والطوائف، الموجودة في المجتمع؟

المنهج

على الرغم من أن لكل ظاهرة عدة أسباب مكونة لها، إلا أن هناك سبباً واحداً يكون الأكثر فاعلية في تكوين الظاهرة. وبناءً عليه فإن مقاربة الموضوع أعلاه سوف تتم عبر التركيز على الجانب السياسي، لأن الأسباب المكونة للظاهرة المبحوثة هنا تكمن في الجانب السياسي، وبالتالي فإن إعطاء الأسبقية هنا هو للآلية السياسية (بالمفهوم السوسيولوجي الواسع للسياسة)، ويبرر ذلك بكون أشكال بناء الدولة الأمة في السودان، يعود بالدرجة الأولى إلى كفاءات وأشكال توزيع السلطة والنفوذ الاجتماعي، التي تشترط بدورها أوجه توزيع المراتب الاجتماعية، وقنوات الاستفادة المادية

- أي الجانب الاقتصادي، وكذلك المعرفة والقيم والرموز - أي الجانب الثقافي - الأيديولوجي، وذلك كون الجانبين الآخرين تابعين، في التحليل النهائي، للكيفيات التي تشتغل وفقها الآلية السياسية في المجتمع المعني، وذلك هو منطق الحاكم للاجتماع السياسي في العالم النامي⁽¹⁾، وبالتالي يكون الاقتراب أو الابتعاد من السلطة السياسية، هو المحدد الرئيس للوضع المرتبي للشرائح والفئات المختلفة، ولمواقفها ومواقعها وادوارها الاجتماعية.

أولاً: بناء الدولة في السودان

عملية تأسيس الدولة الحديثة في السودان تمت بواسطة القوى الخارجية، حيث استطاع الاستعمار تدريجاً ترسيخ سيطرته من المركز (الخرطوم) على الأطراف والريف، وقد تحقق ذلك أساساً بواسطة وسائل اقتصادية وعسكرية وبيروقراطية، مكنته بعد عدة سنوات من السيطرة على مختلف أنحاء إقليم الدولة.

كان المجتمع السوداني في بداية القرن التاسع عشر أمام احتمالين للتطور من الناحية السياسية: الأول، هو تطور الكيانات السياسية التقليدية المتمثلة بالمالك والسلطنات الإسلامية، بأن تتغلب إحداها على الأخريات وتكوين دولة تقليدية قد تقل مساحتها أو تتطابق مع حدود السودان ما بعد الاستقلال؛ أما الثاني، فهو المشروع الكولونيالي، الذي أدت هشاشة البنى التقليدية وعدم قدرتها على مواجهته إلى تمكنه واحتوائه للمشروع التقليدي، وجعله منضوياً تحته، وفقاً لشروط المستعمر.

وبناءً عليه، فإن عملية تأسيس الدولة الحديثة في السودان تمت بواسطة القوى الخارجية، حيث استطاع الاستعمار تدريجاً ترسيخ سيطرته

من المركز (الخرطوم) على الأطراف والريف، وقد تحقق ذلك أساساً بواسطة وسائل اقتصادية وعسكرية وبيروقراطية، مكنته بعد عدة سنوات من السيطرة على مختلف أنحاء إقليم الدولة. ولكن كان جهاز الدولة الذي استحدثه المستعمر كائناً غريباً عن المجتمع السوداني اجتماعياً حيث يسيطر على جهاز الدولة أجنبي (إنكليز - مصريون)، وتقنياً إذ إنها لم تكن نتاجاً للتطور الذاتي للمجتمع السوداني. إذا أضفنا إلى ما سبق أن جهاز الدولة هذا في الأساس تم تكوينه ليخدم أغراض وأهداف الاستعمار، إذ لم يكن الغرض من تكوين الدولة في السودان تكوين جهاز سياسي يلبي حاجات المجتمع السوداني وإنما ليوفر مناخاً يستطيع الاستعمار أن يحقق عن طريقه أهدافه المتمثلة باستخلاص الفائض الاقتصادي من المجتمعات السودانية بصورة مثلى، يمكننا القول بأن عملية

(1) مصطفى محسن، «سوسيولوجيا الدولة في مجتمعات العالم الثالث»، متوافر على الرابط

<<http://www.aljabriabed.net>>.

تكوين الدولة بواسطة المستعمر قد ولدت جهازاً مشوهاً بنيوياً، قادراً على خدمة أهداف الاستعمار ولكنه عاجز عن خدمة الأهداف الوطنية.

بعد الاستقلال استمر جهاز الدولة خادماً لمن يتولى السلطة وعاجزاً عن تلبية حاجات المواطنين. كان الاهتمام في حقبة ما بعد الاستقلال موجهاً للحفاظ على الاحتكار الفعّال لمصادر السلطة والثروة في المجتمع وليس لخدمة المجتمع. وهكذا أورثت دولة ما بعد الاستقلال قدرة على فرض إرادتها على كل المواطنين من خلال القهر، وقدرة ضعيفة على اكتساب الشرعية بينهم بتوفير حياة كريمة لهم بمكافحة الفقر في ما بينهم وتقديم خدمات صحية وتعليمية. وبالتالي فإن جهاز الدولة بالرغم من قوته المتأتية من سيطرته على أجهزة العنف، غير أنه ضعيف في الاستجابة لمطالب المجتمع. لذلك فشلت الدولة في إبرام عقد اجتماعي مع المواطنين وشرعنة نفسها بينهم.

إذاً المنبت الخارجي لجهاز الدولة الحديثة في السودان، واختلاف تاريخيتها عن تاريخية المجتمع، وعدم انبثاقها من رحم المجتمع السوداني، إضافة إلى تأسيسها من أجل خدمة الأهداف الاستعمارية، أعاق عملية بناء الدولة في السودان، وجعل الدولة عاجزة عن القيام بوظائفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فمؤسسات هذه الدولة كانت ضعيفة، وتحتاج إلى تحسين لكي تقوم بالوظائف التي تقوم بها الدول الحديثة، المتمثلة بالوظائف الاقتصادية بمعنى إنتاج الثروة وتعظيمها وتوزيعها على القطاعات في الاقتصاد القومي. والوظائف الاجتماعية وهي تركز على توزيع الثروة على الشرائح الاجتماعية والأقاليم التي تتكون منها الدولة؛ والوظيفة السياسية التي تعنى بمشاركة جميع المواطنين، على كل مستويات الحكم، والاقتسام العادل للسلطة بين المجموعات السكانية والأقاليم. كما تعنى هذه الوظيفة بالاستقرار السياسي، والأمن، وتحقيق الحكم الراشد، الذي من أهم مرتكزاته الحريات الأساسية: حرية التعبير، وحرية تبادل المعلومات، وحكم القانون، والمحاسبة والمساءلة، والاستجابة لرغبات الشعب⁽²⁾؛ وأخيراً، الوظيفة الثقافية التي تعنى بالإدارة السلمية للتنوع الثقافي، والتعايش السلمي، والحوار بين الثقافات.

لا يعني الحديث السابق صحة آراء الذين يحاولون أن يرجعوا كل مشاكل الدولة السودانية إلى الاستعمار، وفقاً لما تؤمن به نظرية المؤامرة. بل الصحيح هو أن النخبة التي تولت الحكم بعد الاستقلال قد أدّت دوراً معيقاً في إدارة الدولة السودانية، وغالباً تم ذلك لأسباب الكسب الشخصي. والحال أن سلسلة القرارات التي اتخذتها تلك النخب فرغت بالتدريج قدرات الدولة من مضمونها، وفصلت الدولة عن المجتمع، وتسببت في إشعال لهيب الحرب الأهلية.

(2) عمرو حمزاوي، «تشریح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين»، ورقة قدمت إلى: أزمة الدولة في الوطن العربي بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية، ص 96.

ثانياً: النخبة السياسية في السودان ما بعد الاستقلال

1 - تصنيف النخب السياسية

يمكن تصنيف النخبة السياسية السودانية التي ورثت الدولة عن المستعمر إلى خمس مجموعات: **أولى** هذه المجموعات هي الأحزاب الطائفية التي هيمنت على الحياة السياسية السودانية، وخصوصاً في حقبة الحكومات الديمقراطية. هذه الأحزاب تضم أولاً الحركة المهدية وتعبيرها السياسي في حزب الأمة، حيث ترتبط بمصالح ملاك الأراضي في نهر النيل والأرستقراطية الريفية في غرب السودان. أما النخبة **الثانية**، فهي تعبر عن الختمية وحزبها الاتحادي، وهي ترتبط بمصالح التجار والأرستقراطية الريفية في مناطق الشمال والشرق، ومن المعروف أن هاتين النخبتين قد سيطرتا على الحياة السياسية طوال مراحل الحكم الديمقراطي الثلاث (1953 - 1958، 1964 - 1969، 1980 - 1989). أما المجموعتان **الثالثة والرابعة** من النخبة، فهي ما عرف بالقوى الحديثة التي تشمل النخبة الإدارية، بما في ذلك العسكر، والاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والحزب الشيوعي الذي ارتبط تاريخياً بقوى اليسار السوداني. وقد جاء أفراد هذه النخبة من الشرائح الاجتماعية نفسها التي جاءت منها القوى التقليدية، وهو ما جعلها ذات مصالح وانتمايات متداخلة. وأخيراً المجموعة الإسلامية، وقد ظهر أفراد هذه النخبة في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن الماضي، كما أنهم اعتمدوا في عمليات التجنيد والاستقطاب على عضوية الجماعات التقليدية والحديثة على السواء. إضافة إلى ذلك فقد استفاد الإسلاميون من عوائد ومخدرات السودانين في الخارج، حيث استطاعوا تحويل مؤسسات العمل الإسلامي من أجل تنفيذ مشروعهم في التغيير السياسي والاجتماعي⁽³⁾.

هذه المجموعات الخمس من النخبة السودانية كانت لها اليد الطولى في إدارة البلاد وتوجيه موارد المجتمع طوال حقبة ما بعد الاستقلال وحتى اليوم. وكما ذكرنا، فإن قيادة هذه النخب للدولة السودانية كانت غير فعّالة إلى حد كبير من حيث انشغالها بالصراعات السياسية حول كراسي الحكم وحياسة المؤامرات فيما بينها، والابتعاد من حمل الهم الوطني بمسؤولية كما هو مفترض. وحتى محاولات تطوير المجتمع السوداني التي سعت إليها هذه النخب كانت في أغلبها تتم من خلال الهياكل الاجتماعية والاقتصادية التي ورثت عن الاستعمار الإنكليزي - المصري، وذلك يعني الحفاظ على مصالح القوى التي استفادت من توزيع الثروة أثناء حقبة الحكم الثنائي.

منذ البداية كان شعار الذي رفعته النخب التي حققت الاستقلال، «تحرير لا تعمير»، وهو شعار يوحي بقصر نظر هذه النخبة؛ فقد اتجهت في طريق خاطئ أوصل السودان بعد نحو 60 سنة إلى حالة الانهيار الشامل. وبالمقارنة، نجد أن هناك دولاً أخرى كاليهند مثلاً استطاعت تجاوز المرحلة الانتقالية التي تركها فيها الاستعمار بكثير من النجاح، افتقدته الحالة السودانية. والمفارقة هنا أن رواد الحركة الوطنية السودانية كانوا ينظرون إلى نضال الهند بشيء من الرضا والترحيب،

بل إنهم اتخذوا من المؤتمر الهندي نموذجًا يحتذى به عند إنشاء مؤتمر الخريجين - أول تجمع سياسي سوداني. غير أن تأثر خريجي السودان بالمؤتمر الهندي يبدو أنه كان شكليًا وخاليًا من المضمون، ولم يستلهم رواد استقلال السودان من قادة الهند الأفكار التي استهدى بها أولئك القادة في بناء وطنهم وتجاوز انقساماته الحادة⁽⁴⁾.

لم تستطع النخب الوطنية تغيير القالب التنموي غير المتوازن الذي اتبعه المستعمر، بل عدت التباينات التاريخية بين الشمال والجنوب، من جهة، وبين المركز والأطراف، من جهة ثانية، أمرًا مسلمًا به. ومن البديهي القول بأن الاهتمام بالتباينات الإقليمية عند تأسيس دولة جديدة يعبر عن تفهم مؤسسي هذه الدولة لحقيقة أساسية مفادها أن نمو الأقاليم المختلفة داخل الدولة الواحدة بصورة متباينة أو متفاوتة يجعل من الأقاليم الضعيفة عبئًا على الكل في النهاية. كما يؤدي ذلك التباين أيضًا إلى قلق اجتماعي وتوتر سياسي دائم، إذ لا يرى فيه المستضعفون تاريخيًا إلا دواءً للهيمنة الاستعمارية، إن لم يكن استبدالًا للهيمنة المستعمر القديم بمستعمر جديد⁽⁵⁾. الإغفال الكامل لتلك التباينات الإقليمية كان بلا شك دافعًا إضافيًا لتأجيج الصراعات في السودان. هذا الإغفال لم يكن مقصودًا في حقيقة الأمر، ولكنه كان نتاجًا لقصور الدور التوزيعي للدولة؛ فالسياسات التي اتبعت كانت عاجزة عن زيادة حجم «كيكة» الثروة لكي تكفي كل الأقاليم، لذا أثرت الفئات المسيطرة أن يذهب جلها إلى المركز.

2 - نتائج عجز النخبة عن الإدارة الرشيدة للدولة

كانت من أهم النتائج المترتبة على الأداء العاجز للنخبة السودانية في قيادة دولة ما بعد الاستقلال هي:

أولاً، فقدان آلية متفق عليها لإدارة السلطة السياسية وهو ما أوقع البلاد في ما أصبح يعرف بالدائرة الخبيثة (ديمقراطية - انقلاب عسكري - انتفاضة - ديمقراطية - انقلاب عسكري... إلخ). كذلك لم تستطع النخب التوافق على دستور دائم للبلاد، حيث أنفقت هذه النخبة زمنًا طويلاً جدًا في الجدل حول هل يجب أن يكون الدستور إسلاميًا، أم علمانيًا. وكان الجدل يدور أيضًا حول من يحكم السودان، وليس كيف يحكم السودان: هل تحكم القوى التقليدية أم الحديثة؟ المدنيون، أم العسكريون؟ الأنصار أم الختمية؟ وفي النهاية لم تتوصل إلى اتفاق لأنها قدمت مصالحها السياسية المتمثلة بالبقاء على سدة الحكم على المصلحة الوطنية.

فجاء البناء الدستوري مؤقتًا وهشًا، لا يستند إلى قاعدة راسخة، الأمر الذي انعكس بدوره على غياب «دولة القانون» في السودان. لذا جاء النظام القانوني للدولة السودانية ضعيفًا، ويستغل

(4) منصور خالد، أهوال الحروب وطموحات السلام: قصة بلدين (لندن: دار تراث، 2002)، ص 26.

(5) المصدر نفسه، ص 186.

بصورة عامة، لتكريس استمرارية السلطة القائمة، وما يتبع ذلك بالطبع من عدم حيادية أجهزة الدولة واستشراء الفساد وتفشي المحسوبية⁽⁶⁾.

ثانيًا، كان من نتائج الطريقة المتخبطة التي أديرت بها الدولة السودانية أن أصبحت عاجزة عن الاستجابة للحاجات الأساسية لمواطنيها، المتمثلة بالصحة والتعليم والخدمات الأخرى، بل عاجزة عن تطوير الخدمات لتساير الزيادة المطردة في أعداد السكان. كما فشلت الدولة السودانية أيضًا في إصلاح الخلل البنوي الذي لازم الاقتصاد منذ عهد الاستعمار التركي ثم البريطاني فخلقت فوارق كبيرة في مستوى التطور بين الأقاليم المكونة للدولة. وهذا يُعد فشلًا في تحقيق العدالة الاجتماعية بين السودانيين من جهة توزيع منافع التنمية وأعبائها، وقد كان من نتائج ذلك أن وجدت البلاد نفسها بعد نيلها الاستقلال، تواجه اختلالًا تنمويًا بين أقاليمها. وقد أدى ذلك في نهاية الأمر إلى احتجاج أبناء تلك الأقاليم ومطالبتهم بالتنمية الاقتصادية لمناطقهم، ومع ضعف استجابة الدولة لهذه المطالب لجأت القوى الإقليمية إلى رفع السلاح ضد الدولة للمطالبة بنصيبها العادل في الثروة والسلطة.

إن ما طرحته الأكثرية المسيطرة على المركز من تصور للأمة السودانية بوصفها أمة عربية إسلامية لم يقنع أطراف السودان لكي يقوموا بتبنيه وترك ثقافتهم والاندماج في ثقافة المركز.

ثالثًا، بسبب فشل النخبة في الإدارة الرشيدة للدولة تدخلت الأبعاد الإثنية والقبلية والإقليمية في الصراع حول السلطة في الدولة السودانية، ليضاعف

ذلك من أزمة بناء الدولة، كما أن ضعف استجابة الدولة للمطالب المجتمعية جعل الفئات المسيطرة على الدولة تحتكر المصادر القليلة المتوافرة، وتستبعد أغلب فئات المجتمع الأخرى وتهتمّشها. وتصادف أن يتقاطع هذا الاستبعاد الاقتصادي مع التقاطعات الإثنية والجغرافية للدولة، بمعنى أن الفئات التي استفادت من توزيع الثروة في الحقبة الاستعمارية، وورثت السلطة بعد الاستقلال، كانت ذات أصول عرقية وثقافية إلى حد ما متشابهة، حيث إنها تدعي الانتماء العربي وتدين بالإسلام، وتنتمي جغرافيًا إلى أواسط السودان وشماله. أما الأجزاء المهمشة فقد تصادف أنها تنتمي جغرافيًا إلى أطراف الدولة، كما أنها إثنيًا وثقافيًا تختلف عن مجموعات وسط السودان، إذ توصف بأنها أفريقية وذات لهجات وثقافات غير عربية، وفي بعض المناطق، تدين بغير الإسلام.

في إثر التعثر في تأسيس الدولة تأثرت عملية بناء الأمة وخلق هوية جامعة سلبًا. ونرى أن فشل مهمة بناء الأمة كان أمرًا طبيعيًا نسبة إلى فشل النخبة في البناء الرشيد للدولة. لذا نجد أن ما طرحته الأكثرية المسيطرة على المركز من تصور للأمة السودانية بوصفها أمة عربية - إسلامية لم

(6) محمد أحمد شقيلة، «مستقبل الدولة في السودان»، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بحري، 2013)،

يُقنع أطراف السودان لكي يقوموا بتبنيه وترك ثقافتهم والاندماج في ثقافة المركز. كيف تم ذلك؟ ولماذا حدث؟ هذا ما نحاول شرحه في الصفحات التالية.

ثالثاً: بناء الأمة في السودان

كانت عمليتا بناء الدولة وبناء الأمة في السودان متلازمتين أيضاً؛ فقد تم في الفقرات السابقة شرح كيف أثر اختلاف تاريخية الدولة عن تاريخية المجتمع والقيادة العاجزة لنخبة ما بعد الاستقلال في انخفاض القدرة الاستيعابية للدولة وأدائها الضعيف من الناحية الوظيفية والاقتصادية والأيدولوجية. وقد أثر هذا الضعف بالتأكيد سلباً في محاولة الأكثرية المسيطرة على المركز تعميم هويتها الثقافية لتصبح الهوية القومية للدولة.

لم يكن التفاعل ما بين متغيرات بناء الدولة ومتغيرات بناء الأمة يسير بطريقة صحيحة، وعليه فقد حد من قدرة الأكثرية⁽⁷⁾ على تعميم هويتها الثقافية وجعلها هوية قومية، حيث رفض الآخرون التنازل عن هوياتهم الثقافية وتبني هوية الأكثرية، بل أدى فشل الهيمنة من جانب الأكثرية - بمعنى إيجاد تبرير مقنع للتراتبية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية - إلى انكشاف التفاوت وعدم المساواة في حيازة السلطة السياسية والمكانة، وذلك بفضل اللامساواة الاقتصادية، حيث إن الأخيرة ترافقت مع اللامساواة السياسية والثقافية؛ أي أضحت التفاوت الاقتصادي معبراً عنه وقائماً على أساس ثقافي وإثني نتيجة للامساواة السياسية. وقد دفع ذلك الفئات المحرومة اقتصادياً وسياسياً وثقافياً إلى البحث عن مخرج من الدونية واللامساواة هذه؛ فبعضها بحث عن مخرج في إنشاء دولة أمة خاصة بها - كما حدث مع جنوب السودان - وبعضها الآخر تمرد على سيطرة المركز ونادى بالتقسيم العادل للثروة والسلطة. وكما هو واضح، فإن الناتج النهائي هو أزمة بناء الدولة الأمة حيث فشلت ما عرف في بعض الأوساط الأكاديمية بنخبة الجلابة في تعميم الهوية العربية الإسلامية لتصبح هي الهوية القومية للدولة السودانية. ولكن كيف تمت هذه العملية؟

عادة ما يوصف السودان بأنه (قارة أفريقيا مصغرة) كإشارة للتعدد والتنوع الذي يزخر به على المستويات كافة - اقتصادياً، واجتماعياً، وسياسياً، وثقافياً، وجغرافياً؛ وبالفعل فإن هذا الوصف صحيح إلى حد كبير. فوفقاً لتعداد 1955 - 1950، فإن المجموعة الإثنية الأولى هي العرب (39 بالمئة) ثم الجنوبيين (30 بالمئة) غرب دارفور (9 بالمئة) البجة (6 بالمئة)، غرب أفريقيا (6 بالمئة) النوبة (6 بالمئة) جبال النوبة (3 بالمئة) والفونج (7 بالمئة). وهناك تقسيم آخر يقسم السودانين إلى ما يقارب الستمئة قبيلة (مجموعة عرقية) يتحدثون أكثر من 177 لغة

(7) الواقع نحن هنا نستخدم مفهوم الأكثرية ليس بمدلولها العددي، وإنما نعني بها تلك الفئات المجتمعية التي استطاعت أن تحوز الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المجتمع، وبالتالي أصبحت تمتلك القوة الكبرى في المجتمع مقارنة بالفئات الأخرى.

ولهجة⁽⁸⁾. تزخر هذه اللغات بالتنوع والتباين، وتداخل بعضها مع بعض، إضافة إلى سيادة الثنائية اللغوية، بحكم الانتشار الواسع للغة العربية كلغة مشتركة يتواصل بها كل السودانيين.

1 - تصورات الهوية القومية

في ظل التعددية الثقافية حاولت النخبة السودانية خلق تصورات ذهنية لتخلق منها هوية قومية تشكل أساسًا لبناء الأمة في السودان، حيث تحول الأمر إلى جدل بينهم منذ بداية ظهور الحركة الوطنية في بدايات القرن العشرين. على سبيل المثال هناك من يرى أن الهوية السودانية عربية- إسلامية، وبعض آخر يرى أنها أفريقية، وهناك من يرى أنها خليط ما بين العروبة والأفريقية، وهؤلاء هم أصحاب اتجاه الغابة والصحراء أو المدرسة الأفروعربية. وأخيرًا كان هناك من يرى أن السودانيين لا ينتمون إلى العرب ولا الأفارقة، ولا يمكن اعتبارهم خليطًا من العرب والأفارقة وإنما سودانيون أولًا وأخيرًا، بالتالي السودانية هي هويتهم. باختصار، يمكن القول إن هذه الاتجاهات والآراء تمثل أهم الاتجاهات لوضع تصور ذهني لكيفية تكوين الهوية القومية للسودان.

على أرض الواقع تحولت التصورات المتعددة للهوية القومية إلى هويات تتبناها القوى المهمشة، بينما هيمن الاتجاه العربي - الإسلامي، حيث كان مسيطرًا على المركز السلطوي، وحاول أن يفرض هيمنته من خلال صهر جميع المكونات الثقافية للمجتمع السوداني في بوتقة الهوية العربية - الإسلامية باستخدام جهاز الدولة المسيطرة عليه الفئات العربية الإسلامية - «النخبة النهرية، أو الجلابة». لذلك سوف نركز على هذا الاتجاه في الصفحات التالية لمعرفة كيف حاول نشر الهوية العربية - الإسلامية وفرضها كهوية قومية للسودان ككل، دون غيرها من الثقافات الأخرى الموجودة في البلاد. ولماذا فشلت محاولته هذه ووصلت في النهاية إلى فشل بناء الأمة في السودان؟

انحصر التعليم الرئيسي في السودان الشمالي في المساجد والخلوي، التي يتعلم فيها التلميذ القرآن والفقه، إضافة إلى القراءة والكتابة. وكانت المنطقة تزدهم بالعلماء والأولياء الذين يتشابهون مع رصفائهم في البلدان الإسلامية الأخرى. وكانت التيارات الدينية التقليدية التي تسود العالم الإسلامي تجد أصداءها في السودان. وقد أنجب هذا النوع من التعليم جيلًا انصبَّ اهتمامه على الإرث الإسلامي، واقتصرت أنشطته على تنظيم المهرجانات الأدبية ومدح العصور الأولى للإسلام. لذلك كان رفضهم للحكم الأجنبي ودعوتهم إلى القومية يتوافق مع الخط الإسلامي؛ إذ كانت تدور حول محور الإرث القديم والتشبث المفرط بالعصر الذهبي السابق، حين كان العرب والمسلمون أقوى وأفعّالين. وقد عبّر عن هذا الجيل عبد الرحمن شوقي، في قصيدته التي يقول فيها:

تحدث عن بني النيلين قومًا بأدنى النيل أو أعلى الفرات
لأننا ننتمي حسبًا ومجدًا إلى ما في الجزيرة من رفات

(8) عبد الله الفكي البشير، الفشل في إدارة التنوع - حالة السودان (الخرطوم: مشروع الفكر الديمقراطي،

وفي الواقع فإن هذا الاتجاه كان تعبيراً عن رفض الحكم الأجنبي، والبحث عن الهوية. بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، بدأت نخبة الأفندية السودانيين الذين ازدادت أعدادهم بفضل تطور النظام التعليمي الرسمي التساؤل بصورة أكثر وضوحاً عن المفاهيم القومية والأسئلة المتعلقة بالهوية، وبالذات خريجي كلية غردون، الذين أتاحت لهم فرص أوسع للاحتكاك بالعالم الخارجي. وعلى الرغم من أن الكتب العربية كانت لا تزال المصدر الرئيس للمعلومات والأفكار، إلا أن المطبوعات الإنكليزية - سواء كانت باللغة الإنكليزية أو مترجمة عن لغات أخرى - بدأت تجذب اهتمام الجماعات المتعلمة. وانعكس ذلك في المناقشات المطولة التي سادت السودان حول الأمم والقومية وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها. وقد اهتمت طبقة «الأفندية» بهذه المناقشات، وخصوصاً بعد ظهور وعي مختلف لديها لجهة كونهم طبقة متميزة عن الهيكل الاجتماعي - الاقتصادي التقليدي الذي كان يسود البلاد⁽⁹⁾.

تبلورت أثناء الحرب العالمية الأولى ثلاثة اتجاهات حول مسألة القومية السودانية. أول هذه الاتجاهات، وفقاً لخالد الكد⁽¹⁰⁾، أفكار الاستمرارية في فكرة بعث الإسلام من جديد، تلك الفكرة التي طورها جمال الدين الأفغاني، ومحمد عبده، ومثلها في السودان عبد الرحمن المهدي.

الاتجاه الثاني كان عربياً - إسلامياً، فقد حاول دعاة إعطاء فكرة «العصبة الإسلامية» صبغة عربية، حاولوا الدعوة إلى فكرة «الأمة» الجديدة بصورة لا تتعارض مع الأفكار الدينية السالفة، ونادوا بفكرة أن الإسلام لن يتحقق من دون العروبة، وكذلك العروبة لن توجد إلا بالإسلام. وبالتالي فإن العناصر المكونة للقومية هي المستقاة من الثقافة العربية - الإسلامية في السودان. وهذه الأفكار أثرت في بعض من رواد الحركة الوطنية - مثل توفيق صالح جبريل وسليمان كشة، على سبيل المثال - اللذين كانا مدافعين قويين عن هذا الاتجاه.

الاتجاه الثالث مثلته السودانية وكان أول من عبر عنها حمزة الملك طمبل، فهو أول من صك واستخدم مصطلح «الأدب السوداني» في كتابه **الأدب السوداني وما يجب أن يكون عليه**⁽¹¹⁾. ففي هذا الكتاب هاجم معاصريه، وصاغ تصويره النظري الخاص للشعر السوداني. وكان أهم عنصر في أعماله هو الارتباط بالأرض والشعب حيث كان يصر على القول بأن على الشعر الذي يكتبه السودانيون أن يعكس الحياة السودانية والطبيعة السودانية. ومنذ ذلك الوقت ظهرت ثلاثة مفاهيم لمسألة القومية السودانية نجد لهما أصداء وسط رواد الحركة الوطنية وخلافاتهم الداخلية. وهذه أدت على ما يبدو إلى اختفاء جمعية الاتحاد السوداني، ويظهر ذلك جلياً عندما أخذ سليمان كشة مجموعة الأشعار التي تم إلقاؤها في احتفال المولد النبوي ونشرها في كتاب، وذكر في مقدمة الكتاب تعبير «الشعب العربي النبيل» كوصف للشعب السوداني، فذهب إليه علي عبد اللطيف محتجاً - كان الاثنان عضوين في جمعية الاتحاد السوداني - بأنه كان عليه أن يكتب الشعب السوداني النبيل.

(9) خالد محمد عثمان الكد، **الأفندية ومفاهيم القومية في السودان** (أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني، 2011)، ص 56.

(10) المصدر نفسه، ص 66-69.

(11) حمزة الملك طمبل، **الأدب السوداني وما يجب أن يكون عليه** (الخرطوم: دار الأيام، 1972)، ص 77، ورد في: المصدر نفسه.

فالمفردتان «السوداني» و«العربي» والجدل حول أيهما الأكثر والأقرب لوصف السودانين ينمان عن اتجاهين مختلفين للهوية السودانية داخل جمعية الاتحاد السوداني، وخارجها وسط أفراد المجتمع السوداني انذاك. ولكن دائماً ما كان الاتجاه السوداني خافتاً مقارنة بالاتجاه العربي - الإسلامي، وذلك لأن أغلب المعتنقين للرأي الأول هم من المنبئين في ذلك العهد، أو أبناء الرقيق في واقع الأمر، الذين أتوا مع الجيشين البريطاني والمصري، وتلقوا نوعاً من التعليم الحديث وضعهم في مصاف النخبة، ولكن من دون الاعتراف بأن بإمكانهم التحدث باسم السودانين. ظهر هذا الأمر جلياً، عند قيام ثورة 1924، التي كان لهؤلاء المنبئين إسهام كبير في قيادتها، حيث وصفوا بأقبح الألفاظ، ووُصفوا وفقاً لجريدة **الحضارة**، بأنهم لا يمثلون الشعب السوداني، لأنه لا يمكن أن يمثل الشعب السوداني أوضاع الناس فيه⁽¹²⁾.

بعد ثورة 1924، وكناتج للقمع، تقوقع المتعلمون في جمعيات أدبية، كانت أشهرها جمعيتا أبي روف والموردة/الهاشماب. كان الأبروفيون، ورغم تأثرهم الواضح بأفكار الجمعية الغابية البريطانية الاشتراكية وما احتوت عليه من قيم ليبرالية واشتراكية، يعتقدون في قضية القومية السودانية نظرية «إثنية» عربية - إسلامية عبّر عنها حسن أحمد عثمان «الكد»⁽¹³⁾، حيث يتضح أن الأبروفيين لم يفكروا قط في القومية السودانية التي يكون فيها لغير العرب حقوق متساوية يؤدون فيها دوراً متساوياً، إذ كان تفكيرهم هو أن: «الأفارقة» شعب «بدائي» لا يستطيع تقرير مصيره بنفسه⁽¹⁴⁾. وعلى الرغم من قراءتهم وتأثرهم بالاشتراكية، وبالرغم من مناداتهم بالمساواة الاقتصادية لغير العرب وبالذات في جنوب السودان، إلا أنهم لم يسيروا أبداً إلى المساواة الثقافية والاجتماعية. بل الأكثر من ذلك أن كلمة «سودانيون» كانت تُعدّ مهينة، لأن كلمة سوداني تعني في اللغة العربية الكلاسيكية «العبد الأسود»، وكانوا يشعرون بالإهانة عندما تطلق عليهم هذه الصفة، بل رفض الكثير منهم بعد استقلال السودان الحصول على جوازات السفر لأنه يكتب عليها في الجنسية «سوداني»⁽¹⁵⁾.

لم تكن مجموعة الموردة/الهاشماب، فيما عدا ابني عشري الصديق محمد وعبد الله، يختلفون كثيراً عن الأبروفيين في تعريفهم للهوية السودانية، وهذا ما أدى إلى الصراع داخل الجماعة، فتحول اسمها من الموردة إلى الهاشماب، ثم الصراع الحاد بين محمد وعبد الله عشري الصديق، من جانب، وباقي أفراد المجموعة، من الجانب الآخر، في تعريف القومية وفي وضع ديباجة ودستور حزب القوميين، الذي كان قائماً على «السودانية» التي كان أولاد عشري يسعون لأن تصير إجابة لمسألتي الهوية والذاتية السودانية، في حين كان محمد أحمد محجوب، ومحمد عبد الحليم، وأحمد يوسف

(12) حسين شريف، جريدة **الحضارة**، 1924/6/25.

(13) واحد من الأعضاء البارزين في تأسيس الجمعية مع أخيه حسين وكانت أغلب اجتماعات الجمعية تعقد في منزلهم بحي أبي رؤوف بأم درمان.

(14) خالد محمد عثمان الكد، «الذاتية السودانية بين القومية والإثنية والعنصرية»، في: حيدر إبراهيم علي، محرر، **التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان**، ط 2 (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 2001) ص 92.

(15) الكد، **الأفندية ومفاهيم القومية في السودان**، ص 75.

هاشم، يرون أن يكون شعارًا سياسيًا مناوئًا لشعار «وحدة وادي النيل»، مع الاحتفاظ بالصفة العربية - الإسلامية، بذات العقلية «الإثنية» كشرط أساس «لمنح الذاتية السودانية»⁽¹⁶⁾.

وانتهى الصراع بغلبة الذين يحملون وجهة النظر العربية - الإسلامية لهوية السودان. فسواء في جمعية الاتحاد السوداني، حيث استبعد علي عبد اللطيف إلى هامش الأحداث بعد ثورة 1924. أو في جمعية الموردة / الهاشماب حيث انتصر محمد أحمد محجوب، الذي انتُخب رئيسًا للوزراء عدة مرات في حقبة ما بعد الاستقلال، ومحمد عبد الحليم الذي شغل مناصب بارزة في عضوية مجلس السيادة وفي الرياضة السودانية، نجد وجهة النظر العربية - الإسلامية هي التي سادت. أما المنافسون لهم أصحاب الاتجاه السوداني للهوية، وهم أولاد عشري الصديق محمد وعبد الله فقد تم استبعادهم إلى ما وراء الأحداث ولم يكن لهم دور بعدها في المشهد السياسي.

سيطر الاتجاه العربي-الإسلامي للهوية السودانية على الساحة، ولا يزال أنصار العروبة - الذين هم بالضرورة شماليون - يتبنون الخط نفسه الذي يعد الجماعات الإثنية والثقافية غير العربية مجرد شعوب متخلفة يجب تطويرها في ضوء الإسلام أحيانًا، وعلى الثقافة العربية أحيانًا أخرى.

استمر الاتجاه العربي - الإسلامي مهيمًا على القومية السودانية، عند تكوين مؤتمر الخريجين أيضًا؛ فنشيد المؤتمر الذي كتبه خضر حمد - السكرتير العام لمؤتمر الخريجين - بالرغم من أنه يتضمن دعوة سافرة إلى نبذ التكتلات الجهوية ولمّ الشمل، وتأسيس الوحدة على مبدأ الشمول. غير أن هذه الدعوة تقوم على قاعدة بسيطة فحواها أن السودان برمته ينتمي إلى كيان قومي وديني أشمل، أي أنه ينتمي إلى ما جاء في مطلع النشيد.

أمة أصلها للعرب دينها خير دين يحب⁽¹⁷⁾.

وهذا يوحى بمدى هيمنة الشعور العربي - الإسلامي للهوية على رواد الحركة الوطنية، في أغلب مراحلها، بل وامتداده إلى حقبة السودان المستقل؛ فهم لم يتصوروا هوية أخرى للسودان غير هويته العربية - الإسلامية، ولم يكونوا يخيرون للشعوب السودانية غير العربية خيارًا قوميًا أفضل من اندراجها تحت لواء الأمة العربية، ولم يكن للوحدة معنى إن لم تؤسس على تلك الوجهة. والملاحظ أنها رؤية شاملة للعناصر الاتحادية، وكذلك الاستقلالية، من رواد الحركة الوطنية؛ فالإمام عبد الرحمن المهدي رفع شعار «لا شيعة» و«لا طوائف» لا أحزاب، ديننا الإسلام ووطننا السودان، وهذا يعني أيضًا إقامة الوطن الواحد، على الدين الواحد، وهو هنا الإسلام.

(16) علي، محرر، التنوع الثقافي وبناء الدولة الوطنية في السودان، ص 93.

(17) محمد أحمد خلف الله، «السودان واقع الفرقة وأيديولوجيا التعدد»، في: المصدر نفسه، ص 67.

وحتى عند قيام الأحزاب السياسية لم تتغير الرؤية العروبية للهوية السودانية؛ فكل الأحزاب السودانية ما عدا الحزب الشيوعي السوداني، الذي أوضح منذ عام 1955، الطبيعة الأفرو - عربية للسودان، ما عدا ذلك فإن كل الأحزاب الأخرى كانت تنادي بذوبان السودانيين غير العرب في الوسط والشمال العربي المسلم. ويبدو أن هذا هو السبب في أن الدولة السودانية كانت كل شيء إلا كونها دولة قومية، لذلك حتى قبل إكمال مرحلة تقرير المصير نشبت الحرب بين الجنوب والشمال⁽¹⁸⁾.

هكذا سيطر الاتجاه العربي-الإسلامي للهوية السودانية على الساحة، ولا يزال أنصار العروبة - الذين هم بالضرورة شماليون - يتبنون الخط نفسه الذي يعد الجماعات الإثنية والثقافية غير العربية مجرد شعوب متخلفة يجب تطويرها في ضوء الإسلام أحياناً، وعلى الثقافة العربية أحياناً أخرى. كما يطالبون بضرورة هيمنة الثقافة العربية - الإسلامية على أساس أنها ليست نتيجة لعمليات تاريخية للسيطرة الاقتصادية والاجتماعية،

فشلت محاولات خلق الهوية القومية للسودان بالارتكاز فقط على الثقافة العربية - الإسلامية؛ ولعل سبب ذلك فشلها في ما يعرف بسياسة الاعتراف، وهي تعني إحساس الجماعات التي يراد استيعابها في ثقافة الأكثرية بالكرامة المتساوية على النحو الذي يشمل الجميع.

وإنما نتاج سمو هذه الثقافة وتفوقها على الشعوب البدائية، التي لا تملك ثقافة ولا حضارة، والتي استسلمت من دون مقاومة لدخول الثقافة العربية - الإسلامية. وعليه، تصبح الثقافة العربية - الإسلامية هي الوحيدة المؤهلة لتحقيق الوحدة لأن الثقافات الأخرى «بدائية»، يجب تحديثها بإدخال أهلها في الحضارة والنور بتبني الثقافة العربية - الإسلامية. وهنا تصبح الهوية العربية - الإسلامية أداة للتحديث والاندرج في الحداثة كما شبهها بذلك عطا البطحاني⁽¹⁹⁾. فتصورات الفئات العربية - الإسلامية «الجلابة»⁽²⁰⁾ لثقافتها وقيمها وحضارتها وتكوينها القومي ودورها السياسي، ولعلاقة كل ذلك بالقطاع غير العربي وغير الإسلامي في السودان - تصوراتها تلك تشبه أو تتوافق مع تصورات مدرسة التحديث

والتنمية، إذ إنها ترى في نشر وبث الثقافة العربية - الإسلامية على المجموعات غير العربية وغير الإسلامية هو شيء ضروري، ليس فقط لتفوق هذه الثقافة بل لتوفير الشروط التي تؤمن وجود

(18) الكد، الأفندية ومفاهيم القومية في السودان، ص 238.

(19) عطا الحسن البطحاني، أزمة الحكم في السودان: أزمة هيمنة أم هيمنة أزمة؟ (الخرطوم: مطبعة جامعة

الخرطوم، 2011)، ص 32.

(20) يطلق لفظ الجلابة على خليط من عناصر كثيرة ومتعددة. وهم يمثلون اليوم بشكل رئيس شبكة التداخل الاجتماعي بين أهم المجموعات العربية السودانية بغض النظر عن أصولها القبلية والجهوية، كذلك هم يمثلون الطبقة التجارية الحضرية التي انتشرت في جميع أنحاء السودان، وبعض الدول المجاورة لها. و«الجلابة» تمثل أكثر المجموعات الشمالية ثراءً، إذ يتمتع أفرادها بتأثير اقتصادي وسياسي كبير خلال تاريخ السودان الحديث، وقد نشأت من خلال عمليات التحول التاريخي والاجتماعي والاقتصادي بالسودان منذ أواخر القرن الرابع عشر.

المجتمع وتدفعه للتقدم والتطور، أي تأمين شروط البناء الوطني ليقوم على العمل والأخذ بسيادة الثقافة العربية - الإسلامية على الثقافات الأخرى.

واجهت عملية استيعاب الآخرين داخل البوتقة العروبية - الإسلامية الكثير من المشكلات؛ على الرغم من أن انتشار الثقافة العربية - الإسلامية في الشمال والوسط بدأ سابقاً كمعطى إنساني اختياري، فاستيعاب الشمال والوسط في الثقافة العربية - الإسلامية لم يكن بقوة السلاح وإنما بتفاعل سلمي بين العرب والمجموعات النوبية التي كانت تسكن هذه المناطق، ولكن محاولات الفئات الشمالية ارتبطت بانقلاب الثقافة إلى عامل من عوامل الهيمنة القسرية، والاستعلاء، وتهميش الآخرين، وهو ما أدى إلى أن يكون لهؤلاء الآخرين ردود فعلهم المفارقة لعملية الاستيعاب في داخل الثقافة العربية - الإسلامية، إذ إنها تجعلهم دائماً في مكان «الدون». فحتى الذين تبنوا الثقافة العربية - الإسلامية، وأعطاهم التعليم فرصة الانضمام إلى النخبة، نجدهم قد همشوا بسبب أصولهم العرقية.

لقد فشلت محاولات خلق الهوية القومية للسودان بالارتكاز فقط على الثقافة العربية - الإسلامية؛ ولعل سبب ذلك فشلها في ما يعرف بسياسة الاعتراف، وهي تعني إحساس الجماعات التي يراد استيعابها في ثقافة الأكثرية بالكرامة المتساوية على النحو الذي يشمل الجميع، بحيث يحظى جميع الأفراد بمجموعة موحدة من الحقوق والامتيازات وبصورة متساوية. يرى تابلور أن سياسة الاعتراف تعني الإقرار بالتباينات ما بين الجماعات، وخصوصيات كل منها بصورة رسمية، وذلك لأن من الضروري الاعتراف بالهوية المميزة لهذا الفرد أو تلك الجماعة حتى يتم بذلك تمييزها عن هوية فرد آخر أو جماعة أخرى. فالقضية الجوهرية هنا تتجسد في أن لهذا التمايز والخصوصية أمرين قد تم تجاهلها وإخفاؤهما، ثم تم السعي من أجل استيعابهما، بواسطة الهوية المهيمنة، أو هوية الأكثرية. ومن ثم يغدو بروز النزعة القومية والإثنية لدى الأقليات أمراً لا يمكن الحؤول دون قيامه⁽²¹⁾، وذلك لأن الهويات يتم تكوينها إلى حد ما بالاعتراف أو بعدم الاعتراف، وغالباً ما تتكون بفعل سوء اعتراف الآخرين. لذلك فإن شخصاً أو جماعة ما ستعاني ضرراً حقيقياً وتشويهاً خطيراً إذا ما كوّن الناس أو المجتمع المحيط بها صورة مختزلة، أو مهينة، أو مزرية عنها، وتم نقلها اليهما في الوقت ذاته. وتبعاً لذلك، فمن الممكن أن يتسبب عدم الاعتراف، أو سوء الاعتراف، في أذى نفسي فيتحذ شكلاً من أشكال الاضطهاد، وذلك يجعل المرء حبيس نمط زائف ومشوّه ومختزل عن الذات. فالجماعات عموماً تكون ضحية الاضطهاد، وذلك حين نجد أن تقاليدها وممارستها تتعرض للتلاشي والزوال كلما تكيّفت تلك الجماعات مع الكيان الثقافي والكيان السياسي للأكثرية المسيطرة، وهو ما يدفع كلاً منها إلى أن ترى نفسها ضحية من ضحايا الإمبريالية الثقافية، وفي الوقت نفسه يتم العمل على «قوبلة» أو تنميط الجماعة بحيث تقوم الأكثرية المسيطرة نفسها الإشارة إليها بصفة الآخر⁽²²⁾. وهذا الآخر غالباً ما يظهر في الصورة النمطية بوصفه «دون» ويحمل صفات سلبية.

Charles Taylor, «The Politics of Recognition», in: David Goldberg, ed, *Multiculturalism: A Critical Reader* (Oxford: Basil Blackwell Ltd., 1994), p. 82.

أورده: مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع.

(22) المصدر نفسه، ص 76.

طبَّق ما ذكر أعلاه على ما سمي القومية السودانية، وواضح أنها قد عبرت عن وجهة النظر النهرية أكثر من تعبيرها عن «كل» اسمه السودان. وقد عززت الثنائيات، مثل أولاد البلد، مقابل الجنوبي والغرباوي والنوباوي، أو أولاد البلد مقابل «العبيد». ونجد هذه التعابير الازدرائية، المحملة بالقيمة في الثقافة السياسية الشعبية قد عملت وفقاً لشريف حرير⁽²³⁾، على تعزيز قيمة بعض المجموعات، وإنكار القيمة الإنسانية لمجموعات أخرى. وبينما انتهى الاسترقاق كممارسة منذ زمن طويل بالغاء، فإنه لا يزال موجوداً في أذهان الناس، ولا يزال يستخدم لتحقير بعض المجموعات على أساس المنحدر الإثني أو الإقليمي الجغرافي. وهذه النظرة التي ترى أن الجزء الشمالي والأوسط من البلاد هو المهم نجدها في الثقافة الشعبية ولدى النخبة أيضاً؛ فبالنسبة إلى أغلب الفئات التي تدعي الانتماء العربي نجد النظرة الاستعلائية على الذين لا ينتمون إلى العرب سائدة بكثرة بينهم.

يمكن أخذ مثال واحد فقط على مستوى النخبة، وهو مثال صارخ لأنه أتى من الذين يفترض أن يكونوا أبعد الناس من الاستعلاء وازدراء البعض للبعض، لأنهم يحملون أيديولوجيا إسلامية. ومن المعروف أن الإسلام يساوي ما بين الناس، ويأتي ترتيبهم وفقاً لاجتهادهم في عبادة الله وطاعته، ﴿إِنْ أكرمكم عند الله اتقاكم﴾. فقد ذكر حسن الترابي في ندوة⁽²⁴⁾، أن الرئيس (المخلوع) عمر البشير - من المجموعة النهرية - كان ينادي علي الحاج وزير الحكم الاتحادي وقتها - وهو ينتمي إلى المجموعات الأفريقية - في غيابه طبعاً لأن مثل هذه الألفاظ تقال في المجالس الخاصة - بالفرخ (هل جاء الفرخ؟ أين ذهب الفرخ؟) والفرخ في الدارجة السودانية تعني العبد. وبالتأكيد هذه وجهة نظر ترى الآخرين كأنهم بفطرتهم أدنى مرتبة منهم. ويبدو أن هذا التصنيف وتداعياته الرمزية شمل حتى مواقع العمل التي يفترض أن يحتلها المرء بحكم تأهيله العلمي وقدراته الفكرية لا أصله العرقي. ومرد ذلك التقسيم الذري هو الصور الذهنية للسيد والعبد التي تركتها ثقافة الرق في المخيلة الجمعية الشمالية، والتي أسفرت عن صدمة نفسية دائمة بين الذين أسقطته عليهم، وقادت بدورها إلى مقاومة الاستيعاب في داخل الهوية العربية - الإسلامية المستعلية عليهم، والاحتفاظ بهوياتهم والتقوقع داخلها.

(23) شريف حرير وترجيقي تقيدت، السودان النهضة أو الانهيار؟، ترجمة مبارك عثمان ومجد النعيم (القاهرة:

مركز الدراسات السودانية، 1997)، ص 37.

(24) متوفر على: <https://www.alrakoba.net/272221>. (تاريخ الدخول 15 أيلول/سبتمبر 2019).

لقد كان في الإمكان نجاح محاولة بناء الهوية القومية السودانية، عبر تعميم الثقافة العربية

لكي تعطى التحولات التي أحدثتها ثورة ديسمبر ثمارها فلا بد لها أن تراعي أن حل المشكلة السودانية يكمن في إزالة الأسباب التي أدت إلى انتشار النزاعات في السودان وأعاقت عملية بناء الدولة الأمة، إذ إن أي طرح لا بد من أن يخاطب عدم الرضا والإحساس بالتهميش لدى قطاعات واسعة من المجتمع السوداني.

- الإسلامية وجعلها الهوية القومية للسودان، بعد تبنيها من غير المنتمين لها طوعية، لو كان هذا التبرني سيفتح طريقاً للمتبنين لها للحراك الاجتماعي الصاعد، كما حدث في أغلب تجارب بناء الدولة الأمة حول العالم، إذ إن الانتماء إلى ثقافة الأكثرية المسيطرة على الدولة يعني فتح آفاق واسعة للتقدم في السلم الاجتماعي. غير أن محاولة تعميم الهوية العربية - الإسلامية صاحبها شيء من العنف والإقصاء للثقافات الأخرى، إضافة إلى أنه لم يكن هناك مقابل يمكن أن يجنيه المتبني لها؛ فحتى لو ترقى في السلم الاقتصادي يظل تقديره في المجتمع موضع جدل على أقل تقدير.

2 - ثورة ديسمبر وإعادة تأسيس الدولة الوطنية

يوجد تحول كبير أحدثته ثورة ديسمبر 2018 التي أطاحت بنظام عمر البشير في الرؤى والأفكار حول عدد من القضايا الخلافية بين الأطراف السودانية، من ضمنها قضايا الهوية القومية والتهميش والدين والدولة والتقسيم العادل للسلطة والثروة. فالنخب التي قادت الثورة تحاول مقارنة هذه القضايا بمنهج مختلف تماماً عما كان سائداً، وهو منهج يعترف بالتهميش والاستبعاد الذي حدث لبعض مكونات المجتمع، ويحاول أن يجد الحلول له، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى حلحلة القضايا الخلافية وينتج إعادة تأسيس للدولة الوطنية على أسس جديدة.

ولكي تعطى التحولات التي أحدثتها ثورة ديسمبر ثمارها فلا بد لها أن تراعي أن حل المشكلة السودانية يكمن في إزالة الأسباب التي أدت إلى انتشار النزاعات في السودان وأعاقت عملية بناء الدولة الأمة، إذ إن أي طرح لا بد من أن يخاطب عدم الرضا والإحساس بالتهميش لدى قطاعات واسعة من المجتمع السوداني. وبالتالي أي تصور للحل لا تكون فيه مؤسسات الدولة ممثلة لكل هذه القطاعات، ويجد فيها كل منها أن مصالحه معبر عنها وممثلة لن يكون مجدياً. وذلك يقتضي ضرورة مراجعة فكرة الوحدة بالتمائل، أي قيام الهوية القومية السودانية على هوية ثقافية واحدة، سواء كانت هذه الهوية لأقلية أو لأكثرية؛ ففي ظل مجتمع متعدد كالمجتمع السوداني من الصعوبة بمكان صهر التعدد المختلف الجوانب في بوتقة واحدة لتخرج منه هوية واحدة - سواء كانت أفريقية، أو عربية، أو إسلامية - تحملها جميع مكونات المجتمع. وبالتالي يجب بناء الهوية القومية للدولة على التعدد، أو اتباع صيغة الوحدة في التعدد. كذلك لا بد من أن يكون هناك توزيع عادل للسلطة والثروة يزيل الغبن والإحساس بالتهميش لدى بعض مكونات المجتمع عبر صيغة ناجحة للديمقراطية التوافقية والفدرالية □

دور الأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية في تونس 2011 - 2014

محمد زيتوني(*)

أستاذ العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة - الجزائر.

مقدمة

ساهمت قوى سياسية وحركات اجتماعية وجمعيات في دعم الحراك الثوري التونسي، ولكن هذا الحراك لم يكن ممكناً لولا انخراط فئات شعبية واسعة في تحدي النظام الحاكم والتوجه إلى القضية السياسية، وهو ما ترددت الأحزاب والقوى السياسية في فعله طويلاً. ولكن من جهة أخرى، أثبتت الأحداث - حتى حين تم تسخيف دور الأحزاب - عن أنه في المجتمعات الساعية إلى الديمقراطية، تكون الأحزاب - أو تنظيم الناس الطوعي واتحادهم لهدف سياسي متعلق بنظام الدولة - جزءاً أساسياً من المجتمع المدني. فقد شهدت الساحة التونسية عودة إلى العمل الحزبي والحياة الحزبية بعد الثورة.

في المقابل كان الانقسام واضحاً، بين من يرى أن للأحزاب السياسية والقوى المدنية الصاعدة والحركات الشبابية والنقابات القدرة على خلق البديل لأنظمة الاستبداد المتساقطة، وأن هذه القوى تملك من الرصيد الشعبي والثقافي والتنظيمي والسياسي ما يمكنها من وضع خارطة الحاضر والمستقبل بعيداً من أي أنواع للتدخل، سواء تعلق بالعوائق الداخلية «كتدخل العسكر في الحياة المدنية، أو القوى المضادة للإصلاح»، وبين من يرى أن هذه القوى لا تملك الرؤية والقدرة على خلق نظام سياسي ديمقراطي وبالتالي ستواجه الفشل، في ظل استمرار نظرية الاستثناء العربي للانتقال الديمقراطي الذي لم تتوافر له البيئة الخارجية الداعمة لعملية التحول هذه.

أدى نجاح ثورة تونس عام 2011 إلى تصدّر الكثير من الأحزاب السياسية واجهة المشهد السياسي، ومحاولة التأثير في هندسة شكل النظام السياسي، رغم أنها لم تكن البادئة بالمطالبة بإسقاط نظام زين العابدين بن علي. وبالنظر إلى قائمة الأحزاب السياسية التونسية، وبسبب

استحالة تصنيف هذه الأحزاب وفق معايير التصنيف المعتمدة في الديمقراطيات الراسخة، يمكن أن نصنفها إلى تيارات سياسية كبرى وهي التيار الاجتماعي والتيار العروبي القومي، والتيار الليبرالي والتيار الإسلامي والتيار اليساري. وسنركز على الأحزاب الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية التونسية خلال الثورة والمرحلة الانتقالية. إذاً تبحث هذه الدراسة وتطرح تساؤلاً رئيساً نحاول الإجابة عنه من خلال عرض المحاور، والسؤال هو كالتالي:

هل تملك الأحزاب السياسية الجديدة رؤية وأهداف تصورية للمرحلة الانتقالية من أجل بناء أنساق النظام السياسي الجديد في تونس؟ وما الآليات والوسائل الواقعية لتحقيق تصورات الحكم والدولة والمجتمع؟

أولاً: نشأة الأحزاب السياسية التونسية ورؤيتها للمرحلة الانتقالية

1 - الأحزاب الإسلامية - حركة النهضة

من بين الأحزاب السياسية الإسلامية التي ظهرت إلى العلن بعد الثورة التونسية 2011⁽¹⁾، وأدت أدواراً بارزة خلال المرحلة الانتقالية⁽²⁾، وتم الاعتراف بها كحزب سياسي، حركة النهضة التونسية التي مرت بعدة مراحل أثرت في مسيرة تطورها. وقد أملت جملة من الظروف على حركة النهضة إعادة الهيكلة (التسمية والأهداف والبرامج والآليات) لعل أبرزها ظروف البيئة السياسية التونسية. من هذه المراحل: مرحلة النشأة وبداية حركة النهضة تحت مسمى الجماعة الإسلامية التونسية 1971 - 1981 ثم حركة الاتجاه الإسلامي التونسية 1981 - 1989، ثم حركة النهضة بالمسمى الحالي انطلاقاً من 1989.

هي الحركة التي أنشأتها مجموعة من الشباب لبعث المشروع الإسلامي النهضوي ولمواجهة المد التغريبي للرئيس بورقيبة، «لم تطرح الحركة الإسلامية في تونس نفسها طرفاً سياسياً، وإنما كانت تطرح نفسها طرفاً ثقافياً اجتماعياً عقائدياً»⁽³⁾. وقد أسس راشد الغنوشي وعبد الفتاح مورو وصالح كركر وغيرهم جمعية إسلامية أقرب إلى خلية منظمة ومهيكلية، ثم أصبحت فيما بعد تعرف بحركة الاتجاه الإسلامي، وتحولت في عهد الرئيس زين العابدين بن علي عام 1987 إلى حركة النهضة استجابة لملاحظات السلطات حتى لا توحى التسمية أنها تحتكر الإسلام لوحدها⁽⁴⁾. حيث

(1) عرفت تونس بعد 2011 - الثورة - إلى حين انتخاب المجلس التأسيسي 114 حزباً، كما تم خلال المرحلة الانتقالية إعادة تنظيم الإطار القانوني للأحزاب السياسية بالمرسوم عدد 87 لسنة 2011. للاستزادة أكثر انظر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، مرسوم عدد 87 يتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية، العدد 74 لسنة 2011 مؤرخ في 30 أيلول/سبتمبر 2011.

(2) منعم برهمومي، المؤسسات السياسية في المرحلة الانتقالية التونسية (تونس: مجمع الأطرش للكتاب المختص، 2014)، ص 204.

(3) توفيق المديني، إرهابات ولادة الحركة الإسلامية في المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها (دمشق: اتحاد كتاب العرب، 2001)، ص 236.

(4) يحيى أبو زكريا، الحركة الإسلامية في تونس من الثعالب إلى الغنوشي (بيروت: الدار العربية للعلوم- ناشرون، 2003)، ص 8.

تؤكد الحركة أنها لا تحتكر الصفة الإسلامية وتعمل على تقديم مشروع لمعالجة المجتمع والمحافظة على قيمه الحضارية⁽⁵⁾.

شاركت الحركة في الانتخابات التشريعية لسنة 1989 بقائمة مستقلة وتحصلت على 13 بالمئة من الأصوات، وهو ما أثار مخاوف نظام الرئيس بن علي من صعود إسلامي في المشهد السياسي التونسي⁽⁶⁾.

في عام 1993 بدأ الصراع بين النهضة والسلطة السياسية، حيث تم التركيز على القضاء على أسس هذا التيار وتقليص دوره بتأسيس نوع من التحالف مع القوى الحزبية والسياسية العلمانية⁽⁷⁾.

تم حظر كل أنشطة حركة النهضة مع منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وزجّ بمعظم إداراتها داخل السجون ونُفي البعض الآخر. وبعد أكثر من عشرين سنة من الحظر والتضييق والنفي طورت خلالها حركة النهضة مقولاتها السياسية، وركزت على أهمية تأسيس دولة ديمقراطية عادلة، وبخاصة أن إداراتها المنفية استفادت من منفاهما في أعرق الديمقراطيات في العالم وهي بريطانيا.

في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2005 دخلت الحركة في حوار مع أطراف المعارضة واتفقت مع الأحزاب العلمانية في ما يخص قضايا الحريات والمساواة وحقوق المرأة، ما مكنها من العودة إلى المشهد السياسي.

أتاحت ثورة تونس في 17 كانون الأول/ديسمبر 2011، وبخاصة بعد نجاحها وهروب الرئيس بن علي، للحركة العودة إلى الداخل التونسي وعودة إداراتها المهجرة. وفي الأول من آذار/مارس 2011 تم الاعتراف بالحركة كحزب رسمي من جانب حكومة رئيس الوزراء محمد الغنوشي. وفي إثر ذلك دخل حزب حركة النهضة في انتخابات الجمعية التأسيسية للدستور الجديد، وفي كل الاستحقاقات التي عرفتتها تونس بعد 2011⁽⁸⁾.

الرؤية أو التصور هو الأيديولوجيا التي تنطلق منها كل حركة أو مؤسسة لممارسة الأهداف المرجوة. ولعل حركة النهضة⁽⁹⁾ مرت في هذا الجانب بمرحلتين مهمتين عكسهما بيانها التأسيسي الأول، الذي أكد المرجعية الإسلامية وإعادة الاعتبار للإسلام رغم أنها اعترفت أنها ليست ناطقاً

(5) مهدي جرادات، الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 84.

(6) أنور الجمعاوي، «الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة: قراءة في تجربة النهضة»، ورقة قدمت إلى: الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي: اتجاهات وتجارب (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 470.

(7) إسماعيل معارف، مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2013)، ص 137.

(8) أسامة الصالح، «الاقترب الحذر هل تعيد الحركات الإسلامية المساعدة هيكلية الدولة العربية»، السياسة الدولية، <<http://www.siyassa.org.eg>> (تاريخ الاطلاع 20 آذار/مارس 2016).

(9) تلبس حركة النهضة في تونس عباءة التمثيل الأيديولوجي الإسلامي، وهي جزء من التنظيم العالمي للإخوان المسلمين الذي وجد له العشرات من الفروع في الدول العربية والإسلامية وحتى الغربية، لدى التنظيم 76 فرعاً محلياً وإقليمياً وعالمياً ومقره العالمي بمصر، ويتبعه هيئات أشهرها هيئة الإرشاد العالمي وتتخذ فكرة المرشد العام للجماعة كإطار للمبايعة والولاء.

باسم الإسلام⁽¹⁰⁾، لكنها أكدت العمل بدفع الإنسان إلى منطقة الفاعلية والتأثير واقتحام الكون ثقة واطمئناناً، لمنع أي ضرب من ضروب الظلم والاستغلال والتفكك المعيق لدور الإنسان في الخلافة والعمارة⁽¹¹⁾. وقد حددت الحركة لنفسها مجال الرؤية الذي يصب في إعادة إنتاج الدولة في جوانبها الروحية والمادية على أسس إسلامية وهو المدخل الضروري للإصلاح الداخلي وكذا المساهمة بعملية الدفع والتجديد الحضاري على المستوى المحلي والمغربي والعربي والعالمي⁽¹²⁾.

وجاء بيان النهضة التأسيسي الثاني بعد 2011⁽¹³⁾ في خضم التطورات التي عرفت تونس بقيام ثورة شعبية ضد حكم بن علي انتهت بهروب الرئيس وشغور منصب الرئاسة، وهي رؤية جديدة متجددة تعكس تطور الخطاب الفكري والأيدولوجي للحركة ضمن دائرة المرجعية الإسلامية. واحتوت التصورات الجديدة على قيم الديمقراطية والتعددية والحدثة والحريات الفردية والجماعية، وكلها تصورات تصبّ في مرجعية النظام الجمهوري والقانون⁽¹⁴⁾، وبناء دولة المؤسسات التي تدعم مكاسب المرأة والنهوض بواقعها.

تعكس هذه المفاهيم والقيم نقلة نوعية في الخطاب النظري السياسي. فالرؤية حدثية تنويرية بامتياز بمفهوم الأحزاب الليبرالية، وهو يعكس إما استجابة لضغوط واقع جديد، وإما هو مجرد شعارات وللواجهة والدعاية.

ترى الحركة أن هذه النقطة تعكس تطوراً في الخطاب والنظر إلى الآخر، وتبعد كل الذرائع من أيدي الفواعل الأخرى والقوى الصاعدة. إذ لا داعي ولا مبرر لاستمرار وضع العراقيل في طريق تقنين عودة الحركة إلى المشهد السياسي، بل والمساهمة في رسم مساراته، وربما حتى قيادة الدولة والنظام السياسي⁽¹⁵⁾. ويمكن أن نضع الرؤية الشاملة لحركة النهضة من خلال الجداول ذوات الأرقام (1) و(2) و(3):

(10) حركة النهضة، بيان صادر عن حركة النهضة - تونس (1 آذار/مارس 2012).

(11) للاستزادة انظر: محمد الهاشمي، الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي (لندن: دار الصحوة للطباعة والنشر، 1987).

(12) حركة الاتجاه الإسلامي: الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي، المؤتمر الرابع للحركة، تونس 25 كانون الأول/ديسمبر 1986.

(13) بعد قيام ثورة 14 يناير 2011 وسقوط نظام بن علي سجلت حركة النهضة عودة قوية وكان سنوات الإقصاء والاجتثاث - التي استمرت عشرين - لم تزد الحركة إلا قوة وانصهاراً وتشبّثاً بالفكرة والتنظيم في تأكيد سوسيولوجي مفاده أن الحركات الاجتماعية لا يمكن القضاء عليها أمنياً، وهو ما جعل منها التيار الأكثر تنظيمًا وانضباطاً، والمتوحد حول قيادة ملهمة وهي من الشروط الضرورية لقيام الأحزاب السياسية كما بيّن ذلك الفيلسوف أنطونيو غرامشي في كتابه دفاتر السجن، وبالتالي الأقدر على الهيمنة على الحقل السياسي.

(14) حركة النهضة، البيان التأسيسي الثاني، تونس: الهيئة التأسيسية، 6 شباط/فبراير 2011.

(15) صالح مطيراوي، «حركة النهضة التونسية ما بعد الثورة»، في: محمد الحداد [وآخرون]، انقلاب الإسلاميين أم ثورة الياسمين؟ (دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2013)، ص 128-129.

الجدول الرقم (1)
رؤية حركة النهضة تجاه القضايا الشائكة
التي تمثل خلافا في فقه الحركات الإسلامية السياسية

رؤية حركة النهضة من القضايا الاقتصادية الشائكة	
القضايا الاقتصادية الشائكة	الموقف منها
السياحة	القطاع السياحي من المكتسبات التي لا مجال للمساس بها، وكل شيء حرية شخصية من بيع الخمر وارتداء لباس البحر وغيرها من الممارسات ⁽¹⁾ .
البنوك	انفتاح القطاع المالي بما في ذلك البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
العدالة الاجتماعية	التشبث بمبادئ الإسلام والديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية.
الحوكمة	يلتزم بمكافحة الفساد ويقترح هيئة عليا لمكافحة الفساد ⁽²⁾ .
السياسة الضريبية	تخفيف الأعباء الضريبية على الفئات ذات الدخل المتوسط والضعيف، ويعيد النظر في هيكل الحوافز المادية وربطها بأهداف اجتماعية واقتصادية ⁽³⁾ .
الاستثمار الأجنبي	تلتزم النهضة بالسوق الحرة وتشجع الاستثمار الأجنبي.

(1) هشام بشير، «من التشدد على الاعتدال: رؤية القوى الإسلامية الصاعدة للمسألة الاقتصادية»، السياسة الدولية، السنة 47، العدد 88 (2012)، ص 47.

(2) إبراهيم سيف ومحمد أبو رمان، «الأجندات الاقتصادية للأحزاب الإسلامية»، مركز مالكوم كير- كارنيغي للشرق الأوسط، 29 أيار/مايو 2012، ص 8. <<https://carnegie-mec.org/2012/05/29/ar-pub-48259>>.

(3) أسماء قطاف تمام، «دور الحركات الإسلامية في مسار التحول الديمقراطي في البلدان المغاربية: حركة النهضة التونسية نموذجا» (رسالة ماجستير جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013)، ص 179.

الجدول الرقم (2)
موقف الحركة من قضايا الديمقراطية والدولة المدنية

رؤية حركة النهضة للمفاهيم السياسية الغربية	
المفاهيم	الموقف منه
الديمقراطية	تدعو إلى بناء نظام ديمقراطي كمدخل للإصلاح الشامل، وتفرق بين الديمقراطية كمبدأ وعقيدة، وبين وسائل الديمقراطية وآلياتها كما تظهر المؤسسات والتنظيمات ⁽¹⁾ . إنها أداة للتعليم وليس للحكم فقط.
الدولة المدنية	السلطة وظيفية اجتماعية لحراسة الدين والدين، السلطة مدنية مع علوية الشريعة الإسلامية على كل سيادة أخرى، ولن تحتكر السلطة والدولة مدنية ⁽²⁾ .
العلمانية	هناك مصالحة بين الأسلمة والعلمنة بمعنى قبول نمط التحديث الغربي للمجتمعات بخصوصية إسلامية، قبول نوع من العلمنة تحت إطار إسلامي.
التعددية السياسية	اتجاه القائلين بإباحة التعددية في إطار الأصول الشرعية ⁽³⁾ ، وتخضع لمبدأ الواقع أكثر منه لمبدأ الرغبة.

(1) راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 92.

93.

(2) محمد زيتوني، «الحركة الإسلامية ومسألة التعددية السياسية في الجزائر دراسة حالة حركة مجتمع السلم»، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر3، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011-2012)، ص 47.

(3) المصدر نفسه، ص 45.

الجدول الرقم (3)

موقف الحركة من قضايا المناطق الرمادية^(*)

رؤية حركة من القضايا المناطق الرمادية	القضايا
الموقف منه تفريق النهضة بين الدولة الدينية والدولة الإسلامية عبر التفريق بين السيادة التشريعية والسيادة السياسية، فالأولى الله هو مصدر القانون بينما الثانية الأمة هي صاحبة السلطة⁽¹⁾. لا فرض للدين على قوانين البلاد، وتركز على توفير فرص عمل للعاطلين. وتحقيق العدالة للجميع⁽²⁾. ترفض العنف كأداة لحل الخلافات الفكرية والسياسية بين المواطنين. دافعت ولا تزال تدافع على صعيد الفكر والممارسة عن الخيار الديمقراطي، بما هو تعددية سياسية لا تقصي أحداً، واحتراماً ورعاية حقوق كل المواطنين والإنسان عامة، وتحترم حرية الاعتقاد والتعبير السياسي والمشاركة في الحياة السياسية والتداول على السلطة عبر صناديق الاقتراع⁽³⁾. الالتزام بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين⁽⁴⁾. تؤمن بالمواطنة كإطار جامع لكل التونسيين.	الدولة الإسلامية تطبيق الشريعة الإسلامية استخدام العنف الحقوق المدنية والسياسية حقوق المرأة الأقليات

(*) هي القضايا التي توصف بأنها محرجة وغامضة للحركات الإسلامية، وتكثر ازدواجية الخطاب ويختلف بين الواقع والتظهير، وقد أطلق عليها الباحث ناثن براون (Nathan Brown) مصطلح المناطق الرمادية.

(1) أنس الطريقي، «الصحة الإسلامية مطلب الدولة المدنية وقيد الدولة الدينية»، في: الحداد [وآخرون]، انقلاب الإسلاميين أم ثورة الياسمين؟، ص 338.

(2) عبد الغني عماد، الإسلاميون بين الثورة والدولة: إشكالية إنتاج النموذج وبناء الخطاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 81.

(3) برهان غليون [وآخرون]، حول الخيار الديمقراطي دراسة نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 38.

(4) عطالله سليم، «الدولة المدنية السياق التاريخي، تطور المصطلح، والمقاربات الراهنة بعد الانتفاضات العربية»، في: طارق ميري، محرر، آفاق الدولة المدنية بعد الانتفاضات العربية (بيروت: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية الجامعة الأمريكية، 2013)، ص 24.

يُفترض أن تكون حركة النهضة الأقرب إلى القضية الفلسطينية، إلا أنها أصبحت الأكثر عرضة للتشكيك في نصرتها لهذه القضية⁽¹⁶⁾، برفضها دسترة تجريم التطبيع من الصهاينة، وحضور عدد من وزرائها وممثليها مؤتمرات دولية يحضرها إسرائيليون، وهي مؤشرات صلبة تدل على تراخي الموقف النهضوي من القضية الفلسطينية الأم، وبخاصة أن الحركة في الحكم. في مقابل هذا ترى النهضة أن عدم مركزية القضية الفلسطينية في خطاباتها ومؤتمراتها وأنشطتها مرتبط أساساً بالواقعية السياسية التي تنتهجها الحركة وليس للمزايدة السياسية، فالحركة عندما تعقد مؤتمراً مرتبطاً بالسياسة الداخلية فهي في انغراس على برنامج المؤتمر ولا يفهم على أنه موقف سياسي

(16) أحمد الزورابي، «القضية الفلسطينية والأحزاب التونسية من المساندة إلى المزايدة»، تونس ULTRA، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، <<https://ultratunisia.ultrasawt.com>> (تاريخ الاطلاع 13 كانون الأول/ديسمبر 2019).

معادٍ للقضية الفلسطينية، كما أن قضية فلسطين هي قضية محسوم أمرها في تونس ولا تحتاج تأكيد ولا إلى مزيدة سياسية لا تنفع القضية ولا صاحبها. وقد شدد الغنوشي على مركزية القضية الفلسطينية بقوله: «نحن في حركة النهضة عندما هاجرنا من تونس، وجدنا إخواننا الفلسطينيين في المهجر احتضنونا، ففلسطين هي حاضنة الأمة بأكملها، ونحن جميعاً فلسطينيون إلى أن يتحرر آخر أسير، وإلى أن يعود الجميع إلى ديارهم»⁽¹⁷⁾.

2 - الأحزاب الليبرالية

يعد حزب نداء تونس نفسه امتداداً للحركة الإصلاحية التونسية التي تعود جذورها إلى ما قبل الاستعمار الفرنسي لتونس، وهو يرى نفسه أنه وريث الفكر الإصلاحي للثعالي، لكن النداء في الحقيقة سعى منذ نشأته إلى إعادة صورة بورقيبة العلمانية في كل تجلياتها إلى الواجهة.

شكل سقوط بن علي لحظة تاريخية مهمة للمشهد السياسي الحزبي عمومًا، غير أن الأحزاب الليبرالية ظلت تراوح مكانها من حيث ضعف الهيكل والتنظيم، وكذا التعبئة والتجنيد وحتى في عملية الاستقطاب والحضور المجتمعي والسياسي داخل تونس.

اتخذت عدة أحزاب موقفًا معارضًا في حكومة الترويكا ورأت أنها غير معنية بالتحالف معها، ومن تلك الأحزاب الحزب الجمهوري الذي كان منافسًا قويًا للنهضة، لكن خسارته انتخابات 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011 أضعف حضوره في المشهد

السياسي، وبعدها تألف تحالف واسع لليبراليين سمي «الاتحاد من أجل تونس» الذي ضم الحزب الجمهوري، وحزب آفاق تونس وحزب نداء تونس. استطاع هذا التحالف أن يؤسس قوة ضاغطة على الترويكا، ونجح في تعبئة الشارع بتظاهرات احتجاجية للمطالبة بالمحافظة على مكتسبات الحداثة في تونس مثل؛ مجلة الأحوال الشخصية، حرية المرأة والإعلام، كما كان من الداعين إلى انسحاب الترويكا من الحكم⁽¹⁸⁾.

يعدّ حزب نداء تونس ظاهرة حزبية ليبرالية فريدة في نوعها بعد انتخابات المجلس التأسيسي. بدأ نشاط حركة نداء تونس يوم 26 كانون الثاني/يناير 2012، وأعلن عن تحولها إلى حزب سياسي يوم 16 حزيران/يونيو من العام نفسه. مؤسسها الباجي قائد السبسي⁽¹⁹⁾، وهو

(17) عبد الكريم بن أحمد، «لماذا غابت فلسطين عن خطابات الغنوشي بمؤتمر النهضة؟»، موقع «عربي 21»، 22 أيار/مايو <<https://bit.ly/38KU6hr>> 2016 (تاريخ الاطلاع 12 أيلول/سبتمبر 2019).

(18) زكرياء طاهري، «دور النخبة السياسية في مسار التحول الديمقراطي في تونس بعد ثورة 2011»، (مذكرة ماستر، تخصص دراسات أفريقية (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية: قسم الدراسات الإقليمية، 2015 - 2016)، ص 75 - 76.

(19) الموسوعة الحرة ويكيبيديا، «نداء تونس» <<https://ar.wikipedia.org/wiki>>. (تاريخ الاطلاع 25 آذار/مارس 2015)

حزب يمكن أن يمثل التيار الليبرالي في تونس، يعرف بأنه حزب علماني وسطي ليبرالي، يؤمن بفصل الدين عن السلطة لبناء مجتمع مدني متطور يسوده العلم والثقافة⁽²⁰⁾.

يعد حزب نداء تونس نفسه امتداداً للحركة الإصلاحية التونسية التي تعود جذورها إلى ما قبل الاستعمار الفرنسي لتونس، وهو يرى نفسه أنه وريث الفكر الإصلاحي للثعالبي، لكن النداء في الحقيقة سعى منذ نشأته إلى إعادة صورة بورقيبة العلمانية في كل تجلياتها إلى الواجهة وهي البعيدة تماماً من فكر الثعالبي. بل لعل الصورة التي تُطرح أن البورقيبية سعت لمحو صورة الثعالبي من وجدان الأمة التونسية⁽²¹⁾، لكن الحزب يؤكد استناده إلى الفكر الإصلاحي التونسي والتراث الإنساني العالمي وقيم الحرية والعدالة الاجتماعية.

3 - الأحزاب القومية واليسارية

يدل التيار القومي على توجه يتجاوز الفكر القطري، وهو يشمل حركات لها بعد اجتماعي وسياسي، كما يدل اليسار على رؤية فكرية تستهدف بناء مجتمع أكثر مساواة ومبني على فكرة الاشتراكية بدرجات متفاوتة وآليات مختلفة، ويعد اليساريون أنفسهم أنهم يحملون بديلاً اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً قادراً على إيجاد الإجابة الضرورية عن الأزمات التي تتخبط فيها البلاد العربية⁽²²⁾، وهي أحزاب ذات توجه اجتماعي ديمقراطي.

يعبر عن هذا التوجه في تونس عدد من الأحزاب البعثية والتيار القومي العربي الناصري - رغم تراجع هذا التيار لارتباطاته الخارجية وغياب البعد الديمقراطي في تجربة حكمه، أما الأحزاب اليسارية فتعبر عنها حركة الديمقراطيين الاشتراكيين والحزب التقدمي والتكتل من أجل العمل والحرية والمؤتمر من أجل الجمهورية وحزب العمل التونسي⁽²³⁾.

تعد الجبهة اليسارية القومية - الجبهة الشعبية - أكبر تجمع للأحزاب اليسارية والقومية الراديكالية - 14 حزباً - التي لا تحظى بتمثيل واسع في المجلس التأسيسي ولا تتوافر على قاعدة شعبية واسعة، غير أنها ذات نفوذ داخل المنظمات النقابية والحقوقية، ونظمت عدداً من الاعتصامات والتظاهرات محركاً الشارع ضد الأحزاب الحاكمة، ومعرضة السلطة للاحتقان السياسي والضغط الشعبي.

تقوم الأحزاب السياسية القومية واليسارية في تونس على عدد كبير من الأحزاب؛ تلتقي في الرؤية ومجال التصور العام لكنها ليست كلها بحجم التأثير والفاعلية، وعليه سوف نركز على أكبر حزب سياسي ظهر في المرحلة الانتقالية، وهو حزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

(20) «حركة نداء تونس»، الجزيرة.نت، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2014 (تاريخ الاطلاع 25 آذار/مارس 2015)،

<<https://bit.ly/36A5ny3>>.

(21) عبد الحليم الجريري، «النهضة والنداء يتنازعان إرثاً لا يملكه»، نون بوست (تونس)، 19 كانون الأول/ديسمبر

2015، <<https://www.noonpost.com/content/9475>> (تاريخ الاطلاع 15 آذار/مارس 2016).

(22) مروان الديماسي، «المشهد الحزبي في تونس»، في أحمد السوسي، محرر، في الثورة والانتقال والتأسيس

(تونس: مجمع الأطرش، 2012)، ص 64-66.

(23) المصدر نفسه.

أتى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية كأبرز حزب يساري في بيئة الثورة، وما قبلها وما بعدها، تأسس يوم 25 تموز/يوليو 2001 من طرف مجموعة من المعارضين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمساجين السياسيين السابقين، أول من ترأسه الحقوقي المنصف المرزوقي في عام 2002، وقد منع الحزب من النشاط ورفضت السلطات التونسية منحه الترخيص القانوني والاعتراف به، واضطرت قياداته إلى البقاء في المنفى، الأمر الذي سمح للحزب بالنشاط في الخارج، وبخاصة في فرنسا حتى 2011، ولكن ذلك لم يمنعه من النشاط العلني لبعض عناصره في الداخل التونسي⁽²⁴⁾.

في عام 2005 شارك الحزب في إضراب عن الطعام للاحتجاج على السلطة، وانضم إلى هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات إلى جانب شخصيات وأحزاب أخرى، وقد تعرضت قياداته ومناصروه كبقية قوى المعارضة للملاحقات والتعذيب والسجن والتعنيف.

تحصل الحزب على التأشيرة القانونية في 8 آذار/مارس 2011 وبدأ نشاطه السياسي كبقية الأحزاب. شارك المؤتمر في انتخابات 23 تشرين الأول/أكتوبر 2011 وفاز بالمرتبة الثانية من حيث التمثيل النيابي داخل المجلس الوطني التأسيسي، وفي انتخابات 2014 وحصل على أربعة مقاعد⁽²⁵⁾.

أعلن الحزب عام 2016 أنه سيندمج في حراك تونس الإرادة، الأمر الذي رفضه عدد من قيادات المؤتمر، وفي 21 حزيران/يونيو من السنة نفسها، قررت العدالة بطلان الاندماج بين الحزبين⁽²⁶⁾.

في 2 كانون الثاني/يناير 2017، أعلن حزب المؤتمر في بيان له أن المحكمة الابتدائية بتونس قررت عدم سماع الدعوى في القضية التي قدمها رافضو الاندماج، ما يعني تأكيد قرار الاندماج في حراك تونس الإرادة وإنهاء الوجود القانوني لحزب المؤتمر.

في ما يخص مجال الرؤية، يشدد حزب المؤتمر من أجل الجمهورية على الهوية الاجتماعية والتطلعات الاقتصادية والديمقراطية، فقد طرح المنصف المرزوقي خطاباً عقلانياً وعاطفياً في آن واحد على السكان الساخطين والمناطق المهملة في البلاد. وقد استندت رؤيته العالمية إلى تمييز ثنائي؛ بين الثورات الديمقراطية وبين الثورات المضادة، وبين المواطنين العاديين وبين النخب، وبين الجنوب المهمش وبين الشمال المتمتع بالامتيازات. كما أنه عبأ التونسيين وفق خطوط جهوية وطبقية⁽²⁷⁾.

(24) الموسوعة الحرة ويكيبيديا، «المؤتمر من أجل الجمهورية»، <<https://bit.ly/3nsm93>> (تاريخ الاطلاع 2 شباط /فبراير 2017).

(25) شاكر الحوكي، «هل انتهى حزب المؤتمر من أجل الجمهورية»، تورس (تونس)، 12 كانون الثاني/يناير 2015، <<http://www.turess.com/alhiwar/27273>> (تاريخ الاطلاع 12 شباط /فبراير 2017).

(26) هدى الطرابلسي، «نهاية تجربة حزب المؤتمر من أجل الجمهورية»، العربي الجديد، 16/4/2016، <<https://bit.ly/38M65uP>> (تاريخ الاطلاع 12 شباط /فبراير 2017).

(27) أنوار بوخرص، «ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطوة نحو الاستقرار السياسي»، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، 2 نيسان/أبريل 2015، <<https://carnegie-mec.org/2015/04/02/ar-pub-59618>> (تاريخ الاطلاع 13 آذار/مارس 2017).

يؤكد حزب المؤتمر مرجعيته المستندة إلى القيم والأفكار التحررية للتاريخ العربي والإسلامي والإنساني، ومواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق والمعاهدات الدولية والتشخيص العلمي والموضوعي للواقع، مع الإيمان بالإبداع والابتكار الفكري⁽²⁸⁾.

يأتي موقف الأحزاب والمنظمات القومية عمومًا منسجمًا مع الإرث التاريخي الذي خلفه الآباء المدافعون والمحاربون «الرؤساء القوميون العرب» عن القضية الفلسطينية وهم الأكثر عاطفية تجاهها. لقد كان النصف المرزوقي كنموذج لحزبه وللقوميين متابعًا لتطورات القضية الفلسطينية ومتفعلًا بصورة دائمة معها، وأبدى دعماً واضحاً للقضية الفلسطينية وللمقاومة، لكن هذا الموقف كان يتغير مع كل رئيس جديد يصل إلى قصر قرطاج، سواء باجي قايد السبسي رئيس حزب نداء تونس الذي كان يتبنى الأطروحات الليبرالية؛ ويقدم أطروحات تنسجم مع المواقف العربية الرسمية التقليدية وللجامعة العربية⁽²⁹⁾، أم الرئيس الحالي قيس سعيد الذي يعبر أكثر عن تعاطفه مع القضية الفلسطينية.

ثانياً: أهداف وبرامج الأحزاب التونسية للمرحلة الانتقالية

لقد عرفت حركة النهضة نقلة نوعية في مستوى أدائها النظري السياسي، وبذلك رفعت من سقف أهدافها لتجاوز المرحلة الانتقالية والدخول في تحول ديمقراطي حقيقي⁽³⁰⁾:

ترى النهضة أن استراتيجيتها تصب في اتجاه التوافق والدخول في انتخابات المجلس التأسيسي بأكثر ما يمكن من التوافقات حول أمهات القضايا، منها: وضع دستور جديد لمرحلة ما بعد الثورة⁽³¹⁾؛ بناء النظام الجمهوري، فتونس دولة حرة مستقلة دينها الإسلام والعربية لغتها والجمهورية نظامها؛ تحقيق الإصلاح السياسي وأهمية المرحلة الانتقالية التي يجب أن تقوم على توافق وطني وحكومة ائتلافية والتركيز على الأولويات؛ أن يكون لتونس نظام برلماني يعيد السلطة للشعب ليمارسها مباشرة عبر ممثليه في المجلس المنتخب؛ استقلال القضاء؛ إعادة هيكلة المؤسسة الأمنية بما في ذلك وزارة الداخلية؛ تدعيم المؤسسة العسكرية بالإمكانيات المادية والبشرية المطلوبة؛ الارتقاء بالمستوى المهني إضافة إلى ضمان استقلالية دائرة المحاسبات وشفافيتها وتركيز هيئات وطنية مستقلة كهيئة الإعلام وهيئة الانتخابات إلى جانب الحق النقابي وإصلاح الإدارة وتطويرها وتدعيم العلاقات الخارجية بتعميق علاقات التعاون والشراسة المتوازنة مع الدول الشقيقة والصديقة؛ تحقيق التنمية وخفض نسبة البطالة والتحكم في نسبة التضخم المالي؛ تحقيق

(28) حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، الأمانة العامة للحزب، برنامج حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، تونس، 5

أيلول/سبتمبر 2011.

(29) حسن ابيحس، «القضية الفلسطينية والعالم العربي»، في: محسن محمد صالح، محرر، التقرير الاستراتيجي

الفلسطيني، 2014-2015 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2016)، ص 175.

(30) حركة النهضة، «مؤتمر تونس دولة مدنية، والسيادة للشعب يمارسها في نظام برلماني»، <http://www.assabah.com.tn/article>

<com.tn/article> (تاريخ الاطلاع 15 أيلول/سبتمبر 2015).

(31) أعلية علاني، «الديمقراطية في خطاب الإسلاميين ومستقبل التحالف في تونس»، في: الحداد [وآخرون]، انقلاب

الإسلاميين أم ثورة الياسمين؟، ص 250.

العدالة الاجتماعية بمكافحة الفقر والرفع من المستوى المعيشي إضافة إلى العمل على تحقيق الأمن الغذائي للبلاد من خلال سياسة فلاحية مشجّعة للإنتاج في المواد الاستراتيجية والمحافظة على التوازنات المالية الداخلية وترشيد الإنفاق العمومي وتنويع التمويل وتوجيهه نحو مصادر غير مُحدثة للمديونية.

أما حزب نداء تونس فقد وضع أهدافه الكبرى في البيان الذي أصدره الباجي قائد السبسي وقد تحول فيما بعد إلى الأرضية التي تأسس عليها الحزب. جاءت أهم الأهداف مشددة على ضرورة تحقيق التوازن السياسي وذلك بتفعيل الحوار وحق التعايش السياسي والاجتماعي ونبذ العنف، وهي القواعد التي يجب أن يسلكها البناء للمرحلة الانتقالية وتحقيق الانتقال الديمقراطي بإقامة مؤسسات دستورية منتخبة دائماً⁽³²⁾.

يقوم برنامج وأهداف حزب نداء تونس على ما يلي⁽³³⁾: الإيمان بالدولة، والتمسك بالفصل الأول من دستور 1959: تونس دولة حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها والجمهورية نظامها؛ التمسك بالمكاسب العصرية للدولة التونسية التي حققت منذ خمسين سنة وفي المقدمة مجلة الأحوال الشخصية، وحق المواطنة وأن تونس للجميع؛ الاعتراف بالديمقراطية والتداول على السلطة؛ العدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية بوصفها حقاً من حقوق الإنسان، مهما كانت الجهات أو الأشخاص أو الفئات؛ إضافة إلى رفض العنف في الحوار مع المخالفين في الرأي وعدم الإقصاء.

أما حزب المؤتمر من أجل الجمهورية فيهدف إلى تحقيق الأهداف والغايات الكبرى التالية⁽³⁴⁾: إقامة دولة مدنية؛ أساسها النظام الجمهوري القائم على السيادة؛ ترسيخ المواطنة بين جميع التونسيين بلا خوف ولا إذلال، فلا وصاية ولا إقصاء ولا تهميش للأفراد والمجموعات؛ ترسيخ الديمقراطية؛ عن طريق المشاركة والمساءلة والمداولة؛ قيام اقتصاد وطني عادل في خدمة الأغلبية؛ مشجعاً لدور الدولة وحامياً للمصلحة العامة، والمبادرة الحرة، ومحصناً من كل مظاهر الفساد.

ثالثاً: أداء الأحزاب السياسية التونسية في المرحلة الانتقالية

يُقصد بالأداء الأنشطة العامة التي تقوم بها الأحزاب في سياق سعيها إلى تحقيق أهدافها، ومن ثم فإن هذا المنطلق يفيد في فهم علاقة الخلفية الفكرية بالأنشطة السلوكية للحزب سواء في الانتخابات أو في السلطة⁽³⁵⁾.

(32) الباجي قائد السبسي، بيان، تونس 26 كانون الثاني/يناير 2012.

(33) الأمانة العامة، البرنامج السياسي لحزب نداء تونس، تونس، 16 حزيران/يونيو 2012.

(34) حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، الأمانة العامة للحزب، برنامج حزب المؤتمر من أجل الجمهورية.

(35) عبير بوعكاز «التجربة السياسية للحركة الإسلامية في النظم السياسية العربية: دراسة الإخوان المسلمين بمصر»، (رسالة ماجستير في الدراسات الإقليمية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سكيكدة، 2015-2016)، ص 72.

1 - حركة النهضة

ورثت حركة النهضة إرث بن علي وواجهت تحديات المرحلة الانتقالية كحزب رئيس قاد المرحلة، عملت الحركة تحت الضغط والمطالبات بإيجاد الحلول السريعة للمشكلات القديمة والجديدة، واتهمت باتخاذ الديمقراطية كذريعة للوصول إلى السلطة ثم الانقلاب على هذه الديمقراطية بممارسة الأسلمة في المجتمع والمؤسسات والدستور في تونس⁽³⁶⁾.

إلا أن حركة النهضة استطاعت⁽³⁷⁾ الانتقال من مرحلة النفي والإقصاء والعمل السري إلى مرحلة المشاركة والعمل العلني؛ وصاغت برنامجاً مميزاً أهلها لاستقطاب أكبر عدد من المناضلين؛ واستعادت حويتها التنظيمية والهيكلية ما مكنها من المشاركة الفاعلة في المشهد السياسي التونسي؛ واعتلت الحركة سدة الحكم بعد فوزها بأغلبية في المجلس التأسيسي وقيادتها لحكومتين ائتلافيتين لأول مرة في تاريخ تونس، وتعاملت مع مسألة الحكم ليس كغيمة إنما وفق شراكة وطنية شاملة لجميع التيارات السياسية⁽³⁸⁾.

على الرغم من تراجع حركة النهضة في الانتخابات التشريعية الأولى بعد كتابة الدستور والتي أجريت في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2014 إلا أن الحركة لا تزال تملك قاعدة شعبية كبيرة وهي مستقرة انتخابياً⁽³⁹⁾.

يعد حزب حركة النهضة من الأحزاب القليلة التي تقدم تقارير مالية عن مصادر التمويل المالي لديوان المحاسبة لبتها؛ فقد أكد الحزب أن ميزانيته تتغذى أساساً من الهبات والتبرعات لنحو مليون عضو يساهمون في 10 بالمئة، كما أن الحزب لا يتلقى تمويلاً خارجياً رغم الاتهامات الموجهة له بتلقي تمويل قطري، إلا أن البنك الخارجي التونسي لم يثبت ذلك، ورغم ذلك فالحزب يتلقى تمويلاً من بعض رجال الأعمال المتشبعين والمقتنعين بتوجهاته الأيديولوجية وهم يستفيدون في المقابل من مكانة ودور الحزب السياسي الذي يضمن مجموعة من المكاسب والمراهنات الرابحة لهم، كما أن للحزب مركزاً يدير ميزانيته ويكون للمانحين دور أمام القادة السياسيين، كما تستثمر الحركة جزءاً كبيراً من أموالها في مشاريع تدر عليها أرباحاً مالية مهمة. وبالنسبة إلى الوضع المالي فإن حزب النهضة هو الأكثر أريحية، وتقدر ميزانيته بنحو 6 ملايين دينار تونسي (نحو 3 ملايين يورو) رغم أن التمويل الحكومي لا يغطي حاجاتها إلا بالنزر القليل، وترجع القوة المالية للحزب إلى

Amira Abdel Razek Khaleel, «Tunisia... Crisis of the Transitional Period», *African Perspectives*, (36) vol. 11, no. 38 (2013), pp. 37- 40

(37) الجمعاوي، «الإسلاميون في تونس وتحديات البناء السياسي والاقتصادي للدولة: قراءة في تجربة النهضة»، ص474.

(38) رياض بشير، «الانتخابات التونسية 2014: مراحلها ونتائجها»، سياسات عربية، العدد 12 (كانون الثاني/

يناير 2015)، ص 30-37.

(39) الجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية 2014، الفصل 10، ص 11.

ارتفاع شعبية الحزب ومكاسبه السياسية المحققة، وهو ما عزز ثقة المانحين والأعضاء، كما ساهم نظام الحزب وتنظيمه في نجاعة السياسات المتبعة بما فيها المالية⁽⁴⁰⁾.

وبوجه عام يمكن أن نقف على محددات مهمة لصعود حركة النهضة⁽⁴¹⁾، رصيد المظلومية السياسية، استثمار جو الفراغ السياسي وعدم وجود أحزاب سياسية مؤهلة، التصويت العقابي، القوة التنظيمية والفاعلية البرنامجية للحزب، الذكاء السياسي في قراءة شروط المرحلة الانتقالية، الخطاب السياسي المعتدل، البيئة المشجعة، التموقع السياسي الجيد، استثمار الحدث واللحظة الانتخابية.

ما عرفته النهضة بوجه خاص من عبء المرحلة الانتقالية ساهم في زيادة حجم التنازلات المقدمة وبخاصة مع فشل الحوار التونسي وتفشي ظاهرة الاغتيالات السياسية وتراجع جاذبية الثورات العربية، كما أن فشل النموذج المصري المجاور لها كتجربة رائدة للحركات الإسلامية جعل النهضة تتنصل مرغمة عن التزاماتها الأيديولوجية، بل بدت أكثر ليبرالية وعلمانية من غيرها من الليبراليين والعلمانيين، فاتهمها الإسلاميون وأنصارها بالتخلي عن شخصيتها ومشروعها، واتهمها خصومها بالخطاب الازدواجي. في مقابل هذا كانت الحركة تتحسس الطريق محاولة بناء تقاليد سياسية تستجيب للمرحلة الانتقالية ومساهمة في بناء أعراف جديدة لأجل بناء الجمهورية التونسية الجديدة.

2 - حزب نداء تونس

تفيد المعطيات أن ظهور حزب سياسي في صيغة حركة نداء تونس بشكله الهجين ومضمونه المتشعب، يعدّ نتيجة الأداء غير المطمئن لحكومة الترويكا، وكذا غياب تنظيمات حزبية قادرة على منافسة الائتلاف الحاكم، فكيف كان أداء حزب نداء تونس وبخاصة أنه برر تأسيسه بجملة الانتقادات التي وجهها للجميع؟

تمكن حزب النداء في تونس بظهوره من احتواء الإسلاميين، وبذلك فرض لاعبين جدداً في السلطة حققوا مطلب الاحتواء والتوجيه الذي تبحث عنه القوى الدولية المؤثرة في المنطقة لضمان نفوذهم. لكن ما جاءت به الانتخابات التشريعية لم تعطِ النداء الأغلبية المريحة فحتم على الحزب الدخول في شراكة سياسية ضد مشروع الضد، انطلاقاً من أنه ولا بديل من التوافق والحوار الذي عبرت عنه مخرجات الحوار الوطني⁽⁴²⁾.

Farida Dahmani, «Qui finance les partis politiques en Tunisie?», *Jeune Afrique* (27 mars 2017), (40)

<<https://bit.ly/38S3teW>>.

(41) بلال التليدي، الإسلاميون والربيع العربي: الصعود، التحديات، تدبير الحكم (تونس، مصر، المغرب، اليمن) (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، 2012)، ص 179-181.

(42) أسامة اللواتي، «هل يعيش نداء تونس»، نون بوست (10 شباط/فبراير 2016)، <<https://www.noonpost.com/content/10185>> (تاريخ الاطلاع 16 آذار/مارس 2016).

وفّر ظهور حزب نداء تونس فرصة تاريخية وغطاءً مناسباً لعودة التجمعيين (نسبة إلى التجمع الوطني الديمقراطي، حزب بن علي) الضامنين الوحيدين لمصالحهم، وبخاصة مع الحاجة الملحة لنداء تونس إلى خبراتهم وإمكاناتهم المالية والتعبوية بالنظر إلى الهياكل والموارد البشرية للتجمع المنحل. وقد أثبت التجمعيون في صلب نداء تونس فاعليتهم على مستوى التعبئة والتمويل وذلك بتنشيط الخلايا المنحلة قانونياً ولكنها المتماسكة شبيكياً⁽⁴³⁾.

برزت أطر التجمع الوطني الديمقراطي على مستوى اختيار رؤساء القوائم المترشحة والفائزة بالانتخابات البرلمانية، حيث حاز فيها التجمعيون العائدون على النصيب الأكبر، فقد مثل 51 نائباً التجمع من بين 86 نائباً فاز في الانتخابات التشريعية لعام 2014 عن حزب نداء تونس ومن مجموع 217 عضواً يمثلون كل النواب⁽⁴⁴⁾، وقد شارك حزب نداء تونس في الانتخابات التشريعية أواخر تشرين الأول / أكتوبر 2014، وحصد المركز الأول بـ 86 مقعداً من أصل 217 مقعداً.

كما مثلت حركة نداء تونس عودة البورقيبية القائمة على حكمة الزعيم، وهيبة الدولة، وحادثة المجتمع، وأولوية التنمية. وقد طرحت إشكالية استدعاء التراث البورقيبي الحداثي سجل الحريات والديمقراطية والتعددية السياسية في تونس لأن البورقيبية كانت رمزاً للاستبداد والجهوية. كما أن الباجي قائد السبسي ورمزيته التاريخية «رغم أنه تاريخياً كان وزيراً عادياً لم يستأثر بالاهتمام لدى الرأي العام الوطني»⁽⁴⁵⁾، بالمختصر المعبر عن الهوية البورقيبية لنداء تونس وليكون حاضنة للعائلة الدستورية.

مثلت حركة نداء تونس عامل جذب قوي للكثير من القوى والأحزاب السياسية، وبتفكك جبهة الإنقاذ وصولاً إلى انقسام الاتحاد من أجل تونس، واصل النداء وكله ثقة بقدرته على حسم الانتخابات وحيداً، واستأثر تقريباً بكل القاعدة الانتخابية المناهضة والغاضبة على الترويكات تحت مبدأ التصويت المفيد، كما أدى المال دوره، واستأثر النظام القديم داخل حزب النداء بمواقع قيادية

(43) قسومي، مجتمع الثورة، ص 278.

(44) المصدر نفسه، ص 278.

(45) محمد المختار القلاي والطاهر بن يوسف، القوى المضادة للثورة في تونس: الباجي قائد السبسي نموذجاً

(تونس: فن الطباعة، 2012)، ص 65.

وبنصيب أكبر من المقاعد⁽⁴⁶⁾. لقد ظهر النداء بروح المعارضة وإمكانات النظام القديم وهندس الحياة السياسية وفق شعار من النظام البائد إلى النظام العائد.

استأثر النظام القديم داخل حزب النداء بمواقع قيادية وبنصيب أكبر من المقاعد. لقد ظهر النداء بروح المعارضة وإمكانات النظام القديم وهندس الحياة السياسية وفق شعار من النظام البائد إلى النظام العائد.

جمع حزب نداء تونس متناقضات الأشخاص والأفكار والأيدولوجيا النضال والسياسة، وكان هدفهم هو إبعاد الإسلاميين من قيادة المرحلة السياسية التي أعقبت المرحلة الانتقالية، وتحقيق هذا الهدف عرف الحزب التصدع والأزمات السياسية التي أثرت في كيانه كحزب، بل وفقد الأغلبية في مرحلة معينة لاستقالة بعض نوابه من الحزب⁽⁴⁷⁾.

مع انتخاب الباجي قائد السبسي رئيس نداء تونس الذي فاز في الانتخابات الرئاسية في الدور الثاني على المنافس اليساري المنصف المرزوقي (قرارات النداء تهبط من أعلى إلى أسفل، بما

في ذلك ترشح السبسي للرئاسة)⁽⁴⁸⁾، خرجت أزمة نداء تونس وتعمقت أكثر فأكثر، وظهر داخل الحزب تياران، الأول بقيادة نائب رئيس الحزب حافظ قائد السبسي المكلف بالهيكل، والثاني بقيادة محسن مرزوق الأمين العام للحزب، حيث تجاوزت الهيئة التأسيسية للحزب ومكتبه التنفيذي الصلاحيات واختلفا حول كيفية وتاريخ إجراء مؤتمر الحزب، وتبادل الطرفان الاتهام بالعمالة والخيانة وبتلقي أموال ودعم من جمعيات ومنظمات ودول.

هذا فضلاً عن فشل النداء في تنظيم الانتخابات المحلية «التي تمثل الديمقراطية المحلية»، وعدم مصادقة نواب البرلمان على قانون الانتخابات وتحديد موعدها بسبب الخلافات الداخلية في الحزب، التي تأخرت حتى يتمكن الحزب من حسم خلافاته الداخلية⁽⁴⁹⁾؛ واستخدام العنف اللفظي والجسدي (المادي)، وفي الوقت الذي يقود الحزب الحكومة والبرلمان ورئاسة الجمهورية⁽⁵⁰⁾.

لم تستقر لدى النخبين التونسيين بعد صورة النداء القادر على الإمساك بزمام السلطة وتسييرها وتلبية حاجات المواطنين، لكن كل الدلائل الواقعية تشير إلى الوضع الدقيق الذي يعيشه حزب نداء تونس في علاقته بالسلطة من أجل تحقيق التوازن السياسي في الحياة السياسية

(46) خليل كلاعي، «بدايات أزمة نداء تونس ومآلاتها»، نون بوست (11 تشرين الثاني/نوفمبر 2015)، <<https://www.noonpost.com/index.php/content/8958>> (تاريخ الاطلاع 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2015).

(47) المصدر نفسه.

(48) كريستين بيترا، «نداء تونس» وشبح الحكم الاستبدادي، نون بوست (8 تشرين الثاني/نوفمبر 2014)، <<https://www.noonpost.com/content/4220>> (تاريخ الاطلاع 12 تشرين الأول/أكتوبر 2015).

(49) عائذ عميرة، «تونس بعد ست سنوات من الثورة لا توجد بها مجالس منتخبة»، نون بوست (13 كانون الثاني/يناير 2017)، <<http://www.noonpost.org/content/16167>> (تاريخ الاطلاع 20 كانون الثاني/يناير 2017).

(50) عائذ عميرة، «هل يؤتمن حزب «نداء تونس» على الدولة التونسية؟»، نون بوست (5 أيلول/سبتمبر 2016)، <<https://www.noonpost.com/content/13773>> (تاريخ الاطلاع 16 تشرين الأول/أكتوبر 2015).

التونسية، ليتعاضد عليه الدور داخلياً وخارجياً، وبخاصة أنه يحظى بمساندة حركة النهضة كبرى الأحزاب السياسية⁽⁵¹⁾.

يعدّ حزب نداء تونس من الأحزاب الأربعة من مجموع 252 حزباً سياسياً تونسياً التي تلتزم بالقانون وتقدم تقاريرها المالية السنوية لمجلس المحاسبة، وقدرت ميزانيته السنوية بأكثر من مليوني دينار تونسي سنة 2013، إلا أن الحزب لم يكن يعلن مصادر تمويله خاصة بعد أن أصبح الحزب فاعلاً مهماً في الساحة الحزبية التونسية، واتهم من خصومه السياسيين بالتحالف مع بقايا رجال الأعمال لنظام زين العابدين بن علي من خلال المراهنة على التمويل مقابل غض الطرف عن ماضيهم أو مقابل مكاسب سياسية (رجل الأعمال رضا شرف الدين)، ويعد كذلك رجل الأعمال شفيق جرابة ممولاً مهماً للحزب. ويتكفل المانحون بالتكاليف المرتبطة بأنشطة الحزب المختلفة، إلا أن الأحزاب التونسية عامة تتهم بالتلاعب بالأرقام التي تقدم لديوان المحاسبة، وإخفاء بعض مصادر التمويل نظراً إلى خطورتها فهي ترقى إلى جرائم مالية تجرمها التشريعات والقوانين الموجودة حسب المرسوم التونسي عدد 87 المؤرخ في 24 أيلول / سبتمبر 2011⁽⁵²⁾.

بعد أربع سنوات من إطاحة تونس الحكم السلطوي، عادت إلى المسرح بقوة الوجوه القديمة ووسائل العمل القديمة في ممارسة السياسة، والمتهم الرئيسي هو حزب نداء تونس، وهو الحزب الذي فقد أغلبيته داخل البرلمان في 2016 - بسبب انشقاق عدد من نوابه وتأسيسهم كتلة حرة أطلق عليها الكتلة الحرة لمشروع تونس - لمصلحة غريمه السياسي حركة النهضة وأصبح يملك 59 نائباً فقط في مقابل 69 نائباً لصالح النهضة (وما لبث هذا الانشقاق أن أسس حزباً تحت اسم تحيا تونس).

3 - حزب المؤتمر من أجل الجمهورية

رفع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية ومؤسسه المنصف المرزوقي شعار القطيعة مع الدستوريين والتجمعيين، وأن النظام التونسي لا يصلح ولا يصلح، فكانت له مواقف عدائية وصريحة وراديكالية بكل ما يتعلق بالنظام التونسي ورجالاته وبخاصة النخب السياسية والاقتصادية.

رأى المرزوقي، الذي ينحدر من الجنوب، بديلاً من بنى السلطة التي هيمنت على تونس منذ الاستقلال عام 1956، والتي أدّت فيها النخب من العاصمة تونس، والمناطق الساحلية في إقليم الساحل أدواراً قيادية⁽⁵³⁾، فلأول مرة يكون لتونس رئيس خارج العائلة الدستورية والتجمعية.

وصل حزب المنصف المرزوقي المؤتمر من أجل الجمهورية إلى الحكم سنة 2011 بعد حصوله على المرتبة الثانية في المجلس التأسيسي بـ 29 مقعداً، وتقلد مؤسسه المرزوقي رئاسة الجمهورية التونسية، لينقسم لاحقاً الحزب إلى أربعة أحزاب، فيؤسس المرزوقي لاحقاً حزب حراك

(51) اللواتي، «هل يعيش نداء تونس».

Dahmani, «Qui finance les partis politiques en Tunisie?».

(52)

(53) بوخرص، «ساعة الحساب: مسيرة تونس الخطوة نحو الاستقرار السياسي».

تونس الإرادة، ويفقد مرتبته النيابية الثانية في برلمان تونس 2014 ويحصل على أربعة مقاعد فقط من جملة 217 نائباً.

كان لتجربة الحكم التي خاضها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية وكشريك في السلطة مع حركة النهضة وحزب التكتل من أجل الحريات والعمل بالغ الأثر في اختبار مقولات اليسار عمومًا والحزب خصوصًا، ومدى مطابقة الرؤية والتصورات للواقع اليومي في الممارسة. فقد جاءت مواقف الحزب مناقضة في الكثير من الأحداث لأطروحاته الفكرية، وبخاصة مقارباته في مجال حقوق الإنسان والحكم الراشد.

لم يجتهد اليسار التونسي كثيرًا بعد الثورة في إعادة قراءة المشهد العام، وبقي معزولاً عن المجتمع. وسيطر المشروع الإسلامي على فئات شعبية كبيرة يفترض أنها تمثل القاعدة الجماهيرية لليسار وأثبت اليسار أنه لا يزال عاجزاً عن تكوين قوة سياسية موحدة قادرة على المنافسة.

صمد الحزب كتنظيم سياسي في الساحة الحزبية طوال المرحلة الانتقالية، وتمسك بالحكم والسلطة والتوافق السياسي والعملية السياسية برمتها وبخاصة أن المرحلة الانتقالية هي مرحلة بناء التوافقات أكثر من بناء المؤسسات.

ومما واجهه الحزب: العجز في نقل تصوراته لحقوق الإنسان وتطبيقاتها إلى الواقع التونسي، فوقف عاجزاً عن حماية الحركات الاحتجاجية والمتظاهرين من بطش القوات الأمنية⁽⁵⁴⁾؛ عدم تحمل المسؤولية السياسية والأخلاقية تجاه سلسلة الاغتيالات السياسية وقضايا الإرهاب والاستهانة بالظواهر الجديدة في تونس والاكتماء ببرقيات التعازي وحضور جنازات الشهداء من الجيش والشرطة، وإعلان الحداد⁽⁵⁵⁾؛ ووقوفه في صف موقف حركة النهضة مما أفقده زمام القرار والمبادرة فقطع العلاقة مع النظام السوري، ثم لاحقاً مع النظام المصري بعد انقلاب 3 تموز/يوليو 2013، وهو ما ضيق على الحزب والرئيس هاشم التعامل وأوقع السياسة الخارجية التونسية في عدا، وهي المعروفة بحياديته التاريخية تجاه قضايا النزاع والصراع ولا سيما في الوطن العربي؛ ولم يبذل الحزب موقفاً صارماً وجدياً تجاه الأزمة الاقتصادية، واكتفى بالشعارات بل شهدت تونس تراجعاً اقتصادياً بعد عام 2011⁽⁵⁶⁾.

حصل حزب المنصف المرزوقي على المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية لعام 2014. لكن هذه النتائج التي تحسّل عنها كمرشح للرئاسة لم تعكس النتائج نفسها التي حصل عليها حزبه في

(54) محمد سمّيح الباجي عكار، «حزب المؤتمر من أجل الجمهورية: الحزب الذي دفع غالباً ثمن تمسكه بالرئاسة»، نواة بالعربية (تونس) 8 تشرين الأول/أكتوبر 2014، <<https://bit.ly/32JLOCE>> (تاريخ الاطلاع 13 آذار/مارس 2016).

(55) المصدر نفسه.

(56) المصدر نفسه.

الانتخابات البرلمانية وهي أربعة مقاعد، فأصبح حزب المؤتمر من أجل الجمهورية من فئة الأحزاب الصغيرة⁽⁵⁷⁾.

اتخذ حزب المؤتمر من أجل الجمهورية من الأحزاب السياسية جملة من الضوابط التي بلغت ما بين 2011 و2012 (136,658,952 م دج) جملة من الضوابط في التعامل مع مصادر التمويل منها رفض المال المشبوه. ونظرًا إلى مواقفه الراديكالية من رجال الأعمال السابقين ومن النظام التونسي السابق كذلك، كما أنه حزب لا يحظى بدعم خارجي يذكر - فمصادر تمويله على ما تبدو قليلة - وهو يتغذى أساسًا من التمويل العمومي (من دعم الدولة وتبرعات وهبات أعضائه)، كما يحظى بدعم قليل من بعض رجال الأعمال (على غرار صاحب مؤسسة غلوبال نت الناصر شقرون

من الواضح أن مكونات اليسار السياسي في تونس أفادت من التعددية الحزبية الحقيقية التي ظهرت مع الثورة، لكن لم تكن له رؤية استطلاعية لمفردات الواقع، ولنتائج المشاركة السياسية بناء على دراسة دقيقة لطبيعة المجتمع وخصوصياته.

الذي دعم الحزب نظرًا إلى الشرعية التاريخية التي يكتسبها حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، فهو لديه قنوات أيديولوجية وقد بقي وفياً للحزب في انتخابات المجلس التأسيسي والانتخابات الرئاسية - المنصف المرزوقي - لعام 2014)، وبرغم ذلك فهناك انتقادات للحزب بسبب غياب الشفافية المالية وقد وصلت إلى حد الانشقاقات والانقسامات التي أتت على الحزب واندثر بعدها من الساحة السياسية، حيث تعد الحسابات المالية - مصادر التمويل وحجمه - للحزب بمثابة صندوق أسود وتثير كثيرًا من التساؤلات ولا يعرف الرأي العام إجابة لهذه التساؤلات إلا قيادات ضيقة داخل الحزب.

لم يجتهد اليسار التونسي كثيرًا بعد الثورة في إعادة قراءة المشهد العام، وبقي معزولاً عن المجتمع. وسيطر المشروع الإسلامي على فئات شعبية كبيرة يفترض أنها تمثل القاعدة الجماهيرية لليسار وأثبت اليسار أنه لا يزال عاجزًا عن تكوين قوة سياسية موحدة قادرة على المنافسة. وبقي اليسار يصارع عاهاته المستديمة على مستوى التنظيم أو الأداء داخل الحقل السياسي، وهو ما أظهرته نتائج الانتخابات عام 2016⁽⁵⁸⁾.

من الواضح أن مكونات اليسار السياسي في تونس أفادت من التعددية الحزبية الحقيقية التي ظهرت مع الثورة، لكن لم تكن له رؤية استطلاعية لمفردات الواقع، ولنتائج المشاركة السياسية بناء على دراسة دقيقة لطبيعة المجتمع وخصوصياته. فاليسار كفكرة هو حبيس بعض النخب

(57) رياض الصيداوي، من تونس إلى ... دمشق: حقائق خفية عن الربيع العربي (جنيف: المركز العربي

للدراسات السياسية والاجتماعية، 2015)، ص 184.

(58) قسومي، مجتمع الثورة، ص 292-293.

العملية المتعلمة وهو ما يثبت أن هذه الأحزاب نشأت بفضل المدرسة والجامعة وليس بفعل التشكل الاجتماعي، كما أنه حبيس أطراف أخرى لم تحصل على نتائج كبيرة في الانتخابات، وحبيس مصالح أطراف أخرى في مقابل إشراكه في المشهد السياسي⁽⁵⁹⁾.

اليسار التونسي يرفض «الإقلاع» من إرهابات الأيديولوجيات، باتجاه بلورة رؤية سياسية جديدة، تحشد القوى في إطار بناء حزب يساري كبير، ينشد الحكم⁽⁶⁰⁾.

برغم المآخذ التي قد تبديها بعض المكونات التونسية تجاه الأحزاب السياسية التونسية وبخاصة التي شاركت وقادت عملية الحكم في تونس بعد 2011، وبخاصة من الثوريين، إلا أن هذه الأحزاب عمومًا استطاعت أن تخرج تونس من حالة الثورة إلى الحالة الطبيعية للحياة السياسية، مستهدفة في ذلك بناء الاستقرار الاجتماعي والسياسي بالدرجة الأولى، ثم إنها وازنت بين بيئة داخلية متعطشة للتغيير وبين محيط دولي مترصد ويؤدي أدوارًا غير إيجابية في عمليات التحول والانتقال التي شهدتها المنطقة العربية. ومن ثم فإن الأحزاب السياسية التونسية كانت واقعية في أطروحاتها وإن تعارضت في بعض الأحيان مع سقف طموحاتها، ومن بين وظائفها كأحزاب أنها تهيكّل وتنظم الانقسامات والحاجات الاجتماعية، ولم تكن ببعيدة من فهم طبيعة التحول الذي يدعّمه أو يعرقله الفاعلون في الداخل والخارج، كما استطاعت الأحزاب نفسها أن تنتقل من بناء تصورات خاصة بعملية الانتقال من مرحلة إسقاط النظام إلى مرحلة التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات السياسية الجديدة وفق شرعية جديدة. فسلامة الإجراءات الانتقالية المنتهجة من طرف الفواعل السياسية في تونس بما فيها الأحزاب قد يشفع أي علمية ردة لا تؤثر في المشهد النهائي.

خاتمة

بدأت تونس أكثر استقراراً في إنجاز المرحلة الانتقالية مقارنة بدول ما سمي «الربيع العربي»، رغم تأخرها وأخذها وقتاً زمنيّاً طويلاً أثر في المسار العام للمرحلة الانتقالية. إلا أنه على الرغم من المثالب التي ظهرت عليها تجربة الترويكا، ونتيجة للاستقطاب السياسي، وبخاصة بين الإسلاميين وخصومهم السياسيين، وإن بدأت أقل استقطاباً من الحالات العربية الأخرى نتيجة وعي الأحزاب والنخب التونسية بظروف المرحلة، وبخاصة التنازلات المهمة لحركة النهضة الإسلامية في سبيل إنجاح التوافق السياسي في هذه المرحلة المفصلية في الحياة السياسية التونسية.

تقوم الأحزاب السياسية بدور جوهري؛ وهو بلورة الانقسامات الطبقية في المجتمع وتحويلها إلى انقسامات منظمة. ذلك بأن المصالح السياسية بطبيعتها متعارضة، كما تعد الوجه المتحرك للفكرة القانونية والأداة المساهمة في الحياة السياسية، وقد اختلف دور الأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية باختلاف الظروف السياسية التي فرضتها تلك المرحلة.

(59) منصور مولى، الثورة... وما بعد؟ (تونس: دار الجنوب للنشر، 2013)، ص 231.

(60) توفيق المديني، «اليسار التونسي والسعي إلى الحكم»، العربي الجديد، 7/10/2016، <<https://bit.ly/3ppF86a>> (تاريخ الاطلاع 4 شباط / فبراير 2017).

لعل تثبيت أحزاب قوية بعد الانتخابات، سواء في المرحلة التأسيسية أو في المرحلة الانتقالية، يبقى من الأمور الحتمية، إذ إن الأحزاب السياسية تبقى صيغة متقدمة جدًا داخل النظام الديمقراطي، وعلى الأحزاب الدخول في حكمة داخلية وتطوير أدائها بعد أن بينت التجربة الحزبية في تونس الحقائق السلبية التي أصابت الأحزاب السياسية الفائزة والخاسرة الكبيرة والصغيرة على سواء، قبل البدء في مشروع ديمقراطية الدولة والمجتمع؛ فلا ديمقراطية من دون أحزاب ديمقراطية.

من ضمن العرف السياسي الذي اكتسبته الحياة الحزبية التونسية بناء التوافق وكسب معركة التنازل بدل التصارع والصدام، حتى وإن كانت المسألة تتعلق بقضايا جوهرية وهوياتية للحزب، لأن الأمر متعلق في النهاية بتونس أولاً وأخيراً، وهو ما نجحت فيه أحزاب النهضة والنداء والمؤتمر والتكتل وغيرها من الأحزاب السياسية التونسية وحتى بعض النقابات والتنظيمات المهنية والشخصيات التونسية عمومًا مهيكلة للحوار وتقبل التعايش في مثل هذه ظروف. وفي لحظة من اللحظات بدت أن هذه الأحزاب قد تخلت عن أيديولوجياتها وبرامجها وخلافاتها. وإن بدا الأداء متناقضًا مع البرنامج فإن المرحلة الانتقالية في عمومها تقتضي بناء التوافق وتحقيق الانتقال من حالة الثورة إلى حالة بناء المؤسسات الجديدة، وليس تحقيق المكاسب السياسية وتأجيج الصراع السياسي غير المفضي إلى حلول عملية □

الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في أفريقيا

آمال الحواسني

باحثة في العلاقات الدولية - المغرب.

محمد لكريني (*)

باحث في العلاقات الدولية - المغرب.

تقديم

إذا كانت الدبلوماسية هي فن تمثيل الحكومة ورعاية مصالح الدول لدى بلدان أخرى، وإدارة العلاقات الخارجية والقيام بالمفاوضات الدبلوماسية، فإن الدبلوماسية الاقتصادية هي مجموع الآليات التي يتم اعتمادها من جانب الدولة أو القطاع الخاص، لتحقيق أهداف اقتصادية على المستوى الخارجي، وذلك باستخدام وسائل سياسية. كما يقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير في الدول الأخرى، وتوجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة⁽¹⁾.

وأمام الأهمية التي تحتلها الدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الدولي فقد حظيت هذه الأخيرة بأولوية خاصة ضمن أجندة السياسة الخارجية المغربية، حيث يعد العامل الاقتصادي وسيلة وأداة أساسية لتعميق علاقات التعاون والشراكة مع مختلف الفضاءات الجهوية والإقليمية، لذلك نجد أن الدستور المغربي لسنة 2011 ينص على أهمية العامل الاقتصادي حين تحدث عن ترسيخ روابط الصداقة والتعاون والتضامن والشراكة. ولعل تنصيب الدستور على «أن المغرب ملتزم بتوسيع وتنويع علاقات الصداقة والمبادلات الاقتصادية... مع كل بلدان العالم»، خير دليل على التوجهات الاقتصادية في السياسة الخارجية المغربية.

حرصت الدبلوماسية المغربية على تعزيز شراكتها التضامنية مع أفريقيا بالاعتماد على الروابط الثقافية والانتماء الجغرافي والعلاقات التاريخية. واحتلت أفريقيا في هذا الإطار أولوية في السياسة الخارجية المغربية، المبنية على البعدين الاقتصادي والتنموي. وفي هذا الإطار عرفت

lagrinimed@yahoo.fr.

(*) البريد الإلكتروني:

Christian Chavagneux, «La Diplomatie économique: Plus seulement une affaire d'États,» *Pouvoirs*, no. (1)

88 (janvier 1999), p. 34.

الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه أفريقيا تطوراً لافتاً في السنوات الأخيرة، ويتضح ذلك من عدد الزيارات والجولات الملكية التي استهدفت دعم النفوذ الدبلوماسي والاقتصادي وتعزيز العلاقات جنوب - جنوب، وبخاصة مع دول جنوب الصحراء، التي أسفرت عن توقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون في المجالات التجارية والاستثمار. كما شهدت المبادلات التجارية للمغرب مع دول أفريقيا جنوب الصحراء ارتفاعاً ملموساً خلال العقد الأخير، الأمر الذي جعل المغرب يعدّ ثاني أكبر بلد أفريقي مستثمر في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا.

ووعياً من المغرب بالأهمية التي تحتلها التكتلات الإقليمية في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، راهن على الانضمام إلى أهم التكتلات الاقتصادية الأفريقية، حيث انضم إلى اتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة في أفريقيا في آذار/مارس 2014، كما قدم طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (سيداو) كعضو عامل، كون هذا الانضمام يعدّ مفتاحاً للإقلاع الاقتصادي في تلك المنطقة، وبخاصة بعد عودة المغرب للاتحاد الأفريقي في كانون الثاني/يناير 2017.

أهداف الدراسة: تتمثل أهداف هذه الدراسة في: تسليط الضوء أولاً على توجه المغرب نحو العمق الأفريقي، فالمغرب أدّى دوراً أساسياً في أفريقيا من خلال استثماراته وعلاقاته التاريخية مع بعض البلدان الأفريقية. فرغم انسحابه من منظمة الوحدة الأفريقية إلا أنه بقي حاضراً بقوة في هذه القارة، أما الهدف الثاني فيتجلى في: إبراز التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في أفريقيا والعمل على تجاوزها بغية حضور أقوى في ظل تنافس دولي كبير على المنطقة، في حين يتجلى الهدف الثالث في: تحديد الآفاق المطروحة على الدبلوماسية الاقتصادية المغربية لتقوية حضورها في القارة الأفريقية بوصفها قارة المستقبل وبتوافرها على موارد طبيعية مهمة.

الإشكالية: أمام التطورات التي عرفت العلاقات المغربية-الأفريقية ولا سيّما في المجال الاقتصادي، فإن هذه الورقة ستحاول تسليط الضوء على الدبلوماسية الاقتصادية المغربية تجاه أفريقيا، ومدى قدرتها على تحقيق أهداف السياسة الخارجية المغربية، وبخاصة في ضوء بروز منافسة اقتصادية قوية حول القارة الأفريقية من جانب القوى الدولية العظمى والصاعدة.

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والإحاطة بكل جوانب الموضوع، سيتم تقسيم هذه الورقة إلى محورين، محور أول تتم فيه مناقشة التجربة المغربية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية في أفريقيا، وأدوار الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في هذا المجال، من خلال التطرق إلى مختلف الآليات المعتمدة في هذا الإطار. على أن يتم في المحور الثاني التطرق إلى التحديات التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية المغربية، وآفاقها المستقبلية.

أولاً: الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في أفريقيا

نظراً إلى الأهمية التي يحتلها العامل الاقتصادي في تثمين العلاقات الدبلوماسية بين الدول، فقد أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية تجاه أفريقيا تحتل حيزاً مهماً في اهتمامات صناع السياسة الخارجية المغربية. فما هي إذًا، الآليات المعتمدة في السياسة الخارجية المغربية لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية؟ وما هي أدوار الفاعلين الرسميين في تعزيز العلاقات الاقتصادية المغربية - الأفريقية؟

1- في بعض آليات تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في أفريقيا

احتلت الدبلوماسية الاقتصادية تجاه أفريقيا أولوية خاصة ضمن أجندة السياسة الخارجية المغربية، وبخاصة في السنوات الأخيرة، حيث حرص المغرب على بناء شراكة تضامنية مع أفريقيا تأخذ في الحسبان البعد التنموي ولا تقتصر على الاقتصادي فقط، فبعد انضمام المغرب إلى الاتحاد الأفريقي عمل على تشجيع الاستثمار الخاص في أفريقيا، الذي اقتصر في البداية على أفريقيا الفرنكوفونية، وتحديداً في أفريقيا الغربية والوسطى، مع تسجيل ضعف حضورها في الفضاء الأنكلوفاوني.

وقد اعتمد المغرب في إطار تعزيز دبلوماسيته الاقتصادية وإعادة التوضع داخل المجال الأفريقي على آليتين أساسيتين، تجلت الآلية الأولى في تعزيز العلاقات الثنائية مع مجموعة من الدول الأفريقية وعدم الاقتصر على تلك التي تربطها بالمملكة علاقات تاريخية، أما الآلية الثانية فقد راهنت من خلالها الدبلوماسية المغربية على الانخراط في المنظمات الاقتصادية الأفريقية كون الدينامية الاقتصادية من شأنها أن تحل عدداً من المشاكل التي تعانيها أفريقيا.

أ - على مستوى تعزيز العلاقات الثنائية

من الآليات الجديدة التي اعتمدتها الدبلوماسية المغربية لتطوير العلاقات المغربية - الأفريقية نجد تفعيل الدبلوماسية الثنائية، كمحاولة للبحث عن تقوية التعاون السياسي والاقتصادي مع هذه البلدان. فعملية تبادل الزيارات بين الدول والمصحوبة بالاتفاقيات تمثل أحد المؤشرات لقياس مستوى العلاقات الثنائية، وبالتالي معرفة مسارها وتطورها. كما أنها تدرج ضمن مسؤوليات العمل الدبلوماسي التي من شأنها حماية مصالح الدولة وحقوق رعاياها، ومتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات والالتزامات الثنائية المبرمة بعد تبادل الزيارات. ونظراً إلى الدور المهم الذي تؤديه الزيارات في تقوية شبكات العلاقات الشخصية لدى دوائر اتخاذ القرار السياسي، فقد حرصت المؤسسة الملكية في السنوات الأخيرة على الرفع من عدد الزيارات لأفريقيا، كآلية من شأنها تقوية أواصر وعلاقات الصداقة بين المغرب ودول أفريقيا وخدمة مصالح هذه البلدان. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن المؤسسة الملكية تعد الفاعل الأساسي في توطيد العلاقات المغربية - الأفريقية، مقابل ضعف مبادرة باقي الفاعلين التي تقتصر على الإشادة بالزيارات والقرارات الملكية.

وفي هذا الإطار قام الملك محمد السادس بزيارات متعددة للقارة الأفريقية⁽²⁾، حيث شكلت هذه الزيارات مناسبة لتدشين عدد من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، وتم توقيع اتفاقيات تهتم جل القطاعات. كما أبرم المغرب مع البلدان الأفريقية أكثر من 500 اتفاقية للتعاون تشمل مختلف المجالات والقطاعات؛ السياسية، والدبلوماسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والدينية،

(2) تعددت الزيارات الملكية لبعض الدول الأفريقية، ففي آذار/مارس 2013، قام الملك محمد السادس بزيارة لكل من السينغال وكوت ديفوار، ساحل العاج، والغابون، وذلك بهدف تعزيز علاقات المغرب الاقتصادية والسياسية وحتى الروحية مع دول جنوب الصحراء، في ظل التوتر الذي تعيشه منطقة غرب أفريقيا بسبب الحرب في مالي. وفي شباط/فبراير 2014 كانت هناك زيارة ملكية شملت أربع دول وهي مالي، وكوت ديفوار، وغينيا، والغابون. تلتها زيارة أخرى في تشرين الأول/أكتوبر 2016، وقد ساهمت هذه الزيارات المتعددة في جعل المغرب مثالا للتعاون جنوب-جنوب.

والإنسانية، إلى جانب اتفاقيات متعددة الأطراف تشكل بدورها آلية متجددة تمكن هذه الدول من الاستفادة من الخبرة المغربية في القطاعات التقنية، وكذا من تمويلات ثنائية ومتعددة⁽³⁾. وفي مقابل هذه التحركات الملكية والأنشطة المكثفة في أفريقيا يطرح التساؤل التالي: ما هي عائدات هذه المشاريع على المواطنين والمواطنات في ظل ارتفاع نسب الفقر والبطالة؟

شهدت المبادلات التجارية بين المغرب وأفريقيا تطوراً مهماً حيث ارتفعت بنسبة 13 بالمائة خلال الحقبة 2004-2014، بمبلغ قدر بـ 37.6 مليار درهم في سنة 2014 مقابل 7.2 مليار دولار سنة 2010، كما ارتفعت الصادرات المغربية من 7.2 مليار درهم سنة 2010 إلى 17.3 مليار درهم خلال 2014، كما أن المغرب يقدم سنوياً ما يناهز 300 مليون دولار إلى بعض الدول الأفريقية الصديقة كإعانات تنموية⁽⁴⁾.

لكن هذا الحضور الاقتصادي المغربي لا يقتصر على المبادلات والمساعدات، بل تميز بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، عبر إيلاء الأهمية في الاستثمار إلى عدد من القطاعات:

- قطاع النقل البحري والجوي، عبر تمديد شبكة الخطوط الملكية المغربية إلى أكثر من 20 بلداً أفريقياً (الكونغو الديمقراطية، الغابون، الكاميرون، مالي...).
- قطاع البناء والأشغال العمومية (الكوت ديفوار، بوركينا فاسو، غامبيا...).
- القطاع البنكي (مشاريع التجاري وفاء بنك وغيرها...).
- قطاع الاتصالات (مشاريع اتصالات المغرب في كل من موريتانيا، مالي، الغابون، بوركينا فاسو...)⁽⁵⁾.

تجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات المغربية في أفريقيا تتركز بالأساس في دول جنوب الصحراء، وبالرغم من تذبذبها من سنة إلى أخرى فإن حصتها من إجمالي الاستثمارات المغربية في الخارج تظل مرتفعة حيث بلغت نحو 54 بالمائة سنة 2013⁽⁶⁾.

أما في ما يخص المبادلات التجارية للمغرب مع دول أفريقيا جنوب الصحراء فقد شهدت ارتفاعاً ملموساً خلال العقد الأخير لتصل إلى 14.4 مليار درهم سنة 2013 مقابل 4.7 مليار درهم سنة 2003، أي بوتيرة نمو بلغت 12 بالمائة سنوياً، ومن جانب آخر عرف الميزان التجاري فائضاً لمصلحة المغرب حيث بلغت الاستثمارات المباشرة المغربية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 1.6 مليار درهم سنة 2013، أي ما يمثل 54.3 بالمائة من مجموع الاستثمارات المباشرة المغربية في الخارج، مقابل 45.6 بالمائة سنة 2012، كما سجل المغرب حضوره عبر الاستثمارات المباشرة بـ 14

(3) «العلاقات المغربية الأفريقية»، مجلة المالية (وزارة الاقتصاد والمالية)، العدد 28 (أب/أغسطس 2015)، ص 6.

(4) Ministère de l'économie et des finances, «Relations Maroc-Afrique l'ambition d'une nouvelle frontière actualisation», (juillet 2015), <<https://bit.ly/3eWnVwk>> (site consulté le 20 février 2016).

(5) «Les Relations Maroc-Afrique du Sud réalité et perspectives», (décembre 2015), <<http://www.ires.ma/wp-content/uploads/2015/12/maroc-rsa.pdf>>.

(6) «ملف العلاقات المغربية الأفريقية»، مجلة المالية (وزارة الاقتصاد والمالية)، العدد 28 (أب/أغسطس 2015)،

دولة، منها 11 دولة تنتمي إلى أفريقيا الغربية وأفريقيا الوسطى. وبلغ حجم الاستثمارات المغربية المباشرة في أفريقيا جنوب الصحراء نهاية 2012 ما يقرب من 7.6 مليار درهم، تعززت حصة هذه المنطقة من الاستثمارات المغربية المباشرة في الخارج لتنتقل من 17 بالمئة سنة 2003 إلى 42 بالمئة سنة 2012. في المقابل تراجعت حصة أوروبا من رصيد الاستثمارات المغربية الخارجية من 62 بالمئة سنة 2003 إلى 48 بالمئة سنة 2012، كما تراجعت حصتها كل من أمريكا وآسيا على التوالي من 13 بالمئة إلى 1 بالمئة ومن 7 بالمئة إلى 4 بالمئة ما بين 2003 و2012⁽⁷⁾.

رغم ما تعرفه العلاقات الاقتصادية المغربية - الأفريقية من عوائق فإن الحضور الاقتصادي المغربي في القارة يندرج في أفق بناء علاقات استراتيجية مغربية - أفريقية من أهم مميزاتها الارتكاز على العلاقات الثنائية والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية الأفريقية.

وقد حرص المغرب في إطار تعزيز علاقاته الثنائية على تعزيز العلاقات مع كل من مالي والسينغال والكويت ديفوار، حيث بلغت قيمة المبادلات التجارية المغربية السنغالية مليار درهم سنة 2016، أي ما يعادل 0.32 بالمئة من إجمالي المبادلات الخارجية للمغرب. وعلى العموم، سجلت

حصة المغرب في السوق السنغالية، على الرغم من تقلباتها، منحنى تصاعدياً من 0.8 بالمئة سنة 2001 إلى 2.1 بالمئة سنة 2016. كما أن حجم المبادلات التجارية المغربية - الإيفوارية بلغ 1.6 مليار درهم سنة 2016 أي بصعوبة بلغ 0.25 بالمئة من إجمالي التجارة الخارجية للمغرب. كما تعرف حصة المغرب في السوق الإيفوارية ارتفاعاً ملحوظاً منذ سنة 2012 من 0.4 بالمئة إلى 1.1 بالمئة سنة 2016⁽⁸⁾.

إذاً من خلال الإحصاءات يمكن أن نلاحظ انتقالاً مهماً في حجم المبادلات التجارية بين المغرب وأفريقيا، خلال السنوات الماضية، الأمر الذي يعكس اهتماماً متزايداً من المغرب نحو التعاون الاقتصادي جنوب - جنوب، وبخاصة مع البلدان الأفريقية. بيد أن هذا الطموح المتزايد للمغرب في أفريقيا، يجب ألا يخفي حقيقة أن مستوى تبادلاته التجارية معها لا يرقى إلى المستوى المطلوب، فبمقياس التوزيع الجغرافي للتيارات التجارية للمغرب مع الخارج، فإن أفريقيا تعدّ الحليف التجاري الإقليمي الرابع فقط، بما نسبته 6.5 بالمئة من حجم التجارة الخارجية العامة للمغرب، إذ تبقى أوروبا الحليف التجاري الأول بأكثر من 62 بالمئة من مجموع التبادلات، ثم آسيا بـ 19 بالمئة، ثم أمريكا بـ 12 بالمئة.

(7) المصدر نفسه، ص 11-12.

(8) وزارة الاقتصاد والمالية مديرية الدراسات والتوقعات المالية، «المبادلات التجارية بين المغرب والمجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (أكيواس) الفرص المتاحة حسب الدول والمنتجات»، (أيار/مايو 2018)، ص 26.

من خلال ما سبق يمكن القول إنه رغم ما تعرفه العلاقات الاقتصادية المغربية - الأفريقية من عوائق فإن الحضور الاقتصادي المغربي في القارة يندرج في أفق بناء علاقات استراتيجية مغربية - أفريقية من أهم مميزاتها الارتكاز على العلاقات الثنائية والتوجه نحو التكتلات الاقتصادية الأفريقية، بغية جعل المغرب مركز التقاء، ومحوراً للعلاقات الاقتصادية بين القارة والشركاء الأوروبيين والشركاء العرب وبخاصة في بلدان الخليج، وفي بعض الأحيان أيضاً مع بعض الشركاء في الشرق الآسيوي. كما تتجه هذه السياسة إلى ملء الفراغ والضعف الذي تعرفه بنية التبادل بين الدول العربية بالشمال الأفريقي، وبخاصة دول الاتحاد المغاربي الجامد بفعل النزاع بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء.

كما أن الإجراء الذي تبناه المغرب والمتعلق بإلغاء وشطب ديون الدول الأفريقية الأقل نمواً (PMA)، وجعل صادراتها تلج السوق المغربية دون قيود جمركية ساعد على تشجيع الاستثمار الخاص في أفريقيا، والانفتاح الاقتصادي عليه. كما تَمَكَّن المغرب من فرض نفسه كقوة اقتصادية قادرة على ترويج التقدم الملموس في القطاع الاقتصادي، وبخاصة البنوك، والصناعة، والتجارة...، والعمل كحلقة وصل يربط بين الشمال والجنوب، لكن لا ننسى وجود منافسة قوية في ظل حضور قوى كبرى وصاعدة.

ب - على مستوى الانضمام إلى بعض المنظمات الاقتصادية الأفريقية

إلى جانب التركيز على تعزيز العلاقات الثنائية والاستثمار في مختلف القطاعات في القارة الأفريقية حرص المغرب على الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الأفريقية، نظراً إلى الأهمية التي أضحت تحتلها التكتلات الإقليمية داخل المجتمع الدولي. فبعد عودة المغرب للاتحاد الأفريقي قدم طلباً بالانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا⁽⁹⁾.

يسعى المغرب من خلال تحركاته بالقارة السمراء وبخاصة في أفريقيا الغربية إلى إبرام اتفاقات الشراكة الاستراتيجية، وتمهيد الطريق نحو إقامة مناطق التجارة الحرة مع المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا (CEMAC) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (CEDEAO)⁽¹⁰⁾.

كما يعدّ المغرب المستثمر الأول في منطقة غرب أفريقيا، ومن ثم فقبول المغرب في هذا التكتل سيكون ثاني أكبر اقتصاد بعد نيجيريا، وخصوصاً أن المغرب ونيجيريا يجمعهما مشروع مد أنبوب الغاز إلى البحر الأبيض المتوسط، يهدف إلى استفادة الدول الأعضاء في مجال الطاقة

(9) تأسست المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعروفة اختصاراً باسم «سيداو» رسمياً عام 1975 في إثر معاهدة لاغوس بنيجيريا التي عُقدت في كوتونو عام 1993؛ وتضم 15 دولة وهي بنين، بوركينا فاسو، الرأس الأخضر، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كوت ديفوار، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال، سيراليون، التوغو. تهدف المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، وتعزيز المبادلات التجارية بين دول المنطقة، وتعزيز الاندماج في مجالات الصناعة والنقل والاتصالات والطاقة والزراعة والمصادر الطبيعية، فضلاً عن القطاع المالي والنقدي. تقوم المنظمة بالأدوار المنوطة بها من طريق مجموعة من الهياكل، والتي تساعد على التنسيق بين مختلف الدول المنتمية إليها وبين مجموع البرامج التي تشتغل عليه.

(10) «ملف العلاقات المغربية الأفريقية»، مجلة المالية، مصدر سابق، ص 4.

الكهربائية والاندماج الصناعي الإقليمي، وفي هذا السياق قام الملك محمد السادس بإجراء أزيد من 25 زيارة لدول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا منذ سنة 2001، حيث تم إبرام أزيد من 600 اتفاق مع هذه الدول⁽¹¹⁾.

أصبح المغرب منذ سنة 2005 عضواً مراقباً لدى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ونسج علاقات متميزة مع جميع أعضائها وبخاصة مع الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا الذي يضم ثمانى دول كلها أعضاء في المجموعة، الأمر الذي ولد قناة للمغرب بالانضمام للمجموعة.

وفي هذا الصدد، فإن طلب المغرب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يعكس الرغبة في ترسيخ العلاقة بين الطرفين بعدما تطورت علاقة المغرب بأعضائها خلال السنوات الأخيرة، وبخاصة أن هذه المجموعة الاقتصادية تشكل تكتلاً إقليمياً يحظى بإمكانات وفرص اقتصادية مهمة تناهز الثمانين مليار دولار، وبكتلة سكانية تقارب ربع مليار نسمة⁽¹²⁾.

حددت دراسة للجدوى قدمتها دول المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا إلى رؤساء الدول والحكومات للتكثف بعض الإيجابيات والسلبيات التي من الممكن أن تترتب عن انضمام المغرب إلى هذه المجموعة.

على الرغم من كل السلبيات والمخاطر التي يمكن أن تترتب على انضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، إلا أن طلب انضمام المغرب إلى هذا التجمع الاقتصادي تحكمه أبعاد جيواستراتيجية، فانضمامه إلى هذه المنظمة سيمنحه امتيازات على مستوى القارة الأفريقية.

ففي ما يخص الإيجابيات: أشارت الدراسة إلى أن القدرات العسكرية والتجهيزات والتقدم الاقتصادي للمغرب يمثل قيمة مضافة لجهود السلام والأمن والاستقرار في المنطقة تحديداً في عمليات تحقيق السلام، ومواجهة الإرهاب والتطرف العنيف والأمن البحري والوساطة في حل النزاعات.

كما رأت الدراسة أن المغرب يعد رائداً في مجال الدبلوماسية الدينية من خلال تكوين أئمة ومرشدين ينحدرون من غرب القارة الأفريقية تكويناً يركز على الحوار بين الأديان، واحترام الآخر والتواصل بين الثقافات، ويمكن لـ«سيداو» الاستفادة من هذا النموذج الذي جربته المغرب في حربه على «الإرهابيين» والمتطرفين الإسلاميين.

أما في ما يخص المخاطر والسلبيات المحتملة فرأت الدراسة أن انضمام المغرب يمكن أن يسبب اضطراباً في التناغم بين دول المجموعة،

(11) عزيز عليو، «5 حقائق يجب أن تعرفها عن رغبة المغرب في الانضمام إلى مجموعة «سيداو»» 2m.ma (12 كانون الأول/ديسمبر 2017)، <<https://bit.ly/3plbHIX>>.

(12) حسن الأشرف، «مكاسب المغرب من وراء الانضمام لمجموعة «سيداو»»، حوار مع د. إدريس لكريني مدير مختبر الأبحاث والدراسات الدولية حول إدارة الأزمات، جامعة القاضي عياض مراكش، العربي الجديد، 6/6/2017، <<https://bit.ly/36B3AsE>>.

وقد يخلق تقاطباً حاداً داخل المجموعة، فالمغرب بما يملكه من مقومات اقتصادية، وقوة جذب ثقافية، سيخلق انقساماً حاداً بين الدول. كما رأت أن فشل الاتحاد المغربي والمجموعة الاقتصادية لشمال أفريقيا يعود أساساً إلى غياب التفاهم السياسي والاقتصادي بين المغرب والجزائر بخصوص قضية الصحراء الغربية، فضلاً عن أن الدول الأعضاء بهذه المجموعة ملزمة باستقبال أي مشكل قد يحدث نتيجة اختلاف المواقف بين البلدين المغاربيين في خصوص قضية الصحراء التي قد تُحدث انقساماً حول القضية المتنازع عليها. إضافة إلى ذلك فالمغرب ملزم بالخضوع لمجموعة من الشروط ذات الصلة باحترام البرتوكول الأممي المتعلق بحرية تنقل الأشخاص والبضائع والعملية الموحدة، وحق الإقامة، والفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية⁽¹³⁾.

على الرغم من كل السلبيات والمخاطر التي يمكن أن تترتب على انضمام المغرب إلى المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، إلا أن طلب انضمام المغرب إلى هذا التجمع الاقتصادي تحكمه أبعاد جيواستراتيجية، فانضمامه إلى هذه المنظمة سيمنحه امتيازات على مستوى القارة الأفريقية، كما أن المشاكل التي تعانيتها أغلب دول هذه المجموعة من تفشي «الإرهاب» والهجرة غير النظامية وأزمات أخرى يمكن مواجهتها بالتنسيق بين هذه الدول والاستفادة من التجربة المغربية، والرؤية المستقبلية التي تعتمد عليها المملكة في نطاق تعاون جنوب - جنوب⁽¹⁴⁾.

2 - الفاعلون الرسميون والدبلوماسية الاقتصادية

أمام الأهمية التي أضحت تحتلها الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز العمل الدبلوماسي، راهنت المؤسسة الملكية على إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي في العلاقات بين الدول الأفريقية في إطار تعاون جنوب - جنوب، حيث ركز الملك محمد السادس في الرسالة التي وجهها إلى ندوة السفراء المنعقدة في الرباط بتاريخ 30 آب/أغسطس 2013 على ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في العمل الدبلوماسي، بغية تطوير الشراكات وجلب الاستثمارات وتعزيز جاذبية البلاد وكسب مواقع جديدة وتنمية المبادلات الخارجية. لكن واقع الحال يبرز صعوبات المساطر والإجراءات للقيام بالاستثمار، وفي هذا السياق سبق للملك محمد السادس أن أكد في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة الذكرى 19 لعيد العرش بتاريخ 29 تموز/يوليو 2018 على ضرورة إخراج الميثاق الجديد للاستثمار وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار قصد تشجيع المستثمرين في الداخل والخارج، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تعززت تنمية المبادلات التجارية من خلال الزيارات الملكية لأفريقيا، حيث يرافق الملك محمد السادس في جل جولاته الأفريقية، مستشاريه ووزراء من ذوي الاختصاص المباشر حسب طبيعة الزيارة، وكذا برجال الأعمال؛ سواء من القطاعات الإنتاجية العمومية أو من القطاع الخاص، وهو ما يظهر بقوة في مشاريع التعاون القطاعي، والبنى التحتية، والنقل، والاتصالات، وقطاع المصارف

(13) «Etude d'Impact sur les implications de l'adhésion du maroc à la cedeao», *Jeune afrique* (18) (13) décembre 2017), <<https://bit.ly/32X5zXx>>.

(14) الأشرف، المصدر نفسه.

والتأمينات، وقطاع الصناعات الخفيفة، وما سوى ذلك....، ويتم اختتام هذه الزيارات بتوقيع الكثير من الاتفاقيات الاقتصادية التي شكلت إطارًا جديدًا للتعاون جنوب - جنوب⁽¹⁵⁾.

من خلال الزيارات الملكية المتعددة لعدد من دول القارة الأفريقية يمكن القول إننا إزاء تصور «جديد» يقوم على الاستثمار المباشر ونقل الخبرات والمعارف، عوضًا من الارتكان إلى علاقات مبنية - كما في الماضي - على تبادل السلع الفلاحية وشبه المصنعة بين الطرفين⁽¹⁶⁾. وتأكيدًا لهذا التوجه، أشار الملك محمد السادس، في رسالة إلى المنتدى الاقتصادي المغربي - الإفريقي بأبيدجان، إلى أن «أفريقيا قارة كبيرة، بقواها الحية ومواردها ومؤهلاتها، يجب أن تأخذ مصيرها بيدها؛ لأنها لم تعد مستعمرة. لذلك فإن أفريقيا يجب أن تضع الثقة في أفريقيا، إنها بحاجة أقل للمعونة، وتحتاج إلى المزيد من الشراكات ذات الفائدة المتبادلة، إنها ليست بحاجة إلى المساعدة الإنسانية؛ بل إلى مشاريع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية»⁽¹⁷⁾.

من خلال ما سبق، نجد أن المغرب - بهذا النموذج - لا يتطلع إلى تأدية دور الوسيط المحايد؛ بل يراهن على تكريس تعاون يندرج ضمن العلاقات شمال - جنوب، وجنوب - جنوب.

إن تحركات الفاعلين الرسميين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية اقتصرت على المؤسسة الملكية التي شكلت المحرك الأساس في تفعيل العلاقات المغربية - الأفريقية، نظرًا إلى اعتبارات تاريخية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي المغربي الذي تحتل فيه المؤسسة الملكية مكانة مهمة.

وفي هذا السياق وتمشيًا مع الأهمية التي أضحت يحتلها البعد الاقتصادي في المجال الخارجي، تبنت وزارة الخارجية استراتيجية للنهوض بالدبلوماسية الاقتصادية، تستجيب للتحولات التي يعرفها المناخ الاقتصادي بالمغرب، وتواكب تطوع المملكة إلى أن تصبح قطبًا ماليًا جوهريًا وقاريًا، من خلال وضع الجانب الاقتصادي في صلب استراتيجيتها، بالنظر إلى أهمية هذا الجانب في تدعيم الروابط بين البلدان، وإعطاء دفعة جديدة للدبلوماسية الاقتصادية مع أفريقيا كأولوية، والتركيز على مواكبة المستثمر المغربي في جميع

الأنشطة⁽¹⁸⁾. غير أن هذه الاستراتيجية اعتراها الكثير من الاختلالات على مستوى التفعيل، نظرًا إلى غياب العنصر البشري المؤهل للنهوض بالدبلوماسية الاقتصادية.

(15) Faiçal Mekouar, «Le Maroc à la conquête de l'Afrique», *Regards*, no. 3 (2013), p. 7.

(16) رشيد العثماني، *الدبلوماسية الاقتصادية في الممارسة المغربية خلال الفترة 1998 - 2002*، ص 142.

(17) مقتطف من الخطاب الملكي الذي ألقاه الملك محمد السادس، بمناسبة افتتاح المنتدى الاقتصادي المغربي - الإفريقي، بأبيدجان، في 24 شباط/فبراير 2014، <<https://bit.ly/3lss2mn>> (تاريخ الزيارة 20 حزيران/يونيو 2015).

(18) تم تقديم هذه الاستراتيجية الدبلوماسية الجديدة، أثناء لقاء بمقر الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في 19 كانون الأول/ديسمبر 2013.

كما قامت مجموعة من رجال الأعمال المغاربة بزيارات عمل إلى أفريقيا حيث اعتمد المغرب في توسعه الاقتصادي على البنوك المغربية الثلاثة الكبرى، مجموعة «التجاري وفا بنك» و«البنك المغربي للتجارة الخارجية»، و«البنك المركزي الشعبي»، التي شكلت منصة مالية وضمانة قوية للاستثمارات، إذ استفادت من تكثيف حضورها خلال السنوات الأخيرة في السوق الأفريقية، وأصبحت سنداً للمقاولات المغربية والأجنبية الراغبة في الاستثمار في القارة السمراء⁽¹⁹⁾.

من خلال ما سبق، يمكن القول إن تحركات الفاعلين الرسميين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية اقتصرت على المؤسسة الملكية التي شكلت المحرك الأساس في تفعيل العلاقات المغربية - الأفريقية، نظرًا إلى اعتبارات تاريخية مرتبطة بطبيعة النظام السياسي المغربي الذي تحتل فيه المؤسسة الملكية مكانة مهمة؛ إذ تتمتع بمجمل الصلاحيات والسلطات اللازمة لقيادة البلاد وضمان استقرارها واستمرارها، إلى الحد الذي دفع بعدد من الباحثين إلى اعتبار

السياسة الخارجية تدخل ضمن ما يسمى «المجال المحفوظ والخاص للملك». وهذا يفسر غياب الفاعلين الآخرين في مجال الدبلوماسية الاقتصادية رغم الأدوار والاختصاصات المخولة لها على مستوى القوانين، فدستور 2011 وسع من صلاحيات كل من وزير الخارجية ورئيس الحكومة إلا أنه على مستوى الممارسة تبرز المؤسسة الملكية كفاعل أساسي في الحقل الخارجي المغربي.

تجدر الإشارة إلى أنه رغم تحركات الفاعلين الرسميين لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في أفريقيا وتوقيع الكثير من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تحول دون ذلك، سواء تعلق الأمر بانتشار الفساد المالي والإداري في مجموعة من بلدان القارة التي تعرقل عمل الاستثمارات بتلك الدول، أو التنافس الدولي على الاستثمارات بالقارة التي تبقى محور تنافس بين مجموعة من الدول.

ثانيًا: حضور الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في أفريقيا

عرفت العلاقات المغربية - الأفريقية تطورًا لافتًا في السنوات الأخيرة، واعتمدت في ذلك على مجموعة من الآليات التاريخية، الاقتصادية، الإنسانية، الدينية والجيوسياسية. إلا أن الدبلوماسية الاقتصادية في أفريقيا تواجهها مجموعة من التحديات التي تفرض على الدبلوماسية المغربية

Mohamed Harakat, «Du gouvernement à la gouvernance de la diplomatie économique,» *Revue* (19) *Marocaine d'audit et de développement*, vol. 40 (2018), p. 13.

تجاوزها عبر استثمار الإمكانات المتاحة للمغرب لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية تجاه أفريقيا كرهان استراتيجي. فما هي أهم العوائق التي تواجه هذه الدبلوماسية الاقتصادية تجاه أفريقيا؟ وما هي أهم الفرص الممكن استثمارها لتفعيل سياسة جنوب - جنوب التي سطرها السياسة الخارجية المغربية ضمن أولياتها الأساسية؟

1 - عوائق الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في الفضاء الأفريقي

رغم تحركات الفاعلين الرسميين لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في أفريقيا وتوقيع الكثير من الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي، توجد مجموعة من التحديات التي تحول دون ذلك، سواء تعلق الأمر بانتشار الفساد المالي والإداري في مجموعة من بلدان القارة الأمر الذي يعرقل عمل الاستثمارات بتلك الدول، أو بقلّة البيانات والمعلومات المتاحة عن فرص الاستثمار في أفريقيا، وضعف البنى التحتية واللوجستية لدى مجموعة من دول أفريقيا جنوب الصحراء. كما أن التجارة بين المغرب وعدد من البلدان الأفريقية تبقى حبيسة إكراهات التكلفة بفعل ارتفاع الحقوق الجمركية أو التأخر في تنفيذ بعض الاتفاقيات ذات الطابع التجاري والاستثماري.

إن السياسات التجارية لأفريقيا جنوب الصحراء تبقى حمائية نسبياً، بل الأكثر من ذلك نجد معظم البلدان الأفريقية تهيمن فيها الدول على الاقتصاد، حيث سبق لصندوق النقد الدولي أن اعتبر الأنظمة التجارية في أفريقيا الأكثر تقييداً مقارنة بباقي دول العالم، وخصوصاً أن الرسوم الجمركية في أفريقيا (20 بالمئة في المتوسط) هي الأكثر ارتفاعاً مقارنة بأي منطقة أخرى⁽²⁰⁾، فضلاً عن الغياب شبه التام للخطوط المباشرة للنقل البري والبحري الذي يسهم في زيادة تكاليف إضافية⁽²¹⁾.

كما أن عوائق الاستثمار المغربي في أفريقيا جنوب الصحراء تتمثل بهيمنة بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى كاتصالات المغرب، والتجاري وفا بنك والبنك المغربي للتجارة الخارجية والبنك الشعبي المركزي والخطوط الملكية⁽²²⁾. لذا ينبغي على المغرب تشجيع قطاعات أخرى وتقوية دبلوماسيته الاقتصادية من خلال تنويع استثماراته في أفريقيا وعدم الاقتصار على القطاعات السالفة الذكر وتعزيز وتنويع حضوره فيها⁽²³⁾. فضلاً عن أن المغرب لا يزال يعاني مجموعة من التحديات عند قيامه بالاستثمارات في بعض المناطق الأفريقية محاولاً تجاوزها من خلال⁽²⁴⁾:

- تطوير الإطار القانوني الذي ينظم العلاقات التجارية المغربية الثنائية وخصوصاً مع دول أفريقيا الشرقية والجنوبية التي يلاحظ أن فيها حضوراً مغربياً ضعيفاً.

(20) «العلاقات المغربية الإفريقية طموح نحو حدود جديدة»، مديرية الدراسات والتوقعات المالية وزارة الاقتصاد المالية (أيلول/سبتمبر 2014)، ص 14.

(21) المصدر نفسه، ص 14.

(22) المصدر نفسه، ص 20.

(23) التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016، ص 35.

(24) جواب السيد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة، ص 5.

- تفعيل مشاريع التعاون الاقتصادي بعد الزيارات الملكية في مختلف المناطق الأفريقية، من خلال مواكبة مشاريع الشراكة وتنفيذ مضامين اتفاقيات التعاون التجاري والاقتصادي التي وُقعت مع الدول الأفريقية.

- التواصل مع الدول الشريكة للمغرب في أفريقيا قصد البحث عن فرص الاندماج الاقتصادي الجهوي والتعاون والتكامل الاقتصادي بعدما قدم المغرب طلبه للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا.

- تنسيق مواقف المغرب مع الدول الأفريقية في المنظمات الدولية وبخاصة منظمة التجارة العالمية.

- القيام ببعض الإعلانات الإشهارية لتقريب رجال الأعمال المغاربة من السوق الأفريقية وما تتوفر لديه من فرص الاستثمار.

على الرغم من بروز الكثير من التحديات التي تعيق تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والنهوض بها، فإن المغرب تتوافر لديه مجموعة من الإمكانيات التي من شأنها أن تجعل منه فاعلاً اقتصادياً أساسياً في أفريقيا.

كما تجدر الإشارة إلى مجموعة من المخاطر التي ينبغي أخذها في الحسبان من قبل المستثمرين المغاربة في أفريقيا التي يمكن إجمالها في ما يلي⁽²⁵⁾:

- رغم ارتفاع معدلات النمو في أفريقيا فإنه لم يصل بعد إلى الإدماج المتوخى بسبب الفوارق الموجودة، واستمرار الفقر والبطالة في صفوف الشباب. وفي إحصاء للبنك الأفريقي للتنمية أكد أن 60 بالمئة من الطبقة الوسطى في أفريقيا تنتمي إلى الفئة العائمة وتبقى عرضة للمخاطر الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يؤثر، بصورة أو بأخرى، في إمكانيات أفريقيا لأنها تعدّ سوقاً استهلاكية تنعكس تداعياتها على المستثمرين المغاربة والأجانب على حد سواء بأفريقيا.

- عدم الاستقرار السياسي من خلال وجود الكثير من مناطق التوتر التي توجد بها جماعات متطرفة.

- العجز الموجود على مستوى البنى التحتية والخدمات اللوجستية، الأمر الذي أسهم في ضعف استقطاب المستثمرين نحو أفريقيا جنوب الصحراء على عكس بعض دول شرق أفريقيا التي عرفت مشاريع مهمة في البنى التحتية.

- إن التجارة بين المغرب والكثير من البلدان الأفريقية تبقى حبيسة إكراهات التكلفة بفعل ارتفاع الحقوق الجمركية أو التأخر في تنفيذ بعض الاتفاقيات ذات الطابع التجاري والاستثماري.

كما تواجه الاستراتيجية المغربية في أفريقيا تحديات كبيرة من خلال صعود تهديدات متنوعة تضر مصالح الكل من إرهاب وجرائم منظمة عابرة للحدود، وهجرة غير شرعية، في ظل عدم قدرة دول المنطقة على التحكم في حدودها⁽²⁶⁾ وعدم التعاون فيما بينها.

إن تنافس القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والصين وفرنسا وغيرها من القوى الأخرى كتركيا وإيران... على أفريقيا، وخصوصاً أن هذه الأخيرة تزخر بموارد طبيعية مهمة⁽²⁷⁾، يعدّ تحدياً كبيراً ينبغي مواجهته من جانب الدبلوماسية المغربية بتقوية شراكاتها الاقتصادية مع مختلف البلدان الأفريقية في إطار تعاون جنوب - جنوب تحت قاعدة رابح - رابح لضمان استمرار هذه الشراكات⁽²⁸⁾.

2 - فرص تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في أفريقيا

على الرغم من بروز الكثير من التحديات التي تعيق تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والنهوض بها، فإن المغرب يتوافر لديه مجموعة من الإمكانيات التي من شأنها أن تجعل منه فاعلاً اقتصادياً أساسياً في أفريقيا وتمكن من تعزيز العلاقات جنوب - جنوب وجعل المغرب محوراً للربط بين أفريقيا وأوروبا بحكم موقعه الجيوستراتيجي.

وكون السياسة الخارجية تستحضر متغير البيئة الدولية الخارجية، أثناء وضعها لأهدافها⁽²⁹⁾، فإن الدبلوماسية المغربية مدعوة إلى تكثيف أولوياتها واستراتيجياتها مع البيئة الدولية الحالية، من خلال استثمار الإمكانيات المتاحة للمغرب، لتعميق علاقاته الاقتصادية مع أفريقيا.

وبالتالي فنجاح الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في أفريقيا يتوقف على قدرتها على الاستثمار وخلق مصالح اقتصادية متبادلة عبر تكثيف وتنويع المبادلات التجارية مع مختلف بلدان القارة، وبخاصة في ظل وجود منافسة دولية قوية.

لذلك يجب العمل على تطوير المساعدة التقنية والعلمية والثقافية وتبادل الخبرات في عدة مجالات، ولا سيما أمام تزايد مبادرات المساعدات المالية الموجهة للتنمية لمصلحة البلدان الأفريقية⁽³⁰⁾، فقد أفادت دول متعددة في غرب أفريقيا من دعم مالي لإنجاز مشاريع تنموية ذات

(26) عبد العالي حور، «الاستراتيجية المغربية في أفريقيا: الرهانات والتحديات»، مجلة رهانات (ملف العدد حول المغرب وأفريقيا)، الصادرة عن مركز الدراسات والأبحاث الإنسانية- مدى، العدد 44 (2018)، ص 45-46.

(27) جواب السيد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني خلال الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة - مجلس النواب - (المادة 100 من الدستور)، المحور الثاني الدبلوماسية الاقتصادية للمغرب في الفضاء الأفريقي، جلسة رقم 1، الثلاثاء 26 شعبان 1438 الموافق لـ 23 أيار/مايو 2017، ص 4.

(28) التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لسنة 2016، ص 35.

(29) عودة عبد الملك، «قضايا العلاقات العربية-الإفريقية واستراتيجية مقاربتها»، السياسة الدولية، العدد 148 (نيسان/أبريل 2002)، ص 33.

(30) استفاد عدد من دول غرب أفريقيا من دعم مالي مهم (أت من أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية) لإنجاز مشاريع تنموية ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية، موجهة بالخصوص إلى قطاعات التربية والتعليم، والصحة والفلحة والنقل والري العصري، ومد شبكات الماء الصالح للشرب، ومعالجة المياه، والكهرباء القروية والحضرية، وتقوية القدرات الوظيفية والعملية.. وغير ذلك. انظر: «العلاقات المغربية الإفريقية طموح نحو حدود جديدة»، مديرية الدراسات والتوقعات المالية وزارة الاقتصاد المالية (أيلول/سبتمبر 2014)، ص 23.

طبيعة اقتصادية واجتماعية، وقد حصل المغرب على المرتبة الثانية في استقطاب الاستثمارات بأفريقيا بعد جنوب أفريقيا، وهو ما سيمكن المغرب من تأدية دور مهم في هذا المجال وذلك في إطار تعاون ثلاثي. ويمكن تفعيل هذا التعاون التقني من خلال تعزيز الحوار المؤسساتي والقيام بشراكات بين مقاولات القطاع الخاص والتعاون المؤسساتي الثنائي والمبادلات - التقنية بين المنظمات المهنية ومقاولات القطاع العام، وتنظيم منتديات للتشاور - الدائم بغية تقريب السياسات الاقتصادية والتجارية. وكذا العمل على تعزيز التعاون في مجال التربية والتكوين المهني عبر مساعدة الشركاء على وضع سياسة ملائمة في التعليم - التقني والتكوين المهني، وبخاصة في أفريقيا الفرنكفونية، لكن بالرغم من هذه الجهود إلا أنها لم تنعكس بشكل جيد على المواطنين والمواطنات، وخصوصاً، أن المستفيدين من هذه المشاريع هم المقاولون الكبار.

وبالموازاة مع ذلك فإن تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية المغربية يستوجب استراتيجية لا تروم الاقتصار على إشراك القطاع الخاص في الاستثمارات المتجهة لأفريقيا فقط، بل منحه الأدوات والضمانات اللازمة للقيام بدوره. فوجود المقاولات المغربية في أفريقيا يحتاج المزيد من الدعم والمساندة للقطاع الخاص من جانب السلطات المغربية وذلك عبر ما يلي⁽³¹⁾:

- دعم الصادرات إلى أفريقيا عبر تقديم قروض ميسرة للمصدرين.
- وضع خطة عمل شاملة للحرك المغربي في أفريقيا ومتابعة تنفيذها بالتنسيق مع الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة الخارجية والتعاون المغربي.
- توسيع شبكة النقل نحو أفريقيا من خلال التنسيق بين وزارتي النقل والتجارة بغية زيادة خطوط الطيران المغربية المتجهة للدول الأفريقية، وكذلك خفض رسوم التنقل والشحن الجوي على الطائرات الوطنية.

وتبقى مسألة تفاعل وتكيف المغرب لاستراتيجيته مع الاستراتيجيات الجديدة للقوى الكبرى، وبخاصة بين القوى التقليدية (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، إنكلترا...)، والقوى الصاعدة ولا سيما «مجموعة بريكس»، التي تضم كلاً من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، أمراً حتمياً للنهوض بالدبلوماسية الاقتصادية⁽³²⁾.

رغم تواضع الإمكانات المغربية في التصدي لنفوذ هذه القوى، فإن الدبلوماسية المغربية تتوافر لديها فرص من شأنها مساعدة السياسة الخارجية تجاه أفريقيا على إعادة ترتيب أولوياتها في القارة السمراء، وبناء توازنات استراتيجية مع القوى المتنافسة على القارة الأفريقية⁽³³⁾، وتكمن أهم هذه الفرص في ما يلي:

Mohamed Harakat, «Le Maroc en quête d'une doctrine et d'une identité de diplomatie économique: (31)

Paradigmes et enjeux,» *Revue marocaine d'audit et de développement*, no. 40 (2015), p. 34.

(32) عاشور لبابة، «الدبلوماسية المغربية في أفريقيا»، *مجلة المغرب الإفريقي* (جامعة محمد الخامس السويسي،

معهد الدراسات الأفريقية - الرباط)، العدد 10 (2010)، ص 23.

(33) عادل مساوي، *علاقات المغرب بإفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية* (الرباط: كلية العلوم

القانونية والاقتصادية والاجتماعية، 2003)، ص 90.

- الموقع الجيوسياسي للمغرب، المتميز بقربه من أوروبا إضافة إلى امتداده على المحيط الأطلسي، وهذا الموقع يعد نقطة ارتكاز مهمة في بناء إطار مستقبلي لعلاقات المغرب مع دول أفريقيا جنوب الصحراء، من خلال احتفاظ المغرب بميزة الممر الحتمي (Passage Incontournable) سواء في اتجاه الشمال أو الجنوب (أفريقيا جنوب الصحراء). هذا الموقع يجعل من المغرب حاضراً في انشغالات وأجندات القوى الكبرى، وهو ما يتيح له في بعض الأحيان هامشاً من الحركة والمناورة في لعبة المنافسة الدولية.

إن محدودية الموارد الاقتصادية للمغرب، لم تمنعه من تقديم تجربة مهمة على الصعيد الأفريقي والمغاربي من حيث الانفتاح والمناخ الاستثماري، والخبرة المالية والبنكية، وهذا يؤهله لتفعيل دوره إقليمياً من طريق خلق قاعدة اقتصادية (Plate Forme - Hub)، توظف براغماتياً مناخ المنافسة الاقتصادية ومبدأ الاعتماد الاقتصادي المتبادل⁽³⁴⁾.

فهذه الإمكانيات تعطي للمغرب هامشاً للتوضع وتعزيز حضوره الاستراتيجي في أفريقيا على المديين المتوسط والبعيد، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الفرص المتاحة للدبلوماسية المغربية لتعزيز علاقاتها الاقتصادية تجاه القارة الأفريقية على المستوى الجهوي، وبخاصة أنه من المآخذ التي توجّه للدبلوماسية المغربية في أفريقيا هو تمركزها الشديد في أفريقيا الفرنكوفونية، وتحديداً في أفريقيا الغربية والوسطى، مع تسجيل ضعف وجودها في الفضاء الأنكلوفوني (شرق أفريقيا)، وخصوصاً أن عدداً مهماً من هذه الدول تتبنى مواقف عدائية تجاه الأطروحة الرسمية للمغرب في مسألة وحدته الترابية⁽³⁵⁾.

الأمر الذي يفرض على الدبلوماسية المغربية التفكير مستقبلاً في تبني خطة لإعادة التوازن والانتشار، والعمل على تقوية علاقات المغرب مع هذه الدول، والتركيز على المجال الاقتصادي لتجاوز المشاكل السياسية، فيمكن في المرحلة الأولى الرهان على دول محورية؛ فمثلاً في أفريقيا الغربية يمكن الرهان على تطوير العلاقات مع نيجيريا على الأقل من أجل تخفيف تأثيرها في المغرب داخل المحور الثلاثي المكون من الجزائر ونيجيريا وجنوب أفريقيا، ويمكن إضافة دولة غانا، إذ بالرغم من أنها دولة صغيرة استطاعت أن تسوق لنموذج متقدم على مستوى الانتقال الديمقراطي والنمو الاقتصادي، وهي مرشحة أن تكون من الدول المنتجة والمصدرة للنفط مستقبلاً⁽³⁶⁾.

أما على صعيد أفريقيا الشرقية فيمكن التركيز على إثيوبيا؛ فإلى جانب احتضانها لمنظمة الاتحاد

Paul Goldschmidt, «Le Maroc: Hub de l'intégration financière africaine?», *Tribune* (Institut Thomas) (34) More), vol. 40 (mars 2014), p. 16.

(35) ناصر بوريطة، المغرب ودول الجنوب: الدبلوماسية المغربية ورهانات المستقبل (1956-2006) (الدار البيضاء: منشورات النادي الدبلوماسي المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، 2007)، ص 111.

(36) محمد ولد الفاغل «السياسة الخارجية المغربية تجاه أفريقيا جنوب الصحراء تحت عهد الملك محمد السادس»، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد هلال - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ظهر المهرز - فاس، (2012-2013)، ص 179-180.

الأفريقي، تنامي دورها أكثر فأكثر في منطقة القرن الأفريقي، بعد تغير موازين القوى وأصبحت الوكيل الأول في مسألة مكافحة «الإرهاب»، إلى جانب كينيا التي أصبحت تمثل مركزاً مالياً مهماً في المنطقة. أما في أفريقيا الجنوبية فهناك أنغولا، وإن كانت محسوبة على الدول الناطقة بالبرتغالية، فهي دولة قوية وثاني دولة منتجة ومصدرة للنفط في أفريقيا. وقد انضمت إلى منظمة الأوبك وتعد منافساً قوياً لجنوب أفريقيا في منطقة نفوذها.

يتضح من خلال ما سبق أن الاستثمار في تنمية هذه العلاقات يمكن أن يكون مدخلاً عقلانياً لتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، فالمغرب مطالب بالاستمرار في تعزيز حضوره (من خلال؛ مؤشرات إيجابية، تكثيف الزيارات الملكية، الدبلوماسية الاقتصادية، الدبلوماسية الإنسانية، تفعيل العلاقات الثنائية، المساعدة العسكرية...)، في منطقة الساحل والصحراء بفعل أهميتها المتنامية جيوسياسياً (كمنطقة متاخمة بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء)⁽³⁷⁾.

إن تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية أضحى من الرهانات الأساسية لجعل السياسة الخارجية مدخلاً

لتحقيق التنمية، الأمر الذي يستوجب التعاون بين وزارة التجارة الخارجية ووزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي كما في الكثير من البلدان، وذلك من أجل فاعلية أكبر للدبلوماسية الاقتصادية مع التشديد على تعزيز قدرات وكفاءات الفاعلين في الخارجية المغربية.

خاتمة

من خلال التطرق إلى التجربة المغربية في مجال الدبلوماسية الاقتصادية تجاه أفريقيا، خلصنا إلى أن العلاقات الاقتصادية المغربية - الأفريقية عرفت تطوراً مهماً في السنوات الأخيرة رغم وجود مجموعة من المشاكل التي ينبغي تجاوزها. كما أن آلية الدبلوماسية الثنائية وتبادل الزيارات شكلت آلية أساسية للنهوض بهذه العلاقات، وهذا يعطي إشارات سياسية واضحة وقوية على أن المغرب يراهن على دوره الاستراتيجي في مد جسور التواصل مع باقي الدول الأفريقية وفتح بوابة أساسية نحوها. كما أن العامل الاقتصادي برز كمحرك أساسي للدبلوماسية المغربية التي حاولت تجاوز المشاكل السياسية والاتجاه نحو دول تعارض الأطروحة الرسمية للمغرب في قضية الصحراء، في إطار مقارنة ترى أن تفعيل العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يساهم في تذويب المشاكل السياسية ويكون مدخلاً مهماً لحلها.

رغم التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في أفريقيا، سواء على مستوى

محدودية الموارد الاقتصادية المغربية أو احتدام المنافسة الدولية في القارة الأفريقية، فالمغرب تتوافر لديه مجموعة من الإمكانيات التي تحتم على الدبلوماسية المغربية استثمارها لتفعيل العلاقات المغربية - الأفريقية بالشكل الذي يخدم مصالحهما. فالموقع الجيو - ستراتيحي للمغرب بقربه من أوروبا وأفريقيا يعدّ مدخلاً مهماً يمكن استثماره لتفعيل العلاقات جنوب - جنوب وشمال - جنوب.

إن رهان المغرب على الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الأفريقية من شأنه أن يمثل آلية لإعادة تموضعه داخل الفضاء الأفريقي، ويسهم في تطوير العمل المشترك والتعاون والتنسيق الأفريقيين في إطار التعاون جنوب - جنوب وفقاً للمصالح المشتركة لبلدان القارة الأفريقية. ختاماً وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة للدبلوماسية

الاقتصادية المغربية تجاه أفريقيا ومردوديتها على الاقتصاد الوطني، إلا أنه يمكن القول إن هذا التوجه سيقوي صادرات المغرب وسينعش المبادلات التجارية وسيدفع بعجلة التنمية الاقتصادية وبتطور مؤشر النمو □

إن رهان المغرب على الانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الأفريقية من شأنه أن يمثل آلية لإعادة تموضعه داخل الفضاء الأفريقي، ويسهم في تطوير العمل المشترك والتعاون والتنسيق الأفريقيين في إطار التعاون جنوب - جنوب وفقاً للمصالح المشتركة لبلدان القارة الأفريقية.

الحروب التجارية في العالم وأثرها في آسيا الوسطى وأذربيجان

محمود أبو حوش^(*)

باحث سياسي مصري متخصص في شؤون الشرق الأوسط،
وباحث لدى مركز جدار للدراسات.

وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل 2019، كان النشاط الاقتصادي يتحرك بوتيرة سريعة في كل مناطق العالم منذ عام مضى بمعدل 3.9 بالمئة بين عامي 2018 و2019، لكن الأمور شهدت تغيراً كبيراً من خلال التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والضغط الاقتصادي الكلية في الأرجنتين وتركيا، وتشديد سياسات الائتمان في الصين، وتضييق الأوضاع المالية إلى جانب عودة السياسة النقدية إلى طبيعتها في الاقتصادات المتقدمة، والاضطرابات في قطاع صناعة السيارات في ألمانيا. كل هذا ساهم بلا شك في إضعاف التوسع في النشاط الاقتصادي العالمي.

توقع التقرير أن ينخفض التوسع العالمي في النمو في النصف الثاني من عام 2019 إلى 3.3 بالمئة على 70 بالمئة من الاقتصاد العالمي في ظل التحديات الكبيرة لكثير من البلدان، وقدر كبير من عدم اليقين على المدى القصير، وبخاصة مع اقتراب معدلات النمو في البلدان المتقدمة من مستواها الممكن المحدود على المدى البعيد، وما تجدر الإشارة إليه أن نسبة النمو في الاقتصاد العالمي كانت 4 بالمئة عام 2017، ثم تراجعت منذ بداية عام 2018⁽¹⁾.

ورغم أن التقرير توقع أن يحدث انتعاش في النصف الثاني من عام 2019 من طريق التيسير الكبير لسياسات الاقتصادات الكبرى، الذي أمكن تحقيقه بغياب الضغوط الضخمة، إلا أنه ركز على مخاطر التطورات السلبية، حيث توجد حالة من الهدنة غير المستقرة في شأن السياسة التجارية، إذ يمكن أن تشتعل التوترات وتمتد إلى مجالات أخرى، وهو ما يسبب اضطرابات كثيرة في سلاسل التوريد العالمية. كذلك تشهد الصين تطورات سلبية مفاجئة، ناهيك بخطورة خروج بريطانيا من

abohoshmahmoud123@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، عدد نيسان/أبريل 2019، ص «م» و«س».

الاتحاد الأوروبي، إلى جانب مواجهة مواطن الضعف المالي الكبيرة المقترنة بارتفاع ديون القطاعين الخاص والعام في كثير من البلدان، ومع التوسع في الضعف المتوقع لأجزاء مهمة من العالم، قد يؤدي تحقق هذه المخاطر السلبية إلى تفاقم الآفاق إلى درجة كبيرة. وبحسب التقرير يمثل تراجع الطلب الخارجي، ولا سيما من شركاء تجاريين أساسيين (الصين، وأوروبا، وروسيا)، أحد التحديات الرئيسية أمام مختلف بلدان الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى. فقد ذكر التقرير كذلك أنَّ تراجع أسعار النفط مؤخراً سينعكس سلباً على الدول المصدرة للنفط حيث بلغت أسعار النفط في تشرين الأول/أكتوبر 80 دولاراً للبرميل، وفي ظل اضطرابات العرض في إيران وليبيا وفنزويلا، بدأ ارتفاع الأسعار مجدداً، لكن أسعار النفط قد تراجعت بحدة منذ ذلك الحين بسبب زيادة ضعف النمو العالمي، وقوة الإنتاج في الولايات المتحدة، والإعفاء المؤقت لبعض الصادرات النفطية الإيرانية من العقوبات ونتيجة لذلك فقد تراجعت إلى 50 دولاراً للبرميل، إلا أنها ارتفعت مؤخراً إلى 65 دولاراً للبرميل وتظل أسعار النفط في حالة تقلب مستمرة. فلا تزال دول آسيا الوسطى عقب التعافي من الصدمات الخارجية الكبيرة في التوقيت التالي 2014 - 2016، غير أن التحديات التي خلفتها هذه الصدمات ولم يتم علاجها حتى الآن، بما فيها الناتجة من مواطن الضعف في بعض النظم المصرفية والإصلاحية الهيكلية غير المكتملة، التي تؤدي إلى انخفاض كبير في النمو عن مستوياته الممكنة على المدى الطويل في ظل تراجع التجارة العالمية والتوترات التجارية المستقبلية المحتملة، صار التصدي لهذه التحديات أكثر صعوبة.

وفي سياق كل هذه التوترات في الاقتصاد العالمي، التي تمتد انعكاساتها على شتى المناطق والمجالات، يثار لدينا تساؤل حول التأثير الذي سينعكس من هذه التوترات والحروب التجارية الدائرة بين الدول الاقتصادية الكبرى في دول آسيا الوسطى وأذربيجان؟ وعليه؛ من الممكن أن نفرد الحديث في هذا الصدد من خلال أربعة عناصر رئيسة لتوضيح طبيعة تأثير دول آسيا الوسطى وأذربيجان بهذه التوترات. يكمن العنصر الأول في التطرق إلى شكل الصراع التجاري في النظام الاقتصادي العالمي، فنتيجة لزيادة حدة التوتر وتنامي التصعيد بين الدول الكبرى، ولا سيما الصين والولايات المتحدة وروسيا، أضى من المهم التعرف إلى شكل هذا التصعيد وملامحه، أما عن الثاني، فيبدأ في إظهار أثر حالة التوتر والتصعيد بين الدول الكبرى في دول آسيا الوسطى وأذربيجان، حيث إن الموقعين الجيوسياسي والجيواقتصادي اللذين تحظى بهما دول آسيا الوسطى وأذربيجان جعلها قابلة للتأثر بهذه التوترات الاقتصادية بصورة أو بأخرى. أما الثالث، فيتضح من إمكان وجود صراع وتنافس آخر على منطقة آسيا الوسطى غير الاقتصادي، إذ تتمتع دول آسيا الوسطى بطبيعة الحال بأهمية استراتيجية لدى الأطراف الدولية الكبرى. وعليه تدخل هذه الأهمية في تنافس عسكري وسياسي إلى جانب الاقتصادي من جانب الدول الكبرى على هذه المنطقة. أما عن الرابع، فيتطرق إلى أثر استراتيجية «الحزام والطريق» في منطقة آسيا الوسطى وأذربيجان، حيث تعد مبادرة الصين «طريق الحرير الجديد» من أبرز أوجه التعاون مع دول آسيا الوسطى وأذربيجان التي يفترض أن يكون لها انعكاسات مباشرة على هذه الدول. وبناءً على ما تم ذكره آنفاً، يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

أولاً: إشكالية الصراع الحالي في الاقتصاد العالمي

لا يزال النشاط الاقتصادي العالمي حتى الآن يسير بوتيرة ضعيفة بعد حالة التباطؤ الحاد الذي شهده منذ عام 2018، حيث حدث ضعف كبير في زخم نشاط الصناعات التحويلية على وجه التحديد حتى بلغ مستويات لم يشهدها منذ الأزمة المالية العالمية، كما أدى تصاعد التوترات التجارية والجغرافية السياسية إلى زيادة عدم اليقين في شأن مستقبل النظام التجاري العالمي والتعاون الدولي بالأحرى، وهو ما انعكس على ثقة الأعمال، والقرارات الاستثمارية، والتجارة العالمية، حيث كان التحول نحو زيادة تيسير السياسة النقدية، سواء من طريق الإجراءات أو الإفصاح العام، قد أدى إلى تخفيف أثر هذه التوترات في مزاج الأسواق المالية ونشاطها، إلى جانب قيام قطاع الخدمات المرن على وجه العموم بدعم نمو التوظيف، ورغم هذا كله، لا تزال هناك آفاق محفوفة بالمخاطر في ظل تنبؤات صندوق النقد الدولي حول تراجع النمو العالمي إلى 3 بالمئة، وهذه نسبة ذكرها عدد تشرين الأول/أكتوبر 2019 في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لصندوق النقد الدولي. والجدير بالذكر أن تقرير نيسان/أبريل 2019 كان قد توقع انخفاض النمو إلى 3.3 بالمئة في النصف الثاني من 2019.

غير أنه في ظل عدم اليقين المحيط بآفاق الاقتصاد في الكثير من البلدان، والتباطؤ الاقتصادي المتوقع في الصين والولايات المتحدة، ووجود عدد من المخاطر البارزة التي ستنعكس على عدة مناطق، يزيد احتمال تباطؤ وتيرة النشاط العالمي إلى حد أكبر كثيرًا، نتيجة عودة التوترات التجارية إلى الارتفاع الحاد مجددًا، وبالأخص بين الولايات المتحدة والصين، بعد أن شهدت هدوءًا في أوائل هذا العام، أسفر عن زيادات كبيرة في الرسوم الجمركية بين الولايات المتحدة والصين، والتأثير في مزاج الأعمال ومستوى الثقة على مستوى العالم⁽²⁾. وعليه، لا بد من التطرق إلى شكل وملامح التوترات الاقتصادية الدائرة مؤخرًا بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والصين من جهة أخرى التي يبرز شكلها وحجم تأثيرها في التالي:

- تزايد اهتمام المجتمع الدولي في الأيام القليلة الماضية بالنزاع الاقتصادي الصيني - الأمريكي ونمط العلاقات الاقتصادية بين أكبر عملاقين في العالم اللذين يستحوذان على نحو 40 بالمئة من قيمة اقتصاد العالم، حيث بدأ النزاع التجاري في 22 آذار/مارس 2018 بعد إعلان الرئيس دونالد ترامب عن وجود نية لفرض رسوم جمركية على السلع الصينية بموجب المادة 301 من قانون التجارة 1974، تسرد تاريخ الممارسات التجارية غير العادلة وسرقة الملكية الفكرية. وقد تضمن إجراء فرض الرسوم الجمركية في النصف الأول من 2018 على الألواح الشمسية والغسالات المنزلية والحديد والألومنيوم بنسبة 25 بالمئة بقيمة 50 مليار دولار من الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة، وفرض نسبة 10 بالمئة على واردات صينية بقيمة 200 مليار دولار لتزيد هذه النسبة إلى

(2) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، عدد كانون الثاني/يناير 2019، ص 5.

25 بالمئة بعد مهلة 90 يومًا، والتي تنتهي في آذار/مارس 2019⁽³⁾. وقد أتى إصرار ترامب على فرض هذه الرسوم الجمركية في إطار نزاعه الحمائي لإنجاز التعهدات الآتية:

■ الحد من العجز في الميزان التجاري بين البلدين حيث يعاني الميزان التجاري الأمريكي عجزًا مستمرًا. فعلى سبيل المثال بلغ حجم العجز في 2018 نحو 443 مليار دولار لصالح الصين مقابل 395 مليار دولار في 2017.

الجدول الرقم (1)

العجز في الميزان التجاري بين أمريكا والصين (بالدولار الأمريكي)

العام	2016	2017	2018
الواردات من الصين	481,369,890	525,801,231	563,234,622
الصادرات إلى الصين	115,594,784	129,803,172	120,148,141
الميزان التجاري	- 365,775,106	- 395,998,059	- 443,086,481

المصدر: إيمان زهران، «الحماية التجارية .. ومآل النزاع الأمريكي الصيني» السياسة الدولية، العدد 218 (تشرين الأول/أكتوبر 2019)، ص 85.

■ محاولة التصدي للممارسات الصينية في انتهاكات حقوق الملكية، حيث تعهد ترامب بمواجهة السرقة الصينية وهذا ما دفع الصين مؤخرًا إلى تعزيز حقوق الملكية الفكرية من خلال قانون براءة الاختراع، حيث تثار هناك مخاوف أمريكية حول الهيمنة الصينية على مجال التكنولوجيا. وعليه، اتخذت واشنطن إجراءات تجاه شركات صينية تكنولوجية عملاقة حيث أصدرت وزارة التجارة الأمريكية قرارًا بمنع شركة هواوي من شراء معالجات الهواتف الذكية، فضلًا عن سعي إدارة ترامب لفرض قيود على الشركات التي تتجاوز نسبة المساهمة الصينية فيها 25 بالمئة، والتي تسعى للاستثمار أو حتى شراء التكنولوجيا الأمريكية. ناهيك بدعوات التصعيد من جانب وزير الدفاع الأمريكي ضد الشركات الصينية، الذي دعا إلى ضرورة زيادة في نشاط الذكاء الاصطناعي، خشية الطموح الصيني الذي يسعى لتعزيز هيمنته على مجال التكنولوجيا⁽⁴⁾.

■ تطويق الصين بنزع سلاح السندات في سياق معادلة الدين الخارجي من خلال سعي واشنطن لخفض النفقات العسكرية الخارجية وتقليل العجز التجاري. فالصين أكبر دولة لديها سندات في الولايات المتحدة بقيمة 1.261 تريليون دولار بنسبة 20 بالمئة من قيمة الدين الخارجي الأمريكي.

(3) هاني سليمان، «مستقبل غامض ... الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية»، المركز العربي للبحوث والدراسات، 14 أيار/مايو 2019، <<http://www.acrseg.org/41205>>

(4) إيهاب خليفة، «الصراع الصيني - الأمريكي على التكنولوجيا فائقة الذكاء»، السياسة الدولية، العدد 218 (تشرين الأول/أكتوبر 2019)، ص 92-93.

■ جذب الاستثمارات الأجنبية إلى الولايات المتحدة حيث تستند أفكار ترامب المبنية على شعار «أمريكا أولاً» إلى معادلة فرض الرسوم على الواردات إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو أن تنقل الاستثمارات الأجنبية إلى أراضي الولايات المتحدة لأجل توفير الوظائف.

■ محاولة تقويض قطاع الصناعة الصيني الذي يتجاهل المعايير القانونية الدولية، وتُغر منظمة التجارة العالمية، ومحاولة شل حركة الصناعات الصينية التي ستنعكس بالتبعية على حجم تجارتها⁽⁵⁾.

وكرر انتقامي من الحكومة الصينية على الإجراءات الأمريكية فقد فرضت الصين رسوماً جمركية على واردات أمريكية تمثل نحو 128 منتجاً أشهرها فول الصويا بقيمة 110 مليارات دولار. كذلك أثار إجراء واشنطن في الطلب من السلطات الكندية باعتقال ابنة مؤسس شركة هواوي عملاق صناعة الاتصالات الصيني، وادعاء واشنطن بأن شركة هواوي تخترق العقوبات الأمريكية على إيران، غضب السلطات الصينية بقوة.

الحرب التجارية بين أكبر عملاقين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 20.4 تريليون دولار، والصين التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 14 تريليوناً، سيكون لها أثرها العالمي بلا شك، إذ ستنعكس هذه الحرب على معظم البؤر الاستراتيجية المهمة في العالم.

ونتيجة لهذه الحرب التجارية المعلنة، بمستواها الاقتصادي، وبالرغم من أن بعض التوترات أصبغت على طبيعة العلاقات بين البلدين خلال العقود الماضية أيضاً، فقد جاءت حرب الرسوم الجمركية بوصفها الحرب الأكثر شراسة منذ ثلاثينيات القرن الماضي، إذ سبب فرض كل منهما على الآخر رسوماً جمركية على سلع بمليارات الدولارات، تأثيرات سلبية في الأسواق العالمية، وتعطلت سلاسل إمدادات المصانع، وتقلصت صادرات المزارع الأمريكية وتعرض القطاع الزراعي لخسائر كبيرة نتيجة الانكماش، فضلاً عن أن الإجراءات الأمريكية

انعكست على الصادرات الصينية التي شهدت تراجعاً يعدّ الأكبر منذ ثلاث سنوات، في شهر شباط/فبراير الماضي، الأمر الذي يزيد القلق في شأن معدلات النمو في ثاني أكبر اقتصاد عالمي الذي سجل 6.9 بالمئة في عام 2017، حيث تشير البيانات الرسمية إلى أن الصادرات الصينية هبطت بنسبة 20.7 بالمئة منذ العام الماضي، وكابدت الصين في حربها الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية بعض الخسائر. وعلى صعيد الواردات أيضاً فقد هبطت الواردات بنسبة 5.2 بالمئة، وهذا ما أحدث هبوطاً حاداً في أسواق البورصة الآسيوية⁽⁶⁾.

(5) إيمان زهران، «الحماية التجارية .. ومآل النزاع الأمريكي الصيني»، السياسة الدولية، العدد 218 (تشرين الأول/

أكتوبر 2019)، ص 84.

(6) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، عدد نيسان/أبريل 2019، ص «م» و«ن».

فمن خلال حجم الرسوم الجمركية المفروضة بين الطرفين يتضح حجم الأزمة، في ظل وضع تحرير التجارة وخفض التعريفات الجمركية ورفع الحواجز التجارية بين الدول. وكان لهذه الإجراءات الفضل في زيادة حجم التجارة العالمية في الأيام الماضية ودعم سلاسل التوريد العالمية، حيث شهد متوسط معدل التعريفات الجمركية العالمية على الواردات من جانب أعضاء منظمة التجارة العالمية من 12.74 بالمئة في 1996 إلى 8.8 بالمئة في 2016، وارتفع حجم التجارة العالمية من 5 تريليونات دولار في عام 1996 إلى 19 تريليون دولار في عام 2013⁽⁷⁾.

إن هذه الحرب التجارية بين أكبر عملاقين في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 20.4 تريليون دولار، والصين التي يبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 14 تريليوناً (وفقاً لبيانات صندوق النقد الدولي 2018)، سيكون لها أثرها العالمي بلا شك، إذ ستعكس على معظم البؤر الاستراتيجية المهمة في العالم التي يسعى كلا الطرفين السابقين لتعزيز وجوده فيها، ولا سيّما في منطقة آسيا الوسطى (كازاخستان، أوزباكستان، قيرغيزستان، تركستان، طاجيكستان) وأذربيجان، التي تتصارع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا فيها بهدف تعزيز مصالحها الاستراتيجية معها. لذلك سيكون للحرب التجارية بين كل من الولايات المتحدة والصين انعكاساتها المختلفة على هذه المنطقة. وهو ما سنوضحه في المبحث التالي.

ثانياً: انعكاسات التوترات التجارية على آسيا الوسطى وأذربيجان

لا تزال آفاق النمو مستقرة على دول آسيا الوسطى عقب التعافي من الصدمات الخارجية التي وقعت في الحقبة ما بين 2014 و2016، والتحديات التي خلفتها هذه الصدمات، الناتجة من ضعف بعض النظم المصرفية والإصلاحات الهيكلية غير المتكاملة، التي تؤدي إلى انخفاض كبير في النمو على المدى الطويل. وفي ظل تراجع التجارة العالمية وحالة التوترات التجارية الحالية والمستقبلية صار التصدي لهذه التحديات أشد صعوبة، ويخيم وضع عدم اليقين نتيجة الانكشاف على المخاطر الخارجية التي سنجملها فيما يلي لمعرفة انعكاساتها:

- بغض النظر عن التوصل إلى اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين في الأجل القريب فإن التوترات التجارية بينهما قد تطول ولكنها قد تعالج سريعاً، فسيستمر تأثير هذه التوترات والنزاعات التجارية على آفاق المنطقة من خلال اضطراب سلاسل العرض وتراجع الاستثمار. وقد ذكر تقرير عدد تشرين الأول/أكتوبر 2018 من صندوق النقد الدولي حول تحليل أثر خمسة سيناريوهات مجمعة في شأن التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، وكانت النتيجة انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0.75 على المدى القصير، أما على المدى الطويل فينخفض إلى 0.4، حيث نجد أن الإجراءات التجارية المطبقة مؤخراً بحسب الصندوق سيكون لها تأثير محدود في دول آسيا الوسطى (Acc). فقد يكون لصادرات السيارات وقطع

السيارات تأثير غير مباشر من خلال ارتباطها بشركائها التجاريين المتأثرين مباشرة. فمعظم صادرات السيارات تكون أكثر توجهاً إلى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز . والأهم من ذلك أنه من المحتمل أن يؤثر ذلك في النمو في أهم البلدان الشريكة تجارياً أو في النمو العالمي بوجه عام. فإذا انخفض الطلب على الصادرات من دول آسيا الوسطى فسوف يؤدي ذلك إلى تباطؤ النشاط التجاري، وفرض مزيد من الضغوط الخارجية. وإن أي تباطؤ في الطلب من الصين سوف يؤثر في دول آسيا الوسطى بطبيعة الحال⁽⁸⁾.

- شهدت الأوضاع المالية العالمية تحسناً مؤخراً، لكنها تظل متقلبة على الأرجح، وبالتالي أي تغير في مزاج الأسواق سوف يعرض بلدان آسيا الوسطى وأذربيجان لخطر الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة، وإعادة تقييم الدين الخارجي كحالة طاجيكستان، وقيرغيزستان، وضغوط القطع المالي كحالة أذربيجان وطاجيكستان وقيرغيزستان. من الملاحظ أن بلدان المنطقة (آسيا الوسطى وأذربيجان) معرضة لتلقي العدوى من الضغوط الحالية على الأسواق المالية في بلدان الأسواق الصاعدة. فالتطورات الأخيرة في الأرجنتين وتركيا وبعض الأسواق الصاعدة، قد حركت فروق عوائد السندات السيادية في البلدان المستوردة للنفط. ويتضح ذلك من مدى تعرض المنطقة لمخاطر تقلبات الأسواق المالية وهو ما يخلق تحديات جديدة، ولا سيما للبلدان التي تحتاج إلى الاقتراض الدولي. فضلاً عن احتمال انتقال تداعيات إضافية من تركيا إلى منطقة آسيا الوسطى وأذربيجان من خلال روابط القطاعات المصرفية والقنوات التجارية. فقد تكون أذربيجان هي الأكثر تضرراً من انخفاض الطلب على الصادرات التركية، وإن تأثير انخفاض سعر الليرة التركية على المنطقة يتسم بقدر أكبر من عدم اليقين. ونظراً إلى نسبة الواردات من تركيا، فإن الانخفاض المستمر في سعر الليرة التركية بنسبة 20 بالمئة ولا سيما ما حدث في المرحلة ما بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر، يعني إمكان انخفاض عجز الحساب الجاري في جمهورية قيرغيزستان، على سبيل المثال، بنسبة 1 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي وفرض عدم تعرض الواردات لأي تغيرات. غير أن المنتجات التركية ستصبح أكثر تنافسية، وهذا قد يؤدي إلى مزيج من زيادة الواردات التركية إلى المنطقة وانخفاض صادرات المنطقة إلى الأسواق التي تتنافس فيها مع الصادرات التركية.

لم يعد الصراع على دول آسيا الوسطى وأذربيجان صراعاً اقتصادياً فقط، بل هو صراع استراتيجي تتعدد أبعاده ما بين الاقتصادية والعسكرية، والأمنية، السياسية. فهذه الرقعة الجغرافية، كما قال عنها عالم الجغرافيا السياسية البريطاني ماكيندر، من يسيطر عليها يسيطر على العالم.

- زيادة تقلبات أسعار النفط باستمرار في سياق بيئة عالمية يسودها عدم اليقين الذي سيؤثر سلباً في أرصدة المالية العامة والموازن الخارجية في البلدان المصدرة للنفط. ناهيك بأنه من الممكن أن يمتد التأثير إلى البلدان المستوردة للنفط أيضاً، في حال تفاقم حالة عدم اليقين في المنطقة وتراجع تحويلات المغتربين وبخاصة بالنسبة إلى طاجيكستان، إذ انعكس تراجع أسعار النفط مؤخراً سلباً على الدول المصدرة للنفط، تبلغ سعر البرميل نحو 80 دولاراً أمريكياً بسبب اضطرابات العرض في ليبيا وإيران وفنزويلا. لكن في بداية السنة تراجعت أسعار النفط لأسباب تتعلق بضعف النمو العالمي، وقوة الإنتاج في الولايات المتحدة إلى جانب الإعفاء المؤقت لبعض الصادرات الإيرانية النفطية حيث وصل سعر البرميل إلى 50 دولاراً أمريكياً في بداية كانون الثاني/يناير، وإن كانت قد ارتفعت مؤخراً إلى نحو 65 دولاراً أمريكياً تقريباً، وعلى هذه الحال تشهد أسعار النفط مزيداً من التقلبات⁽⁹⁾.

- هناك أيضاً المخاطر الجيوسياسية المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى وأذربيجان التي تتعدد ما بين العقوبات على إيران والحرب الداخلية في أفغانستان، والتوتر الأخير بين الهند وباكستان حول إقليم كشمير، وهي، مع حالة عدم اليقين تلك، قد تدفع المستثمرين إلى تصور الكثير من المخاطر الأمر الذي قد يؤدي إلى خروج التدفقات الرأسمالية وإحداث ضغط على سعر الصرف.

ثالثاً: واقع الصراع غير التجاري على دول آسيا الوسطى وأذربيجان

في حقيقة الأمر لم يعد الصراع على دول آسيا الوسطى وأذربيجان صراعاً اقتصادياً فقط، بل هو صراع استراتيجي تتعدد أبعاده ما بين الاقتصادية والعسكرية، والأمنية، السياسية. فهذه الرقعة الجغرافية، كما قال عنها عالم الجغرافيا السياسية البريطاني ماكيندر، من يسيطر عليها يسيطر على العالم بعد أن أسماها «قلب الأرض»، نتيجة لطبيعتها الجيوستراتيجية الحيوية بالنسبة إلى أطراف إقليمية ودولية، ولا سيما الصين والولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وإيران وتركيا وإسرائيل، وما تنتشر فيها من ثروات نفطية ومعدنية وموارد مائية.

كما أن التاريخ يعرفنا بمحور الصراع الذي كان قائماً بين الإمبراطورية البريطانية والإمبراطورية الروسية على هذه المنطقة في القرن التاسع عشر. فليس غريباً أن تعود هذه المنطقة من جديد في محور الصراع بين القوى الكبرى في النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. وفي هذا السياق يستدعينا الحديث عن ملامح الصراع بين القوى الكبرى على منطقة آسيا الوسطى وأذربيجان، التي يمكن إجمالها في الآتي:

- زيادة حدة الاستقطاب على هذه المنطقة بين القوى الكبرى، وهو ما خلق نوعاً من الحرب الباردة على هذه المنطقة، حيث انحاز الاتحاد الأوروبي إلى واشنطن، في حين قوي التحالف الروسي - الصيني بعد تصفية بعض الخلافات بينهما.

- يمكن القول إن البعد الاستراتيجي الأمني يحظى بأهمية بالغة في محور الصراع الأمريكي - الروسي على هذه المنطقة، في حين أن البعد الاقتصادي يأخذ أهمية نسبية مرتفعة في محور الصراع بين الولايات المتحدة والصين فيها.

- ينعكس الصراع في آسيا الوسطى على شكل النظام الدولي، حيث تسعى واشنطن للحفاظ على النظام الدولي الأحادي القطبية، في حين يحاول التحالف الروسي - الصيني أن يجعله متعدد القطبية.

- يأخذ الصراع بين القوى الكبرى عدة أشكال في السيطرة على الثروة النفطية، حيث يبدأ من مرحلة البحث والتنقيب عن النفط مروراً بضخ استثمارات في قطاع الطاقة كمد خطوط أنابيب لإيصاله من مناطق إنتاجه إلى مناطق استهلاكه.

- كما يأخذ الصراع بين روسيا والولايات المتحدة أنماطاً إيجابية وسلبية حيث تكمن الإيجابية في سعي كل طرف إلى توثيق علاقته بدول آسيا الوسطى لأجل إحكام السيطرة عليها، أما السلبية فتكمن في محاولات كل طرف إقصاء نفوذ الطرف الآخر من على هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة⁽¹⁰⁾.

دفعت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 السياسة الخارجية الأمريكية إلى تبني نظرية الهجوم الوقائي حيث تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية آسيا الوسطى المفتاح للسيطرة على أوراسيا ومحاولة ملء الفراغ الاستراتيجي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

عم في ما سبق تم توضيح ملامح الصراع بين القوى الكبرى على منطقة آسيا الوسطى، ويظل الأمر بحاجة إلى التطرق إلى أبعاد التنافس غير الاقتصادي ولا سيما العسكري والسياسي والأمني بين الدول الكبرى (الصين، والولايات المتحدة، وروسيا) على آسيا الوسطى وأذربيجان، وهو ما سيتضح من خلال استراتيجية كل دولة تجاه هذه المنطقة والتي نجملها في الآتي:

1- الاستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى وأذربيجان

دفعت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 السياسة الخارجية الأمريكية إلى تبني نظرية الهجوم الوقائي حيث تعدّ الولايات المتحدة الأمريكية آسيا الوسطى المفتاح للسيطرة على أوراسيا ومحاولة ملء الفراغ الاستراتيجي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، إذ تأتي آسيا الوسطى على رأس المجالات الجيوسياسية المهمة وإحدى مناطق الضغط المهمة في حالة الصراع مع الصين من خلال منع الصين من التمدد في آسيا الوسطى للإفادة من موارد الطاقة من النفط والغاز اللذين تحتاج الصين إليهما كثيراً. فضلاً عن سعي الولايات المتحدة إلى عزل روسيا التي تعدّ المصدر الثاني للقلق الاستراتيجي الأمريكي على مستقبل مشروع الهيمنة الأمريكية على العالم، وبخاصة في ظل عودة اهتمام روسيا في السنوات الأخيرة باستعادة مجدها الذي كانت عليه إبان الحقبة السوفياتية، حيث

(10) محمد سعد أبوعمود، «آسيا الوسطى وصراعات القوى الكبرى»، الأيام، 2015/8/2.

تقوم الاستراتيجية الأمريكية على عزل روسيا ومنعها من العودة إلى مناطق نفوذها السابق في القوقاز وآسيا الوسطى كشرط أساسي للعلاقات الأمريكية - الروسية.

تنطلق الاستراتيجية الأمريكية في عزل روسيا عبر التمرکز في آسيا الوسطى من أن هذه المنطقة تمثل قاعدة لتهديد روسيا بالاقتراب من حدودها الجنوبية ووضعها في كماشة تستكمل من خلال النفوذ الأمريكي من جهة أوكرانيا. فإذا ما أرادت روسيا تحدي الدور الأمريكي السياسي والعسكري، فإن هذه المنطقة تكون الأصلح لإيذاء روسيا لتوفر مجموعة من الذرائع والتبريرات للتدخل؛ ولا سيما أن هذه المنطقة قد زُرِع فيها عدد

من المشكلات الإقليمية من جانب الاتحاد السوفياتي مسبقاً، مثل النزعات الحدودية والقومية، والرغبة في الاستقلال والانفصال القومي، وكلها عوامل لها امتداد واسع داخل العمق الروسي نفسه. أما عن الصين فتهدف الاستراتيجية الأمريكية إلى احتواء الصعود الصيني المتنامي اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً الذي تحوّل إلى هاجس التفكير الاستراتيجي الأمريكي، ومبعث قلق شديد في دوائر التخطيط الأمريكية لحقبة ما بعد اختفاء الاتحاد السوفياتي في ساحة العلاقات الدولية⁽¹¹⁾.

فالولايات المتحدة تسعى في عزل روسيا لإقامة تحالفات وعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع دول الجوار الروسي، وبخاصة في القوقاز وآسيا

الوسطى، وهي تعمل على توسيع المظلة الأمنية لحلف الناتو إلى هذه الدول وضمّها إلى المنظومة الأمنية الغربية ومحاولة احتواء النفوذ الروسي، ناهيك بسعي واشنطن لتعزيز وجودها من خلال القواعد العسكرية في دول هذا المنطقة. وقد أقامت وزارة الدفاع الأمريكية علاقات مع القوات المسلحة في كل من كازاخستان وقيرغيزستان وأوزبكستان، وأذربيجان، وبدأت في تأمين السلاح والتدريب لتلك القوات. وتمتلك الولايات المتحدة قاعدة ماناس الجوية في قيرغيزستان، وهي تضم ما يقرب من ألف جندي أمريكي. أما القاعدة الثانية فهي قاعدة خان آباد الجوية في أوزبكستان، علاوة على الكثير من الاتفاقيات التي تربط الولايات المتحدة بهذه البلدان، وتتيح لها استخدام مجالها الجوي وعمليات الهبوط الاضطراري للتزود بالوقود. ويأتي هذا الانتشار تلبية للحاجات الجيوستراتيجية الأمريكية التي بدأت تأخذ شكل البحث عن قواعد عملياتية صغيرة بدلاً من القواعد الكبيرة والدائمة، بمعنى عسكرة المنطقة بالوجود العسكري الأمريكي⁽¹²⁾.

(11) محمد نجيب السعيد، «آسيا الوسطى ساحة صراع وتنافس دولي»، الوطن (عمان)، 2015/9/12، <http://alwatan.com/details/76453>.

(12) حنان أبو سكين، «بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى»، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، 10 حزيران/يونيو 2014، <http://www.acrseg.org/6940>.

أما عن ورقة الطاقة، تسعى الولايات المتحدة لتحديد روسيا ومنعها من التحكم في مصادر الطاقة في منطقة آسيا الوسطى وأذربيجان، من خلال إقامة الكثير من مشاريع الطاقة التي تضمن الحاجات الأمريكية من الطاقة. من هنا حظي خط أنابيب باكو - جيهان - تبليسي باهتمام بالغ من جانب الولايات المتحدة، كونه يعد طوق النجاة من اعتماد أوروبا المطلق على النفط الخليجي، وإنهاء للسيطرة الروسية الطويلة على إمدادات النفط القادم من بحر قزوين إلى أوروبا، الذي تسبب بلا شك في إضعاف نفوذ أوروبا الاقتصادي والسياسي تجاه روسيا. ولهذا مارست الولايات المتحدة الكثير من الضغوط على الدول والشركات المساهمة للإسراع في تنفيذ خط أنابيب باكو - جيهان - تبليسي، الذي يبدأ مسيرته بالقرب من العاصمة باكو على ساحل بحر قزوين مروراً بمنتصف أذربيجان، ثم يقطع جورجيا من منتصفها، إلى أن يصل إلى مدينة جيهان على ساحل البحر المتوسط؛ وقد بدأ العمل في هذا المشروع عام 2002 بعد أربع سنوات من الخلافات في شأنه بسبب التخوفات السياسية والأمنية والمناخية المختلفة⁽¹³⁾.

1 - الاستراتيجية الروسية في آسيا الوسطى وأذربيجان

تعدّ دول آسيا الوسطى وأذربيجان إحدى أهم المناطق الاستراتيجية، فهي بمنزلة البوابة الخلفية للاتحاد الروسي، أو كما كان يطلق عليها تاريخياً الحديقة الخلفية للاتحاد السوفياتي التي توازي مبدأ مونرو الأمريكي تجاه أمريكا اللاتينية. وقد بدأ النفوذ الروسي في المنطقة في التراجع مباشرة بعد إعلان استقلالها عن الاتحاد السوفياتي، لكن السياسة الروسية تجاه هذه المنطقة لا تزال مرتبطة بالموقع الجيوسياسي ومتطلبات الأمن القومي الروسي. وبعد تراجع تأثير موسكو في معادلة التوازن الاستراتيجي العالمي عقب انهيار الاتحاد السوفياتي، عادت الرغبة الروسية في إعادة السيطرة على هذه المنطقة، ولو بصورة مختلفة عن الماضي، مع بداية عام 2000 وقيادة بوتين لروسيا. فمنذ عام 1999 بدأت روسيا تتحول نحو رؤية أوراسية تركز على التدخل لحماية مصالحها في آسيا الوسطى والقوقاز، بالأخص بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر والوجود الأمريكي في أفغانستان، حيث شعرت روسيا أن أمنها القومي يتعرض لتهديدات حقيقية إلى جانب عدم الاستقرار السياسي وتنامي الحركات الانفصالية والإسلامية في وسط آسيا الوسطى.

وبالتالي دفعت هذه التحديات بروسيا إلى تعزيز وجودها العسكري من خلال قواعد عسكرية لها في طاجيكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان في إطار التنافس الدولي على عسكري منطقة آسيا الوسطى، وقد قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة في 2012 لطاجيكستان وأجرى محادثات مع نظيره الطاجيكي إمام علي رحمان وتم توقيع اتفاق يتم بموجبه تمديد وجود القاعدة العسكرية الروسية هناك لمدة 30 عاماً، حيث أقنع بوتين نظيره أن مقابل إيجار القاعدة سوف يتم تسليح الجيش الطاجيكي. وتتمركز روسيا عسكرياً في طاجيكستان من خلال هذه القواعد، قاعدة «دوشنبه» وقاعدة كانت، وقاعدة «كيوليب» حيث تدرك روسيا سعي الناطق

(13) عبد الله صالح، «أنابيب النفط تشعل الصراع في آسيا الوسطى»، 2005/8/5، <<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=691>>

للسيطرة على دول آسيا الوسطى الذي يشكل تهديداً لمصالحها الاقتصادية ويهدد أمنها القومي. كذلك، في إطار سعي روسيا لتعزيز وجودها العسكري في منطقة آسيا الوسطى، سبق أن زار بوتين جمهورية قيرغيزستان في 2013، ونجح في إقناع نظيره القيرغيزي في تدعيم وجود روسيا العسكري مقابل تسوية ديون قيرغيزستان لروسيا الاتحادية. أما عن جمهورية كازاخستان فيجمعها مع روسيا علاقات استراتيجية، حيث يدرك الرئيس الروسي ونظيره الكازخي خطورة وجود الناتو في المنطقة⁽¹⁴⁾.

يعتمد مدخل الصين إلى دول آسيا الوسطى وأذربيجان أساساً على البعد الاقتصادي أكثر من أي بعد آخر، حيث تشهد الصين نمواً اقتصادياً كبيراً جعلها بحاجة متزايدة إلى الطاقة، وهذا فرض عليها البحث عن البدائل الرخيصة والأكثر أمناً لتبلي تلك الحاجات.

تسعى موسكو أيضاً لإنشاء نظام أمني في المنطقة من خلال «منظمة معاهدة الأمن الجماعي» لحماية روسيا من التحديات القادمة التي ستواجهها من جميع القوى المنافسة لها حيث يتكون هذا النظام من أرمينيا، وبيلاروسيا، وبلدان آسيا الوسطى (قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان وأوزبكستان). هذه المعاهدة تسمح بالتشاور السياسي والأمني وبقدر من التنسيق بين المؤسسات الدفاعية والأمنية لهذه الدول. كما تستغل روسيا هذا التحالف الأمني من أجل تحقيق نوع من التضامن الدبلوماسي بين الأعضاء ضد أعدائها،

حيث تصدر الدول الأعضاء في هذا التحالف بيانات مشتركة خلال اجتماعات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتحاول روسيا إقامة علاقات رسمية بين الناتو ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وهو ما يعد تكريساً لهيمنة روسية سياسياً وأمنياً على المنطقة⁽¹⁵⁾.

أما على صعيد المسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، فتعمل روسيا على زيادة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والنقل والمياه مع دول آسيا الوسطى، وبخاصة في إطار مبادرات التكامل والتعاون، ولا سيما في تأسيس اتحاد جمركي فيما بينها. إلا أن الاتحاد الجمركي الذي أقيم عام 2006 لم يضم سوى جمهوريات ثلاث هي روسيا وبيلاروسيا وكازاخستان، حيث تخوفت النخبة في أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان من مشروع روسيا التكاملي أن يؤدي إلى التفريط بجزء من السيادة الوطنية والوقوع تحت تأثير الدور الروسي. كما تسعى روسيا إلى إقامة بنوك مشتركة وضح العديد من الاستثمارات في هذه الدول، إلى جانب الترويج لفكرة اعتماد الروبل كعملة حفظ الاحتياطي المالي في المنطقة، إلى جانب تحفيز شركات البترول الروسية مثل «لوك أويل» في التوجه إلى هذه المنطقة والحصول على الامتيازات الواسعة في مشروعات التنقيب عن البترول. كما تعمل روسيا على اقتراح عدد من مشاريع الخطوط التي

(14) وسيم خليل قلعية، روسيا الأوراسية - زمن فلاديمير بوتين (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2016)، ص 111-112.

(15) «ما هي منظمة معاهدة الأمن الجماعي»، وكالة أر- تي العربية الروسية، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، <<https://bit.ly/2JMChnt>>. انظر أيضاً على يوتيوب: <https://www.youtube.com/watch?v=PYcti85t_hY>.

تنقل البترول عبر أراضيها. وعليه؛ أبرمت اتفاقاً مع كل من تركمانستان وكازاخستان لإنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي مواز لبحر قزوين لنقل غاز تركمانستان إلى الأسواق الأوروبية، وبدأت روسيا في مد خط أنابيب «ساوث ستريم» في كانون الأول/ديسمبر 2012 على الرغم من تدفق الغاز من أذربيجان إلى الاتحاد الأوروبي عبر خط باكو - جيهان - تبليسي، الذي يعد مشروعاً منافساً له مدفوعاً من الولايات المتحدة⁽¹⁶⁾.

3 - الاستراتيجية الصينية تجاه آسيا الوسطى وأذربيجان

تعد الصين من أوائل الدول التي اعترفت بدول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفياتي السابق، إذ أقامت معها علاقات دبلوماسية قوية، وتبادلت زيارات رسمية، ناهيك بإسراعها في ترسيم الحدود السياسية المشتركة مع هذه الدول في عام 1999. جدير بالذكر أن السياسة الخارجية الصينية مع دول هذه المنطقة بدأت منذ عام 1969. وعقب انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الدول المستقلة وقعت دول المنطقة بفرغ استراتيجي سمح للولايات المتحدة الدخول لملئه. وبعدها وقعت المنطقة في سلسلة من التجاذبات الإقليمية والدولية وكانت الصين أحد الأطراف الدولية في المنطقة بحكم الجوار الجغرافي، حيث تخوم الحدود الصينية تتصل بكل من قيرغيزستان وطاجيكستان وكازاخستان، فقد بادرت الصين فور تراجع النفوذ السوفياتي في المنطقة إلى وضع ملامح استراتيجية لها تجاه المنطقة عام 1996 عند صدور إعلان عن منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي بالتعاون مع روسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان لتشكل بذلك بوابة للوجود الصيني في المنطقة؛ فكان ملاحظاً أن المخاوف الأمنية والاقتصادية المشتركة بين روسيا والصين كانت الدافع إلى إنشاء هذه المنظمة، فلجوء بكين إلى روسيا كحليف يأتي ضمن دوافع وقف الزحف الأمريكي - الأوروبي في آسيا الوسطى الذي يهدف إلى احتواء النفوذ الصيني الصاعد وحيد الدور الروسي⁽¹⁷⁾.

يعتمد مدخل الصين إلى دول آسيا الوسطى وأذربيجان أساساً على البعد الاقتصادي أكثر من أي بعد آخر، حيث تشهد الصين نمواً اقتصادياً كبيراً جعلها بحاجة متزايدة إلى الطاقة، وهذا فرض عليها البحث عن البدائل الرخيصة والأكثر أمناً لتلبي تلك الحاجات. من هنا ظهرت آسيا الوسطى كمصدر مهم وقريب للطاقة، حيث تعد الصين ثاني أكبر شريك تجاري مع كازاخستان وقيرغيزستان. وتمتلى آسيا الوسطى حالياً بمئات المشاريع الكبيرة والصغيرة التي ينفذها الصينيون في عدة مجالات، أهمها التنقيب وبناء خطوط أنابيب نقل الطاقة، وبناء الطرق وسكك الحديد، إلى جانب الاتفاقيات المبدئية مع كل من أوزبكستان وإيران حول مشاريع نقل الغاز إلى الصين. وقد وجهت الصين الكثير من الاستثمارات إلى آسيا الوسطى التي أدت دوراً في حل ما تعانيه هذه الدول من نقص في رؤوس الأموال. إلى جانب ذلك، تمثل دول آسيا الوسطى سوقاً استهلاكية لابتلاع السلع الصينية، كما أن معظم واردات الصين من آسيا الوسطى هي المواد الخام

(16) أبو سكين، «بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى».

(17) المصدر نفسه.

التي تفتقر إليها الصين. ويبدو أنَّ الأمر يحتاج إلى مزيد من المقايضات مع الحليف الروسي الذي يتخوف من أن تدخل الصين لتزاحمه على خطوط نقل النفط والغاز والسيطرة عليها⁽¹⁸⁾.

تسعى الصين أيضًا إلى الاعتماد على آسيا الوسطى في مواجهة بعض التحديات الأمنية والسياسية ولا سيما الحركات الانفصالية في إقليم تركستان الشرقية من خلال ضغط دول آسيا الوسطى لممارسة ضغوط على إقليم شينجيانغ وقطع منابع الدعم المالي واللوجستي من هذه الدول. لكن تظل الأهداف الصينية تجاه دول آسيا الوسطى مختلفة عن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في الوجود العسكري بقواعد في هذه الدول، وإن وجدت لن تكون بالرغبة الأمريكية والروسية نفسها، اللهم إلا رغبتها في إقامة نقاط أمنية لها لتأمين طرق التجارة على طريق الحرير.

رابعاً: انعكاسات استراتيجية الحزام والطريق على آسيا الوسطى وأذربيجان

مع بداية الألفية الثالثة اتجهت الصين بقوة لتصبح الإمبراطورية التجارية الأكبر في العالم، من خلال إطلاقها مشروعها الأكثر طموحاً، حيث تهدف المبادرة الصينية إلى تحقيق أكبر مشروع ربط قاري تجاري وثقافي وجيواستراتيجي في تاريخ البشرية، وهي مبادرة غير مسبوقة في العالم، لكنها تأتي في سياق توقيت غير مستقر في النظام الدولي ولا سيما حالة التنافس والصراع السياسي والاقتصادي والعسكري بين القوى الكبرى. لكن ما هي استراتيجية الحزام والطريق؟ وما هو أثرها في دول آسيا الوسطى وأذربيجان؟

تنطوي استراتيجية الحزام والطريق على أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة إلى الدول المشاركة فيها ولا سيما دول آسيا الوسطى وأذربيجان، إذ إنها تعزز مكانة كل دولة من هذه الدول، كشريك تجاري للصين.

لاستراتيجية الحزام والطريق جذور عميقة من تاريخ الصين القديم منذ ما يقرب الألفي سنة، وبالأخص منذ القرن الثاني قبل الميلاد، وهي كانت

تعرف بطريق الحرير، حيث أقامت الإمبراطورية الصينية القديمة آنذاك شبكة من الطرق التجارية التي تربط بين الصين ودول آسيا الوسطى المجاورة لها. وفي حقيقة الأمر لم يكن هذا الطريق تجارياً فقط بل كانت عليه حركة ثقافية ودبلوماسية منذ القدم، ناهيك بنقله للجنود ورجال الدين الذين عملوا على نشر المبادئ ونقل المعرفة⁽¹⁹⁾. وقد جاء الإعلان عنه من جانب الرئيس الصيني

(18) مطيع الله تائب، «الصين وإيران وتركيا.. اللاعبون الجدد في آسيا الوسطى»، مركز الجزيرة، 12 آب/أغسطس 2007، <<https://bit.ly/3pbMmuq>>.

(19) نادية الهواس، «نظام عالمي بديل.. تحديات استراتيجية «احتواء» أمريكية للصين»، السياسة الدولية، العدد 214 (تشرين الأول/أكتوبر 2018)، ص 17-18.

شي جين بينغ خلال انعقاد دورة منظمة شنغهاي للتعاون عام 2013 أمام العالم، وإطلاقه على هذه المبادرة اسم «طريق الحرير الجديد». تتمثل هذه المبادرة بمشروع صيني ضخم يرمي إلى ربط الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى وروسيا من خلال شبكة سكك حديد برية، مع شبكة أخرى بحرية تصل إلى أفريقيا وأوروبا عبر بحر الصين والمحيط الهادي، وذلك وفقاً لشبكة هائلة للنقل والمواصلات والمبادلات التجارية، حيث انضم إلى هذا المشروع في البداية ما يقرب من ستين دولة، لكن ما لبث أن ازداد عدد الدول إلى ما يقرب من المئة في خلال ثلاث سنوات من انطلاقه.

يتكون طريق الحرير من ثلاثة خطوط رئيسية: يربط الأول شرق الصين بأوروبا عبر آسيا الوسطى وروسيا؛ والثاني ينطلق من الصين إلى البحر الأبيض المتوسط مروراً بوسط وغرب آسيا ومنطقة الخليج؛ أما الثالث فينطلق من الصين إلى المحيط الهندي مروراً بآسيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا. وقد جاء في خطاب الرئيس الصيني في كازاخستان عام 2013 أن رؤية الصين من خلال استراتيجية الحزام والطريق تهدف إلى تحقيق التكامل مع دول آسيا الوسطى وبقية القارة الآسيوية والدول الأخرى المرتبطة بها. من هذا المنطلق ربما تفسر ضخامة هذه الاستراتيجية الصينية لنا حجم الانعكاسات السياسية والأمنية والاقتصادية على دول آسيا الوسطى وأذربيجان من خلال هذه المبادرة، التي تعد من فئة المبادرات التنموية الكبرى التي يمكنها دفع الاقتصاد العالمي برمته إلى النمو بمعدلات أسرع من المعتاد، ولا سيما إذا تطابقت مع المعايير وشروط النجاح والتوازن بين مصالح الدول المشاركة فيها. يمكن إجمال هذه الآثار في الآتي:

1 - على المستوى الاقتصادي

تنطوي استراتيجية الحزام والطريق على أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة إلى الدول المشاركة فيها، ولا سيما دول آسيا الوسطى وأذربيجان، إذ إنها تعزز مكانة كل دولة من هذه الدول، كشريك تجاري للصين صاحبة نمو اقتصادي بنسبة 6.5 بالمئة ومرجحة أن تكون الدولة الأولى اقتصادياً على مستوى العالم عام 2050، لذلك يمثل حظ المشاركة في المبادرة فرصة كبيرة لهذه الدول للحصول على حصة من أسواق الواردات الصينية من مخرجات الإنتاج من جهة، وتمكين هذه الدول من الحصول على المنتجات النهائية الصينية لتلبية حاجات أسواقها المحلية من جهة أخرى. والجدير بالذكر أن الدول المشاركة (آسيا الوسطى وأذربيجان) قد حققت بالفعل بعض العوائد الاقتصادية خلال الأيام الماضية في ما يتعلق بنسب مساهمتها في الصادرات العالمية، إذ ارتفع نصيب آسيا الوسطى من 4 بالمئة خلال عام 1995 إلى 8 بالمئة في 2015⁽²⁰⁾.

ما لا شك فيه أنه سيكون للدول المشاركة في هذه المبادرة فرصة كبيرة في سبيل دمج مع اقتصادات العولمة، وهو ما يمنحها القدرة على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة، إلى جانب القدرة على الاستفادة من تبادل الخبرات وتنفيذ المشروعات والمبادرات المشتركة، ولا سيما في مجالات البنية التحتية والخدمات اللوجستية وتعزز مفهوم التنمية الشاملة.

(20) «مشروع الحزام والطريق: كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي»، تحرير علي صالح، تقرير المستقبل

يصدر من مجلة الأحداث، العدد 26 (15 آب/أغسطس 2018)، <<https://bit.ly/38EdlZE>>.

تسهم استراتيجية الحزام والطريق أيضًا في زيادة قدرة الدول المشاركة فيها على توليد المزيد من فرص العمل، بما يعزز قدرتها على مواجهة مشكلة البطالة، وهذه مشكلة تمثل عائقًا كبيرًا بالنسبة إلى هذه الدول، وهذا يأتي في إطار تقديم العوائد الاقتصادية نتيجة ارتفاع معدل النمو في هذه البلدان بسبب الازدهار الذي سيلحق بالقطاع النفطي وارتفاع نسبه الصادرات.

انطلاقاً من أهداف الاستراتيجية الصينية ستندفع عجلة التنمية في بلدان آسيا الوسطى وأذربيجان، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس أثره على تعزيز الاستقرار داخل هذه البلدان، وتهدئة الحركات الانفصالية ومحاولة دمجها داخل هذه البلدان لأجل الاستفادة الاقتصادية التي ستعكس عليها من طريق الحرير.

وهكذا يمكن القول إنّ هناك انعكاسًا للآثار التنموية لاستراتيجية الحزام والطريق على مستوى المعيشة لسكان هذه الدول؛ من خلال توقع أن تسهم هذه المبادرة في تعزيز قدرة الدول على مواجهة الفقر والبطالة⁽²¹⁾.

2 - سياسياً وأمنياً

في ظل انتشار الجماعات القومية الانفصالية والراдикаلية المتطرفة في دول آسيا ومع سياق إقليمي يعاني اضطراباً ولا سيما في الحرب الأهلية في أفغانستان والخلاف الهندي - الباكستاني حول كشمير، يمكن القول إنّ الاستراتيجية الصينية لا تغفل ضمان الأمن والاستقرار في هذه المنطقة اللذين يعدانّ من دون شك أكبر التحديات التي ستواجه الصين في تطبيق استراتيجيتها. وبالفعل أظهرت الصين بوضوح أنها جاهزة للدفاع عن مجالها الحيوي الخارجي. ومن ثم، يمكن أن تصبح المبادرات السياسية والعسكرية المختلفة جزءاً من مشروعها. وعليه سينعكس ذلك على أمن هذه المنطقة (آسيا الوسطى وأذربيجان) بوجه عام واستقرارها، ويجعلها أكثر قدرة على الاستفادة من الأنشطة التنموية التي ستقيمها الصين في المنطقة.

مذ استقلت هذه الدول عن الاتحاد السوفياتي في تسعينيات القرن الماضي وهي تشهد حالة عدم استقرار سياسي بسبب تدني معدلات التنمية وفساد النخب الحاكمة، وانتشار الحركات الراديكالية والقومية الانفصالية نتيجة التنوع العرقي والديني، وزيادة معدلات الفقر والبطالة. لكن انطلاقاً من أهداف الاستراتيجية الصينية ستندفع عجلة التنمية في بلدان آسيا الوسطى وأذربيجان، الأمر الذي من شأنه أن ينعكس أثره على تعزيز الاستقرار داخل هذه البلدان، وتهدئة الحركات

(21) «مقالة خاصة: جولة شي في آسيا الوسطى تعزز علاقات الجوار والتعاون الإقليمي»، موقع Arabic.news.cn، بتاريخ 16 حزيران/يونيو 2019، <http://arabic.news.cn/2019-06/16/c_138148346.htm>.

الانفصالية ومحاولة دمجها داخل هذه البلدان لأجل الاستفادة الاقتصادية التي ستنعكس عليها من طريق الحرير⁽²²⁾.

كما تهدف الاستراتيجية الصينية المعلنة إلى توثيق التعاون الاقتصادي بين هذه الدول من خلال الاندماج داخل هذه الاستراتيجية، فهذا بلا شك قد يكون محفزاً كبيراً لدول آسيا الوسطى وأذربيجان لمحاولة تقليص الاعتماد على الغرب في دعم عملية التنمية، لكن في الوقت نفسه ماذا لو كانت الأهداف الصينية خلاف المعلن؟ ربما هذا قد يمثل تحدياً كبيراً أمام هذه الدول لكنها تستطيع أن تلعب على وتر التناقضات بين الدول الثلاث الكبرى المتنافسة على هذه المنطقة.

خاتمة

أدى تصاعد التوترات التجارية والجغرافية السياسية إلى زيادة حالة عدم اليقين في شأن مستقبل النظام التجاري العالمي، وهو ما انعكس على ثقة الأعمال، والقرارات الاستثمارية، والتجارة العالمية بوجه عام، بحيث كان التحول نحو زيادة تيسير السياسة النقدية قد أدى إلى تخفيف أثر هذه التوترات في الأسواق المالية ونشاطها، إلى جانب قيام قطاع الخدمات المرن على وجه العموم بدعم نمو التوظيف. ورغم هذا كله فلا تزال هناك مخاطر تحيط بالاقتصاد العالمي في ظل تنبؤات صندوق النقد الدولي حول تراجع النمو العالمي إلى 3 بالمئة كما ذكر تقرير الصندوق في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وربما تنخفض هذه النسبة عن ذلك في الحديث عن عدة توترات مقبلة قد تواجه النشاط الاقتصادي العالمي.

وحتى مع التوصل إلى اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين في الأجل القريب وجديّة الطرفين في الالتزام به، فإن التوترات التجارية بينهما لن يتوقف تأثيرها في آفاق المنطقة من خلال اضطراب سلاسل العرض وتراجع الاستثمار، ومع وجود مؤشرات بأن التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة ستؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 0.75 بالمئة على المدى القصير، أما المدى الطويل فيقل إلى 0.4 بالمئة. لكن في الإجراءات التجارية الأخيرة سيكون الانخفاض ذا تأثير محدود في دول آسيا الوسطى بوجه عام. لكن الأثر الأكبر في نظري يكمن في مخاطر الجغرافيا السياسية المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى وأذربيجان التي تتعدد ما بين العقوبات على إيران وخلافها مع الولايات المتحدة من جهة والحرب الداخلية في أفغانستان من جهة أخرى، فضلاً عن التوتر المستمر بين الهند وباكستان على إقليم كشمير. كل هذا من شأنه دفع المستثمرين نتيجة تصور الكثير من المخاطر إلى التنفير من المنطقة والخروج بالتدفقات الرأسمالية وإحداث ضغط على سعر الصرف.

(22) انظر تقرير بعنوان: «التوسع الصيني في آسيا الوسطى... وتحديات الأمن والإرهاب»، موقع كيتخون، 24 أيار/

مايو 2016، <<https://bit.ly/2Ir1pjh>>

انظر أيضاً: سامي السلامي، «تصاعد مخاطر الإرهاب في دول آسيا الوسطى»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات

المتقدمة، 28 أيار/مايو 2017، <<https://bit.ly/3pjTyEQ>>

وإلى جانب طبيعة المخاطر التي تمت الإشارة إليها سابقاً، ولا سيما تلك المتعلقة بمخاطر الجغرافيا السياسية التي تتشابك مع استراتيجيات القوى الكبرى تجاه منطقة آسيا الوسطى وأذربيجان، فإن حالة التنافس بين هذه الاستراتيجيات بأبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية يأتي تأثيرها بأوجه إيجابية وسلبية في الوقت نفسه على المنطقة، حيث تكمن الإيجابية في أن حالة التنافس قد تدفع في اتجاه تعزيز وضع التنمية في هذه الدول (آسيا الوسطى وأذربيجان) من خلال إغراقها بالاستثمارات والمساعدات كما تفعل الصين بموجب طريق الحرير الجديد، بما يؤدي إلى استقرارها اقتصادياً إذا ما تم الاستثمار في هذه الفرص من جانب هذه الدول وفق خطط واستراتيجيات تنمية داخلية. أما السلبية فتكمن في أن هذا التنافس في ظل السياق العالمي والإقليمي قد يدفع إلى صراع بأوجه متعددة بين هذه القوى (الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا) نتيجة تناحرها على فرض نفوذها في هذه المنطقة الاستراتيجية، وبالتالي من شأن ذلك في نهاية المطاف أن ينعكس على استقرار دول آسيا الوسطى وأذربيجان سياسياً واقتصادياً وأمنياً. لكن تظل كل السيناريوهات مطروحة على الطاولة حتى تتضح لنا مسالك واتجاهات الدول الكبرى تجاه المنطقة في ظل حالة السيولة التي يشهدها النظام الدولي □

الصورة واغتيال الواقع في خطاب جان بودريار

حيدش سعد (*)

باحث في سوسيولوجيا الاتصال - الجزائر.

يركز الإعلام هنا على تناول الجوانب المعرفية بصورة غامضة، على الأقل عند بعض المتلقين، وتغليف هذه الجوانب بتحويلات مفرطة، وهو الأمر الذي مسّ الإدراك أكثر من التغيرات الظاهرة للحقائق المعرفية. والتشويه الذي أصاب السطح قد هزّ الذات أيضاً. إن الوقائع اهتزت من خلال الإفراط الإعلامي في نظر الرؤية الإنسانية. ما وقع أنه تم الفصل بين الدال والمدلول، كون أن الواقع الحقيقي اختفى، وصرف لنا واقعاً آخر خلافاً للواقعية الصرفة حسب تعبير بودريار. كما نجد المحاكاة التي تقوم بها الصورة أسيرة جداً في عرض واقع بديل من الواقع الحقيقي وفي أحسن ثوب وبحيل مقنعة لا محيد عنها، وبالصورة التي يتعايشها الأفراد في المجتمع. وبذلك يسعى الإعلام إلى توحيد الرؤية في بوتقة ثقافية واحدة، وهو ما أدى إلى تلاشي الحدود ورفع الاختلاف وإزاحة الخصوصيات، وهو الأمر الذي أشار إليه ماكلوهان بأن الاتصال يجعل من العالم عبارة عن قرية محدودة الأفق، فالتوازن البيئي تحدد مسافته بينه وبين الإنسان حسب قوة التأثير والحاجة إليه.

وإزاء ذلك يُنظر إلى الفعل الاتصالي على أنه علاقة وصل بين الظروف الفردية وعلاقتها بالمحيط، إذ إنه يعكس علاقة أخرى متوازنة معه مثل الخيال السوسيولوجي عند رأيت ميلز، الذي يشكل نسقاً اتصالياً داخل التفاعلات كمرجعية جذرية للنسيج الاجتماعي، كما يبقى الاتصال بنية تكون بمنزلة رابطة محايدة في بناء المجتمع خاضعة للنقد والتحليل. وعلى الرغم من الانتقادات التي أصابت أفكار بودريار التي نسفت الواقع محملاً بذلك آثار القوة المهيمنة بحيث يصفه أحد المفكرين (فليب كوركوف) بأن رؤيته تقتصر على أحادية الاتجاه، وبأنه مثقف تلفزيوني⁽¹⁾. لذلك فإن الاتصال يغرس وهماً أبدياً، مثلما تكونت أسطورة الكهف الأفلاطوني، إذ يفعل الإعلام صورة مزيفة للواقع ويصدمنا بحائط كهف متعدد الألوان فنظل بدورنا نراقب تلك الألوان الحائطية على أساس أنها تمثل الواقع، لكن في الحقيقة هي خيالات متراقصة مصطنعة من الوهم القائم في

hidech81@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) فريدريك جوانيو، «بودريار.. شاهد على اغتيال الواقع»، ترجمة شوق بن حسن، العربي الجديد، 2017/3/6،

ص4، <https://bit.ly/2UgQLy6>

ذواتنا، في حين أن الواقع الحقيقي ميت لا يظهر لنا إلا حرفاً، وكأن الحقيقة تنعكس على الصورة الإعلامية كما انعكست الحقيقة على جدار الكهف (الأفلاطوني). ويعتقد الكثير أن الصدق لا بد أن يمر عبر بوابة الإعلام، وهو ما خلق لديهم وهماً زائفاً صار أغلبهم مقيداً على جدار الشاشة تماماً مثلما كان أسلافهم مقيداً على جدار الكهف. إنه فعل الصورة المخادعة، إذ يتشكل لدينا صعوبة في تحديد مدلولات العلامة⁽²⁾. بهذا سيتمكن الإعلام من إرساء دعائم الاتجاهات والمواقف، إذ يكون في هذه الحالة بمنزلة جهاز أيديولوجي حسب تعبير ألتوسير. وفي ظل هذا التفسير، قد يصعب تحديد انتماء شخصية بودريار وتصنيفها في إحدى الخانات المتعلقة بحسب دروب الاختصاصات المعاصرة، فيشكل ذلك اضطراباً شديداً في زمن اكتست فيه لعبة الزيف وتسخيف العقل مكانة متطورة مع الارتكاز البعيد على سلطة الصورة وقوتها التحريرية للوقائع والاستبداد بالحقائق.

أولاً: سلطة الصورة في قلب الحقائق

من خلال الصورة يتم تجيش الحدث على مستوى العاطفة أو تصويره بطريقة باردة من باب إحباط نفسية المتلقي وإخفاق الحادثة إلى حد إهمالها وجعلها في صفة التجاهل كأنها لم تكشف قضية مصيرية في حياة الفرد والمجتمعات بغية امتصاص الغضب مثلاً، أو تحويل الهدف عن مغزاه الحقيقي.

بالوقائع نفسها يحيلنا علي وطفة في هذا على صاحب كتاب حرب السلام مارك أوجيه الذي يتكلم على قوة كثافة المشهد للصورة التي تتضمن بطبيعتها نصاً غير محدود، وكون غزوها كونياً فهي تظهر نمطاً حدائياً خيالياً يشكل أثراً بليغاً في الوضع الاجتماعي من حيث التفكير مخترقاً توازنه، حيث يثير الكثير من التساؤلات التي تشكك في الهوية وبعض التمهصلات التي تترك الذات وتجعلها مضطربة أمام المضمون المؤسس والدونية في مكوناته وقدسية معطياته، معززاً قوله إن هذا الإنجاز ينبيء بانبثاق وعي إنساني يتجاوز المراحل السابقة كمّاً وكيفاً. ويبشر بتحوّل تاريخي يكرس الخلقنة والإبداع، إذ يستمد هذا التقدم في نموذج

حجم إرثه من الوعي الجمعي، مؤكداً في السياق نفسه أن رسالة التربية ينبغي أن تكون مواكبة لحدثة الركب الثوري والتجديد في الفكر والوسائل، لكي تنطلق نحو أفق التطور وتكسر حواجز التقليد والتصورات الجامدة على عمود الماضي، مضيفاً أنه لا بد من انعكاس هذا الاستثمار في تفاعلات ثورة الاتصالات لتجاوز السقف المحدود وطرح البديل المميز... وبتعبيره فإن كوكبنا يتطور إزاء فضاءات النهضة الرقمية ليصبح كوكباً سيبرانياً فائق التقدير والذكاء⁽³⁾.

(2) محمد عثمان دريج، «الواقعية المفرطة عند جان بودريار (1927-2007)»، موقع نقدي (2008)، ص 5،

<http://www.naqdy.org/docs/2008/s,mohmed_osman_elfakai,3_2008,1.pdf>.

(3) علي وطفة، «التربية الإعلامية في عصر الرقمي: البحث عن هوية في زمن افتراضي»، مجلة الطفولة العربية (الكويت)، العدد 79 (2019)، ص 101.

في هذا ترى هل كان بودريار مثقفًا عضوياً يواجه موجة الصراع بكل قوته المعرفية من دون الفصل بين عتبات الأدبيات، وهو معروف بغزارته اللامتناهية في التعبير المتداخل بين السياسي والأدبي والفلسفي، إذ يشترك في هذا التمثيل الخاص بالإنتاج المتعدد مع الكثيرين على تنوع مشاربهم وباختلاف تخصصاتهم العلمية. وببلاغة صائبة أمكن بودريار أن يتجاوز الكثير من التحفظات في السياق العام؛ نظراً إلى ارتباط بعض البحوث في نسيج واحد، مثلما هو في الأبعاد الفلسفية وعلم الاتصال بالسوسيولوجيا ليخرج بنتيجة منفردة متكاملة تصب كلها في مشروع يكشف عن زيف الصورة المنسوخة ومدى سلطتها في تحويل المضمار وقلب النتائج⁽⁴⁾.

يبدو أن سلطان الصورة عمل في حقب تاريخية عميقة أسست في مراحل مختلفة فعملت في بعدها الماضي السحيق على تثوير الحادثة، وتفعيل رموزها عبر الصورة. فمن خلال الصورة يتم تجييش الحدث على مستوى العاطفة أو تصويره بطريقة باردة من باب إحباط نفسية المتلقي وإخفاق الحادثة إلى حد إهمالها وجعلها في صفة التجاهل، كأنها لم تكشف قضية مصيرية في حياة الفرد والمجتمعات بغية امتصاص الغضب مثلاً، أو تحويل الهدف عن مغزاه الحقيقي، أو إبراز عكسها لكسب ود الرأي العام مثلما أشار بودريار إلى الحرب الإعلامية التي وقعت أثناء حرب الخليج الثانية التي قال عنها إنها لم تحدث واقعياً بل كانت حرباً إعلامية بامتياز⁽⁵⁾.

**الوسيلة الإعلامية ليست حيادية
أو بريئة عن تلوين الصورة بشيء
من الاتجاهات والاعتقادات، فلم
تعد الوسيلة وسيلة نقل تثبتاً
لوظيفتها، بل أصبحت تشارك
وبقوة في صنع الحدث. أي
يصبح هذا الحدث حقيقة واقعية.**

وعلى غرار ما ينبعث من سلطة الصورة يذكر عبد الله الغدامي أن ثقافة الصورة تجلت كثقافة بشرية بصرية تأخذ نموذجاً في الإرسال والاستقبال والفهم والتأويل، وهي تقتحم إحساسنا وتضغط بصورة فعلية حقاً⁽⁶⁾. وهي إذ تشير إلى نوع من الإبادة للمعنى (الفصل بين الدال والمدلول) فإنها تشكل قصة مضمرة تضم في مضمونها أحداثاً لا

يستطيع أحياناً البوح بها. فقوة الصورة في هذا الزمن تؤكد حضورها على أساس أنها هي التي خلقت الحدث وأصبح الإنسان في حد ذاته يعيش تفككاً داخلياً من قوة التعدد وتمشهد الحياة. وهنا قد يحجب الكثير من الحقائق إزاء تصلب العقل بعد تركيز دقيق على بعد واحد كما يحسب (سيكولوجياً)، أي تتربس الأحداث من خلال اللاوعي مدفوعة من التأويل النابع بحسب الرغبة والميولات، وفي هذا قد ينشأ زيف عقلي يعيش وهمًا أبدياً.

(4) جان بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة جوزف عبد الله (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008)،

ص 14.

(5) جوانيو، «بودريار.. شاهد على اغتيال الواقع»، ص 4.

(6) عبد الله الغدامي، الثقافة التلفزيونية: سقوط النخبة وبروز الشعبي (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي،

2005)، ص 7.

ثانيًا: التمشهد المرعب للأمن الاجتماعي

وفي كفة التوازن بين الآراء يصف ماكلوهان (الكندي) أن الرسالة هي الوسيلة، إذ يحققان الهدف معًا، في حين يرى بودريار بدوره أن الوسيلة الإعلامية ليست حيادية أو بريئة عن تلوين الصورة بشيء من الاتجاهات والاعتقادات، فلم تعد الوسيلة وسيلة نقل تثبيتًا لوظيفتها، بل أصبحت

تشارك وبقوة في صنع الحدث. أي يصبح هذا الحدث حقيقة واقعية، وهو ما حدا بالأمر إلى تلاشي المعنى وتفكيك أثره من صورته الأصلية، وجعله يُداول عبر الصورة المتعددة الخصائص الجديدة، فيتبدد المعنى الأصلي وتتحول الوسائل الإعلامية إزاءها إلى احتواء لكل الرموز (المعنوية) وتنتج في الوقت نفسه حالة مغايرة بديلة من الحالة الأولى الأصلية المستقلة بذاتها كمعلومة جديدة تزيح المعنى وتثبت الشكل أي الصورة الأولى⁽⁷⁾، وهي بهذا تعبر عن حالة بائسة تنشئ أزمة اجتماعية في فهم معنى الأدوار، وهي أزمة تطرح سبلًا متعددة

إن الإعلام يحجب الواقع متماهيًا مع المصطنع الذي شكّل أثره الإبداع الخارق والمتجاوز للواقع، في حين أن التمثيل الواقعي تم اغتياله وتدميره عبر آليات تزييف وعي الآخر الذي يعدّ بمنزلة المتلقي للحدث أو للصورة.

لإنتاج آليات تطور المجتمع التكنولوجي. فالصورة وقوتها أصبحت ترعب الأمن الاجتماعي، وتؤثر في التمثيلات الاجتماعية وفي الخيال الجماعي والفردى، الذي بفعلا أدى إلى كشف المحتوى وفسخ سياجه، وتبديد إطاره لتصبح العلاقة عكسية. أي أن الأحداث باتت خارج حدودها الموضوعية وأن المعرفة أصبحت خارج الإطار المدرسى مستمدة من خارج أسوارها الأيديولوجية، وتعبير بودريار في هذا تصبح الشيفرة مركزة تؤدي دورًا محوريًا لتشويه الطابع الأصلي. يؤكد هذا علي وطفة، إذ يقول إننا في عصر ثورة الشيفرات الوراثية التي بدأت تجعل من الإنسان مادة فاعلة للتصنيع المحكم⁽⁸⁾. وفي البعد نفسه يطرح بودريار في كتابه **المصطنع والاصطناع** مسألة هلاك الواقع، بمعنى موت الوجود لأن عملية السيطرة على بؤر الاصطناع أخضعت الصناعة العالمية لوجود علامة مكررة كنسخة تنمو في مكان الوجه الحقيقي والأصلي. فالنسخة حسب بودريار تعود أراجها إلى مضامين جذرية تفيد مرجعيتها بأصل ثابت، في حين أن المصطنع يخلق صفة جديدة لم تعهد من قبل. بهذا لا وجود للحياة الأصلية كمرجع يؤكد، وإنما يبقى الاصطناع شاهدًا على الزيف، وتلاشي الجذور وتماهي الواقعية في الوسط الأصلي. وبصورة أخرى فإن المصطنع في هذه الحالة يتعدد في أشكال وخصائص لا يخفي الواقع تمامًا، إنما يؤكد وجوده متمركزًا على أساس أنه حل في تموضع الواقع؛ مزيحًا تلك الفوارق ليحاكي خلقته الأصلية ولا يولي اهتمامًا خالصًا للدال

(7) بودريار، **المصطنع والاصطناع**، ص 18.

(8) علي وطفة، «الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي»، في: جيهان سليم [وآخرون]، **الثقافة العربية: أسئلة التطور في المستقبل**، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 29 (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2003)، ص 39.

والمدلول، أي يكسر قاعدة العلامة المتوازنة لغويًا، حيث إنه من قبيل ذلك تصبح المرجعية التي تضمنها الواقع متأكدة⁽⁹⁾.

ومن منطلق أن الإعلام يحجب الواقع متماهيًا مع المصطنع الذي شكّل أثره الإبداع الخارق والمتجاوز للواقع، فإن التمثيل الواقعي تم اغتياله وتدميره عبر آليات تزيف وعي الآخر الذي يعدّ بمنزلة المتلقي للحدث أو للصورة، والذي تم توريثه في عملية اصطناعية لواقع مزيف تحرّكه أطراف متمكنة في المضمون والشكل المطابق للواقع الأصلي. وتكمن في هذا السياق قوة الصورة في حضورها الآني، أثناء وقائع كارثة ناطحات السحاب في 2001، التي هيمنت على أعصاب المشاهد. في هذا يحيلنا بودريار إلى لحظة الزلزال الأرضي، أو بما يسميه فعل الهزة الجوية، إذ عكس هذا الارتباط المذبذبة (الشكوكية) التي حدثت في الفضاء، حيث كان حدثًا بمثابة الانهيار الإمبراطوري الذي لم تستطع السلطة الفعلية الأمريكية التحكم في دواعيه. كل هذا الدمار عبّرت عنه الصورة المحكمة التي كشفت سيطرتها عن اختراق المجهول دون غيرها من الأجهزة الأخرى والتي صدمت باضطراب تقنيات هذه الوسائل المختلفة بداية انهيار البرجين التوأمين⁽¹⁰⁾.

يدلي بودريار بقطيعة شكلية لنموذجه مع الماركسية رغم تبنيه تحليلات تدعي بأن ارتباطه بالماركسية عكس أوجه الشبه تناولت مجمل ما طرحه كتابه **المصطنع والاصطناع**. ومن بعض المساهمات تتكشف ماركسية بودريار، حيث إنه يسير متماهيًا مع فكر جاك دريدا، كما لا ينقطع عن فضاء هابرماس في تفسيرهما لبعض الأحداث الاجتماعية والسياسية، وما اقتضى من تأويل للوقائع الإرهابية وردّ فعلها إلى جانب تحليلاتهما لقوانين الأخلاق، إضافة إلى عصر التكنولوجيا الذي هو ليس هدية للمضطهدين وليس انتصارًا للرأسمالية دومًا. فتصنيف بودريار يصعب رصده، فهو مرة متأثر بالبعد التفكيكي وأخرى محدد للإرث الكلاسيكي في حضرة سارتر وفوكو، كما يغلب عليه طابع اللغة ونظرة المعنى لما حلّه بارت، إضافة إلى أن اتفاقه مع الصور الإبداعية لما بعد الحداثة عكس مجانبه أفكار فرانسوا ليوتار⁽¹¹⁾. أسئلة متعددة واجهها بودريار بأن الممثل للأوامر يعيش حرية، معتبرًا أن الحرية حريات، هناك صنف متمرد وهذا خارج الإطار لا سبيل لإقناعه وهناك من يخضع لشروط الدائرة، فيعيش حرية قد تبدو مقتضبة بإشارته إلى أنه «من يعيش الحرية هو المجبر على الامتثال»، ذلك لأن السلطة ابتلعت الواقع واصطنعت حرية بشروط «الخضوع»⁽¹²⁾.

في هذا التحليل، لا يريد بودريار أن يفصل بين المضمون النظري والسلوك حتى لا يعدّ ذلك استغفالاً منه، إلا أن هذا الأمر جذب له ردود فعل قوية دفع ثمنها باهظًا كما يقول، وإن استحسن مردودها في النهاية⁽¹³⁾. وعلى الرغم من تنوع ثراء فكره وشهرته الواسعة في الكثير من البلدان

(9) بودريار، **المصطنع والاصطناع**، ص 21.

(10) جان بودريار وإدغار موران، **عنف العالم**، ترجمة عزيز توما؛ تقديم إبراهيم محمود (دمشق: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2005)، ص 11.

(11) جان بودريار، **روح الإرهاب**، ترجمة بدر الدين عمر زكي (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)،

ص 23.

(12) بودريار، **المصطنع والاصطناع**، ص 17.

(13) المصدر نفسه، ص 25.

الأوروبية والأمريكية، إلا أنه ظل مغموراً في بلاده ولم تشفع له الإنتاجات المتعددة والمتنوعة التي حققت أهدافها لدى مجمل مفكري ما بعد الحداثة. وانطلاقاً من ذلك فإنه صوّب جزءاً من طراز نقده إلى بعض الاتجاهات الفكرية، وكذا إلى بعض المظاهر الاجتماعية، نظراً إلى أن شعار هذه الاتجاهات يخالف سلوكها، وهي تعكس نوعاً من الاستغلال الفاحش. لذلك سعى بودريار إلى كشف حقيقة الواقع عن تعاونه مع بعض المنظمات الأمريكية لرصد الفجوات الممكنة للرموز التي حجب الواقع والتي تخفيها الشعارات الكثيرة من دون أن تظهر الملامح المزيفة والتشوهات المعلقة هناك. بهذا يقوم بودريار بنقد الوضع عبر الخطوط الفنية والكشف عن الوهم الدائر حول عقل المتلقي. وهكذا انتشرت أعماله في الأوساط العلمية والإعلامية فيما بعد. وتثير مسألة القوة الخارقة التي تنشأ من خلال الاصطناع للصورة ما تشكله من رعب اجتماعي تتسارع بدورها في التحولات المعاصرة وربما تغرس التردد ثم الانطباق الإيماني في نفوس الأفراد والجماعات وهذا سبيل آخر لإزاحة الواقع الأصلي وتثبيت الصورة المركبة المزيفة عن الواقع. يقول ماركولاهان (Marshall Macluhan) «إننا نعيش في عصر التغيرات العاصفة، حيث يشكل التغير الاجتماعي نفسه الشكل الوحيد للثبات، إننا نقيم علاقاتنا وفقاً لمحاول متعددة في إطار هذا التغير المتسارع»⁽¹⁴⁾.

ثالثاً: تدمير المعنى في المرجعية المغتالة

في هذا الاتجاه يحلل بودريار الظاهرة الإعلامية وعلاقتها باختفاء الواقع وكيفية صوغ النموذج الاصطناعي للمتلقي، وصعقه بواقع بديل مجرد من المعنى الأصلي. هي أساليب اتصالية تقنية اهتم بها بوصفه سوسيولوجياً يعكس بدوره تحليلاته عن الظاهرة الاتصالية، التي أكدت اغتيال الواقع. ويظهر بحسب تعبير بودريار أن هذا المفهوم تلاشت فيه العلاقة بين الدال والمدلول نتيجة التكرار وتعدد النسخ للصور الإعلامية، فأدى إلى اختصار البعد الاجتماعي في صورة مشفرة إعلامياً، أي نسخ صورة عن نسخة أخرى من دون إثبات المرجعية الحقيقية الأصلية. وفي توضيح له يشير إلى أنه «عندما يكتفي الرمز بذاته ويكون هو مرجعية نفسه يصبح ما يدل عليه هذا الرمز من خارج الواقع، وبذلك يختفي الواقع ويظهر ما «فوق الواقع»»⁽¹⁵⁾. أثر هذا البعد في الحقل الاجتماعي، إذ أدى هذا التغيير إلى طبيعة اقتناء الأشياء التي تجاوزت وظيفتها الأصلية الحيوية والتمكن من استخدام مهمة أو غاية أخرى مضافة إلى الوظيفة الأولى، وهو الأمر الذي أعطى للمقتنيات صورة ثانية بغية استهلاكها نظراً إلى ازدواجية الوظيفة لكثير من الأشياء: منها مثلاً، السيارة تبقى تراهن بين وظيفتها كوسيلة نقل أو تأخذ البعد الثاني للوظيفة يتعلق بالمكانة الاجتماعية. ويحيط بذلك مولز (A. Moles) بفكرة ما تؤديه الصورة بأنها تدعم الاتصال المرئي وتجسد كل ما هو موجود في هذا العالم.

هنا يقسم الغدامي مراحل الصيغ التعبيرية في الثقافة البشرية، بالاعتماد على المنظور الجذري لتصور الإنسان، إذ تحدد كلاً من المرحلة الشفاهية، ثم مرحلة التدوين، وتتبعها أشكال

(14) وطفة، «الثقافة وأزمة القيم في الوطن العربي»، ص 38.

(15) بودريار، المصطنع والاصطناع، ص 17 - 18.

الكتابة كمرحلة ثالثة، ثم تختتم بمرحلة ثقافة الصورة التي ارتبطت بعصر تكنولوجيات الاتصال. كما صاحب كل مرحلة من هذه المراحل آليات توظف عبرها الخصائص والمميزات تبعاً لكل مرحلة، على الرغم من أن الصيغ مكتملة لبعضها البعض، من دون أن تتلاشى آثار كل مرحلة سابقة عن الأخرى. وحول ظهور تجاوزات فعلية حسب وظيفة كل صيغة في المشهد البشري إزاء الحقب الزمنية المتعاقبة⁽¹⁶⁾، يقدّر بودريار أن الوضع وصل إلى حد الهول زاحمت بدايته نهايته، وأن الكارثة مسحت الإرث التقليدي والعبر الإنسانية والمنطق العقلاني. فالتغيير الانقلابي يفاجئ العقل نتيجة السرعة في التحولات والاصطدام بالنهاية «الافتراضية»، كأنما العيش في ضفة ثانية. فالتحولات عميقة زمانية ومكانية، لكن تعبر في الحقيقة عن هوة فراغ فصرنا لا نعي التاريخ في هذه التجاوزات التكنولوجية، كون الواقع توقف عن التعدد، بل أصبحت سمته التبدد والتلاشي والإلغاء بإزالة الفهم العقلاني للواقع وتحولاته التاريخية، أي انفصال المعنى عن المبنى وتضخيم المصطنع في نظر الآخر، وفي المقابل إخفاء أو ابتلاع الحدث وفسخ معناه وسحب ترابطاته الوجودية⁽¹⁷⁾. من جهة محددة غير منفصلة عن الواقع، يبين تفسير كل من كريس هوروكس وزوران جيفنك تقديراً مقولة المحاكاة عند بودريار التي أصيبت بها الجامعات من خلال تزييف الشهادات العلمية فأصبحت مدمرة ومبتذلة مثل الأوراق الأخرى. وقد أصيبت هذه الشهادة في المعنى الحقيقي للمعرفة المكافئة لها، وأن فضاء التدريس أصيب هو الآخر بوعكة صحية، فكل هذا الصخب صار ترديداً لحنين قد سبق يوم كان للعلم سلطان حيث لم يعد للشهادة قيمة واقعية، فأجبرت كذلك على موت الواقع، ولقتل الواقع يكفي تدمير المعنى الحقيقي للمعرفة المكافئة للشهادة العلمية⁽¹⁸⁾.

وفي المعنى نفسه ينزع بودريار إلى فكرة نهاية الأيديولوجيا، ونهاية لتاريخ هذه الأخيرة اعتمد فيها على ما يطرحه كل من ليونار وبعض الفلاسفة الماركسيين، جاء هذا بعد تطور النموذج الاقتصادي وإلغاء الشروط والمعايير الثابتة كالعملة وقيمتها، معتقداً أن فرصة تجديد السببية والارتقاء عمودياً مرفوضة، وهو الأمر نفسه الذي أدى به إلى الاقتراب من مفهوم الديمومة الذي لا يتفق مع البعد التاريخي. فنظرة بودريار نحو الواقع أكثر تدميراً للمعنى الحقيقي باحثاً عن ثورة التغيير قبل حدوث النهاية المأسوية التي تعكس افتراضاً غائباً أو إدراكاً وهمياً وهو لم يتحقق بعد، رغم الأمل المتصاعد نحو المستقبل⁽¹⁹⁾. ورغم حديثه عن الأيديولوجيات، فهو لا يمعن في الخطاب وخصوصياته بقدر ما يشدد على السلوك، لأنه يرى أن موقف الأيديولوجي يبدو أنه صعب المراس في تحديد ماهيته وخصوصاً في اضطراب نمط رمزيته، وهو ما جاء في رده على مفهوم الإرهاب الذي يرفض أيضاً أن يربطه بدين، أو وثنية مقابل الرد على حجم الهيمنة الإمبريالية التي تتبع أسلوب السيطرة بكل الأدوات الممكنة لإرضاخ كل الرموز الثقافية المتعددة لقاعدة واحدة. ويؤكد بودريار مرة أخرى أن لوسائل الاتصال ممارسة في دعم محور العنف بكل أنواعه، المادية منها

(16) الغدامي، الثقافة التلفزيونية: سقوط النخبة وبرزو الشعبي، ص 9.

(17) جان بودريار، التبادل المستحيل، ترجمة جلال بدلة (دمشق: معابر للنشر والتوزيع، 2003)، ص 13.

(18) كريس هوروكس وزوران جيفنك، أقدم لك جان بودريار، ترجمة حمدي الجابري؛ مراجعة وإشراف وتقديم إمام

عبد الفتاح إمام (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005)، ص 120.

(19) بودريار، المصطنع والاصطناع، ص 21.

والمعنوية، وبفعل هذا الأخير يجعل مقاربة ثنائية في تحطيم رمزية العنفوان الذي يمتلكه النظام؛ فهذه الممارسة أصبحت مادة دسمة لوسائل الإعلام تكرر هيمنتها وفعلها الرمزي وتجعل من الإرهاب موضوعاً يجرّم فعل خلفياته القانون، كما تؤدي بذلك دور التعرية لحجم الخسائر المادية التي التقطتها الصورة. وبتهويل منها لمنطق رعب الآخر كخلاصة لصدمة شهدتها المعمورة في موقعة 11 أيلول/سبتمبر 2001، وتحت أنظار العالم تمت عملية الانهيار كسابقة لكسر شوكة «القوة» والتقدير لهذا بروز ما خفي من هشاشة النظام الليبرالي من خلال ما انعكسه وسائل الإعلام لازدواجية أخلاقيات الآخر المختلف⁽²⁰⁾، منتقداً في الوقت نفسه مبدأ «صراع الحضارات»، الذي يعجز عن المداولة الديمقراطية. فهو يؤمن بالاختلاف من دون السيطرة على الموقف، حيث يريد أن يستولي على مرجعية الحداثة وتطبيقاتها الكونية من دون أن يدفع ثمناً باهظاً⁽²¹⁾. ويعود بنا والتر بنيامين (Walter Benjamin) إلى تحليله أن النسخة تحل محل الأصل، إلا أن بودريار يفرق بين ما هو مصطنع وبين درجة النسخة كما ذكرت سابقاً، وهو ما أدى إلى زوال الأصل واختفاء الحقيقة. يظهر فقط الاصطناعي، وهو الشيء الذي تداوله نيتشه أيضاً بأن الحقيقة تصبح كقناع، وعندما تنزع هذه الأقنعة يذهب الاعتبار نهائياً⁽²²⁾. ويذكر أولريش بيك كذلك في هذا المقام أنه في بداية القرن الحادي والعشرين عايشنا مولد مجتمع المخاطر العالمي متمثلاً بالتهديدات الكونية بدءاً من الإرهاب وصولاً إلى التغير المناخي، الأمر الذي يوضح لكل منا أن المجتمع سواء كان عبارة عن دول أو أفراد يتعين عليهما اتخاذ قرارات تنطوي على مخاطرة من شأنها أن تحدد موقف الإنسانية في الحاضر وفي المستقبل باتجاه ما يواجهها من أخطار⁽²³⁾.

رابعاً: الرمز المنطوي على ذاته والواقع المتناقض

من وجهة أخرى يختلف بودريار مع ديبور حول مفهوم المجتمع المشهدي وعلاقته بمفهوم «فوق الواقعية»، حيث يرى بودريار أن مجتمع المشهدي هو مرحلة تمهيدية فقط لما فوق الواقع، إذ نجد المجتمع المشهدي يظهر من خلال توجهه وإبراز مسافة بين المجتمع والواقع كما يحددها أنه يدرك طابع وجوده. بذلك تتبين حالة انفصال وإبراز مسافة بين المجتمع والواقع كما يحددها بحسب تعبيره، في حين أن مفهومه لما فوق الواقع راهن مكتفٍ بذاته من دون انفصاله عن الواقع مما يتبين اعتبار المسافة في هذا المجال، وهو ما يوضح أيضاً عدم إمكان البعد النقدي، وبحكم هذا التدبّيج فهي تماماً بحسب رأيه أن فوق الواقع هو تفسير للمجتمع المشهدي، الذي لا يعي ذاته وما نعيه أن عبارة فوق الواقع ابتلعت الحدث كصورة أو مشهد المكثفة بذاتها تمكن من إبراز البعد الاجتماعي وبإقصاء أي علاقة بين الدال والمدلول أو الرمز والرموز إليه، أي نفي أي مرجعية ثابتة. هنا تتشابه عملية النفي مع تلاشي التناقض كما شرعها أرويل في روايته 84 بعنوان الحرب

(20) بودريار، روح الإرهاب، ص 15.

(21) بودريار، المصطنع والاصطناع، ص 21.

(22) المصدر نفسه، ص 26.

(23) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود، ترجمة علا عادل، هند إبراهيم وبسنت

حسن (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2003)، ص 435.

هي السلم أو الحرية هي العبودية⁽²⁴⁾. وهنا يثبت بودريار ما يطرحه رولان بارت حول الصورة وبلاغتها، إذ يشتغل على موقع التضمينات في شبكة الدلالة من النص الموجود على الصورة، كما يهتم بواقع الرسالة وطبيعة إدراكها من قبل المتلقي⁽²⁵⁾، لينطلق بودريار في تحليله أن الرمز يكتفي بذاته، لذلك يختفي الواقع أو يكون الرمز هو في حد ذاته الواقع، نتيجة لانعدام العلاقة بين الرمز والمرموز إليه، ليبقى فقط الرمز المرتكز ويظهر هذا المؤشر في (اللغة... الصورة) فيصبح رمز المرجعية الأصلية الذي كان الواقع يحتويها، ومنه صار الواقع هو الرمز الذي اكتفى بذاته، فهذا التفسير يسقط على مقولته المشهورة «المصطنع ليس إطلاقاً هو ما يخفي الواقع، بل إن الواقع هو الذي يخفي عدم وجود واقع المصطنع الحقيقي»⁽²⁶⁾، يبدو أن مفهوم فوق الواقع تتحدد طبيعته من خلال القناعة الزائفة الغالبية للفئات الاجتماعية ويشير في ذلك بقوله «الحرب هي السلام» كما طرحها أورويل في روايته 1984 بمعنى توافق التضاد تتضمن إقناعاً من جانب الكثير وهو وضع مأسوي لتمييز حقيقة الواقع ونتائجه لما تفعله القوة الخارقة للإعلام. بتقدير أكثر وضوحاً، فإن الواقع يذوب ويصبح متلاشياً في الإعلام، والمثال الذي قدمه بودريار في حرب الخليج الثانية التي أشرنا إليها سابقاً أنها لم تقع حسب تعبيره، وإنما تبدو أنها حرب إلكترونية هدفها زرع الرعب لدى الآخر والتأثير بغض النظر عن حجم الخسائر. تلکم ميزة ما بعد الحداثة يكمن فيها التعدد الرمزي والاختلاف المشهدي والسفر نحو الافتراضي.

في كل هذا لم يطرح بودريار مسألة أثر كل ذلك في المجتمعات، وبخاصة النامية منها وكيفية استغلالها بواسطة الميديا، كون الافتراضي حاول أن يزيح الواقع ومشهديته ويفرض سبلاً اصطناعية لما تسمى «فوق الواقع» ثم ما مدى أثر العالم الرقمي في البيئة؟ وفي تركيزه على البناء الوهمي والعيش في الخيال، وأن الاتصال هو كل شيء للمجتمعات الحديثة كما لم يركز على الأشخاص والمسؤولين عن هذه الميديا ومن يتحكم في هذه الأجهزة وإدارتها، وكذا من يتحمل المسؤولية وطبيعة أيديولوجيتها؟ إلى جانب فلسفة أخرى، ما مدى انفصال هذا الفهم عن البعد الماركسي الذي سيج الجهاز بطرحه للاغتراب الإنساني وأثر التشيؤ والمسائل اللامادية وسلعة الأفكار. ترى هل يراوغ بودريار حقيقة الاستلاب بمفهومه المتحول العصري خلافاً لطبيعة المفهوم الماركسي⁽²⁷⁾، أم أن هذا مجرد استخدام للتولين اللغوي يتشكل بموازاة اختلاف الواقع الذي يعتقد جاك دريدا فيه «أن النبذة في الغالب عبارة عن التهام جسدي مع اللغة بعامية، فهي تحيل إلى ما هو أبعد من التنبيه في حد ذاته... إنني أجد في اللغة ملاذ الأخير...»⁽²⁸⁾. في هذه الحالة يسعى بودريار إلى توسيع قيمة المعنى ويحتفظ بالبناء إزاء المفهوم الماركسي، وعلى الرغم من أن تمدد الرمز قد يتعسف في إفراط الواقع، فإن بودريار يشترك مع ما ذهب إليه الماركسية في نقدها

(24) بودريار، المصطنع والاصطناع، ص 30.

(25) نعيمة واكد، الدلالة الأيقونية والدلالة اللغوية في الرسالة الإعلانية (الجزائر: دار نشر طاكسيج، 2012)،

ص 8.

(26) بودريار، المصطنع والاصطناع، ص 27.

(27) بودريار، التبادل المستحيل، ص 82.

(28) بودريار، المصطنع والاصطناع، ص 86-88.

للرأسمالية، إذ يكشف عن احتواء الدلالة السوسرية وتأثرها بنسقتها الرمزي، فيما كان ملمحاً كبيراً لفكر رولان بارت وما تناولته الدراسات اللغوية والاجتماعية والثقافية⁽²⁹⁾.

والسؤال الذي تكرر في سياقات متعددة، هو كيف يمنح الناس المعنى للأشياء التي لا صوت لها؟ حقيقة أنه سؤال يصب في عمق السيميولوجيا الاجتماعية بغية البحث عن أنساق تتشكل من العلامات حملتها التزاوج والتعارض بما يكتنفه المجتمع من فضاءات رمزية تفصح عما تملكه من معاني دالة. هذه المؤشرات تؤهل الباحث السيميولوجي بأن يركز على زاوية التحليل لما هو موجود من الأنسجة الرئيسية والناشئة في النص الاجتماعي حتى يبرز مطبخ المعنى. كذلك يرصد السوسيولوجي هنا قيمة الرمز إزاء الظاهرة الاجتماعية، فالعلامة كما يؤكدُها محسن بوعزيزي أنها

ليست منفردة أو ساكنة، بل هي تتساقب بين البيئات الاجتماعية، وهي كما وصفها نتاج فعل تمفصلي للزمن وسياق للمواقف المتباينة وامتداد لدور اجتماعي، تتدد في الفضاء العمومي نتيجة لمدى فاعلية الفعل الاجتماعي والثقافي. وللإشارة فإن السيميولوجيا المعنية في محور الصورة وقراءتها، هي التي تفوق حدود اللغة لتتوافق مع الظواهر، أي هناك سيميولوجيا فوق اللسانيات، رغم صعوبتها بمكان على حد تعبير سوسير، وهي شاكلة من شاكلات الكشف عن البنية النصية، التي تؤكد حالة الارتباط بين السيميولوجيا والسوسيولوجيا، توظف التحولات الطبيعية من النسق المغلق والمتجدد في ذاته، إلى راهن التجاوز الأفقي نحو النسق المفتوح بحثاً عن عقدة الربط التي تجعل من بنية الظاهرة الاجتماعية تنمهي مع سياقات إنتاجها⁽³⁰⁾.

رغم التنوع الفكري لبودريار وما يحمله من تميز، فإنه يعيب عليه أنه منح للخيال بعداً كبيراً في تشكيل واقعية متطابقة مع صيرورة البيئة الاجتماعية بواسطة الميديا، وهو ما كان للأيديولوجيا أيضاً إنتاج وعي متعال يهيمن عليه الاصطناع المبني على الأجهزة الإعلامية لتوحيد الرؤية الثقافية للمجتمعات.

بهذا الوصف اهتم بودريو بالعلامة وعدّها ميزة أساسية في المعترك الاجتماعي، تبرز من خلالها صفة التبادل بين الأفراد والمؤسسات وكذا بين الفئات والطبقات المختلفة، كما يعرض على لسانه أن العلامة في معرض تبادلها اجتماعياً تأخذ شكل «شبح».

ويكتسي هذا المفهوم عامة نموذج النهايات المرتقبة المقموعة الجذور والأسس الاجتماعية، حيث تتباين من ظاهرها عمق الفوارق بين الحقيقة والزيغ، إذ ينبذ في معرضها الواقعية الفاقدة لروح الرهان، الذي اقتلعت مظانّه، حيث يصف هذا الشبح الذي يظهر باختلاف أشكاله في هيئة جهاز مفاهيمي يكرس الزيغ والتحريف للمعنى تصبح حينها حياة فاقدة لطعم الأشياء، وفضاءً اجتماعياً فاقداً لعمق الفهم، لتبقى سمة التضليل متموقة في سبيل خدمة المجالات الاستعراضية

(29) المصدر نفسه، ص 34.

(30) محسن بوعزيزي، السيميولوجيا الاجتماعية (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2010)، ص 16-20.

للقوى المنتجة ورمز الهيمنة المالية⁽³¹⁾. كما تبقى ظلالها تتمركز فوق الواقع لإزالة الحقيقة بغية تفكيك الروابط التي تجمع بين المفهوم وواقعه، وذلك بتحول جغرافية التصنيع والمشهدات وإزاحة التقليدية وبناء علامات الإفراط في النماذج الواقعية. يستند بودريار في ذلك إلى المفهوم السويسري وركائزه في المكون العلاماتي، كما يقترب من أثر الاتصال في بناء عمليات العلاقات والتشكيل الرمزي الاجتماعي وإبعاد وسيلة. وهو ما يعكس رأي ماكلوهان في هذا الاتجاه، وهي مسألة في غاية الأهمية، أين يقع إزاحة الواقعية وتغييب مشهدها. كما حدث مع البرجين عند إزالة المعمارية والهندسة التكنولوجية التي قهرت العالم بوهم المعجزات⁽³²⁾. لذلك نحن نعيش هوة بين الواقعية الحقيقية وبين ما تعنيه تلك الرمزية، إذ تشير إلى حلقة مفقودة شكلت حالة غير طبيعية للحياة غير منتهية الأبعاد منزعها المادية، مسح بذلك الواقع من الرؤية وعوّض بصورة مشابهة «فوق الواقعية» دكت العقول لرهان غير طبيعي.

خامساً: الواقعية المفرطة والتحيز الإعلامي

رغم التنوع الفكري لبودريار وما يحمله من تميز، فإنه يعيب عليه أنه منح للخيال بعداً كبيراً في تشكيل واقعية متطابقة مع صيرورة البيئة الاجتماعية بواسطة الميديا، وهو ما كان للأيديولوجيا أيضاً إنتاج وعي متعالٍ يهيمن عليه الاصطناع المبني على الأجهزة الإعلامية لتوحيد الرؤية الثقافية للمجتمعات، رغم ما يشهده العالم من تضادٍ وتعددٍ في الأفكار والرؤى في هذه المسألة. فقد نجد أن الرقمنة أدّت دوراً مهماً في قلب المفاهيم من أن يجعل حرب الخليج حرباً إعلامية لا حرباً ميدانية بواسطتها، فنشأ نوع من التضليل للرأي العام وأصبح الغموض مهيمناً على الواقع المتصارع الذي أكد وجوب بروز التناقضات والاختلالات، فأصبح فيها ما يشكل مدارات لما فوق الواقعية خلافاً للواقع الاجتماعي الذي يندر فيه الصراع ويتسم بالوضوح وعدم الحجب عن الأنظار، في حين أن الواقعية المفرطة تأخذ بعداً نزاعياً في واقع مضطرب⁽³³⁾.

إذا كان من الممكن عدّ العلم محايداً فإن استخدامات العلم وتطبيقاته ليست محايدة، وخصوصاً في ما يتعلق بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، حيث إن توظيف المضمون الأيديولوجي لهذه التكنولوجيا يجد أوضح مثال له في الدور الذي يؤديه التلفزيون، وكذا مجالات الإنتاج الثقافي الأخرى.

بهذه الصيغة يستقي بودريار نصّاً من كتابات

ماركس ليعكس هذا التوجه الذي يؤكد أن الواقع المزدوج مفاده أن يكون هناك تفريق بين المسائل المادية القاضية بشروط الإنتاج وعلاقاته تحدد المسار المنهجي للعلوم الطبيعية كما يذكر ماركس،

(31) بودريار، التبادل المستحيل، ص 106.

(32) بودريار وموران، عنف العالم، ص 51.

(33) بودريار، المصطنع والاصطناع، ص 37.

أي ما يدور في محور الأفكار التي تعكس مدى الاختلاف والنزاع الذي يتطلب من كل مناضل إعطاء حلول بأسلوب متباين وفق إحداثيات قوة الإنتاج وعلاقتها الاجتماعية التي تعكس صورة الوعي المستمد من جوهر الواقع المادي⁽³⁴⁾.

هذا الموضوع الخاص بالنزاع لا يمكن أن يجد حلاً في ضوء العلوم الدقيقة، ولا يمكن التحكم فيه بدقة في ظل البحوث العلمية والإنسانية نظراً إلى تشككه بصورة الوعي وطابعه الفكري، وهو ما نحا إلى موضوع نزاعي، وبالتالي لا يظهر ما دامت العلوم لا تتحكم فيه؛ أي أنه يسلك طريقة الحجب سواء بواسطة الطريقة التقليدية أو المعرفة أو حتى بوسائل الإعلام والاتصال الحديثة، والسبب في ذلك أنه موضوع نزاع ونضال مستمرين بين أفراد المجتمع، ويظهر ذلك في العلاقات العالمية كصراع دائم. بذلك تكون هذه المظاهر محل نزاع على الرأسمال الرمزي أو المادي، وبالتالي في معرض غموض بين الحجب والإخفاء. في هذا فإن النظام العالمي يخفي الكثير نتيجة الصراع الواقعي في المجتمع بحيث يخلق أزمة، نظراً إلى إخفاء الحقائق بواسطة شتى الأمور وبخاصة بوسائل الإعلام.

باختصار، إن الواقع الذي يتسم بالنزاع الجاد والصراعات وما يشكل نضالاً دائماً قد يكون موضوعه غامضاً أو حدثاً لا يظهر عن حقيقة كدقة العلمية يمكن أن يكون في نظر الآخر مجهولاً أو يكون موضوعه معرضاً للحجب والإخفاء بأي وسيلة كانت تقليدية أو تقنية حديثة⁽³⁵⁾، وبخاصة أن لغة العالم الجديدة لها دور في العملية الاقتصادية والأخلاقية وتنزع نواة حقوق السيادة للدولة الحديثة، وتنتفتح لتقع في قبضة المسؤولية الشاملة⁽³⁶⁾. وتبقى الأيديولوجيا فعلاً سحرياً يخلقه الفاعلون الاجتماعيون عبر آليات الميديا التي تعدّ وسيلة فاقدة لذاتيتها. ويوضح بيار بودريو في السياق نفسه، أنه إذا كان من الممكن عدّ العلم محايداً فإن استخدامات العلم وتطبيقاته ليست محايدة، وخصوصاً في ما يتعلق بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات، حيث إن توظيف المضمون الأيديولوجي لهذه التكنولوجيا يجد أوضح مثال له في الدور الذي يؤديه التلفزيون، وكذا مجالات الإنتاج الثقافي الأخرى، وهو الأمر الأخطر في نظره⁽³⁷⁾ إذ يتم حجب الواقع بواسطة هذه الأيديولوجيا، وذلك بغرس فكر مختلف عنه أو متنازع عليه من جانب حركة الأفراد الذين يبتون خلافاتهم الأيديولوجية عبر هذه الوسائط الإعلامية بصفة محكمة، حسب تعبير هربرت شيلر. ويطرح بودريار من جهته صفة المبادرة الإعلامية أنها رغم تحولاتها السيبرانية إلا أنها تنتج معنى مغايراً من تلقاء ذاتها، في حين أن إدارة هذه الوسائل تتبرأ من هذه الأطروحات الإعلامية بمعنى أن بودريار يبرئ الليبرالية المتوحشة من عدوانها كما في حرب الخليج، والأمثلة كثيرة في هذا المقام.

وينكشف عبر ذلك أن مفهوماً لما فوق الواقعية هو من إنتاج الأيديولوجيين وليس من الإعلام خالصاً، فليس هناك إعلام مستقل. وما كل هذه الخروق الإعلامية تعبر فقط عن تقسيم العمل،

(34) بودريار وموران، المصدر نفسه، ص 63.

(35) بودريار، المصطنع والاصطناع، ص 38.

(36) بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثاً عن الأمان المفقود، ص 8.

(37) بيار بودريو، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة درويش الحلوجي (دمشق: دار كنعان، 2004)،

وضبط المهنية وهي رموز غير عادلة في حقيقتها⁽³⁸⁾. وما يستنتج من هذه المواقف لبودريار أن الإعلام ليس مؤسسة مستقلة أو حيادية إنما فعله من فعل المسيرين من وراء الستار مثلما تقوم به المؤسسات الكبرى العابرة للقارات التي تختزل سوقها في رهان السلاح وإنتاج النفط والترويج الإعلامي. باختصار، إن من يملك وسائل الإنتاج المادية سيتحكم في دور الإنتاج الفكري لهذه الوسائل وعلاقاتها وما يترتب عنها من الهيمنة الطبقيّة السائدة عبر التاريخ، وهو ما يتطابق مع المفهوم الماركسي لمقولته المشهورة «الوجود الاجتماعي يحدد الوعي الاجتماعي». وبدءاً من ذلك فإن مفهوم بودريار «لما فوق الواقع» خلقته هذه الشركات الفاعلة في هذا الحقل التجاري مع التميز لوسائل الإعلام بكثافة تقنيّتها في ردم المسافة بين الحقيقة والخيال⁽³⁹⁾.

خاتمة

يبدو من وجهة نظر بودريار أن عنف العالم كرس حالة حركية معاكسة، أجبرت على تحرر بعض القوى، ناتجة من رفاهية سطحية متعددة ومتعددة الصور والثقافات. فهو ينزع بفكره نحو التجاوز أو عدم الوقوف على الأطلال، لأن التكنولوجيا الحديثة فرضت تغييراً جذرياً يتواءم مع التطور الاجتماعي ومتطلبات الحياة. لذلك يرى بودريار أنه ليس هناك ممارسات فنية ثقافية منطوية على ذاتها أو تشكل انعزالاً مطلقاً للفلسفة الاجتماعية. فقد ساهم بودريار في البعد التفكيكي واستطاع أن يواكب التفاعل ما بعد الحداثي وأن ينزع غموضاً بتأويلات بارزة وأساسية للعلامة والكشف عن تجاوزها الإطار المركزي حيث يتكون الواقع غير الحقيقي من تضاعف التشبيهات التي تعمل بطريقة آلية لتوليد الصورة المجازية الفائقة والبالغة التجاوز، والتي لها سلطة تعيد المشهد بعد حقبة زمنية في ضوء حرارة رموز الحدث. فالمتأمل للصورة التي تحدد أبعاد واقعنا، يرى أن عمق الصور يتوقف على مدى قلب الحقائق الواقعية أو مدى قيمة صدقها ورصد الحقيقة، لكن الإعلام له أيديولوجيته، يخطط بأن يخدم وجهات نظر معينة تملك أسلوب التأثير والإقناع، فتسعى في ذلك قوة الإعلام إلى حجب المعلومات المضادة لهذه الأيديولوجيا. وما يزيد الوثوق في هذه الصورة وأثرها العام هو أنها تؤخذ من المجالات الاجتماعية والثقافية. فهنا يكون توجه الصورة ليس منفرداً أو منعزلاً عن سياق ماجريات الوقائع التي يؤلفها تفاعل المجتمع، وبالتالي قطعاً إن المعالجة الإعلامية ليست حيادية عن المشهد، إذ تقوم بطبع أثرها على تكوينات الأفراد والجماعات، وعند فصل الرمز عن مرموزه، يكشف عن اختفاء الواقع الحقيقي بعدما يكون هذا الرمز قد اكتفى ذاتياً. فهيمنة الصورة على العقل تبدأ بمؤشر إعلان الخبر إلا أنها لم تصبح حاملة له كحدث، بل صانعة لفعل جديد. لذلك فإن بودريار ينتقد هذه الزاوية ويكشف عن زيف أمانة الميديا كوسيط، وهي التي تتكون من بنية شديدة القدرة على الزيف الذي يقدر تفسيراتها إلى الحد الذي يتبدع المعنى فيها نتيجة تراكم الوقائع وتعدد مضامينها، فيصبح ميدان الإعلام، على حد تعبيره، بؤرة ابتلاع منحنى القصد وخلق معنى بديل مركب □

(38) بودريار، المصطنع والاصطناع، ص 39.

(39) المصدر نفسه، ص 42.

ما يحمي لغتنا إذن؟!

عبد الله البريدي(*)

أكاديمي وكاتب سعودي.

أولاً: التوريط بالعنونة والتخدير بالمقدّس

حين نقول مثلاً: ما أو من يحمي خالداً في رحلته القادمة؟ فإننا نعني أن خالداً غير قادر على حماية نفسه بنفسه، وأنه تعوزه قوة حامية، خارج ذاته. وسواءً بسواء، يأتي عنواننا هذا، فهو ينقل إلينا الرسالة عينها، فاللغة وفقه لا يسعها أن تتدبر مسألة حماية ذاتها بذاتها لعوامل بنيوية واجتماعية معقدة متشابكة، فهي بحاجة إذن إلى حماية خارجية بطريقة كافية على نحو معين، يلائم كينونتها الداخلية. وجعلنا لـ «ما» في العنوان عوض «من»، لا يعني البتة أننا نتقصد استبعاد العاقل (أي الإنسان) وجعل الحماية من نصيب الأدوات غير العاقلة فقط، كلا. فالإنسان هو الأساس، وهو المبتدأ والخبر. وما حملنا على تغليب ما في العنوان سوى دفع سوء الفهم الذي قد يخامر البعض حينما يطالع: من، فيتوهم أننا نروم محادثة فئة من الناس بعينها، وهذا ما لا نتوخاه. وتذييله بـ «إذن» يوحي بأن هذه النتيجة إنما عصرتها معاناة التسأل ومعاينة الخذلان المعاصر للغة العربية وعدم مناصرتها وحمايتها كما يجب في عموم أقطارنا العربية، بنسب متفاوتة، ولكنها مقلقة كثيراً.

ولهذه العنونة وجه آخر، كشفت عنه في الكتاب الذي حررته مؤخراً بعنوان: **اللغة لا تحمي ذاتها**⁽¹⁾. لقد جاءت العنونة بهذا الشكل في سياق ما أحب أن أنعته بـ «التوريط بالعنونة»، وأعني بها توريط أو إيقاع القارئ - حتى القارئ العابر - في فخ المسؤولية، أيًا كان موقعه ونفوذه، وتحميله المسؤولية كاملة غير منقوصة حيال لغته الأم، فلئن كانت اللغة لا تحمي ذاتها بذاتها فما ومن يحميها إذن؟ هذا العنوان المورّط يوصل رسالة سافرة إلى عموم العرب بلغتهم، وحاصلها:

beraidi2@yahoo.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) انظر: عبد الله البريدي [وآخرون]، **اللغة لا تحمي ذاتها - مدخل نظري وتطبيقي للحماية القانونية للغات**، تحرير عبد الله البريدي (الرياض: مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، 2019). وفي هذه المقالة أفدت كثيراً من الجزء الذي كتبت في هذا الكتاب، وهو ما يغني عن الإحالات التفصيلية.

لسانكم لا يطبق حماية ذاته بذاته، فلتَهَبْ أعضاءكم لنجدته وغوثه؛ ليكون من ثم: لدينكم حافظاً، وإبداعكم راوياً، ولآمالكم معبراً، ولآلامكم مشحّصاً.

وجعل السؤال مفتوحاً في العنوان، له دلالة مقصودة، إذ إنه يؤشر على أهمية الإبداع الحمائي عبر تفعيل كل أنواع الأدوات الحمائية الخارجية للغة؛ مع وجوب المراعاة الناجعة للسياقات المجتمعية المعقدة التي تكتنف الأبعاد الحمائية للغة. ومن طرائق الحماية الفعّالة في العصر الحديث حماية اللغات عبر سن القوانين الملزمة بسلوكيات مستهدفة تجاه اللغة المحميّة، استخداماً وتفعيلاً وإبداعاً وصيانة ووقاية وحماية.

اللغة كائن يعيش ضمن كائنات أخرى مجانسة ومباينة، ويلحقها في ذلك ما يلحق سائر الكائنات من: عنت الحياة، ومشقة النمو، وآفات الإلتلاف أو الإضعاف أو حتى الإفناء. ولئن كان الوجود اللغوي له أسرار وأسابيه وأبوابه في منظومة مستغلقة، فإن على اللغات التي تنشد خلوداً أن تنفذ بطريقة ما إلى هاته المنظومة، سواء أكان ذلك بالعتاد الجواني للغة ذاتها، أم بالعتاد البراني لأهلها ومستخدميها، أم بهما معاً. ونشدان الخلود اللغوي يتأكد للغة العربية بوصفها اللسان المعبر المؤلّ للدين الخالد، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (الحجر: 9). على أننا نبادر مع هذا إلى القول بأنه ليس صحيحاً البتة الزعم بأن القرآن الكريم سيحفظ في شكل آلي اللغة العربية، فاللغات لا تحفظ بمجرد وجود كتاب مقدس يؤمن به المجتمع، وإنما تحفظ بفاعلية المجتمع المتكلم بها وحمايتها بالأدوات والطرائق الممكنة كافة، بما في ذلك رفع منسوب «الأنفة اللغوية». ما سيحفظه القرآن الكريم لنا هو فقط جزء من اللغة العربية يكفي لفهم القرآن والدين والتعبّد لله بموجبه، وهذا هو مقتضى الوعد الإلهي في الآية الكريمة السابقة. ومعنى ذلك أننا إزاء جزء - لا يستهان به - من اللغة يحتاج إلى جهود بشرية مجتمعية كي يُحفظ ويُنمى. وهذا يعني أن محيط اللغة العربية أوسع كثيراً من المحيط اللغوي القرآني⁽²⁾. زاوية أخرى لا بد من تجليتها في هذا السياق هي أننا إنما نحافظ على لغتنا ليس للعامل الديني فقط على أهميته الكبرى بلا شك، وإنما لأننا نروم الحفاظ أيضاً على هويتنا الموحّدة وذاكرتنا الجمعية وذوقنا الخاص، وهذا ما تفعله المجتمعات الحية التي تحافظ على لغاتها القومية من دون أن يكون لديها بالضرورة كتب دينية أو نصوص مقدسة. فالإنسان العربي المعاصر يصون العربية وينمي ذخيرته اللغوية كي يكون قادراً على الاستيعاب والاستمتاع الأتمّين بجمال الأدب وفنونه وتقنياته وموسيقاه، كقول كثير لعزة:

كَأَنِّي وَإِيَّاهَا سَحَابَةٌ مُّمَحِلٍ رَجَاهَا فَلَمَّا جَاوَزَتْهُ اسْتَهَلَّتْ!

وإذا تقرر ما سبق، فإن المأمول هو الكف التام عن الاستمرار في بث أسطورة الحماية الآلية للغة العربية، أو ما يمكن وصفه بالتخدير بالمقدس، لأن ذلك من شأنه تفتير همم الناس، أفراداً وحكومات، وإضعاف جهودهم البنائية والحمائية، فلا ينشطون بما هو واجب عليهم لمعاونة الضاد

(2) أذكر أن لغويًا سعوديًّا لامعًا قال لي في حديث خاص قبل عدة سنوات، بأنه يقدّر محيط اللغة القرآني بنحو 40 بالمئة فقط من إجمالي الوعاء اللغوي العام، وبغض النظر عن دقة هذه النسبة بعينها، فإنها تشير إلى الفكرة التي أومأت إليها. ولعل هذا الباحث يتصدى قريباً لنشر ما خلص إليه في هذا المجال أو لعله فعل، فهي جديرة بالطرح والمداورة.

على تجاوز أيامها الصعبة وتحدياتها الحضارية المتجددة، على أننا نشدد هنا على استحالة حدوث أي تنمية حقيقية في وطننا العربي من دون حل المشكل اللغوي الثقافي. لقد بات من المسلّم به في علوم التنمية أنه يتعذر على أي مجتمع أن يبدع خارج نطاق «قاموسه اللغوي»، لأن الإبداع يتطلب قدرة هائلة على الفهم المعمق للأشياء والمشكلات والحاجات والأسباب والعلل والآثار، إلى جانب مهارة ذهنية فائقة في تشغيل منظومة متكاملة متعاضة من الكلمات والمفاهيم والمعاني للخلوص إلى عدة بدائل ومن زوايا متنوعة، تمكّن الإنسان في نهاية المطاف التفكير من الانفلات من الحلول المقولبة السائدة ليصل إلى كسر الصندوق والتنفس في فضاءات الأفكار الخلاقة الجديدة.

وكل ما سبق، يدفع باتجاه المحافظة التامة على اللغة العربية وضمان سيادتها في مختلف الميادين، بما يضمن لا وجودها فحسب، بل خلودها وإنماءها وفق كيونتها هي، ومعيارياتها الواجبة (هذا له علاقة بما نسمّيه في أدبيات السياسة والتخطيط اللغوي، تخطيط هيكل اللغة)⁽³⁾. في هذه المقالة سنقدم مقاربة فلسفية مفاهيمية للحماية القانونية للغات. ولتحقيق ذلك، سنجالد أربعة أسئلة عويصة، وذلك وفق محاور متسلسلة.

ثانياً: هل تحمي اللغة ذاتها؟

حينما نكون بصدد معالجة تتوخى الاقتراب من التخوم الفلسفية والمفاهيمية، يبرق سؤال: بأيهما نبدأ؟ لا ينطئ سؤال كهذا، إلا بدفنه في سؤال شكس، من قبيل: وهل الفلسفة إلا بناء للمفاهيم وخلقة لها؟ وهل المفاهيم إلا لبنات للفلسفة وحلقة لها؟ دفن السؤال بهذه الطريقة، لا يؤدي إلى إزهاق وجهته تماماً، ولكنه يقوّض قدرًا معتبرًا منها، وهو ما يلجئه إلى القبول بفرضية التداخل البنوي بين المنعرجين الفلسفي والمفاهيمي، فكلّهما يقربنا إلى فضاء اللغة؛ فننتفس معنىً، ونشرق فهمًا، ونمسي تأويلًا. لا نطيق، بطبيعة الحال، السير في منعرجين في آن واحد، إذ لا بد أن نصطفي واحدًا منهما للعبور إلى وجهتنا، على أنه يسعنا استجلاب الثاني في الأول واستدخاله فيه، تجسّدًا لبعض معالمه ومضياً على بعض مساربه. وقد ابتدنا - في مقالة سابقة - بما هو أقرب إلى البعد الفلسفي منه إلى البعد المفاهيمي، حيث قدمنا مقاربة لسؤال فلسفي بامتياز: لماذا نحمي لغتنا؟ في سياق حديث عن التخطيط اللغوي، حيث نقبنا إذ ذاك في العلة المقنعة، التي تسوّغ لنا الاشتغال باجتهد وكلفة ودأب لضمان حماية لغتنا من غوائل الزمن وعوائد التمدن والمعاصرة؟ وخلصنا إلى أن هذه العلة إنما هي: العلة الغائية، التي قوامها كون اللغة هوية ناطقة، لا مجرد وسيلة للتواصل والإبانة⁽⁴⁾.

وللإجابة عن سؤال المبحث، نحن مضطرون إلى توليد سؤالين فرعيين من شأنهما مقاربة الجواب لا بلورته بصورة مباشرة، وهما:

(3) انظر مثلاً: عبد الله البريدي، «كيف يعزّز التخطيط اللغوي الفاعلية المستقبلية للغة العربية؟»، المستقبل العربي،

السنة 41، العدد 481 (آذار/مارس 2019).

(4) المصدر نفسه، ص 100-104.

- هل تمثل أو تملك اللغة سلطةً ما بحد ذاتها؟
 - أم أن اللغة هي مجرد وسيلة لإقرار سلطة ما؟
 - للإجابة عن هذين السؤالين، نشير إلى أن ثمة رأيين متقابلين، حيث يؤيد البعض فكرة أن: اللغة هي سلطة أو تملك سلطة بحد ذاتها، اعتمادًا على بعض المسوغات، ومنها⁽⁵⁾:
 - أن اللغة لها نظامها الداخلي الخاص، وهي تفرض سلطتها على المتحدث بها، بأن يلتزم بنظامها.
 - أن اللغة سابقة على الفكر، موجهة له (وفق الرأي القائل بذلك)، ومن ثم فهي تحدد للإنسان رؤيته الكلية في الحياة، أو أنها تسهم في ذلك.
 - أن اللغة تملك سلطة التأثير النفسي، عبر سحرها الشعري والنثري ومنظومتها اللفظية والدالية.
 - أن اللغة تملك سلطة الإقناع العقلي، من خلال منظومة من الأغاليط السوفسطائية.
 - أن اللغة مستقلة عن الإنسان ولها كيانه الخاص (كما عند هايدغر ولفي ستروس وبارت وفوكو الأول)، ومن ثم فهي القانون المنظم للحياة الاجتماعية الكاشف عن ماهيته، وهذا يعني - كما يقول الشاعر نوفاليس نقلًا عن هايدغر في كتابات أساسية - أن اللغة «لا تبالي إلا بنفسها»، ويرد الناقل هايدغر بالقول: «ماهية الإنسان تقوم في اللغة»⁽⁶⁾.
 - وفي الضفة الأخرى، هناك من يرى أن ليس للغة سلطة، وإنما هي مجرد أداة للسلطة أي لممارسة سلطة ما، وهؤلاء - ولعل من أبرزهم عالم الاجتماع الفرنسي بورديو - يتكئون على حيثيات متعددة، منها⁽⁷⁾:
 - لا يمكن القبول بفكرة أن التأثير كامن في كلمات اللغة ودلالاتها ذاتها، إذ إنهم يرون أن ذلك مرهون بالقدرة أو السلطة التي تقف خلفها، أي بمن فوّض لهذا الإنسان أن يقول ما يقوله، فهو في حقيقة الأمر إنما يتكلم بلسان سلطة أو جهة ما.
 - تتوقف سلطة الكلام على المكانة الاجتماعية للمتحدث، وهنا يمكن استدعاء شوقي القائل:
- ما كلنا ينطقه لسانه في الناس من ينطقه مكانه
- يزداد حجم تأثير المتحدث بزيادة ذخيرة الرأسمال الرمزي للجماعة التي يمثلها أو ينتمي إليها، فمثلًا لا يؤثر خطاب الأستاذ أو الواعظ إلا حينما يعترف به بعدّه خطاب نفوذ وسلطة.

(5) الزواوي بغورة، اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف (بيروت: دار الطليعة، 2017)، ص 363-364.

(6) مارتن هايدغر، كتابات أساسية، ترجمة إسماعيل المصدق، ج 2 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ج 2، ص 260.

(7) بغورة، المصدر نفسه، ص 366-367، والزواوي بغورة، الفلسفة واللغة: نقد «المنعطف اللغوي» في الفلسفة المعاصرة (بيروت: دار الطليعة، 2005)، ص 188-190.

■ هنالك تأثير بين مستوى التوافق بين المتحدث ووظيفته الاجتماعية من جهة، وما يصدره من خطاب من جهة ثانية، ولا يمكن فهم الخطاب إلا بربطه بالشروط الاجتماعية المنتجة له.

■ جرت العادة بالألا يعترف بالخطاب إلا إذا كان خطاباً نافذاً تدعمه سلطة ما (ومن بينها الأيديولوجيا)، وهذا يعني أنه ليس ثمة سلطة خطاب، بل خطاب سلطة.

من الواضح أن لكل رأي قدرًا من الواجهة، ويمكن الجمع بينهما في توليفة تصالحية، إذ نطبق مسابقة اللسانيات الاجتماعية الحديثة في ذهابها إلى أن «الكلمة في ذاتها لا تملك إلا سلطة نظامها»⁽⁸⁾، أي أنها تملك فقط سلطة داخلية، وفي الوقت ذاته مسابقة السوسولوجيات المعمقة المقررة بأن النفوذ والقوة ليس بيد اللغة، وإنما بيد من/ما يقف وراء اللغة؛ إقرارًا بتأثير سلطة خارجية. وهنا نستدعي مقولة محلقة للعلامة ابن خلدون (لاحظوا أنني ربطت السوسولوجيات بالمعمقة لا الحديثة!)، فهو يرى: «أن لغات أهل الأمصار إنما تكون بلسان الأمة أو الجيل الغالبين عليها، أو المختطين لها... فلما هجر الدين اللغات الأعجمية، وكان لسان القائمين بالدولة عربيًا، هجرت كلها في جميع ممالكها، لأن الناس تبع للسلطان وعلى دينه، فصار استعمال اللسان العربي من شعائر الإسلام وطاعة العرب»، ثم تحدث ابن خلدون عن ضعف العرب وسيادة غيرهم وتأثرهم بمخالطة الأعاجم وفساد لسانهم وضعف اللغة العربية وهوانها من جراء ذلك كله، إلى درجة أنه قال: «حتى إن كتب العلوم صارت تكتب باللسان العجمي، وكذا تدريسه في المجالس»⁽⁹⁾.

من الجلي أن هذه المقولة الذهبية تحملنا على تأييد فكرة امتلاك اللغة لسلطة داخلية، تمارس خلالها النفوذ والضبط والسيطرة على نظامها وهيكلها الخاص، أي أنها تتفاعل على نحو جيد مع مادتها وصورتها (أي مع العلتين المادية والصورية)، وأما فاعلها أو سفاحها فهي لا تقدر على مواجهته، سواء قلنا بأنه: الإنسان المعاصر أو السوق أو التمدن، على فرض أن بين هذه الكلمات فروقًا في نهاية المطاف، فلسفيًا/مفاهيميًا!

إذن، لا تملك اللغة سلطة خارجية، تمكّنها من الدفاع عن ذاتها وحماية نظامها الخاص (مادتها وصورتها: كلماتها وهيكلها)، وهذا يعني أن السلطة الداخلية المومًا إليها عرضة للانهايار التام أو الجزئي أمام اكتساح الإنسان/السوق/التمدن. وهذا ما نشاهده في عدد من اللغات الكبيرة، وعلى رأسها اللغة الإنكليزية، كما سنبينه في الجزء الخاص بـ «ماذا يحمي في اللغة؟».

ثالثًا: ما ماهية الحماية اللغوية وما جوهرها؟

الحماية هي مصدر كلمة «حمى». جاء في اللسان: حمى الشيء حميًا وحميًا وحماية ومحمية: منعه ودفع عنه⁽¹⁰⁾. ومعانيها في اللغة تتحاشد حول: الدفاع عن الشيء المحمي، أي دفع الناس

(8) بغورة، اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف، ص 367.

(9) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة ابن خلدون (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993)، ص 298-299.

(10) جاء في اللسان أيضًا: حميت القوم حماية، وحمى فلان أنفه يحميه حميةً ومحميةً، وفلان ذو حميةٍ منكرة إذا كان ذا غضب وأنفة. ورجل حمي: لا يحتمل الضيم، وأنف حمي من ذلك. والحامية: الرجل يحمي أصحابه في الحرب، وهم أيضًا الجماعة يحمون أنفسهم. وأحمى المكان: جعله حمي لا يقرب. وأورد صاحب اللسان عن الأصمعي: يقال حمى فلان الأرض يحميها حمي لا يقرب. وعن الليث: الحمى موضع فيه كلاً يحمى من الناس أن يرعى. ويقال: حماء لك، بالمد، في معنى فداء لك. وتحاماه الناس أي توقّوه واجتنبوه. وشبيه بذلك ما ورد في القاموس المحيط في مادة «حمى».

عنه، بعدم اقترابهم منه، وجعلهم يتوقونه ويجتنبونه، مهابة أو مخافة الحامي أو الحماة. والحماية تعني: الحفظ والوقاية والصيانة مما يضر، كما أنها تتضمن معنى الحراسة والنصرة والرعاية⁽¹¹⁾.

وعليه فإن الحماية تفيد صون الشيء المحمي من الأذى ورعايته وتأمينه. ولو طردنا هذه المنظومة من المعاني على قولنا: «حماية اللغة» (أو «حماية العربية»)، فإننا نجد أن «الحماية اللغوية» تعني: حفظ اللغة ووقايتها وحراستها وصيانتها وتقديم ضمانات للدفاع عنها والذود عن حياضها من أن يمس بأي: تهमيش، أو إساءة، أو اعتداء. ويمكننا التعبير المختصر بالقول، إنها: صون كينونة اللغة وإنماؤها. هذا التعريف المختصر يدفعنا إلى أن نفكر في اللغة من جهة إنها كائن له كينونة (=وجود)، وهذا يعني أن هذا النوع من الحماية يجهد لأن يؤمّن «كينونة اللغة»، لتكون هي كما هي. وهذا يعني: تأمينها التام، لتغفو في مخدعها، وتعيش كما تريد هي، ولتحقق ما تصبو إليه من: الفاعلية والنمو والتعايش والخلود. ومثل هذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تأمين أليات: وقائية، ورقابية، وعقابية.

بعد التبيان المختصر للدلالة اللغوية العامة لمفهوم الحماية اللغوية، نصل إلى سؤال محوري، مفاده: ما جوهر هذه الحماية؟ لنن قلنا بأن الجوهر هو ما يجعل الشيء يقوم بذاته، فإنه يصعب التصور بأن جوهر الحماية شيء غير الدفاع أو الدفاعية؛ فالحماية توجد بوجود الدفاع وتنعدم بانعدامه، ولكي تدافع عن شيء فإنه يلزمك أن: تحامي وترد عنه السوء، وتنصره وترد إليه حقه، وترد التهم عنه والمزاعم وتبطلها، وتحمل الآخرين والسياق على تأدية ما يجب تجاهه.

وإزاء «الحماية القانونية» للغة العربية، تأسيساً على ما سبق، يمكننا التقرير بأن جوهر هذه الحماية هو الدفاع عن اللغة العربية والذود عنها وتأمين مستحقاتها؛ تامة غير منقوصة: تقليديها وعصرها، معنويها وحسيها، آتيها، جوانبها وبرانيها. وسيكون لنا في الأجزاء التالية معالجات لعدة زوايا في هذا الموضوع.

ويدخل في الحماية القانونية اللغوية العمل على إزالة ما يسميه البعض «التلوث اللغوي»، ومن ذلك تصوير اللغة العربية الفصحى في الإعلام في سياقات سلبية جداً، ومن ذلك التوسل في المسلسلات بالفصحى حينما يجيء حوار مع أو بين متطرفين أو إرهابيين، وهو ما يوجد ربطاً خطيراً بين الفصحى والتشدد والإرهاب⁽¹²⁾، أو الربط بينها وبين الحمق والبلاهة ونحو ذلك من الاعتداء المعنوي السافر الخطير على العربية الفصيحة، بمادتها وصورتها (كلماتها ونظامها).

من جهة أخرى، أدرج إبراهيم الدغيري «المجال الحمائي» ضمن مجالات «التطوع اللغوي»، ناصاً على أنه «يقصد به مجال التطوع للدفاع عن اللغة العربية وصيانة جنابها، ودحض الشبهات المثارة ضدها»، واصفاً هذا الدفاع عن اللغة العربية بأنه ينبثق راهناً بالدرجة الأولى من البعد الديني، وهو ما يلبسه رداءً حماسياً، وأنه إنما يتجسد في بعض مظهراته في اللاوعي، مستشعراً الأخطار التي تتهدد العربية، مع إشارته إلى أن «استبطان مبدأ الدفاع عن اللغة هو استبطان للدفاع عن الهوية»، ومشدداً على وجوب تجاوز الدفاع التطوعي عن العربية الأبعاد الانفعالية أو العاطفية ليصل إلى «فعل تطوعي حمائي مؤسس على الحقائق والنتائج العلمية المتناسكة في العلوم

(11) انظر المعاجم الحديثة، مثل: اللغة العربية المعاصر، الرائد، الغني؛ في مادة «حمى». والحماية باللغة الإنكليزية (Protection).

(12) عبد السلام المسدي، العرب والانتحار اللغوي (تونس: دار الكتاب الجديد، 2011)، ص 139-155.

الاجتماعية والإنسانية، بحيث يشمل - على سبيل المثال - تشخيص الاتجاهات والنظرات السلبية تجاه العربية لدى بعض الشرائح الاجتماعية والفكرية»⁽¹³⁾.

رابعاً: ماذا نحمي في اللغة؟

دعونا نلج هذا الجزء بسرديّة مظلمة، ونقصد بها سرديّة الخيبات والهزائم، ففي جوف تلك السردية، تقبع الدروس والعظات المضيئة، المرشحة لأن تضيء لنا العتمة؛ فنفر بإهاب هويتنا وكساء لغتنا، لنظفر من ثم بالإشراق التنموي الحضاري. على أن الغرض هو التماس جادة توصلنا إلى إجابة سؤال المبحث: ماذا نحمي في اللغة؟ ولهذا الغرض، سنمرّ في عمتين: العتمة الفرنسية؛ والعتمة الإنكليزية.

في البدء، دعونا نمر بصورة خاطفة على التجربة الفرنسية، وقد يكون لنا فيما أصاب اللغة الفرنسية درساً مفيداً. ضمرت الفرنسية ومنيت بهزيمة نكراء أمام الإنكليزية، وهو ما ترتب عليه الإقصاء والتهميش، وظهور لغة مهجنة مشوشة من الفرنسية المعجونة بالإنكليزية أو ما يسمى «الفرانكلية» أو «الفرانغلي» (Franglais) (وهذا التعبير ظهر عام 1959)، وقد نشر ريني إيتيامبل في 1964 كتاباً بعنوان: هل تتكلمون الفرانكلية؟⁽¹⁴⁾. وي طرح باحث فرنسي أن من ضمن الأسباب لهذه الظاهرة تراجع تدريس اللغات المصدرية للفرنسية وهما: الإغريقية واللاتينية، وهو ما تسبب في حرمانها مصدراً ثرياً للنمو والتوليد للمصطلحات والمفاهيم والكلمات الجديدة التي تواكب العصر، إلى جانب تكاسل الفرنسيين في الترجمة الإبداعية للمخترعات الجديدة والاكتفاء بعمليات التبنّي والاقتراض المفتوح.

ومن جهة أخرى، تفيدنا السردية الفرنسية بأن الخيبة اللغوية قد يصنعها بعض اللغويين أو المفكرين أو الأكاديميين، فبعضهم قد يحمل نظرات سلبية تجاه اللغة الأم لأسباب فكرية أو لادعاءات واضحة أو مبهمّة، وهنا نتذكر اللغوي الفرنسي فريدريك مارتال حيث كتب مقالاً صافحاً للغة القومية، معنوياً إياه: «أيها الفرنسيون، لكي تثبتوا وجودكم يجب أن تتحدثوا الإنكليزية!»، مشيراً إلى خسارة المعركة في الاتحاد الأوروبي أمام الإنكليزية التي أضحت اللغة المشتركة في الاتحاد⁽¹⁵⁾.

ونجد في السردية الفرنسية أنه قد تم تفعيل الخطاب الديني إلى حد ما، ومن ذلك دفاعية الأب غريغوار للغة الفرنسية والدعوة إلى استخدام اللغة الفصيحة ونبذ العاميات، حيث يقول: «مع ثلاثين عامية مختلفة، على صعيد اللغة في برج بابل، بينما نحن نشكل على صعيد الحرية طليعة الأمم... كيف يمكنكم النظر في قبول القوانين، كيف يمكنكم أن تحبوا وأن تطيعوها، إن كنتم تجهلون اللغة التي كتبت بها؟ إن اقتراح ترجمتها [إلى العاميات المنتشرة آنذاك] قد يكون بالنسبة

(13) إبراهيم الدغيري، «التطوع اللغوي: مجالاته، أنواعه»، في: عبد الله البريدي، محرر، التطوع اللغوي: إطار نظري وتطبيقي للتطوع في مجال خدمة اللغة العربية (الرياض: مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، 2015)، ص 56.

(14) انظر: الربيعي بن سلامة، «اللغة العربية بين الاستجابة لمتطلبات التنمية والمحافظة على الهوية»، ورقة قدمت إلى: اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 147، والمسدي، العرب والانتحار اللغوي، ص 45-46.

(15) بغورة، اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف، ص 332-333.

إليكُم مزيداً من النفقات، وقد يعني إبطاء مسيرة الحكومة، زد على ذلك إن لمعظم العاميات نقصاً في الكلمات لا ينطوي إلا على ترجمات غير آمنة...»⁽¹⁶⁾. لا نعلم على وجه اليقين مدى نجاعة هذا الخطاب الديني في حينها، إلا أنه من المؤكد أن أثره الراهن يؤول إلى الصفر في معادلة الديانة الجديدة، ديانة السوق (النوليبرالية)⁽¹⁷⁾.

الخييات اللغوية السابقة دفعت فرنسا إلى تبني الحماية القانونية للغتهم القومية، حيث تم إصدار عدة تشريعات توجب استعمال الفرنسية في جميع مجالات الحياة دون استثناء، كما هو موضح في موقع «جمعية حماية اللغة الفرنسية» (D.L.F)، وموقع «المفوضية العامة للغة الفرنسية» (D.G.L.F)، ومن ذلك على سبيل المثال إصدار الحكومة الفرنسية عام 2006 قانوناً يلزم ممثليها في المنظمات الدولية بالحديث بالفرنسية في جميع أحاديثهم بغض النظر إذا توافرت الترجمة أم لا⁽¹⁸⁾. هل توافرت الإرادة السياسية الفرنسية الداعمة لمثل هذه التشريعات؟! هذا هو مرتبط التأثير اللغوي، والمعمل عليه، لا مجرد التشريع بحد ذاته⁽¹⁹⁾.

لربما يقول قائل، لا تصح مثل هذه الخييات إلا على اللغة الفرنسية وأمثالها، أي على اللغات التي خسرت المعركة أمام اللغة الإنكليزية، وهي اللغة المهيمنة المكتسحة الشرسة، التي استحوذت وصف البعض لها بأنها: اللغة القاتلة (The Killing Language). حسناً، قد يكون لهذا الاستدراك شيء من الصحة. لذا، فسنتطيل الوقوف أمام العتمة الإنكليزية والتقاط الصور في الكثير من جنباتها وزواياها، لنجلي خيياتها، بما يدفعا إلى تجنب الوقوع بها.

في ما يخص هيمنة اللغة الإنكليزية، فما لا خلاف حوله، أن هذه اللغة حققت نسبة كبيرة من الشبوع والاستخدام، وكسبت عدة معارك أمام لغات عالمية قوية كالفرنسية والإسبانية والألمانية والروسية. ومن ذلك ما أشار إليه سكوت مونتغمري - في كتابه الخطير هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟⁽²⁰⁾ - من أن اللغة الإنكليزية لم تكن في بداية القرن العشرين سوى إحدى اللغات

(16) انظر: المصدر نفسه، ص 330.

(17) انظر: عبد الله البريدي، فخ النوليبرالية في دول الخليج العربية: إنقاذ اقتصاد أم إغراق مجتمع؟ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018). وهذه الديانة الجديدة مدعومة من الشركات العملاقة التي باتت تهيمن على الاقتصاد العالمي من خلال عملياتها المنتشرة في جميع القارات وعبر امتلاكها حصصاً كبيرة في أسهم الشركات في مختلف الدول، ولا سيما في عصر اتسم بـ «الخصخصة المستفيضة»، التي تطبق على نطاق واسع، ولو كانت على حساب وظائف جوهرية للدولة أو جيوب الفقراء والمهاجرين. وهذه الشركات مبالغة إلى تجميع أعمالها الأساسية في مدن كبيرة كنيويورك ولندن وفرانكفورت وطوكيو، وتتعامل نخبتها التنفيذية بوصفها شبكة عالمية، معتنقة «ديانة السوق» ومتمددة بإنكليزية الوجل استريت «الواليتش» (ص 111).

(18) بن سلامة، «اللغة العربية بين الاستجابة لمتطلبات التنمية والمحافظة على الهوية»، ص 148-149.

(19) هناك معالجة تفصيلية للتشريع اللغوي الفرنسي في: سالم السميري، «الحماية القانونية للغات: تجارب دولية وعربية»، في: البريدي [وآخرون]، اللغة لا تحمي ذاتها - مدخل نظري وتطبيقي للحماية القانونية للغات.

(20) إن كتاب مونتغمري يدس سم الإنكليزية في غسل هوية الأمم وإبداعها، لذا فإنني أرى ضرورة الرد على هذه الأطروحة الخطيرة بكتابة علمية رصينة. وربما لا يكون هذا كافياً، إذ ربما نحتاج إلى بناء منصة فكرية تشترك فيها الأمم الناهضة التي تسعى أو تخطط ولو بعد حين للانعتاق من القبضة الحديدية للإنكليزية ومؤسساتها الدولية ووكلائها ومسوقيها اللغويين المحليين، مع وجوب انبثاق هذه الأعمال من «تخطيط لغوي ذكي»، يشخص الأوضاع الراهنة بدقة متناهية ويحدد القضايا والتوجهات الاستراتيجية، وينفذ مقارنات مرجعية مستبصرة، ويبلور رؤية وأهدافاً ومبادرات استراتيجية، في ضوء سياسة لغوية واضحة؛ تعالج هذه المسائل اللغوية الثقافية التنموية، فاللغة هوية ناطقة، وتنمية وإعده. للاستعراض التحليلي النقدي له، انظر مراجعة عبد الله البريدي، لكتاب: «هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟» مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، العدد 1 (2015)، ص 122-127.

المهمة بعد اللغتين الألمانية والفرنسية، حيث كانت الأدبيات العلمية مكتوبة بهاتين اللغتين (مع الروسية) بنسبة تقارب 40 بالمئة حتى عام 1960، موضعا أن تيار الإنكليزية زاد بعد الحرب العالمية الثانية وبرزت القوة الأمريكية العظمى، وهو ما صعد بالأدبيات العلمية المكتوبة بالإنكليزية إلى نحو 70 بالمئة في ثمانينيات القرن العشرين، ووصلت إلى ما يلامس 90 بالمئة في مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد طرح مونتغمري تقديرا لحجم تعليم الإنكليزية كما في عام 2010، إذ أشار إلى أنه يقارب 50 مليار دولار، مع زعمه بأن إتقان الإنكليزية يزيد من فرص التوظيف، ليس ذلك فحسب، بل يزيد من التعويضات للموظفين بنسبة من 30 إلى 50 بالمئة، وهو يقرر عدد متحدثيها اليوم بنحو ملياري شخص في أكثر من 120 دولة، وبطلاقة إنكليزية مقبولة. ويقدر بأن عدد دراسي اللغة الإنكليزية سيبلغ قرابة المليارين بحلول 2020، وأنها قد أضحت اللغة الأكثر تدريسا في المدارس الابتدائية والثانوية في أكثر من 130 دولة، مع تزايد اعتماد الإنكليزية في التعليم الجامعي⁽²¹⁾.

قطعا هذه مؤشرات كبيرة ومخيفة كثيرا، ولا جدل إطلاقا حول الانتشار المتنامي للإنكليزية على الصعيد كافة وفي مقدمها الأنشطة والممارسات البحثية، وهذه حقيقة يتوجب علينا التعامل معها بكل موضوعية وحكمة بعيدا من الأطر العاطفية والانفعالات الهوياتية المجردة عن التخطيط اللغوي السليم؛ ومع ذلك فإنه يتوجب علينا التأني أكثر في الطرح وعدم التسرع بالحكم، فلربما كان وراء السردية الإنكليزية شيء من العتمة. لنأخذ الأمور بهدوء وتوازن، إذن، مع إبراز الشواهد والتقاط الدروس فيما يخص موضوعنا الرئيس.

عند التدقيق، ندرك أنه ليس صحيحا أن الإنكليزية حققت انتصارا بضربة قاضية على غريماتها الأخريات، إذ لا تزال ثمة مقاومة شرسة من جانب عدد من اللغات، وهناك نمو مذهل لبعضها في سياقات مختلفة، وهو ما ينسف فرضية النمو المطرد بوتائر ثابتة ومضمونة للإنكليزية. ثمة عتبات للإنكليزية ومسار مضيئة لغريماتها. ولعل من أكبر الشواهد الدالة وأخطرها في هذا السياق ما قرره مونتغمري نفسه - وإن بقوالب خجولة - حيث أشار في كتابه السابق إلى بعض المؤشرات التي تدعم فرضية المقاومة اللغوية للإنكليزية لدى بعض الأمم، ومن ذلك أنه في عام 2009 «جرى نشر 6555 مجلة بحث علمي على الأقل بالإسبانية والبرتغالية في اثنتين وثلاثين دولة تمتد عبر أمريكا اللاتينية والكاريبي وإسبانيا والبرتغال، وأغلبها مغطاة بقاعدة بيانات اللغة الإسبانية (Latindex)»⁽²²⁾.

ومن الشواهد أيضا ما يتعلق بالمحتوى العام في الشبكة (الإنترنت)، إذ كان يعتقد في مطلع القرن الحادي والعشرين الميلادي أن الإنكليزية سوف تسحق الجميع في الشبكة، حيث وصل المضمون الشبكي الإنكليزي إلى نحو 80 بالمئة من إجمالي المضمون العالمي وذلك في عام 2000، إلا أنه تراجع إلى نحو 25 بالمئة⁽²³⁾، وفق أحدث إحصائية حصلت عليها كما في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2017، في نتيجة قد يراها البعض بعيدة عن المنطق، شاردة عن الصواب، إلا أن حقائق الأمور جارية في اتجاه آخر. وقد جاءت أعلى عشر لغات من جهة المضمون الشبكي كما يلي:

(21) سكوت ل. مونتغمري، هل يحتاج العلم إلى لغة عالمية؟: اللغة الإنكليزية ومستقبل البحث العلمي، ترجمة فؤاد عبد المطلب، عالم المعرفة؛ العدد 419 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2014)، ص 31-69.
(22) المصدر نفسه، ص 123.
(23) بغورة، اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف، ص 345.

جدول بالمضمون الشبكي لأهم اللغات في العالم ونموه من (2000 - 2018)

اللغة	نسبة حجم المضمون (بالمئة)	عدد المستخدمين وفق اللغة	معدل نمو المضمون (2000 - 2018) (بالمئة)	ملاحظات
الإنكليزية	25.3	1,052,764,386	647.9	نسبة نمو منخفضة جداً (نحو 650 بالمئة)، إذ إنها أقل من النسبة المتوسطة لبقية دول العالم البالغة نحو 935 بالمئة
الصينية	19.4	804,634,814	2,390.9	نسبة نمو متوسطة، مع ارتفاع المضمون الشبكي الصيني إلى نحو 20 بالمئة
الإسبانية	8.1	337,892,295	1,758.5	نسبة نمو متوسطة أو حتى ضعيفة، استناداً إلى كثرة الدول والسكان الناطقين بالإسبانية
العربية	5.3	219,041,264	8,616.0	نلاحظ هنا النمو الهائل للمضمون الشبكي العربي، حيث بلغت النسبة أكثر من 8600 بالمئة وهي أضعاف أضعاف نسب النمو في العالم أجمع
البرتغالية	4.1	169,157,589	2,132.8	نسبة نمو جيدة بالنظر إلى قلة الدول المتحدثة بهذه اللغة والمتوسط العام
الإندونيسية - الماليزية	4.1	168,755,091	2,845.1	نسبة نمو متوسطة
الفرنسية	2.9	118,626,672	152.0	نسبة نمو محدودة جداً وتراجع مذهب للغة الفرنسية
اليابانية	2.7	109,552,842	3,434.0	نسبة نمو فوق متوسطة بالنظر للمتوسط العام
الروسية	2.8	108,014,564	800.2	نسبة نمو ضعيفة
الألمانية	2.2	84,700,419	207.8	نسبة نمو ضعيفة جداً وتراجع حاد لهذه اللغة المهمة! ماذا عن الحماية القانونية؟ يستحق ذلك دراسة معمقة.
المتوسط العام لنسب نمو اللغات العشر	77.1	3,206,613,856	1,091	
بقية لغات العالم (*)	22.9	950,318,284	935	

المصدر: Internet World Stats, «Top Ten Languages Used in the Web», 31 December 2017 <<https://www.internetworldstats.com/stats7.htm>> (accessed on 6 August 2018).

(*) بخصوص ضالة نسبة بقية دول العالم، يرجى ملاحظة الآتي: تقدر عدد اللغات في العالم بأكثر من 6000 لغة، علماً بأن 10 لغات منها يتحدث بها أكثر من 50 بالمئة من سكان العالم، وأن 20 بالمئة منها يتحدث بها نحو 65 بالمئة، وأن 100 بالمئة منها يتحدث بها نحو 90 بالمئة من السكان. انظر: الزواوي بغورة، **اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف** (بيروت: دار الطليعة، 2017)، ص 350.

ومن الشواهد الدالة أيضاً على عمّة الإنكليزية، الفرضية التي تبنتها بعض الدراسات القاضية بضعف تنامي هيمنة الإنكليزية في المستقبل، ومن ذلك دراسة دايفيد غرادول حيث يقرر أن مستقبل الإنكليزية غير مضمون، وأنها ستواجه تنافساً عاتياً من اللغات العالمية الصاعدة كالصينية والهندية والإسبانية، ومشيئاً إلى جناية الإنكليزية على أهلها، إذ صنعت منهم «أحاديي اللغة»، وتذهب دراسات أخرى إلى أن اللغة الإنكليزية هي آخر «اللغات العالمية المشتركة»، وأن وجود مثل هذه اللغة سيتناقص مع مرور الوقت من جراء التقدم التقني المذهل ويدخل فيه ما يتعلق بتقنيات الترجمة الفورية المبطلّة للحاجة إلى تعلم لغة عالمية مشتركة⁽²⁴⁾.

دعونا نواصل سردية الإنكليزية في اتجاهات أخرى، تربطنا أكثر بنظام اللغة وكلماتها بقوالب تحليلية نقدية. حسناً، لنمسك خيطاً من وصف سابق لي بأنها «لا ترد لسان ناطق» (على وزن لا ترد يد لاس)، وذلك من جراء اتصافها بمرونة هائلة، يتوهم الأكثرية بأنها سمة إيجابية تتفرد بها اللغة الإنكليزية إلى حد كبير، فمرونتها تسهّل الخطاب وتيسر عملية التواصل الإنساني، من خلال التقبل السريع للكلمات «المبتكرة» واستخدام الاختصارات والترميزات المشفرة، وربما يرمي البعض لغتنا العربية بالجمودية والاستعصاء على الاختصار والترميز، وذلك أمر سلبي في نظرهم، وقد يتوهمون بأن ذلك معيق لها عن الحركة والتطور في فضاء العلم والتقنية⁽²⁵⁾.

غير أن الأمر - في نظري - ليس كذلك البتة، فمرونة اللغة الإنكليزية مؤذن بانهيارات ضخمة في نظامها وهيكلها الخاص (مادتها وصورتها)، أو لنقل بنوع من الفناء أو التهدّم الداخلي، كيف؟ الواقع المعيش يشهد أن الإنكليزية تتقبل كلمات دخيلة أو «مخترة»، يحدثها أو يوجد بها فيلسوف أو لغوي، أو أديب أو عالم أو شاب أو فنان راب أو حتى راقص في نادٍ ليلي، والبحث العلمي الرصين يؤكد مثل هذه الظاهرة، التي تُعرف بظاهرة ابتكار الكلمات (Neologism) (ابتكار كلمة جديدة أو معنى جديد لكلمة قديمة). ففي الأدبيات العلمية، نجد باحثاً غربياً - هو البرفيسور ألان ميتكلف⁽²⁶⁾ - يقرر بأن آلاف الكلمات الجديدة تصاغ يومياً في الإنكليزية، طبعاً هو لا يزعم أن جميع تلك الكلمات يتم الاعتراف بها بوصفها مولوداً لغوياً شرعياً، ولكنها تستخدم بطريقة ما على نطاقات مختلفة، ومؤكّد أن عدداً لا يستهان به منها تنتزع صك الاعتراف اللغوي، وبعضها يفلح في الولوج في المعجم، رسمياً أو حياتياً (على أنه لا فارق كبيراً بينهما في واقع الحال كما اتضح في هذه المعالجة). وضمن الابتكار «المشروع» في اللغة الإنكليزية - بوصفها لغة غير معيارية - تقبّل الكلمات والتراكيب والأساليب الجديدة حتى لو كانت مخالفة للقواعد الصحيحة. لعلي أضرب على ذلك مثلاً واقعياً. جمعني غداء في ولاية كاليفورنيا - في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2012 - ببروفيسور أمريكي وآخر ألماني مع بعض الأصدقاء السعوديين، وانجر الحديث إلى اللغة. وفوجئت بالبرفيسور الألماني يقول بأن كلمات كثيرة إنكليزية خاطئة بدأت تستخدم على نطاق واسع ويصعب تخطئتها (!)، ثم واصل الحديث مستشهداً باستخدام متزايد للكلمة الخاطئة badest (= «الأسوأ»)

(24) بغورة، اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف، ص 356.

(25) عبد الله البريدي، «اللغة هوية ناطقة»، المجلة العربية (كانون الثاني/يناير 2011)، ص 72-73.

(26) Allan Metcalf, *Predicting New Words: The Mystery of Their Success* (Boston, MA; New York: (26)

Houghton Mifflin Company, 2002), pp. 1-2.

(إذ الصحيح كما هو معلوم استخدام: bad-worse-worst، التي تعني: سيئ - أسوأ - الأسوأ). وهنا تدخل الأمريكي ليقول: لا، هذه الكلمة خاطئة تمامًا، ونحن لا نقول badest! فرد الألماني ولكن الآلاف باتوا يستخدمونها في الشبكة - الإنترنت - ومنهم الصينيون (= الإنكليزية الصينية)، فما كان من الأمريكي إلا أن أذعن وقال: محتمل (Probably)، وراح يكمل طعامه الشهوي⁽²⁷⁾.

وما ينطبق على ظاهرة ابتكار الكلمات ينطبق تمامًا وربما أكثر على حركة الترميز في اللغة الإنكليزية، فهي تشهد استخدامًا مكثفًا ومتزايدًا للاختصارات ولا سيما في عالم التقنية وفضاء المجتمعات الافتراضية، ومنطقي أن ذلك كله سيؤدي إلى حالة من شيوع تلك الاختصارات وغلبتها لدى الأجيال القادمة بطريقة تكون على حساب الكلمات والجمل والتراكيب اللغوية السليمة، وسيزداد هذا الأمر بمرور السنين، لتجد اللغة الإنكليزية نفسها بعد حقبة زمنية قصيرة نسبيًا - مئة سنة أو أكثر - محوطة بسيل كبير متلاطم من الاختصارات التي يجود بها أعداد متزايدة من البشر الذين يفتقدون في حالات كثيرة لأبسط قدرات الاختصار والكبسة اللغوية بطريقة صحيحة، وستتصدق شعوب الأرض قاطبة على تلك اللغة بمزيد من الاختصارات التي تحمل قدرًا من عدم الدقة وربما التشوّه، وسيلح كثير من تلك الاختصارات محل الكلمات والجمل والتراكيب، في سياق الكتابات في عالم الشبكة في البداية (وبخاصة للكلمات الصعبة من حيث التهجئة والقراءة)، مع انسحاب ذلك إلى السياقات الأكثر رصانة كالتعليم والمقالات ونحوها، وسيجهل كثير من الأجيال الجديدة مفردات إنكليزية متزايدة من حيث تركيبها وطريقة كتابتها (أي التهجئة Spelling)⁽²⁸⁾؛ وهو ما يدفع ببعض اللغويين - المؤمنين بالمدخل الوضعي أو الواقعي أو بالأحرى الإذعاني (Positive) - إلى إقحام تلك الاختصارات في قواميس خاصة وربما تم إدماجها في القواميس العامة في مرحلة لاحقة، الأمر الذي يعني شرعة لغوية لاستخدام الكثير من الكلمات والأساليب والاختصارات الشائعة، بوصفها مكونات لغوية سليمة أو فعالة أو مقبولة على أقل تقدير، وكل ذلك سيكون على حساب البناء اللغوي والمفردات السليمة والتراكيب والقواعد فضلًا عن الدلالات والمعاني، فهي مرشحة لتبدل سريع، بل لتشوهات ربما لا يملك المجتمع المتحدث بالإنكليزية السيطرة عليها.

وأنا حين استخدمت مصطلح الفناء أو التهدم الداخلي فإنني لا أقصد البتة أن اللغة الإنكليزية سوف تتعرض لحالة من الفناء أو التهدم الكامل، ولكنه اضمحلال شديد وتشوّه موجه، وأحسب أنه سيكون لذلك انعكاسات خطيرة على مسارات العلم والتقدم للمجتمعات الناطقة بها ولغيرها أيضًا، وأرجو ألا يعتقد أحد بأن ذلك الأمر - على افتراض التسليم بدقة الاستنتاج - سيحدث بعد سنوات قصيرة، حيث أن التغيرات اللغوية الكبيرة تتطلب فترات زمنية طويلة نسبيًا⁽²⁹⁾.

(27) انظر: البريدي، المصدر نفسه، ص 74.

(28) مثلًا البعض بدأ يكتب كلمة Back على هذا النحو Bak، وعوض كلمة Doing يكتب Dng وبدلاً من Better يضعون Betta، وهكذا كثير وفق قوالب تغيير متعددة تعرف باسم Formation Type، وقد زادت شبكات التواصل مثل تويتر وغيرها من النزعة الاختزالية في اللغة الإنكليزية.

(29) يمكن النظر إلى ما قام به مارك دافيس، حيث أسس مدونة للغة الإنكليزية المستخدمة في أمريكا من 1810-2009، وفيها إمكانية تتبع التغيرات على خارطة اللغة، سواء في التراكيب أو الأساليب أو الكلمات. انظر: المصدر نفسه، ص 76.

ولعل من العتبات اللغوية في السردية الإنكليزية ما يمكننا نعتها بـ «العتمة القانونية»، إذ لا نجد أي جهد تشريعي قانوني لحماية الإنكليزية والحفاظ على ما تبقى من مرونتها المعيارية، ومن يحق له أصلاً إصدار مثل هذا التشريع وهي مبنوثة لكل أحد؟ من الواضح لنا أن إماتة العلة الغائية هي السبب الرئيس في هذه العتمة، إذ إن أهل الإنكليزية (من هم؟) يرونها مجرد أداة تواصل، لا هوية لهم، ومن ثم فهم لا يُقدّمون على ما يصونها ويدافع عنها، وفي هذا تعطيل تام لسلطانها الخارجية وحرمانها إياها. وبهذا، تمت حوسلة الإنكليزية - أي جعلها وسيلة - وتسليعها ورميها في أرفف السوق ومataهاات النمو.

وبعد الإيضاح السابق، تتعين الإشارة إلى أن ما يمكننا نعتة بالمرونة اللامعيارية للغة الإنكليزية (بسبب ما يحدث لها من تغيرات وتشوهات، ألحنا إلى طرف منها)، وما ننشده في المقابل من مرونة معيارية للغة العربية وما نهجد للحفاظ عليه فيها، هو ليس من قبيل السمات الذاتية لأي من اللغتين. وذلك أن كلتا اللغتين تمتلك سلطة داخلية، تخولها بناء مرونة معيارية: (1) مرونة تمكّن اللغة من التطور والوفاء بمقتضيات التحضر والتمدن وتشقق العلوم، (2) معيارية تحافظ فيها اللغة على كلماتها ونظامها (مادتها وصورتها) عبر الالتزام بمعايير اللغة وسلطانها الهيكلية.

وكلتاها في الوقت ذاته تفتقدان سلطة خارجية، تجعلهما قادرتين على الحفاظ على منظومة الكلمات وهيكلهما الداخلي. وكل ما سبق يعني أن اللغة - أي لغة - لا تحمي ذاتها بذاتها، كما أنه يؤكد صحة ما قررناه سابقاً حيال العلة التي تدفعنا إلى حماية لغتنا، حين أبطلنا مفعولية علتين المادية (أي حماية كلمات اللغة) والصورية (حماية نظام اللغة)، فهما علتان غير كافيتين لتحمل مشقة الدفاع عن اللغة ودفع تكلفته الباهظة، وهو ما يبقى لنا العلة الحقيقية الباعثة على تحمل المسؤولية اللغوية، وهي العلة الغائية: الهوية.

القول بهذه العلة، يدفعنا من بعض زوايا التحليل إلى أن نتساءل: هل المجتمع هو من يحمي لغته أم اللغة هي «من»⁽³⁰⁾ تحمي مجتمعتها؟ بقلب مختصر، يسعنا التقرير بأن كلا منهما يحمي الآخر في قوالب تعاضدية تبادلية، فالمجتمع يحمي اللغة بسلطانها الخارجي عبر آليات متعددة، لتجيء اللغة بسلطانها الداخلي، فتحمي هويته العميقة وذاكرته السحيقة، من جراء قدرتها على الاحتفاظ بعتاها القديم - كلمات ومعان وقواعد - والذي ينيلها مفاتيح قراءة نصوصها العتيقة، فتتنظم سلاسل أجيالها، عازفة سيمفونية التاريخ الجامع الحاشد للوحدة والمصير.

قد يكون التحليل والسرد السابقان يسراً أو شرعاً لنا طرح السؤال الآتي: ما هو الشيء الواجب حمايته في اللغة؟ المكونات اللغوية التي يتوجب علينا حمايتها، هي:

أولاً، ما يتعلق بنظام اللغة وهيكلها، والمتمثل ببنائها الداخلي؛ أي: بحروفها، ونحوها وصرفها، وأصواتها.

(30) استخدمت «من العاقلة» للتعبير عن اللغة عن عمد، إذ إنني لا أرى إمكانية سلب العاقلة عن اللغة، فاللغة هي عاقلة باعتبارها كثيرة، وعلى رأسها أنها هي لسان الكائن العاقل، والدليل الحي العاكس لمكة العقل بأرقى صورته، كالتفكير الفلسفي.

ثانيًا، ما يتعلق بمعجم اللغة وآدابها، والمتمثل بذخيرتها اللفظية والمعنوية، أي: بكلماتها ومعانيها، وشعرها ونثرها.

الأمر الذي يقود إلى التقرير بوجوب اشتغال المنظومة القانونية الحمائية للعربية على ما يحافظ على كل ما سبق وما ينمي، وتدبير الأمور ودفعها في هذا الاتجاه. وبعد معالجة المحاور السابقة، لا يتبقى لنا سوى الإجابة عن سؤال المحور الأخير.

خامسًا: كيف نحمي اللغة؟

ثمة من يؤكد أن «الوعي بالسيادة اللغوية ووعي بوجود الدولة وأمنها الثقافي والاجتماعي»⁽³¹⁾، ويؤكد آخرون - ومن بينهم محمود الذوادي - ضرورة تحقيق مقومات «الأمن اللغوي»، بوصفه أحد أهم أركان «الأمن الثقافي»، مبدئيًا استغرابه من ضعف اهتمام السياسة العرب به، وداعيًا إلى دراسة أسبابه⁽³²⁾. ويذهب عبد السلام المسدي إلى القول: «من ظن أن اللغة شيء والسياسة شيء آخر، فقد وضع نفسه خارج منطق التاريخ..»⁽³³⁾، مضيفًا: أن هنالك «حملة واسعة تصاحب حملة الكونية الثقافية، تتقصد النيل من كل الثقافات الإنسانية ذات الجذور الحضاري المتأصلة، وفي مقدمتها الثقافة العربية، وتتوسل دائمًا بالعامل اللغوي..»⁽³⁴⁾

إزاء الحماية اللغوية، لعله قد ترسخ من الأجزاء السابقة أن المعوّل عليه هو السلطة الخارجية للغة وليس سلطتها الداخلية التي لا تملك سوى النفوذ على كلماتها ونظامها الداخلي. السلطة الخارجية للغة يمكن تفعيلها عبر عدة مسارات، ولعلي أضعها في مسارين كبيرين، وهما:

- حماية اللغة بالتشريع والقانون والسياسة والتخطيط اللغوي.
- حماية اللغة بالتنمية والاستثمار والابتكار والتقنية.

المسار الأول، هو ما يعيننا في هذه المقالة. ولعل من أهم القضايا التمهيدية التي يحسن طرحها هنا ما يتصل بالجوانب التي ينبغي للتشريعات والقوانين أن تتضمنها. دعوني أورد هنا نصًا فريدًا للعلامة الأندلسي ابن حزم، ففيه ملامح رائعة في سياق النقطة السابقة، حيث يقول: «إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل بسقوط دولة أهلها، ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم، أو بنقلهم عن ديارهم واختلاطهم بغيرهم. فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ونشاط أهلها وفراغهم. وأما من تلفت دولتهم وغلب عليهم عدوهم، واشتغلوا بالخوف والحاجة والذل، وخدمة أعدائهم، فمضمونٌ منهم: موت الخواطر؛ وربما كان ذلك سببًا لذهاب لغتهم، ونسيان أخبارهم

(31) فؤاد بوعلي، «قانون حماية اللغة العربية من التشريع إلى التنفيذ»، مجلة الفرقان، العدد 73 (2014)، ص 38.

(32) محمود الذوادي، «في مخاطر فقدان العلاقة العضوية بين المجتمعات العربية ولغتها»، في: حافظ إسماعيلي علوي [وآخرون]، اللسان العربي وإشكالية التلقي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 55 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 44-46.

(33) المسدي، العرب والانتحار اللغوي، ص 39.

(34) عبد السلام المسدي، «الهوية واللغة في الوطن العربي بين أزمة الفكر ومأزق السياسة»، تبين، السنة 1، العدد 1 (2012)، ص 82.

وأنسابهم، وبيود علومهم. هذا موجود بالمشاهدة ومعلوم بالعقل ضرورة، ولدولة السريانيين مذ ذهبت وبادت آلاف من الأعوام»⁽³⁵⁾.

من الصعب القيام بتحليل كامل لهذا النص الثري، ولكنني سأبرز بعض الجوانب التي أراها محورية في التشريعات والقوانين التي تزمع الدول سنّها من أجل حماية اللغة العربية، وهي وقفات مكثفة جداً، كما في العناصر العشرة الآتية:

■ لا تطبيق أي لغة حماية ذاتها بذاتها، وإنما تكون الحماية بقوة الدولة وهيبة سلطتها.

■ قوة الدولة من قوة لغتها، وفق كوجيتو لغوي حضاري: لغتك قوية بصدق، إذن دولتك قوية بحق.

■ قوة اللغة يتطلب تفعيلاً للعلماء والمختصين والناشطين في المجال اللغوي وتفرغهم لتحقيق ما يجب إنجازه في هذا الشأن.

■ القوتان العلمية والإخبارية مرتهنتان بقوة الدولة وحيوية لغتها وفاعليتها وشيوعها.

■ الأعداء يشتغلون بما يقوي لغاتهم ويضعف لغتنا، مما يستوجب التفتن لما يحكيه «أناء» الإعلام و«أطراف» اللغة!

■ ثمة تأثير سلبي للأعاجم الذين يخالطون الناس في أسواقهم وأحيائهم وشوارعهم، وهو ما يتطلب معالجة قانونية ناجعة.

■ وهناك تأثير سلبي أيضاً في المواطنين حينما يختلطون بالأجانب خارج دولتهم، وهذا يستلزم التفاتة قانونية ذكية.

■ دواع كبيرة توجب قيام الدولة بتعصيد «الاعتزاز اللغوي» و«الأنفة اللغوية»⁽³⁶⁾ لدى أفرادها وفرض مقوماته عبر قوانين ملزمة واضحة.

■ ضعف اللغة في الدولة مؤذن بـ «موت الخواطر»، أي ضمور الإبداع والابتكار، على نحو يضر بحاضر الدولة ومستقبلها ومساراتها التنموية وسيادتها.

■ ضعف دعم اللغة سبب موصل لانطمار الأخبار عن المنجزات التنموية والصلوات الاجتماعية، وخمول العلوم وبيودها.

وأختم بالقول: لم يعد محل جدل كون التخلف الحضاري للأمة العربية الإسلامية من أهم أسباب ضعف الاعتداد باللغة العربية، وضعف شيوعها واستخداماتها في المجالات العلمية والتنموية والاستثمارية والتقنية والإعلامية. البعض يرى في هذا الأمر متملصاً من النضالية اللغوية الواجبة، إذ إنه يكتفي بالقول: قوّ حضارتك، تقوّ لغتك! ويحسب أنه على شيء كبير من الشطارة والنباهة، وما علم أن لغته الأم هي بأمس الحاجة إليه في وقت ضعفها وهوانها على الناس؛ فرحم

(35) أبو محمد علي بن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق أحمد شاكر (بيروت: دار الآفاق، 1983)، ج 1، ص32.

(36) اقترح عبد الله البريدي مفهوم «الأنفة اللغوية» ضمن المنظومة المفاهيمية لما يسميه بـ «الأنفة الثقافية»، انظر: البريدي، «اللغة هوية ناطقة»، ص 17-18، 43 و81.

الله امراً آمناً بلغته، وحامى عنها، وصانها، وضمن لها: أسباب النمو، وأسرار الخلود. على أن الحماية اللغوية لا تتحقق وفق ما سبق كله، إلا إذا أفلحت الدولة في ترجمة قوتها وهيبتها ورفعتهما إزاء الأنداد والأعداء إلى: تشريعات وقوانين حازمة ملزمة، تتضمن عقاباً رادعاً لمن يتسبب في هزال الدولة وضعفها وموت مواطنيها وبيود علومها وانطمار أخبارها، أليس كذلك؟ ولهذا فإننا نؤكد أن السعي لإصدار القوانين اللازمة لحماية اللغة العربية في أقطارنا العربية وإنمائها وضمان سيادتها، لهو واجب محتم علينا جميعاً، شعوباً وحكومات، أفراداً ومؤسسات، كل بقدره وسعته ونفوذه. على أن الواجب الأسمى علينا إنما هو الدفع بتلك القوانين في المستقبل القريب، لأن تكون مطبقة بصورة دقيقة في أبعادها النظامية الإلزامية البرانية، ليس ذلك فحسب، بل في فك شفرة هذه القوانين في سياقها المجتمعي؛ لجعلها متممة للمكارم الأخلاقية الحضارية الجوانية □

مسودة تعديل الدستور في الجزائر لسنة 2020 فصل أم تدخل وهيمنة بين السلطات؟

بوطيب بن ناصر (*)

أستاذ القانون العام، جامعة ورقلة.

هبة العوادي

باحثة متخصصة في القانون الدستوري.

سئل أحد الفلاسفة الإغريق: «ما هو أفضل دستور؟»
فأجاب: لأي زمن ولأي شعب؟

مقدمة

صحيح أن النصوص الدستورية الصغيرة والغامضة، تمنح الحكام مساحة واسعة للتأويل وتعدد القراءات، لذلك ظلوا يحتكرون سلطة التأويل واستنطاق ما وراء السطور، ومن طريق ذلك كانوا في الحقيقة يعيدون «صياغة» النصوص الدستورية وتكييفها وفقاً لرغباتهم ولمصالحهم وما يخدم استمرارية أنظمتهم⁽¹⁾.

لقد ضمن برنامج الإصلاح السياسي الذي وظفته السلطة السياسية في الجزائر بعيداً من الحراك وتداعياته السياسية، أن مسودة الدستور الحالية لسنة 2020 راوحت بين كسب رضا الحراك الشعبي ومختلف الأطياف السياسية، والحفاظ على مكتسبات الاستمرارية، هذا من جهة ومن جهة ثانية ومحاولة مسابقة المعايير الدولية الحديثة في مسار البناء الدستوري والخضوع لها⁽²⁾.

فبالرغم مما أبدته مسودة الدستور الحالي من إضافات نسبية في تعزيز الحقوق والحريات الأساسية الفردية والجماعية منها، إلا أنها ما فتئت تدعم الطابع الرئاسي لنظام الحكم وتعزز هيمنة

bennaceur2002@gmail.com.

(*) البريد الإلكتروني:

(1) حسن طارق، «الموت البطيء للفكرة البرلمانية»، هسبريس، 28/11/2012، ص 1. <<https://www.hespress.com/writers/67121.html>> (تاريخ التصفح 15 أيار/مايو 2020).

(2) هبة العوادي وبوحنية قوي، «البناء الدستوري في الجزائر»، الحقيقة، العدد 41 (2017)، ص 76-77.

السلطة التنفيذية على باقي السلطات⁽³⁾، هذا في زمن أضحت عمليات البناء الدستوري في التجارب المقارنة تعزز مبادئ التوازن بين السلطات مستبعدة فكرة مبادئ الفصل بين السلطات، التي أثبت الفقه الدستوري والممارسة السياسية عجزها عن خلق نوع من التواصل الجاد بين السلطات الثلاث، من هنا تثار الإشكالية المحورية لماذا اختارت مسودة الدستور الحالي الفصل بدل التوازن بين السلطات؟ وهل كرّست المسودة الدستورية مبدأ الفصل بين السلطات فعلياً؟ وهل يمكن تصور تراجع دور السلطة التنفيذية في ظل الدستور المرتقب؟

أولاً: سمو السلطة التنفيذية وهيمنتها على سائر السلطات

كرّست الدساتير الجزائرية المتتالية في مجملها هيمنة السلطة التنفيذية وخصوصاً هيمنة رئيس الجمهورية على باقي السلطات، نظراً إلى الاختصاصات الواسعة التي يتمتع بها هذا الأخير، والمسودة الحالية لم تختلف كثيراً عن الدساتير السابقة لها. فبنتج مواد مسودة الدستور نجدها لم تبتعد من ما ورد في دستور 2016. فمن شروط الترشح التي أوردها المادة 91 من المسودة نجدها قد أوردت في الفقرة الأولى 10 شروط مهمة للترشح لمنصب رئاسة الجمهورية، كان حرياً بوثيقة المسودة أن تورد في من يتقلد منصب الرئاسة يكون له مؤهل علمي محدد، يؤهله لمباشرة المهام الثقالة التي تقع على عاتق رئيس الجمهورية. ففي غياب، وعدم اشتراط، المؤهل هذا ما قد يفتح باباً أمام احتمالية وصول من لا مؤهل ولا كفاءة له لهذا المنصب السامي، من هنا جهة الشروط الواجب توافرها في المترشح للرئاسة⁽⁴⁾.

وبالرجوع إلى جوهر الموضوع تتضح جلياً مظاهر هيمنة السلطة التنفيذية في المسودة الدستورية من صريح نص المادة 95 التي تخول رئيس الجمهورية جملة الصلاحيات الواسعة، وإن لم تختلف هذه المادة في مضمونها عما أورده المادة 91 من الدستور 2016 في المسائل الجوهرية إلا في ما يلي:

- ما ورد في البند الثالث من المادة 95 من حيث: يقرر إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج بعد مصادقة البرلمان بأغلبية الثلثين، وهذه تعدّ من ضمن أهم البنود المثيرة للجدل في الأوساط السياسية والنخب، تلك التي تسمح للقوات العسكرية الجزائرية بالمشاركة في عمليات حفظ السلام في الخارج تحت راية الأمم المتحدة. وفي حال المصادقة على هذه المادة، فسيشكل سابقة في التاريخ السياسي والعسكري الجزائري؛ لأن الدساتير الجزائرية السابقة كانت تمنع أن تقاتل القوات الجزائرية خارج حدودها بوصفها قوات دفاعية وليست هجومية، كون عقيدة الجيش الجزائري منذ الاستقلال في 1962 تؤكد أن مهمة الجيش هي في الدفاع عن الحدود وعدم إرسال

(3) المصدر نفسه، ص 78.

(4) بوطيب بن ناصر، «تجربة التعديلات الدستورية في الجزائر»، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 8

(صيف 2012)، ص 39.

العسكريين الجزائريين خارج الحدود. وقد تم الخروج عن هذه القاعدة مرتين أعوام 1967 و1973 عندما تم إرسال وحدات جزائرية في حرب السويس وحرب أكتوبر⁽⁵⁾.

- ما جاء به البند السادس الذي يقول: يمكن أن يعيّن نائب الرئيس وينهي مهامه، ويمكن أن يفوض له بعض الصلاحيات باستثناء تلك المنصوص عليها في أحكام المادة 97 من المسودة.

صحيح أن منصب نائب الرئيس طرح بقوة في مرحلة السجل السياسي المتعلق بالوثيقة الدستورية لسنة 2016، فأغلب المختصين كانوا يجمعون على استحداث هذا المنصب في تلك المرحلة نظرًا إلى الظروف الصحية التي كان يعيشها الرئيس السابق، إلا أنه في النهاية لم ترد لا في مسودة الدستور ولا حتى في صلب دستور 2016، إلى حين تم التنصيب عليها في المسودة الحالية، أن نائب الرئيس يتولى رئاسة البلاد مؤقتًا لمدة 45 يومًا في حال عجز أو استقالة أو وفاة الرئيس، وبعد انتهاء هذه الفترة إذا أثبتت المحكمة الدستورية وجود مانع لاستمرار الرئيس يكمل نائبه الولاية الرئاسية. يبقى السؤال المطروح ما جدوى استحداث هذا المنصب في نظام رئاسي مشدد يكون فيه رئيس الجمهورية هو مفتاح قبة النظام. ولعل الخطورة تكمن في إكماله للعهدة الرئاسية كما ورد في البند السابع من المادة 98 من مسودة الدستور، كون هذا الأخير معيّن والشعب لم يختره. وكان الأحرى استبعاد هذه الفقرة لأنها تمس بفكرة انتخاب رئيس الجمهورية ديمقراطيًا من جانب الشعب، كون الشعب منحه الثقة هو بذاته ولا يجوز التفويض في هذه الحالة.

كما يعاب على هذه الفقرة عدم تنصيبها على بعض الضوابط التي تقيد رئيس الجمهورية في تعيين نائب له، ولم تبين أن هذا يكون من الكفاءات من الأحزاب السياسية، وأن يكون شخصية مستقلة. إن المسودة تعزز صلاحيات رئيس الجمهورية وكذلك منصب نائب الرئيس في منطق النظام الرئاسي.

لكن بقيت المسودة في منتصف الطريق بالنسبة إلى النظام البرلماني، حيث تضمنت تغيير تسمية الوزير الأول إلى رئيس الحكومة، غير أنها أبقت على تعيينه من جانب رئيس الجمهورية دون التزام بالأغلبية البرلمانية كما يقتضي النظام البرلماني في المادة 95 في بندها الثامن المتعلق بتعيين رئيس الجمهورية لرئيس الحكومة⁽⁶⁾.

وهذا يُفقد الأغلبية البرلمانية فحواها، لأن تسابق الأحزاب في التشريعات الهدف منه الحصول على أكبر عدد من المقاعد لتضمن حقها في تسمية رئيس الحكومة والحقائب الوزارية السيادية كما هو متعارف عليه في الأنظمة السياسية المقارنة⁽⁷⁾؛ فإن حصلت على الأقلية أو الأغلبية فرئيس الجمهورية هو من يعين رئيس الحكومة. وهذا يعدّ مساسًا بالتعددية السياسية والحزبية في الجزائر، وتكريسًا لبقاء هيمنة السلطة التنفيذية [مؤسسة الرئاسة] على المشهد السياسي. وقد

(5) علاء الدين بونجار، «دستور الجزائر الجديد: استحداث منصب نائب الرئيس وتدخل الجيش خارج الحدود»، مونت كارلو الدولية، 8 أيار/مايو 2020، <<https://bit.ly/2JZnFkJ>> (تاريخ التصفح 15 أيار/مايو 2020).

(6) بن ناصر، المصدر نفسه، ص 92.

(7) أمين سعيد، «مؤسسة رئاسة الحكومة في الدساتير العربية الجديدة: نموذج المغرب، تونس، مصر»، المجلة المغربية للسياسات العمومية، العدد 18 (خريف 2015)، ص 136.

كان لهذه الفكرة تداعيات سلبية على الحياة السياسية في السنوات العشرين الماضية حين كانت الأغلبية البرلمانية لجهة التحرير، ورئيس الحكومة أويحي رئيس حزب التجمع الديمقراطي، فكان على مسودة الدستور أن تعيد النظر في هذه النقطة بما يضمن ضخ دماء جديدة في العمل الحزبي والسياسي في الجزائر الجديدة، وفتح الباب واسعاً لنزال سياسي نزيه وشريف يعيد خلق دينامية في الأوساط السياسية والشعبية. وهذه تعدّ أبرز الملاحظات المتعلقة بصلاحيات ومهام رئيس الجمهورية، وانطلاقاً من فكرة ازدواجية السلطة التنفيذية سوف نعرّج على الدور المناط بالحكومة بوصفها الواجهة الثانية للسلطة التنفيذية بعد رئيس الجمهورية. فالجديد في الفصل الثاني المتعلق بالحكومة أن مسودة الدستور تقترح أن يصبح تعيين الوزراء بالتشاور بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، وإن كان هذا المكسب بسيطاً لأن رئيس الحكومة يعيّن من طرف الرئيس فلا يعتقد في عدم اتفاقهم على تسمية الوزراء، ونجد الدستور التونسي لسنة 2014 في فصله 89 ينص على أن منصب وزير الخارجية والدفاع فقط يتم التشاور حوله بين الوزراء ورئيس الجمهورية، أما باقي الوزارات فيتم تعيينها من جانب الحزب أو الائتلاف الانتخابي الحائز أكبر عدد من المقاعد بمجلس النواب، وهذا يعدّ مكسباً لم يكن له وجود في دستور 2016 وبعض الدساتير التي سبقتة⁽⁸⁾.

كما أن لرئيس الجمهورية، في ظل هذه المسودة، الحق في حل البرلمان، وهذا يعدّ علامة فارقة في قوة مؤسسة الرئاسة على السلطة التشريعية، فلو افترضنا وصول أغلبية مناوئة لرئيس الجمهورية فسوف يستخدم حقه في حل البرلمان، لكن المسودة أغفلت عن التنصيص أنه إذا حلّ البرلمان وتمت إعادة إجراء انتخابات تشريعية، واستحوذت القوة المناوئة نفسها على الأغلبية البرلمانية من المفروض أن يقدم رئيس الجمهورية استقالته.

ثانياً: سلطة تشريعية مكبلة... في نظام حكم شبه رئاسي

بمتتبع بنود الفصل الثالث من المسودة الدستورية، يتضح جلياً التقارب، بل التطابق، في النصوص الدستورية بين المسودة الدستورية ودستور 2016. فالمسودة الجديدة وإن غيّرت تسمية الوزير الأول برئيس الحكومة، إلا أن رئاسة الحكومة الفعلية بقيت في يد رئيس الجمهورية الذي يعيّن، ولم تحدد شكل النظام السياسي، إذ أبقت هجيناً لا يمثل أي شكل من أشكال الأنظمة المعروفة في العالم⁽⁹⁾.

لقد أبقت المسودة على النظام شبه الرئاسي، فوفق هذه المسودة، «اتفق الأعضاء على اعتماد نظام شبه رئاسي يبقى على الشكل الحالي للحكم لضمان وحدة السلطة التنفيذية وتجانسها وتحرير رئيس الجمهورية من أعباء التسيير الحكومي مع المحافظة خاصة على شرعيته التي

(8) بن ناصر، المصدر نفسه، ص 98.

(9) زياد المزغني، «مسودة الدستور الجزائري الجديد ... لماذا أثارت حفيظة المعارضة والحراك»، الاستقلال، <<https://bit.ly/3poZrAL>>، ص 1 (تاريخ التصفح 17 أيار/مايو 2020).

يستمدّها من الانتخاب»، والنظام شبه الرئاسي أو ما يعرف أيضًا بالنظام الرئاسي البرلماني⁽¹⁰⁾، هو نظام خليط بين النظام الرئاسي والبرلماني يكون فيه رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء شريكين في تسيير شؤون الدولة. وتوزيع هذه السلطات بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء يختلف من بلد إلى آخر، ويختلف هذا النظام عن النظام البرلماني في أن رئيس الجمهورية يتم اختياره من جانب الشعب، ويختلف عن النظام الرئاسي في أن رئيس الوزراء مسؤول أمام البرلمان ويستطيع البرلمان محاسبته وعزله إذا أراد⁽¹¹⁾.

ظل الغموض يحيط بطبيعة النظام السياسي الذي راوح بين توسيع سلطات رئيس الجمهورية وحقه في تعيين رئيس الحكومة، ومحدودية دور الأحزاب السياسية في تأليف الحكومة وتسمية رئيس الحكومة، بل إن الوثيقة الدستورية بالغت في تعزيز سلطات رئيس الجمهورية إلى درجة أن تعيين الوزراء يكون بالتشاور بينه وبين رئيس الحكومة، واستبعدت الأحزاب الحائزة الأغلبية البرلمانية التي تمثل السلطة التشريعية، وأن تسمية رئيس الحكومة من الأغلبية أمر يناقض كلفة معنى الديمقراطية التمثيلية ويلغي جزءًا أساسيًا وجوهريًا من الإرادة الشعبية المعبر عنها في الانتخابات التشريعية.

وتقوم النظم شبه الرئاسية على التعاون والتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وهذا التوازن يكفله حق البرلمان في الاقتراع بطرح الثقة بالوزارة وتحريك المسؤولية السياسية للوزارة أمام البرلمان، وحق السلطة التنفيذية في حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة. أما التعاون، فيعني وجود اتصال بين هاتين السلطتين، وأهم مظاهره حق الوزراء في الدخول إلى البرلمان والاشتراك في جلساته ومناقشاته، وحق الحكومة في تقديم مشاريع القوانين إلى البرلمان، وحق دعوة البرلمان إلى الانعقاد أو تأجيله. وتعد الرقابة المتبادلة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية نتيجة طبيعية لمبدأ الفصل بين السلطات، ولكن هذا الفصل ليس المقصود به الفصل المطلق⁽¹²⁾.

يتولى الأنظمة الديمقراطية النيابية برلمان منتخب من الشعب، ويبين مهمة هذا البرلمان ويحددها دستور الدولة. فالبرلمان يقوم بوظيفة تشريعية مؤداها سن القوانين، وهو إلى جانب ذلك يقوم بوظيفة الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. ويشير التاريخ الدستوري للأنظمة الديمقراطية النيابية إلى أن الوظيفة الرقابية أسبق في نشأتها على الوظيفة التشريعية، ذلك أن البرلمانات قامت في أول عهدها للموافقة على الضرائب التي يحتاج إليها الحكام، وتطور ذلك تدريجًا إلى أن أصبح للبرلمان حق الرقابة الكاملة على الشؤون المالية للدولة. إن أهمية الرقابة البرلمانية تنبع من افتراض أن السلطة التشريعية تمثل الشعب، وإذا صح ما سبق، فإنه يصح أيضًا أن الرقابة البرلمانية تمثل الثقل الشعبي للدولة تفويضًا ومحاسبة. ويبنى على ما سبق أن نقطة البدء في الإصلاح السياسي لأي دولة هي تفعيل الدور الرقابي للبرلمان، وبقدر جدية هذا الدور واحترامه من جانب الحكومة،

(10) بونجار، «دستور الجزائر الجديد: استحداث منصب نائب الرئيس وتدخل الجيش خارج الحدود»، ص 2.

(11) جهاد الجراح، «وسائل الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة .. بين التقيد والإطلاق»، وكالة عمون الإخبارية، <<https://www.ammonnews.net/print/258173>>، ص 2 (تاريخ التصفح 18 أيار/ مايو 2020).

(12) المصدر نفسه، ص 3.

وحرص الأخيرة على الاستجابة لما يطرحه أعضاء البرلمان من مقترحات ومشكلات وانتقادات وتساؤلات، يكون التطور الديمقراطي الذي تنعم به الدولة وتحققه⁽¹³⁾.

على الرغم من إقرار النصوص الدستورية الجزائرية منذ 1988 لمبدأ المسؤولية السياسية للحكومة أمام المجلس الشعبي الوطني، إلا أن هذا المبدأ لم يفعل لأسباب كثيرة، ولعل أهمها استناد أغلب الحكومات المتعاقبة إلى أغلبية مريحة في المجلس الشعبي الوطني. وحتى في الحالات التي تولى فيها رئاسة الحكومة شخصيات من خارج الأغلبية، بل وحتى من خارج المجلس الشعبي الوطني، كان التزام الحكومة بتطبيق برنامج رئيس الجمهورية يوفر لها غطاءً منيعاً من أي محاولة للمساس باستمرارها في الحكم، علماً أن ذلك يعدّ تجسيداً لطبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يحتل فيه رئيس الجمهورية مكانة مهمة بالنظر إلى انتخابه من طريق الاقتراع العام المباشر والسري. ولا يتم الفوز إلا بالحصول على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين المعبر عنها، وبذلك يكون الناخبون قد قاموا بتزكية هذا البرنامج الذي يلتزم رئيس الجمهورية بتطبيقه، وإلا تقررته مسؤوليته السياسية بمناسبة الانتخابات الرئاسية، التي يتحدد بمناسبتها تجديد الثقة أو سحبها منه⁽¹⁴⁾.

كل هذا يبرر، ربما، عزوف نواب الأغلبية من جهة، وعدم قدرة نواب المعارضة من جهة أخرى، على تحريك وسائل الرقابة التي يمكن أن يتقرر في إثرها المسؤولية السياسية للحكومة. ومن ثم اكتفى النواب باستخدام وسائل الرقابة السهلة الاستعمال، التي لا ترتب المسؤولية السياسية للحكومة، على غرار الأسئلة والاستجواب وتشكيل لجان التحقيق. غير أن تجاوز بعض الحكومات لالتزاماتها الدستورية، وعلى رأسها ضرورة تقديم برنامج عملها إلى المجلس الشعبي الوطني للحصول على موافقته قبل الشروع في تطبيقه، وحتى وإن قدمته فإنها تخلفت عن عرض بيان سنوي عن سياستها العامة، وهو ما يطرح عدة أسئلة عن ممارسات كهذه من شأنها أن تكرس عرفاً دستورياً قد يتيح لحكومات قادمة العزوف عن تقديم برامجها وعرض بيان عن سياستها العامة أمام المجلس الشعبي الوطني. وهذا من شأنه أن يفرغ مبدأ المسؤولية السياسية للحكومة من محتواه، وبخاصة إذا علمنا أن وسائل الرقابة الردعية مرتبطة بهاتين المناسبتين، ونقصد بهما تقديم برنامج الحكومة أو مخطط عملها وكذا بيان السياسة العامة أمام المجلس الشعبي الوطني⁽¹⁵⁾.

كنا ننتظر من مسودة الدستور أن تعمل على إقامة نوع من التوازن، بين صلاحيات السلطة التشريعية وسلطات السلطة التنفيذية ممثلة برئيس الجمهورية، ليس من باب الدعوة إلى نظام برلماني لأن الخريطة السياسية الحالية لا تسمح بذلك. وثبت ذلك التجارب المقارنة في الدول المجاورة؛ ففي النموذج التونسي تعيش البلاد في حالة من «البلوكاج»، منذ تبني دستور 2014، الذي عزز دور البرلمان في مواجهة الحكومة، بالرغم من الأنشطة التي قطعها المجتمع التونسي في التأسيس لبناء صرح النظام الديمقراطي. إلا أن الجارة تونس تعيش وضعاً سياسياً وإن كان في

(13) المصدر نفسه، ص 4.

(14) عمار عباس، «بيان السياسة العامة للحكومة بين الالتزام الدستوري والتقدير السياسي»، ص 2، <http://ammarabbes.blogspot.com/2014/11/blog-post_7.html> (تاريخ التصفح 18 أيار/مايو 2020).

(15) المصدر نفسه، ص 3.

مناخ ديمقراطي، غير أنه انعكس سلبيًا على الأداء المؤسساتي فيها، وأفضى إلى مزيد من التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. فمن هذا المنطلق تبدو فكرة الأخذ في النظام البرلماني فيها نوع من المخاطرة، وخصوصًا في الأوضاع السياسية التي تعيشها البلاد في الساحة السياسية المنقسمة إلى أحزاب سياسية تجاوزها الشارع وعاجزة عن خلق أي مبادرات سياسية سواء معارضة أو موالة، وحراك شعبي يجزم أن كل ما يبادر إليه النظام السياسي مرفوض وغير مقبول. ففي ظل هذه الهوة يصعب تبني النظام البرلماني، إلا أن هذا لا يبرر تبني النظام شبه الرئاسي بالخصوصية الجزائرية، أين يتحول بمقتضاه من مبدأ الفصل بين السلطات إلى مبدأ الفصل بين الوظائف. فالمسودة لم تقدم آليات جديدة لإقرار المسؤولية السياسية للحكومة، لأن الآليات التقليدية المرتبة للمسؤولية السياسية منذ الاستقلال لليوم لم يثبت أن تم سحب الثقة من حكومة أو أجبرت على تقديم الاستقالة، بالرغم من التجاوزات الصارخة التي شهدتها الجزائر في العشرين سنة الماضية حين كانت الحكومات تقام وتسقط في ظرف وجيز، على نحو مس بقدسية العمل الحكومي وحول البرلمان إلى مجرد جهة استشارية لدى رئاسة الجمهورية، فكان حريًا على أعضاء لجنة الدستور الأخذ في الحسبان، تعزيز سلطات وصلاحيات المؤسسة التشريعية لتفادي تغول السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية، لأن التوازن بين السلطات يخلق نوعًا من الانسجام والتناغم بين مؤسسات الدولة، وخصوصًا أن البلاد في هذه الفترة في أمس الحاجة إلى ذلك، لأننا نريد نظام حكم مبنياً على أساس التعاون والتشاور بما يسهم في النهوض بالتنمية الشاملة. وإقرار مسؤولية الجميع، سواء أعضاء السلطة التشريعية أو التنفيذية، كل على حد سواء.

أما في ما يتعلق بالنشاط البرلماني، تم اقتراح التمييز في الاستفادة من الحصانة البرلمانية بين الأعمال المرتبطة بممارسة العهدة وتلك الخارجة عنها، على خلفية قضايا الفساد التي فتحتها القضاء مع نواب في البرلمان، حيث وجد صعوبة وعراقيل قانونية لرفع الحصانة عن بعض النواب.

ويشترط التعديل الدستوري للمرة الأولى «التصويت داخل البرلمان بحضور أغلبية الأعضاء»، بعد الانتقادات التي شملت نواب البرلمان على ما يراه الجزائريون «قاعات البرلمان الفارغة خلال جلسات البرلمان».

كما يلاحظ أن المسودة غيّبت تكريس معالم الديمقراطية التشاركية داخل قبة البرلمان، ولم تنص على إمكان مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في العمل البرلماني، وخصوصًا في ظل الوضع الحالي الذي تزايدت فيه الهوة بين الطبقات الاجتماعية والأحزاب السياسية، مع تزايد الدفع الفاعل لعدد من الحركات الجمعوية، ومثال ذلك جائحة كورونا أثبتت أن فواعل المجتمع المدني أقوى وجودًا من الأحزاب السياسية التي لم نشهد منها أي مبادرة طوال مدة الوباء. لذا فإن دسترة حق المؤسسات الجمعوية باتت ضرورة تملّحها واقع الحياة السياسية والاجتماعية، وخصوصًا في مناداة المؤسس الدستوري بتبني معالم الديمقراطية التشاركية في إدارة وتسيير الجماعات المحلية، فالأولى تكريسها في الغرف البرلمانية كون مردودها كما تثبت التجارب المقارنة كان له بالغ الأثر في تقويم العمل البرلماني.

كما كرست المسودة الحفاظ على حق التشريع بأوامر خلال مدة شغور المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان) وفي غضون مدة الحالة الاستثنائية مع ضرورة تقديمها إلى البرلمان في المدة المطلوبة.

ثالثاً: العدالة أو... [السلطة القضائية]... سلطة أم وظيفة؟

استقر الفقه الدستوري على عَدَّ القضاء سلطة قائمة بذاتها، كبقية السلطتين التشريعية والتنفيذية في الدولة، وهي الحقيقة التي تبنتها جل الأنظمة السياسية في دساتيرها، بعدما كانت تنكر صفة السلطة على القضاء وتعدّه مجرد وظيفة تمهيداً لإهدار استقلاليته⁽¹⁶⁾.

وبعدما كانت الجزائر تعد القضاء مجرد وظيفة في ظل دستوري 1962 و1976، نظراً إلى الظروف والتوجهات السياسية في تلك الفترة، واستمرت هذه الحال إلى غاية صدور دستور 1989 الذي كرس استقلالية السلطة القضائية وأصبحت سلطة ثالثة إلى جانب السلطة التنفيذية والقضائية، وذلك في منطوق نص المادة 129 التي تنص أن السلطة القضائية مستقلة، وأن حرية القاضي بعيدة من جميع أوجه الضغوط والتدخلات، خلافاً لدستوري 1962 و1976 اللذين كانا يلزمان القاضي احترام مبادئ الثورة الاشتراكية.

أما في جميع الدساتير التي أعقبت دستور 1989 والتعديلات الدستورية التي مستها، فقد أوردت السلطة القضائية باسم «السلطة القضائية»، إلا أنه جاء في عرض مسودة التعديل الدستوري اعتماد مصطلح العدالة بدلاً من السلطة القضائية (بالنظر إلى الرمزية التي يحققها هذا المصطلح)، إلا أن اعتماد هذا المصطلح بذاته يعدّ تراجعاً عن مكسب استقر لمرق القضاء بوصفه سلطة موازية لباقي السلطات، وكان الأحرى في ظل مطالب القضاة وشركاء العدالة والحراك الشعبي المساند لاستقلالية العدالة، الاحتفاظ بمصطلح السلطة القضائية تفادياً للجدل اللغوي والاصطلاحي، وتكريس النصوص المحققة لمتطلبات تعزيز الاستقلالية الفعلية للسلطة القضائية⁽¹⁷⁾.

في القراءة الأولية للمسودة نجد أن المؤسس الدستوري يخصص للسلطة التنفيذية نحو 27 مادة في الدستور، والسلطة التشريعية خصص لها نحو 43 مادة، في حين أن السلطة القضائية يخصص لها 22 مادة فقط. فهذه المقارنة وإن كانت بسيطة ظاهرياً، إلا أنها في العمق لها دلالات توحي بأن السلطة القضائية ليست في موقع الحكم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، كونها السلطة المخولة فض النزاعات بين السلطتين وفض النزاعات بين الإدارة والمواطن، والمواطن والمواطن. إلا أننا نجد أن بعض المواد الدستورية كان بالإمكان التنصيص عليها في قوانين عضوية، لأنها لا ترقى لتكون نصوصاً دستورية، ومثالها ما ورد في المادة 171 الفقرة الثانية التي تنص أن القضاء متاح للجميع، أو ما جاء في نص المادة 173 الفقرة الثانية التي تنص على أن يضمن

(16) شيتور جلول، «استقلالية السلطة القضائية في الجزائر»، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 2 (كانون الثاني/يناير 2009)، ص 41.

(17) مرزوق سعد الدين، «مساهمة: مسودة الدستور والرفع من الحس المدني العام»، أخبار الجزائر، 17 أيار/مايو 2020، <https://bit.ly/3kthKBh> (تاريخ التصفح 20 أيار/مايو 2020).

القانون التقاضي على درجتين في المسائل الجزائية... والكلام نفسه ينطبق على المادة 174؛ فهذه النصوص الأجر أن يتم التخصيص والتفصيل فيها في الإجراءات المدنية والإدارية. وتتعدد المواد التي ينطبق عليها هذا الكلام، فهذه المواد حين الارتقاء بها إلى مصاف النصوص الدستورية هل سيكون لها بالغ الأثر في تعزيز استقلالية القاضي وحياده؟

في جانب تكريس حقوق هيئة الدفاع دستورياً وردت في نص مادة صماء في أحكام المادة 184، وقد شددت على استفادة المحامي من الضمانات القانونية التي تكفل له كل أنواع الحماية وتمكنه من ممارسة مهنته بكل حرية في إطار القانون. كان حرياً بلجنة صوغ الدستور أن تنص على حقوق الدفاع من حيث أنهم شركاء في مؤسسة العدالة، أو أن يسمح لهم بالحضور مع موكلهم أمام جهات الضبطية القضائية. كما كنا ننتظر من المادة 184 أن تحيلنا على قانون عضوي، يحدد لنا ما لهيئة الدفاع وما عليها حتى يصبح لهذه الهيئة - شأنها شأن القضاة - الدور الفاعل في تكريس بناء دولة القانون وتعزيز استقلالية السلطة القضائية.

كما أوردت المسودة في نص المادة 187 هذه التشكيلة، وذلك بإبعاد وزير العدل والنائب العام للمحكمة العليا منها وإسناد نيابة رئاسة المجلس إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا مع رفع عدد القضاة المنتخبين وإدراج ممثلين اثنين لنقابات القضاة إضافة إلى رئيس المجلس الأعلى لحقوق الإنسان، أي أن التشكيلة ستضم 15 قاضياً منتخباً و11 عضواً معيناً. وهذه التشكيلة رغم الإيجابية في بعض بنودها، التي يمكن وصفها بتبني نظام ازدواجية في الصلاحيات وثنائية التسيير بين وزير العدل والرئيس الأول للمحكمة العليا وهو ما قد يقضي على النظرة الأحادية الأفق لوزارة العدل التي سیرت القطاع منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا⁽¹⁸⁾.

وقد جاء في المسودة في المادتين 178 - 179 بعض الضمانات التي تكفل استقلالية القضاة وتبعد أي تدخل فيهم من جانب السلطة التنفيذية، إذ رأت أن النقل أو الإقالة أو تسليط العقوبات لا يكون إلا بقرار معلل من المجلس الأعلى للقضاء، ويجوز للقاضي إخطار المجلس الأعلى للقضاء في حال تعرضه لأي مساس باستقلاليتته. وفي هاتين المادتين كان الأجر على المسودة أن تحيلنا أيضاً على قانون عضوي يحدد صور وأشكال الضغوط التي يمكن أن يتعرض لها القاضي، وما الجهات التي يمكن أن تمارس الضغوط وتجريم أفعالها وتدخلاتها.

خاتمة

يصدق القول إن التعديلات الدستورية في الجزائر لا تزال تأخذ في التصنيفات التقليدية للدساتير، كما يرى الفقيه الدستوري موريس ديفرجيه: دساتير القوانين ودساتير البرامج، فإذا كانت الأولى [دساتير القوانين]، موسومة بالاختصار والاقتصاد في عدد الفصول متميزة بحبكة الصياغة ودقتها وحبلها بالقواعد والمبادئ الدستورية، فإن الدساتير الثانية [دساتير البرامج]، تأتي خلافاً لذلك كثيرة الفصول والمواد ذات صياغة عامة مفعمة بالتفاصيل والتدقيقات، ومفتوحة

على الاختلاف، ومن ثم معرّضة للتفسير والتأويل⁽¹⁹⁾، وهذا يجعل الدساتير في الجزائر أقرب إلى دساتير البرامج منها إلى دساتير القوانين.

وعلى المؤسس الدستوري أن يراعي في التعديل المقبل الأخذ في فكرة دساتير القوانين كونها الأجدى دستورياً لبناء دولة القانون. كما أنه على التعديل الدستوري القادم إقامة توازن حقيقي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ وذلك بالتقليص من الصلاحيات الواسعة لرئيس الجمهورية، والتخفيف من وسائل التأثير التي يمتلكها في مواجهة السلطة التشريعية، بما يخلق نوعاً من التواصل الجاد بينهما وتعزيز استقلالية السلطة القضائية، بوصفها السلطة الضامنة لاحترام سيادة القانون.

وصحيح القول إن المؤسس الدستوري الجزائري اعتدنا قدرته الكبيرة على المناورة؛ فقد يصدر الدستور المنتظر ويستبعد كل النصوص التي أوردتها المسودة والتي كانت مثار جدل، وهذا ما يجعل كل ما ورد في هذه المسودة يترجم رغبة المؤسس الدستوري إلى غاية صدور الدستور المنتظر □

(19) مورييس دوفرجه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى، ترجمة جورج سعد (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992)، ص 89.

نور مصالحة

فلسطين أربعة آلاف عام في التاريخ

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020). 480 ص.

منير شفيق(*)

أمين عام المؤتمر الشعبي لفلسطيني الخارج.

جزءاً وامتداداً للسردية الاستشراقية للهيمنة، وتصويرها في الغرب. وهي سردية كتبت من دون أي شرقي فاعل فيها (ص 34).

ويقتبس من كيث وايتلام: «اختراع إسرائيل القديمة: إسكات التاريخ الفلسطيني» مؤكداً ما ذهب إليه إدوارد سعيد: «الدراسات الغربية اخترعت إسرائيل القديمة وأسكتت التاريخ الفلسطيني» (ص 38).

وبعد إنهاك الرواية التوراتية بالأدلة الداحضة لأية علاقة لها بالتاريخ في فلسطين، وعدم وجود أية أدلة لتصديق ما تورده من وقائع «وقصص»، مكتفياً بعدها «أدبيات مقدسة» تصلح أن تعلم «في الأقسام الأكاديمية، أو البرامج اللاهوتية والدراسات التوراتية» (ص 46).

وذلك ليصل إلى الاستشهاد بزييف هيرتسوغ (أستاذ الآثار في جامعة تل أبيب، ومدير معهد الآثار فيها 2005 - 2010)، في مقالة نشرتها مجلة هآرتس الأسبوعية، في

-1-

يدحض نور مصالحة في كتابه فلسطين أربعة آلاف عام في التاريخ السردية الاستشراقية الغربية حول تاريخ فلسطين القديم، وكذلك السردية الصهيونية التي يأخذ فيها الكيان الصهيوني في سعيه لإثبات حق تاريخي له في فلسطين.

كلتا السرديتين ملفقتان كما يثبت نور مصالحة وآخرون سبقوه (طبعاً لا يقلل هذا من أهمية عمله). فقد اعتمدتا على الرواية التوراتية من خلال اتخاذها مرجعية تاريخية، وما هي بمرجعية تاريخية بالتأكيد. فلم يستطع كل الذين استندوا إليها أن يعزّزوها بما يتطلبه علم التاريخ من وقائع وأدلة.

نور مصالحة هنا يكمل مشروع إدوارد سعيد: الاستشراق، وكتاب المسألة الفلسطينية، حيث يؤكد «أن الاستشراق التوراتي المتمركز في فلسطين بالتحديد كان

من «الإسرائيليات»، لئلا تتعارض مع العلم، أو تخدش صحتها.

-2-

عندما أخرجت روايات التوراة من مجالات علم التاريخ وعلم الآثار، ولم تجد دليلاً واحداً يؤكد صحتها لم تعد مصدراً مسلماً بصحتها التاريخية. الأمر أصاب مقتلاً لما جاء في التوراة من رواية تتعلق بكنعان والكنعانيين وسواهم أيضاً. وأصبح من الضروري البحث في الآثار والمنقوشات الحفرية، وفي كل ما تركه المصريون والآشوريون والبابليون والفرس وصولاً إلى هيرودتس (القرن الخامس ق.م) «أبي التاريخ». وهنا تبين أن رواية التوراة عن الكنعانيين لا تتطابق والحقائق التاريخية. ولا يسمح بالحديث عن «أرض كنعان» بوصفها فلسطين. أو عن الكنعانيين بوصفهم جدود الشعب الفلسطيني وسكان فلسطين الأصليين.

إن كل ما استطاع نور مصالحة أن يجمعه حول موضوع كنعان بعد نفي المرجع التوراتي أو عدم اعتماده هو:

أولاً، تاريخياً استخدم اسم كنعان في العصر البرونزي المتأخر: «كان اسماً لمنطقة جغرافية تشمل سورية ولبنان والأردن وفلسطين. ولم يطلق على فلسطين وحدها. وذلك من القرن الخامس عشر ق.م. حتى بداية القرن التاسع ق.م.

ثانياً، أول إشارة مؤكدة تذكر كنعان وجدت على تمثال «أدريمي» من «اللاخ» في شمال سورية عام 1500 ق.م.

ثالثاً، عندما غادر الفينيقيون موطنهم في الساحل اللبناني ممتداً شمالاً ليشمل

29 تشرين الأول/أكتوبر 1999، تحت عنوان «تفكيك أسوار أريحا»، يكتب هيرتسوغ: «بعد 70 عاماً من الأحفار المكثفة في أرض إسرائيل، وجد علماء الآثار ما يلي: أعمال الآباء الأولين أسطورية. والإسرائيليون لم يسكنوا مصر. ولم يخرجوا منها، ولم يغزوا الأرض. وليس هناك أي ذكر لإمبراطورية داود وسليمان، ولا هناك مصدر للاعتقاد بإله إسرائيل. هذه الأمور باتت معروفة منذ سنين. لكن إسرائيل شعب عنيد، ولا أحد يريد أن يسمع هذا» (عن هيرتسوغ، ص 47).

ويتابع «هذا ليس رأي من بين آراء» قائلاً: «يتفق الذين انخرطوا في عمل علمي في موضوعات التوراة، وعلم الآثار، وتاريخ الشعب اليهودي المتداخلة - الذين نزلوا في يوم من الأيام إلى الميدان بحثاً عن أدلة تؤيد قصة التوراة يتفقون الآن على أن الأحداث التاريخية المتعلقة بمراحل ظهور الشعب اليهودي تختلف جذرياً عما ترويها القصة» (عن هيرتسوغ، ص 47-48).

وبكلمة، «لم يعد علم آثار فلسطين بعد الآن يستخدم العهد القديم مرجعاً أو مصدراً تاريخياً» (ص 48).

ويلخص مصالحة بالقول: «يقتضي التاريخ المؤسس على الأدلة - مقارنة علمية، وتفكيراً نقدياً، وأدلة عملية، ومادية، ووقائع دقيقة. فالمقاربات الدراسية للتاريخ تتطلب دليلاً إثباتياً، وقائع، أو دحضاً» (ص 50).

وبالمناسبة إذا كان علم التاريخ لا يحسب الروايات التوراتية وقصصها مرجعاً تاريخياً، فأولى بكل تفسير لآيات القرآن المتعلقة بالأنبياء عليهم السلام ألا يعتمد، أو يلجأ، إلى الروايات التوراتية من بعيد أو قريب. أي ضرورة المزيد من التدقيق لتحرير التفاسير

عشر وصولاً إلى «وعد بلفور» وإقامة الكيان الصهيوني 1948.

وبالمناسبة إن التدقيق في هذا الفكر البروتستانتي وجبلته الصهيونية يظهر الخطأ التاريخي الذي عدّ هذا الفكر هو فكر الإصلاح الديني، وفكر النهضة والتنوير والعقل. صحيح، إن مأخذ كثيرة يمكن أن تسجل على الكنيسة الكاثوليكية في عصر الإقطاع الأوروبي، ولكن الفكر الذي نقضها بالرجوع إلى التوراة، وما أدى إليه من مشروع صهيوني، هو بالتأكيد خطوة إلى الخلف. وأكثر رجعية من الاتهامات التي وجهت للبابوية. لأن تأثيرات هذا الفكر البريطاني - الأمريكي البروتستانتي التوراتي الصهيوني، هو الذي يمثل الخطر الأكبر على العالم ومستقبل الإنسانية، ويحتل أعلى درجات العنصرية.

طبعاً لا علاقة لنور مصالحة في هذا الاستنتاج، ولكن التدقيق في ما قدمه في الفصل العاشر، يمكن اتخاذه سنداً في هذا الاستنتاج.

ويختتم نور مصالحة الفصل العاشر، وهو الدرة الثانية في الكتاب، بتناوله الدقيق لعمليات التزوير الكبرى التي حدثت في فلسطين، في تغيير اسم كل ما يحمل اسماً فيها، وعبرته وأسقلته، كجزء مكمل لعملية اقتلاع الشعب الفلسطيني، والاستيلاء على فلسطين، وإحلال الكيان اليهودي الاستيطاني الصهيوني فيها.

وثمة تسع صفحات في الفصل العاشر، من 384 إلى 392، يستعرض فيها نور مصالحة كيف زوّر قادة المشروع الصهيوني وبناء «دولة إسرائيل» أسماءهم لتبدو متوافقة مع «شعب» له تاريخه وهويته ولغته وأسماءه لأن الاحتفاظ بالأسماء التي جاء أصحابها من

جزءاً من الساحل السوري، وجنوباً ليشمل شمال الساحل الفلسطيني، أعلنوا أنهم كانوا كنعانيين.

رابعاً، يستشهد مصالحة بباحث في العهد القديم (التوراة) هو نيلس بيتر ليمشه يقول: «رواية العهد القديم عن الإسرائيليين والكنعانيين يجب أن تقرأ على أنها نظرة أيديولوجية إلى الآخر (غير اليهودي) لا على أنها إشارة إلى جماعة إثنية تاريخية حقيقية» (ص 79).

ولهذا على كل من يؤكد الأصل الكنعاني للشعب الفلسطيني أن يأتي بالأدلة المعترف بها في علم التاريخ، لا أن يستند إلى الروايات التوراتية التي لا يمكن اعتمادها مرجعاً تاريخياً.

-3-

تتركز أهمية الكتاب، بسبب مستواه الأكاديمي، بمقاييس الأكاديمية الغربية في دحضه للاستشراق الغربي التوراتي الصهيوني في ما يتعلق، أيضاً، بأسطورية الرواية التوراتية التي لا يمكن اعتمادها كمرجعية تاريخية، وعدم إقامة أي صلة من قريب أو بعيد، بين رواياتها، وما أقره علم التاريخ من حقائق ووقائع. وبهذا يحرر التاريخ من السردية الصهيونية والسردية الاستشراقية التوراتية الصهيونية الغربية في ما يتعلق بوجود تاريخ للشعب اليهودي في فلسطين كما ترويه التوراة.

أما البعد الثاني الذي يتضمنه كتاب نور مصالحة، فيتركز في الفصل العاشر حيث يعزّي الفكر المسيحي البروتستانتي الصهيوني في بريطانيا في القرن التاسع

-4-

على أن كتاب نور مصالحة فلسطين: أربعة آلاف عام من التاريخ ابتلي بأيديولوجيا «الفلسطنة» واختراع هوية فلسطينية قائمة بذاتها، لا علاقة لها بالهوية العربية الإسلامية لفلسطين، بوصفها جزءاً من الوعي، وشعبها جزءاً من الأمة العربية والأمة الإسلامية (بالمعنى العقدي والحضاري للكلمة).

هذا «الابتلاء» جعله يهرب من كتابة تاريخ لفلسطين وللمكونات التي شكلت شعب فلسطين. وانتهت خلال ألف وأربعمئة عام إلى أن تكون هويته عربية إسلامية، كما هي الحال بالنسبة إلى الشعوب التي تسكن البلاد العربية من المحيط إلى الخليج.

فمن جهة الجغرافية، حاول أن يثبت أن جغرافية فلسطين الانتدابية، كانت كذلك تقريباً طوال التاريخ؛ فلم يربط تاريخها بتاريخ سورية ولبنان والأردن، وبامتداد مصري وامتداد مشرقى، وصولاً إلى شبه الجزيرة العربية. لذلك كثرت إشارته باستخدام عبارة «على حدة» ولا سيما عن سورية كأنها جزيرة في بحر. ووصل به الأمر إلى حد القول إنها تمتعت باستقلال أو شبه استقلال تاريخي. علماً أن أغلب تاريخ فلسطين إن لم يكن كله، وبشبه إطلاق، كان جزءاً من منطقة (سورية لبنان شرق الأردن) خضعت تاريخياً للإمبراطوريات القديمة قبل الإمبراطورية اليونانية كما بعدها، كما الإمبراطورية الرومانية والبيزنطية إلى الفتح العربي الإسلامي.

لهذا تجنب مصالحة أن يسرد تاريخ فلسطين ما قبل الإمبراطورية الإغريقية

عشرات البلدان، تكشف فضيحة أخرى للعملية التاريخية في صناعة «شعب» له هوية قومية واحدة. فالمشروع الصهيوني كان بحاجة إلى اختراع «الشعب الإسرائيلي» من خلال تزوير التاريخ الفلسطيني، وبحاجة إلى صناعة «شعب» لإقامة كيان «دولة» - «مجتمع»، «شعب» ليس كمثل بقية الشعوب.

فمثلاً غولدا مائير كان اسمها الأصلي غولدا مابوفيتش من كييف، يتسحاق شامير كان اسمه الأصلي اتسهاك جيزيرنيكي من شرق بولندا، زلمان شازار اسمه الأصلي شنورزلمان روباشوف من روسيا، شمعون بيريس اسمه الأصلي شيمون بيرسكي (بولندا) (ص 384 - 386).

أما الفضيحة الكبرى والتزوير الأخطر فقد تمثل بتزوير وتغيير اسم كل ما هو فلسطيني - عربي - إسلامي في فلسطين، أو تاريخي قبل الإسلام. وهذا لم يقتصر على القرى والمدن والشوارع والأحياء فحسب، وإنما امتد حتى إلى أسماء الأكلات الفلسطينية أو الأثواب أو الدبكات أو الألحان. وباختصار سلب كل ما يمكن سلبه، وتزوير كل ما يترك أثراً فلسطينياً أو عربياً أو إسلامياً. هنا يمكن القول إن نور مصالحة لاحقهم على «الدعسة».

إن الجهد الذي وضعه نور مصالحة في هذه المجالات، يرتفع بالكتاب وأهميته إلى مستوى أكاديمي مرموق عالمياً، وإلى تأثير إيجابي هائل في الصراع الأيديولوجي والتاريخي والحقوقى والوجودي الذي يخوضه الشعب الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني على كل المستويات.

المستوطنة أو المنحدرة من الإمبراطوريات المسيطرة من جهة أخرى. مثلاً أنطوخوس العسقلاني في القرن الثاني قبل الميلاد، أو يوزيبوس القيساري أو بروكوبيوس القيساري أيضاً. ولهذا لم يتساءل كيف تبخرت نخب الإمبراطوريات بعد الفتح العربي الإسلامي. باختصار هاجروا ولحقوا جيوش دولهم. أما لو كانوا جزءاً من شعب فلسطين فكيف أصبحوا مسيحيين عرباً، وكيف أصبحوا مسلمين عرباً، ولم يبق منهم جماعة واحدة ترطن باللاتينية أو الإغريقية إلى جانب العربية.

ولهذا لا نجد تاريخاً ومتابعة دقيقة للأقوام والجماعات التي كوَّنت الشعب الفلسطيني ابتداء من شعب بلست ومن الأقوام التي تكلمت بالآرامية. ولا نجد متابعة دقيقة للهجرات العربية قبل الفتح الإسلامي وبعده، التي شكلت مع أقوام آخرين الأمة العربية. إن الإسلام وحده غير كافٍ للتفسير لأن مناطق كثيرة دخلها الإسلام، غير هذه المنطقة، حافظت على قوميتها ولغتها وحضارتها وهويتها. وكذلك حافظت بعض الأقليات على هويتها وإثنياتها.

ربما متابعة الفصل الذي يتحدث عن الغساسنة في العصر البيزنطي، والهجرات العربية بوجودهم يمثل واحدة من الأجوبة التي يمكن أن تفسّر تكوّن هذه العملية الفريدة التي امتدت من المحيط إلى الخليج، وطبعت شعوبها بالطابع العربي الإسلامي (المسيحيون العرب جزء من المكوّن الأساسي) وجعلتها وطناً واحداً وأمة عربية واحدة.

ولكي يصل بهذا الخلل في قراءة تاريخ فلسطين الحقيقي إلى الهوية الفلسطينية يلجأ إلى محمود درويش فيستشهد بقوله: «ولدت قرب البحر من أم فلسطينية وأب آرامي، ومن

طوال أكثر من ألفي سنة. فلم يتابع ما تعرضت له من غزوات، ولا آماد كل غزوة بالنسبة إلى الإمبراطوريات القديمة الفرعونية المصرية والبابلية والآشورية والفارسية. فكيف يكتب تاريخ فلسطين من دون تتبع الغزوات المختلفة. وكيف يكتب تاريخ من دون سجل الغزوات الإمبراطورية - التاريخ السياسي - العسكري لفلسطين. وكيف يكتب عن تاريخ ثقافي إذا لم يربطه بالتاريخ السياسي والعسكري. وكيف يكتب عن مثقفي الإمبراطوريات الذين «استوطنوا» في مدن فلسطين كأنهم من أبناء الشعب الأصلي.

لقد تجنب مصالحة أن يكتب عن تاريخ هذه الغزوات لأنه إن فعل سيجد أن فلسطين جزء من منطقة بمصير واحد. فما من إمبراطورية سيطرت على فلسطين إلا وسيطرت على الأردن ولبنان وسورية وصولاً إلى مصر، إن كانت آتية من الشرق، أو وصولاً إلى فارس والهند إن استطاعت، إذا كانت آتية من مصر- فلسطين أو من الغرب.

بل حتى عندما تناول العصور الإغريقية والرومانية والبيزنطية، بل حتى مرحلة حروب الفرنجة، كان يتجنب التعرض للتاريخ السياسي والعسكري بينما راح يركز على تاريخ المدن الفلسطينية وازدهارها الثقافي وتاريخ الكنيسة في العصر البيزنطي خصوصاً، وتاريخ النخب الإغريقية والرومانية التي توطنت في تلك المدن. وهنا يصل به الأمر إلى اعتبار المؤرخين الشعراء والمطارنة والبطاركة الإغريق أو الرومان ممن برزوا في غزة وقيسارية ويافا والقدس بوصفهم فلسطينيين، كيف؟

هنا لم يكن يفرّق بين عامة الشعب ولغته وكيّنونته من جهة، وبين النخب

الهويات. لأن هذه «السَّلْطَة» تجمع اللبن مع الفسيخ.

إذا كان من الممكن لأحد أن يغض النظر عن محمود درويش وهو يحكي كشاعر عن الأم الفلسطينية التي لا علاقة لها بالأم العربية والمسلمة الأصيلة، فكيف يمكنه أن يغض النظر عن عالم في التاريخ حيث تذهب به الفلسطنة إلى هذا الحد؟ ويذهب به التبرؤ من هويته العربية (المسيحية والمسلمة) إلى هذا الحد. وهو الذي حطم السردية الصهيونية، والسردية المسيحية البروتستانتية الصهيونية تحطيماً يليق بالسرديتين، وهو الذي كشف ما تعرضت له فلسطين من اقتلاع للشعب الفلسطيني، ومن إحلال صهيوني وتزوير مرَّغه بالعنصرية والجريمة كما يجب ويستحق. ولكن ما العمل؟ هذا هو البحث عن هوية استثنائية □

أم فلسطينية وأب مؤأبي، ومن أم فلسطينية وأب آشوري، ومن أم فلسطينية وأب عروبي (قصيدة مديح الظل العالي) «(مصالحة ص 309). (وبالمناسبة: الأب المؤأبي في التوراة لا يمكن أن تذكر روايته هنا).

يقول نور مصالحة: «يعتبر محمود درويش تجسيداً لمفهوم الهوية الفلسطينية المتعددة الشرائح، واضحة من خلال كل الثقافات القوية (القومية) التي مرت عبر أرض فلسطين: الهلينية والفارسية والرومانية والبيزنطية والآرامية والعربية واليهودية والإسلامية والعربية اليهودية والفارسية والبريطانية» (ص 309).

لاحظ هنا كيف ميّعت الهوية العربية والإسلامية وأصبحت جزءاً من «السَّلْطَة» أو شريحة من الشرائح. وذابت في عشرات

جيرمندر ك. بامبرا

إعادة التفكير في الحادثة: نزعة ما بعد الاستعمار والخيال السوسيولوجي

ترجمه إلى العربية ابتسام سيد علام وحنان محمد حافظ؛ راجعه أحمد زايد
(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016). 286 ص.

محمد حدوي(*)

أستاذ علم الاجتماع، جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال.

المفهوم جدل واسع وساخن في الوقت الراهن. ومعلوم كذلك أن مفهوم الحادثة تم تفسيره وفقاً للمثل الجمالية الفكرية والأيدولوجية الغربية. وبديهي جداً أن يعود اليوم مرة أخرى الجدل الدائر حوله وبقوة ليكون موضوع الساعة. وفي هذا السياق جاءت الباحثة جيرمندر ك. بامبرا بمؤلفها قيد المعالجة لتطلعنا، من داخل الفهم السوسيولوجي للحادثة، على الادعاءات عن «الآخرين» غير الأوروبيين. ولبسط وجهة نظرها في الموضوع، قسمت المؤلفة كتابها إلى جزأين يضم كل واحد منهما ثلاثة فصول. بعد كلمة الترجمة بالعربية وكلمة شكر وعرفان، دبجت المؤلفة مقدمة الكتاب فتطرقت فيها إلى موضوعات: نزعة ما بعد الاستعمار، وعلم الاجتماع، وسياسة إنتاج المعرفة. في الجزء

يعدّ هذا الكتاب من أهم أعمال جيرمندر ك. بامبرا التي تفرغت لها المؤلفة لإعادة قراءة ما يحدث في الفكر الغربي المتمركز حول النزعة الأوروبية وما يجري من تحليل داخله. يقدم المؤلف وجهة نظر الباحثة حول موضوع الحادثة، ذلك الموضوع الذي تناول خفايا التصورات الغربية، وما يتضمنه النموذج النظري للحادثة والحداثات المتعددة التي تسعى إلى إقرار معقولية تحاول تجاوز الهويات المختلفة لإقرار كونية لا تخدم إلا مصالح الغرب في ظل الأوضاع القائمة غير المتكافئة.

معلوم أن مفهوم الحادثة مفهوم معقد، وهو يشكل أشد القضايا إلحاحاً في فكر القرن العشرين وثقافته، ليس في الغرب فحسب، بل في العالم غير الغربي كذلك. ويدور حول هذا

خبرة ازداد فيها الاتصال ووسائل الاتصال بين المجتمعات الإنسانية والثقافات» (ص 33). ومزية هذه الخبرة المتنوعة، هي أنها عندما يدخل الباحثون هذه الاعتبارات في أذهانهم سيفهمون كيف يحتاجون إلى المعرفة التي نتجت في العالم الآخر غير الأوروبي ليوسعوا نقدهم للمعرفة العلمية والإجراءات المفروضة في ظل تأجيل الممارسات الاستعمارية، إضافة إلى إدراك مضمون ممارسات استعمارية معينة.

فما هو معروف ومعتاد أن انشغال علماء ما بعد الاستعمار بالتفكير «الأوروبي» يستند إلى حقيقة أن هذا التراث الفكري «يكون الشيء الوحيد الذي أدرك في أقسام علم الاجتماع في أكثر الجامعات المعاصرة؛ إن لم يكن جميعها اليوم» (ص 40). والمطلوب اليوم لتطوير المعايير العامة للبحث السوسيولوجي هو إعادة التقييم للافتراضات الأساسية التي نشأت عنها خطابات وممارسات سوسيولوجية سابقة أبرزت أشكال الهيمنة وأخفت ما هو استعماري لتصبح مقدمة منطقية للبحث.

إلا أن الانتقاد الذي يمكن أن نوجهه لهذه النقطة هو صعوبة إيجاد شبكة من الباحثين الاجتماعيين الذين يعملون بصورة متكاملة في مختلف أجزاء العالم في كل المناطق التي يهتمها البحث، سواء تعلق الأمر بالعالم الغربي أو العالم الآخر. وتنشأ عن هذه المشكلة، مشكلة أخرى ترتبط بتعقيدات يفرضها الاتفاق على معايير موحدة للعمل وبخاصة إذا استحضرننا فكرة أن: «علم الاجتماع ينتج، ويكتشف، ويفشي، ويسلم، وينشر المعاني والدلالات. وهذه الأخيرة تصبح فيما بعد رهانات الصراعات بين الفاعلين الاجتماعيين، وأسس الانقسامات، وأسباب الصراعات... ذلك

الأول تناولت علم الاجتماع وتاريخه، وكرست الجزء الثاني لتفكيك التمرکز حول النزعة الأوروبية من خلال تناول تواريخ مترابطة.

أولاً: علم الاجتماع وتاريخه

تنطلق المؤلفة في الجزء الأول من الكتاب من مناقشة كل من التحولات العامة في أوجه التراث الفكري الأوروبي أثناء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، بوصفه نمطاً خاصاً من الفكر الذي من شأنه أن يوفر الأساس النظري لرؤية الحضارة الغربية لعلاقاتها بالمجتمعات الأخرى. وفي هذا النقاش المصحوب بالانتقادات المعاصرة، تركّز على ظهور النزعة الفكرية لما بعد الاستعمار وتناقش هذا في سياق التحدي الذي تضعه لقياس النظرية الاجتماعية.

في الفصل الأول من هذا الجزء من الكتاب تناقش المؤلفة نشأة نزعة ما بعد الاستعمار وطبيعة التحدي المطروح للاتجاهات المعيارية للنظرية الاجتماعية. وفي هذا السياق بدأت المؤلفة بالتوجه إلى العلاقة بين الاستعمار وسياسات إنتاج المعرفة وقامت ببسط تفاصيل تأريخ التهميش المصاحب لما أسمته الأشكال «الأخرى» للمعرفة من المجتمعات غير الأوروبية، والتساؤل عن منهجيته. وتنشد نظرية ما بعد النزعة الاستعمارية حسب المؤلفة حلاً للتساؤلات المتضمنة والمستبعدة وحلاً لتشكيل علاقة واضحة بين المعرفة والسياسات في سياق محدد؛ لدراسة قضية التهميش، وظروفها التاريخية. وفي هذا الاتجاه، سعت المؤلفة إلى معالجة علاقات المستعمرات بوصفها مكملات لمشاهد بحث العلوم الاجتماعية، لأن: «خبرة المستعمرات - في السياق العالمي - هي

مفكري ومنظري عصر التنوير الفرنسي من أمثال مونتسكيو وتورغوت (Turgot)، والاسكتلندي من أمثال فرغسون، وسميت بوصفهم مبشرين بتطور علم الاجتماع. لقد أصبح تفسير علم الاجتماع للحداثة في هذه المرحلة التاريخية في نظر المؤلف يقع في سياق المطابقة لمجال اجتماعي متميز والفهم التاريخي لأشكاله؛ حيث كانت تعتقد أن «كل أشكال التنظيم الاجتماعي يحل الأعلى منه محله تدريجياً» (ص 62). وبناء على هذا، فإن هدف علم الاجتماع الرئيسي حسب المؤلف انصبّ على التمييز بين البنى الاجتماعية المهمة في تنوعها التاريخي، الأمر الذي أدى إلى ظهور «علم مقارن للمجتمعات».

والانتقاد هنا يتمحور حول أن هذا الوضع الشديد التعقيد يقتضي بلورة مفاهيم جديدة ومعالجة منهجية مبتكرة تختلف اختلافاً جذرياً عن مثيلاتها في علم الاجتماع التقليدي؛ مفاهيم مبتكرة لبلورة سوسيولوجيا المجتمعات الأخرى المختلفة عن المجتمعات الغربية. المهم على أي حال الاعتراف بالكثرة والتنوع والاختلاف في الثقافة والأفكار وفي نمط العيش الاجتماعي للأفراد والمجتمعات. وفي هذه الحالة يكون العقل التواصلية كما يقول الفيلسوف الألماني هابرماس القاسم المشترك بين كل الثقافات، ويكون الضامن الأول لإمكان توحيد التنوع والاختلاف. إلا أن المشكلة التي قد تطرح هنا هي أن هذا العقل التواصلية رغم صبغته الكونية والاجتماعية ربما لا يكفي ليكون هناك حقيقة تحاور بين الثقافات واتصال متواصل على المستوى الكوني.

أن الخطاب الاجتماعي يبقى، بغض النظر عن التبادل والمجابهة، وعما يعلنه من حياد وموضوعية، تعبيراً عن موازين قوى، ويكون أحياناً نابضاً لممارسة السلطة⁽¹⁾.

ركزت المؤلف في **الفصل الثاني** على تاريخ علم الاجتماع وتطوره اللاحق، واستهلت حديثها بما شهده القرنان الثامن عشر والتاسع عشر وبخاصة مع المنظرين الأوائل لعلم الاجتماع كسان سيمون ودوركايم وفيبر... في ما يتعلق بالشكل الخاص من الفكر الذي من شأنه أن يوفر الأساس النظري لرؤية الحضارة الغربية لعلاقاتها بالمجتمعات والشعوب الأخرى. وفي هذا السياق، قامت المؤلف بتحديد الخصائص الأساسية للنموذج النظري الناشئ على صيغة فرضيتين: **الأولى** تقول بوقف القطيعة مع الماضي وجعل العالم الحديث يختلف عن العالم الذي سبقه وما بعده. **والثانية** تفرد «الغرب» في تكريس الشكل المميز لمجتمعه. وأدخلت المؤلف في هذه الطريقة من التفكير علاقة الغرب بالثقافات والحضارات الأخرى سواء كانت سابقة أو معاصرة أو متجاوزة معها في المكان. ومن أجل تعميق فهمنا أكثر، قامت بدراسة التحولات في الفكر الاجتماعي التي كانت أساسية للتحول في هذه الطريقة من التفكير، ولتحقيق هذه المهمة ناقشت المؤلف على طول هذا الفصل كيف أصبحت هذه التحولات الجوهرية جزءاً لا يتجزأ من علم الاجتماع كتخصص.

وفي ما يتعلق بتاريخ علم الاجتماع وتطوره اللاحق، ركزت المؤلف على أعمال

(1) جيوفاني بوسينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، ترجمة صافيلا محمد عرب، ط 2 (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2008)، ص 13-14.

ثانيًا: تفكيك التمرکز حول النزعة الأوروبية تواريخ مترابطة

تنتقل المؤلفة في القسم الثاني للكتاب إلى البحث في حقائق الحداثة الأوروبية والبحث في أشكال الخطاب المهيمنة حول الأحداث التاريخية المفتاحية التي أشارت إليها في تشكيل «الحداثة» - النهضة الأوروبية والثورة الأوروبية، والثورة الصناعية - وناقشت المؤلفة فكرة أن فهم أوروبا في سياق الترابطات العالمية سوف يقدم فهمًا أفضل لكيفية تطورت الحداثة. والفائدة لهذا المنطق تتمثل بسعيه إلى تغيير فهمنا لما نعنيه بالحداثة، وتغيير فهمنا كذلك لـ «ملكية» أوروبا للحداثة كمشروع أصلي.

على هذا الأساس، ينتقل الفصل الرابع إلى الاعتراض على المفهوم الذي وصف على أنه أصل الوحدة الثقافية لأوروبا المرتبطة بعصر النهضة، الذي عرف بأنه عصر تحول إلى عالم حديث متميز.

وتوضح المؤلفة كيف أن مزاعم الحداثة التي تمت مناقشتها استندت إلى النصوص القديمة، وظهور المذهب الإنساني، وتطور الوعي التاريخي، والحركات الإبداعية في الفنون والعلوم مع اكتشاف العالم الجديد. وهكذا يبدو أن عصر النهضة قام بإعادة بناء التراث الخطي للحضارات السابقة، ذلك التراث الخطي المعزول تاريخيًا والمتعلق بالتعلم والمعرفة. وهكذا صارت الفروق الثقافية بين الحضارة الأوروبية والحضارات الأخرى موضع نقاش طويل في هذا الفصل. وكان تطور «العلوم الغربية» عاملًا رئيسيًا في نشر التقسيم بين «العصور الوسطى» و«العصر الحديث».

تواصل المؤلفة في الفصل الثالث

مناقشة العلاقة بين فكرة الحداثة وشكل الجدل السوسيولوجي على نحو أكثر تفصيلًا، وهي علاقة تظهر مع النشأة الأولى لعلم الاجتماع. وتتبع المؤلفة التطور من نظرية التحديث إلى حداثات متعددة. ووضحت المؤلفة كيف أن علم الاجتماع كتخصص توافق في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مع هيمنة النظرية البنائية الوظيفية - والتحديث، ووجود بيئة عالمية تميزت بظهور قوى تحررية شرعت في تصفية الاستعمار ناشدة الحرية والاستقلال. وأضافت إلى هذا، وجود تنافس الحرب الباردة للتأثير في العالم الثالث ما بين أيديولوجيا رأسمالية وأخرى شيوعية والنشأة المرتبطة بحركة قوية لحركة عدم الانحياز. واستدعى هذا الأمر تناغم علماء الاجتماع على الأقل في هذه الفترة بعد الحرب مع التطورات خارج أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي هذه الظروف اتبع التراث الكلاسيكي لعلم الاجتماع تبني نظرية التحديث كفكرة لتغيير المفهوم المعياري للحركة الخطية من ماضٍ تقليدي إلى مستقبل حديث.

ومع تصفية الاستعمار، أصبحت إعادة تعريف الحداثة تمثل جانبًا متكاملًا لتحديد طبيعة العلاقة بين العوالم المتقدمة وغير المتقدمة. وهكذا بدأ التحدي الذي طرحته حداثات متعددة للنموذج المبكر للتحديث إضافة إلى هوية أشكال التواصل بينهم. ويمكن أن نسجل هنا ملاحظة وانتقاد يتمثل بافتقار الأعمال التي تنتمي إلى تيار الحداثة الفعلي إلى التماسك والوحدة، وهذا الأمر يستدعي إعادة تقويم إيجابية لحداثة تم ترويضها وتنويعها.

يتهمون على أنهم مستهلكون فقط للحداثة؛ وليسوا مبدعيها قط. هنا ظهرت ثنائية «الفاعل الرئيسي» و«الأتباع». وهذا التمييز يؤسس لثنائية الحضارة والبربرية التي تكرس الظلم واللامساواة بين المجتمعات الإنسانية.

تخصص المؤلفة الفصل السادس للبحث في الثورة الصناعية وأساطير الرأسمالية الصناعية. وناقشت كيف أن الثورة الصناعية أنتجت تحولاً راديكالياً في بنية الاقتصاد وفي تكوين الناتج الإجمالي وأسلوب تقسيم العمل، كما درست الخطاب السائد للثورة الصناعية، وعالجت العلاقة بين تصورات ما هو «صناعي» ونظريات المجتمعات التجارية والرأسمالية. وكيف بدأت المرحلة الأولى بنشر توينبي لمصطلح الثورة الصناعية، التي ارتبطت بتاريخ تعنى أساساً بالمشكلات الاجتماعية الناتجة من عمليات التصنيع.

وإذا كان هناك من حدد معظم التواريخ العامة للثورة الصناعية في بريطانيا في منتصف القرن الثامن عشر فإن عدداً من المؤرخين رأوا جذورها ترجع إلى أقدم من ذلك. إن ظهور فكرة الحداثة كفكرة حديثة يفترض حسب المؤلفة «وجود فاصل زمني بين ما قبل الحداثة وبين الحداثة - تعكس مكانياً» (ص 220). ووضحت المؤلفة كيف حدث ذلك مكانياً بالاستناد إلى الكتابة من واقع العصر الاستعماري وما بعد الاستعماري. علاوة على ذلك، مع تحديد زمن الحداثة عرضت «نظرية معينة للاختلاف الثقافي جعلت الهيمنة الثقافية علامة على الحداثة وبرهنت على وجود قيود متمركزة حول الإثنية للمفهوم» (ص 220). هكذا لنجد المؤلفة قد تناولت بصورة أقل الأساس الفلسفي للحداثة. وتركز التساؤل حول الحداثة والبحث الاجتماعي في

ما يهمننا في ما سلف، حسب المؤلفة، هو «أن الطرق التي نفهم بها الماضي لها مضامين للنظريات الاجتماعية التي نطورها للتعامل مع المواقف التي نحيها حالياً» (ص 163). والتي بناء عليها يمكن أن ندرس ونتخيل أيضاً بالاعتماد على الخيال السوسولوجي عوالم ما سيكون عليه المستقبل. والانتقاد الذي يمكن أن نوجهه لمشكلة التطور من نظرية التحديث وصولاً إلى حداثات متعددة تتعلق بمدى إمكان الإحاطة بكل الموضوعات والاتجاهات الحديثة وعلاقاتها المتمفصلة وإيجاد مقولات مناسبة للتعبير عنها. وفي غيابها أو صعوبة إيجادها هل هذا يعني أن السوسولوجيا في أزمة؟ وهل هذا يكشف عن عجزنا عن فهم انبثاق الجديد وتفسيره في ظل الانقلابات العنيفة التي يشهدها علم الاجتماع؟

وزيادة في التوضيح تصور الفصل الخامس دور الثورة الفرنسية بكونها واحدة من أعظم الأحداث المثيرة للجدل داخل التاريخ. هذه الثورة التي أبدعت في تأسيس الدولة الأمة المعاصرة وأبدعت في المشروع السياسي للحداثة؛ هذه الثورة التي تم إدراكها «كمكون أساسي لمجيء عصر جديد، تأسس على فكرة المساواة والتعبير من خلال تأسيس المؤسسات الحديثة» (ص 165). والفكرة الأساسية هنا، هي أن الحداثة السياسية التي نشأت في أوروبا عقب الثورة الفرنسية أصبحت عالمية بمرور الوقت وساهمت في نشوء الدول في الأجزاء غير الأوروبية للعالم والتي تعدّ جزءاً من التقدم الطبيعي لتاريخ العالم.

لقد نشأت الدولة الحديثة في الأجزاء غير الأوروبية من طريق الاستعمار. وهذا ما جعل الذين عاشوا في عالم ما بعد الاستعمار

المجتمع الحديث غير ملائمة لاهتمام العالم الذي نعيش فيه، والمشكلات التي نشترك فيها. وهذا الاختلاف يساهم في تخليد اللامساواة والظلم الذي يحتاج في نظر الباحثة إلى البحث والحل. فالتراث والمفاهيم ليست أوروبية وتكون المسألة إدعاء أن هذه المفاهيم والتراث ووصفها أنها أوروبية.

إن النقد الموجه للتمركز حول النزعة الأوروبية نتيجة للتركيز على أوروبا يتعرض لانتقادات بحجج قوية. وهناك من يتفق على أن التمرکز حول النزعة الأوروبية مشكلة شوّهت أحياناً الطريقة التي ينظر من خلالها إلى الحادثة. رغم أنهم يزعمون أن ذلك التشويه يصدر من منظري الخصوصية وليس من علم الاجتماع التاريخي المقارن.

إن المعرفة بوصفها متأصلة اجتماعياً تنشأ مترابطة باشتراك حتى المجتمعات غير الأوروبية بشكل متبادل. ويستدعي الاهتمام بالأصوات الأخرى في ميادين تم الهيمنة عليها إعادة النظر في مفهوم الحادثة نفسه والبحث عن أصل الأشياء، وهو أمر مهم كذلك لإعادة تشكيل ماضي الحادثة نفسها وإعادة تشكيل حتى المفاهيم الأساسية التي أنتجتها السوسيولوجيا المهيمنة والتي تعتمد على نزعة التمرکز حول الذات الأوروبية. ومن وجهة نظرنا، إذا كان الهدف من هذا الكتاب يتمثل بتقديم مادة غزيرة لهذا التاريخ الفكري والثقافي، فإن كتاباً كهذا لا يمكن وحده أن يحيط بكل التاريخ الفكري والثقافي لموضوع معقد وشائك كموضوع الحادثة وما بعد الحادثة، كما أنه كتاب لا يمكن أن يخلو من مشكلات تتعلق بالتعريف والتقييم □

ضوء نظرية نزعة ما بعد الاستعمار بالاعتماد على منهجية «التواريخ المترابطة».

وإذا كان علماء الاجتماع يرون دائماً أن التاريخ يمكن أن يزود العلوم الاجتماعية بالمعرفة الموضوعية لبعض الحوادث المعزولة، فكيف يمكن أن نطمئن مع الباحثة إلى منهجية التواريخ المترابطة وبخاصة أن بعض الحوادث التاريخية أو الكثير منها مجردة من العناصر التفسيرية المتعلقة بكيفية حدوثها في الزمن؟ وهناك تساؤلات أخرى تفرض نفسها تطرح، حول الموضوعات الرئيسية التي يلزم التغيير فيها وتلك التي ينبغي الاستمرار فيها بالنسبة إلى التوجهات النقدية والمواقف الثقافية. ذلك أن الموضوعات التي أثير الجدل حولها هي موضوعات بحثية انتقائية لا تغطي كل الموضوعات. وثمة أيضاً مشكلة أخرى تتعلق بقضية التقسيم الزمني، هناك من يرى ما بعد الحادثة من أحداث الخمسينيات وأوائل الستينيات، وهناك من يراها في سنوات الثمانينيات، رغم أن هذه الآراء بدورها غير مقنعة وتحتاج إلى مراجعة عميقة وشاملة.

في الجزء **الختامي** للكتاب تعترف المؤلفة بأن الاهتمام الأساسي لهذا الكتاب هو علم الاجتماع وإحساسه بالماضي بعدما أوضحت أن المقولات المفاهيمية لهذا العلم، تعتمد على خصوصية الفهم التاريخي، وإن كانت هذه المقولات قد قدمت على أنها ثابتة، أو عالمية، بشكل ملائم. وسعت المؤلفة إلى برهنة أن المقولات ليست عالمية؛ لكنها تجسد شكلاً من التمرکز حول الذات الأوروبية. ووضحت كيف أن الاختلاف بين الخطاب عن المشروع الحديث والممارسات ومؤسسات

عدي أسعد خماس

العلاقات العراقية – الأفريقية: جنوب أفريقيا أنموذجاً، 1961-2008

تقديم عبد السلام إبراهيم بغدادي
(عمّان: دار دجلة، 2019). 222 ص.

سمير عبد الرسول العبيدي(*)

الجامعة المستنصرية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، قسم الدراسات التاريخية.

الدبلوماسية، وتطرقت إلى علاقة العراق بالقارة السمراء وجمهورية جنوب أفريقيا. كما تكمن الإضافة في أنها تبحث في علاقة تعاني ندرة المصادر والمعلومات، في حين عزز فحوى ذلك كون المؤلف خبيراً متمرساً في كتابة التقارير الدولية المتعلقة بالأقليات الدينية وحقوق الإنسان، وله عدد من الدراسات والمقالات المنشورة، والمؤلفات، وأهمها:

- الصابئة المندائيون (نبذة تعريفية) - 2010؛ الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على العلاقات العراقية - الأردنية (2003-2010) - 2011؛ العراق والأردن (دراسة في تطور العلاقات العراقية الثنائية 2003-2010) - 2016.

في ظل الأحداث التي شهدتها العراق بعد الاحتلال عام 2003، أضحي موضوع السياسة الخارجية أحد أبرز التحديات التي تواجه الساسة العراقيين. من أبرز هذه الملفات الشائكة ملف العلاقات مع القارة السمراء، التي تأثرت، بوجه أساسي، بالتطورات في العراق بعد 2003.

مؤلف الكتاب أحد أعضاء السلك الدبلوماسي، ذلك ما يفسر اختياره للموضوع كعنوان لرسالته للماجستير في معهد التاريخ العربي التابع لجامعة الدول العربية عام 2009، والتي مثلت إضافة نوعية إلى حقل الدراسات الأفريقية، لأنها أول دراسة متكاملة اعتمدت بالكامل تقريباً على الوثائق

لها، ولغاية عام 2008، مع اختيار جمهورية جنوب أفريقيا بوصفها أنموذجاً لهذه الدراسة (الفصل الثالث؛ ص 137-183) للمدة 1994-2008، بعد أن أجريت أول انتخابات رسمية فيها عام 1994 بعد عقود من نظام التمييز العنصري، إذ برزت ضمن الدول المهمة في القارة؛ لذا تقوم فرضية الدراسة على إثبات أن مكانة القارة الأفريقية بوجه عام وجنوب أفريقيا بوجه خاص بالنسبة إلى العراق كانت محدودة على الرغم من أن جنوب أفريقيا شهدت تطوراً ملحوظاً عقب زوال حكم التمييز العنصري وإجراء أول انتخابات تعددية.

انتهجت الأنظمة العراقية عقب انقلاب 14 تموز/يوليو 1958 عدة وسائل لتعزيز تلك العلاقة ورفدها بعناصر قوة مضافة، ولعل من أبرزها الوسائل السياسية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن تلك الوسائل التي عدت روابط مشتركة بين الجانبين، فإن كلا البلدين تجمعهما روابط مشتركة أخرى، إذ إنهما ينتميان إلى عالم رحب وهو البلدان النامية، وكلاهما ناضلا ضد الاستعمار من أجل استقلالهما، وهما عضوان في حركة عدم الانحياز والجمعية العامة للأمم المتحدة، وتأتي أهمية الدراسة من:

1 - أنها تدرس العلاقة بين العراق ودولة تعد من الدول المهمة في أفريقيا سواء أكانت هذه الأهمية سياسية أم اقتصادية أم عسكرية.

2 - أنها تعدّ من الموضوعات الحديثة نسبياً التي لم تحظ بأهتمام الباحثين.

3 - تعدّ بداية لموضوع مهم ينتظر من لدن باحثين آخرين، إذا ما علمنا بأنه لم يسبق لأحد التطرق إلى الموضوع، وبحجم هذه الدراسة.

كان العراق قد اعترف بالنظام الجديد في جنوب أفريقيا وأقام علاقات دبلوماسية معه عام 1999، وافتتح سفارته في بريتوريا وتبادل معه الزيارات السياسية ودشن علاقات اقتصادية وتجارية متنوعة، لذا تأتي الدراسة لتبحث الأمر ولا سيّما أننا بحاجة إلى فهم وتحليل تجربة جنوب أفريقيا في مجال المصالحة الوطنية والسلم الأهلي.

كذلك نحن بحاجة إلى الإفادة من هذه التجربة الناجحة لبناء سلم أهلي متماسك. كما أن العراق بحاجة إلى أن يتعامل مع هذه الدولة الناشئة (شبه المتقدمة) العضو في رابطة البريكس، التي يتمتع أعضاؤها باقتصاد صناعي - زراعي متماسك، مكنهم من الدخول في نادي العشرين. ثم تأتي أهمية هذه الدراسة من أنها جاءت من باحث جمع بين الخبرة الأكاديمية (النظرية) والخبرة العلمية المكتسبة من عمله الدبلوماسي الذي أتاح له السفر والاطلاع على مصادر المعلومات، وهو ما أنتج دراسة أكاديمية تجمع بين الإطار النظري والاتجاه الواقعي، لذا خرجت بتوصيات ومقترحات عملية تدعو إلى الاستفادة من خبرة جنوب أفريقيا في مجال بناء السلام والمصالحة الوطنية بين شرائح المجتمع المختلفة، فضلاً عن الاستفادة من تجربة التطور الاقتصادي وحاجتها إلى الموارد البترولية وهو ما يستطيع العراق تقديمه لها ولا سيما أن العراق متصل بحرياً بجنوب أفريقيا عبر الخليج العربي والمحيط الهندي.

يسلط الباحث الضوء بوجه أساسي على العلاقات العراقية - الأفريقية (الفصلان الأول والثاني؛ ص 63-136)، التي انطلقت في عام 1961 في أول تمثيل دبلوماسي عراقي في القارة السمراء، مروراً بما شهدته هذه العلاقة من تطورات وميادين متعددة كصورة

1990 - 2003 وهي المرحلة الممتدة بين حرب الخليج الثانية واحتلال العراق في عام 2003.

الفصل الثاني (ميادين العلاقات مع أفريقيا؛ ص 103-136) تناول ميادين العلاقات العراقية مع أفريقيا من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الجانب السياسي، والمبحث الثاني تضمن الجانب الاقتصادي، أما المبحث الثالث فقد تناول الجانب الثقافي.

الفصل الثالث (ص 137-183) تناول العلاقات العراقية مع جنوب أفريقيا في ثلاثة مباحث: المبحث الأول للمدة 1994 - 1999 وهي المدة الممتدة بين أول انتخابات ديمقراطية بعد إلغاء نظام الفصل العنصري ولغاية الانتخابات الديمقراطية الثانية، والمبحث الثاني للمدة 1999 - 2003 وهي المدة الممتدة بين ثاني انتخابات ديمقراطية في جمهورية جنوب أفريقيا ولغاية احتلال العراق، والمبحث الثالث للمدة 2003 - 2008، بينما تضمن المبحث الرابع نظرة مستقبلية لطبيعة العلاقات العراقية مع جنوب أفريقيا.

خلاصة، عمل العراق على تعزيز علاقته بالعديد من الدول الأفريقية من خلال فتح بعثات دبلوماسية منذ عام 1961، واستعمال وسائل مساندة لتعزيز هذه التوجهات، وهو ما تمثل بالمساعدات الاقتصادية والاتفاقيات المتعددة التي وقعها في هذا المجال إبان مرحلة السبعينيات التي شهدت توسعاً في العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، التي تمثلت بالتوسع في فتح بعثاته سواء أكان التمثيل الدبلوماسي مقيماً أم غير مقيم، حتى

قسمت الدراسة البحثية إلى أربعة فصول (ص 25-183)، وخاتمة (ص 185-188)، وملحقين على درجة كبيرة من الأهمية (ص 189-204)، إذ ضم الملحق الأول المعاهدات والاتفاقات والبروتوكولات الثنائية التي وقعها العراق مع الدول الأفريقية؛ (ص 189-197) واحتوى على 51 فقرة للمدة 1965-1982، أما الملحق الثاني (ص 199-204) فاحتوى على «مسودة اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والفني الثقافي بين حكومة العراق وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا» تم توقيعها بالأحرف الأولى في بريتوريا في تشرين الأول/أكتوبر 2002، كما تضمنت الدراسة 11 جدولاً و4 خرائط.

كرس الفصل التمهيدي (دراسة حالة جنوب أفريقيا الإطار العام للدولة؛ ص 25-62) الذي تكوّن من خمسة مباحث، لدراسة حالة جنوب أفريقيا أنموذج البحث، وكما يأتي:

المبحث الأول طبيعة المجتمع، والمبحث الثاني الطبيعة الجغرافية، المبحث الثالث المناخ، المبحث الرابع الاقتصاد، والمبحث الخامس نظام الحكم.

الفصل الأول (العلاقات العراقية - الأفريقية؛ ص 63-102): خصص لاستعراض الجانب التاريخي للعلاقات مع أفريقيا، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، عرض المبحث الأول العلاقات مع أفريقيا (1961-1980) وهي المدة المحصورة بين أول تمثيل دبلوماسي عراقي في القارة السمراء ولغاية بدء الحرب العراقية - الإيرانية، بينما تناول المبحث الثاني تلك العلاقات للحقبة (1980 - 1990) وهي المرحلة الممتدة بين بدء الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الكويت، وجاء المبحث الثالث ليتناول العلاقات في الحقبة

العلاقة هو السعي لوضع خطط مستقبلية مرتكزة على أسس وثوابت تعمل على ديمومة هذه العلاقة. ومن المتوقع أن تشهد العلاقات الثنائية اهتماماً كبيراً خلال السنوات المقبلة ولا سيما بعد أن بدأت ميادين العلاقة بين الطرفين تشهد توسعاً كبيراً، إذ أصبح البعد المستقبلي في طبيعة العلاقة يشهد تقدماً، وبخاصة مع بداية التسعينيات من القرن الماضي.

تكمن أهمية إصدار كتب متخصصة كهذه تعنى بالعلاقات العراقية مع دول العالم في إنها تسهم في رفد المكتبة الدبلوماسية التي تعاني نقصاً واضحاً في هذا المجال، فالعلاقات العراقية - الأفريقية تتميز بالعمق، إذ انطلقت عام 1961 في أول تمثيل دبلوماسي عراقي داخل القارة السمراء، وشهدت تطورات في عدة ميادين. وخرج المؤلف بتوصيات عامة متعددة منها أهمية توسيع حجم التمثيل الدبلوماسي في الدول الأفريقية المقتصر اليوم على 4 دول هي السنغال، ونيجيريا، وكينيا، وجنوب أفريقيا، ليشمل دولاً أخرى، وزيادة الملك الدبلوماسي ضمن البعثات العاملة الآن في الساحة الأفريقية، وتعزيز خبراتها في هذا المجال، وإقامة ملحقيات تجارية متعددة لتمارس دورها في هذا المجال، وإعادة تفعيل اللجان العراقية - الأفريقية المشتركة، وإعادة إحياء بعض الاتفاقيات التجارية والاقتصادية.

في الختام إن هدف العلاقة التي سعت إليه الحكومة العراقية تجاه جنوب أفريقيا بوجه خاص يكمن في الآتي:

- 1 - العمل على التعامل مع جنوب أفريقيا بوصفها شريكاً مستقبلياً مع العراق.
- 2 - السعي لتحقيق نوع من الشراكة الاستراتيجية مع جنوب أفريقيا.

وصل عدد هذه البعثات إلى 35 بعثة عراقية توزعت جغرافياً على القارة الأفريقية.

وعلى الرغم من الظروف التي مر بها العراق والمتمثلة بالحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج الثانية وما تبعه من حصار اقتصادي وقرارات دولية متعددة، أثر كل ذلك في التوجهات العراقية تجاه القارة الأفريقية إلا أنه عاد في عام 1996 إلى التحرك مجدداً تجاه القارة متمثلاً بالتحرك نحو نيجيريا وجنوب أفريقيا.

شهدت العلاقات الكثير من العقبات المختلفة ضمن سياقات زمنية متباعدة، في الوقت الذي شرع العراق بإعادة الصلات الدبلوماسية وإيجاد الحلول للمعوقات التي اعترت تلك العلاقات. حيث لم تحظ أفريقيا بالاهتمام الكافي من جانب قادة النظام السياسي بعد عام 2003، من جراء المشاكل والأحداث التي شهدتها البلاد وانعكست بالسلب على مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة، الأمر الذي جعلها تحظى بالأهمية القصوى، إضافة إلى السعي لتقوية العلاقات مع الدول المعنية أكثر بالشأن العراقي كالولايات المتحدة الأمريكية وإيران وأوروبا.

أما مستقبل العلاقات العراقية - الجنوب أفريقية فإنه يرتبط بالأهمية التي تحتلها جنوب أفريقيا في السياسة العراقية، إذ إن تلك العلاقة كشفت عن سعي العراق لتحقيق تقارب وتعاون كبيرين مع جنوب أفريقيا. وما يزيد الأمر وضوحاً هو توسيع آفاق التعاون بين الطرفين، إذ عمل الجانبان على وضع آلية وصيغة استراتيجية مستقبلية تجاه جنوب أفريقيا مرتكزة على جوانب سياسية واقتصادية وثقافية. وهذا يعني أن هدف هذه

الأفريقية من حيث التحولات الديمقراطية والاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تشهده. بعبارة أخرى، إن جنوب أفريقيا تمثل اليوم الدولة الأكثر جذباً للعراق في علاقاته مع الدول الأفريقية لكونها الأكثر تقدماً من الناحية الاقتصادية بين نظيراتها الأخرى في القارة السمراء، وتعد ذات تجربة ديمقراطية حديثة وناضجة في المجال السياسي مع مؤسسات وهياكل عمل فاعلة تكاد تكون متشابهة إلى حد بعيد مع التجربة السياسية في عراق اليوم □

3 - محاولة توسيع النفوذ العراقي في جنوب أفريقيا (سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً) من خلال فسح المجال أمام الحركة السياسية والاقتصادية نحو القارة السمراء.

4 - إن المبدأ الأساسي الذي يحكم السياسة العراقية تجاه دول العالم هو: توسيع وتوثيق علاقاتها مع دول العالم ولا سيما الدول التي تجمعها معها عدة مشتركات ولعل جنوب أفريقيا هي إحدى هذه الدول؛ فالمكانة التي تحتلها تجعلها تشغل موقعاً متميزاً وأن تكون في صلب اهتمامات السياسة الخارجية العراقية وتمثل أنموذجاً رائداً في القارة

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولاً: كتب عربية

في تقرير المصير، وحتى كل حقه في الوجود على أرض فلسطين.

ويأمل الكاتب في أن يشكل الكتاب مرجعاً للشابات والشبان الفلسطينيين لمعرفة ما جرى ويجري، للرد على الأيديولوجيا الصهيونية التي حكمت وما زالت تحكم سلوك الحكومات الإسرائيلية التي ما انفكت تسعى لترسيخ نظام الاحتلال الاقتلاعي الكولونيالي، والابرتهايد العنصري، وأن يمثل مساهمة فعالة في بناء الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية البديلة لتحقيق حرية وانتصار الشعب الفلسطيني في نضاله العادل.

يوضح المؤلف أن الأمور في الإدارة الأمريكية وحكام إسرائيل لم تكن لتصل إلى هذه الدرجة من الوقاحة التي تمثلها «صفقة القرن» - خاتمة المؤامرات والمخططات التي تستهدف التصفية النهائية للقضية الفلسطينية - لولا تضافر عدة عوامل: أولها، قصور الأداء الفلسطيني الرسمي الذي تمثل باتفاق أوسلو، والارتهاق الكامل لنهج التفاوض والمراهنة على الوسيط الأمريكي، ومن ثم حدوث الانقسام الداخلي الفلسطيني، وتقنين حركة التحرر الوطني الفلسطيني في قفص

- 1 -

مصطفى البرغوثي. خدعة القرن: أبعادها واستراتيجية مواجهتها. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020. ص 181.

يتناول الكاتب والمناضل السياسي مصطفى البرغوثي، في هذا الكتاب، بالعرض والتحليل، وثيقة إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التي أطلق عليها تسمية «صفقة القرن» والتي يرى الكاتب أنه كان بالأحرى أن تسمى «خدعة القرن» لما تتضمنه من مشاريع ضم وتهويد لأراضي الضفة الغربية وتصفية نهائية للحقوق الفلسطينية. ويبحث الكتاب في العوامل التي أدت إلى «صفقة القرن»، وأبرزها مسار «اتفاق أوسلو» وتداعياته على القضية الفلسطينية، والانقسام الداخلي الفلسطيني والتطورات العربية والدولية التي انعكست سلباً على الجانب الفلسطيني، ليقدم رؤية متكاملة للرد الاستراتيجي على هذه الصفقة التي تقرر بموجبها شطب الحقوق القومية والمدنية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه

القاهرة بعد اتفاق أوسلو عام 1994، الأمر الذي نجم عنه نشوء 224 تجمعاً على صورة جزر في الضفة الغربية مقطعة الأوصال بالجدار، والاستيطان، والحواجز، بحيث صارت المنطقة (ج) التي تمثل 62 بالمئة من مساحة الضفة مكرسة بالكامل للاستيطان، ومحرمة على التطوير فلسطينياً، وقبول الجانب الفلسطيني المبدئي في المفاوضات اللاحقة بفكرة تبادل الأراضي، الأمر الذي استخدمته إسرائيل أمام العالم لإضفاء شرعية على النشاط الاستعماري الاستيطاني على أساس أن المستعمرات الكبرى ستُضم إلى إسرائيل. ثم أصبح الهدف ضم جميع المستعمرات وقطع الطريق على إمكان قيام دولة فلسطينية مستقلة.

وفي رأي الكاتب، فإن ما نشهده اليوم هو انتقال الحركة الصهيونية إلى المرحلة الثالثة من مشروعها الهادف إلى تصفية كل مكونات القضية الفلسطينية، بدءاً من حق العودة، وحق الفلسطينيين في القدس، ومروراً بتصفية فكرة الاستقلال في دولة فلسطينية، وانتهاء بمحاولة ترحيل أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من أرض فلسطين التاريخية، وتحقيق التطبيع مع المحيط العربي على حساب فلسطين وشعبها. وكانت الحركة الصهيونية عملت في المرحلة الأولى التي امتدت من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1948 على تأسيس الوجود اليهودي في فلسطين بالاستيطان، وتوسيعه بالهجرة اليهودية حتى تنفيذ النكبة وإعلان قيام إسرائيل. واستكملت في المرحلة الثانية احتلال باقي أراضي فلسطين مع نكسة 1967 لتكرر نموذج التوسع الاستيطاني بالقدس والضفة الغربية، ومن ثم احتواء الانتفاضة الوطنية الفلسطينية، مع تغذية الانقسامات

السلطة الفلسطينية المحاصرة بالاحتلال؛ وثانيها، الهيمنة الأمريكية التي سادت لحقبة طويلة على السياسة العالمية وعلى الشرق الأوسط عقب انهيار الاتحاد السوفياتي السابق، وبخاصة أثناء احتلال العراق وبعده، الذي ترافق مع التحالف الذي بناه بنيامين نتنياهو بين اليمين العنصري الإسرائيلي والاتجاهات اليمينية الأمريكية بمن فيها المحافظون الجدد، والإنجيليون المتطرفون، ومعظم مكونات الحزب الجمهوري الأمريكي؛ وثالثها، تدهور الأوضاع العربية نتيجة الحروب الأهلية والصراعات العربية - العربية وخنق التحولات والانتفاضات الديمقراطية، وكلها أمور أدت إلى تراجع التضامن العربي مع الشعب الفلسطيني واستغلالها إسرائيل للتطبيع مع المحيط العربي.

يركز الكاتب على العامل الأول المعني بقصور الأداء الفلسطيني، وذلك بهدف التعلم واستخلاص العبر من أخطاء مسار المفاوضات المتعلقة بمضمون وتنفيذ اتفاق أوسلو ومسار عملية السلام بعد أوسلو. ويتحدث البرغوثي عن عدة أخطاء ارتكبت واستغللتها إسرائيل في اتفاق أوسلو، من أبرزها: الاعتراف غير المتكافئ؛ حيث اعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل من دون أن تعترف إسرائيل بدولة فلسطين، ومن دون تحديد حدود «دولة فلسطين»؛ توقيع اتفاق أوسلو من دون اشتراط وقف الاستيطان؛ القبول بالاتفاق رغم أنه كان جزئياً ومرحلياً ولا يتناول النتائج النهائية لقضايا رئيسية مثل القدس والاستيطان والحدود والأمن والمياه. وهذا الأمر سمح للجانب الإسرائيلي بتطبيق خطته المنفردة بشأن هذه القضايا المصيرية، القبول بمبدأ تجزئة الأراضي الذي تم في اتفاق

يشمل معظم ما ورد في صفقة القرن من رؤية وأفكار واقتراحات.

وتفترض «صفقة القرن» أن الفلسطينيين قد هُزموا وعليهم الاستسلام والقبول بما تفرضه إسرائيل والولايات المتحدة؛ بما في ذلك التخلي عن القدس وعن حق العودة وحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وحتى القبول بإلغاء كل قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية وحقوق الإنسان، وبما يؤدي إلى تكريس الاستيطان الاستعماري العنصري وتشريعه عبر ما يسمى «قانون القومية اليهودية»، على أن يتم كل ذلك تحت شعار «التحسن الاقتصادي» «الوهمي» للفلسطينيين. ولا يخفى أن التطبيع بين الاحتلال الإسرائيلي والبلدان العربية يبقى هدفاً رئيسياً «للفقعة» لعزل الشعب الفلسطيني وطمس قضيته العادلة وفتح الأبواب على مصراعيها أمام إسرائيل للهيمنة العسكرية، والاقتصادية، والسياسية على المنطقة بأكملها.

من هنا، يشدد الكاتب على أن الرد على الحركة الصهيونية لا بد أن يكون استراتيجياً شاملاً. ويتطلب ذلك التخلي عن كل فشل ناجم عن مفاوضات وشعارات وأساليب اتفاق أو سلو. ويأتي في مقدمة ما يجب التخلي عنه التنسيق الأمني مع المنظومة الإسرائيلية بكل أشكاله. كما يتطلب الرد الاستراتيجي الانخراط الواسع في المقاومة الشعبية، وحركة المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات ضد منظومة الأبارتهايد بأكملها، إلى جانب الجهود السياسية لدحض السياسات الإسرائيلية وعزلها، وتوحيد طاقات كل مكونات الشعب الفلسطيني وتفعيلها في الداخل والأراضي المحتلة والخارج من أجل وضع سياسات

الداخلية لإضعاف الجانب الفلسطيني، واستخدام فصل غزة عن الضفة لإبطال تأثير التحدي الديمغرافي، وقطع الطريق على قيام دولة فلسطينية مستقلة، وإثارة الانقسامات بين غزة والضفة الغربية ومن ثم العمل على تبرير حصارها لقطاع غزة أمام العالم بذريعة مفادها أنه على الرغم من انسحابها من القطاع، فإن الفصائل الفلسطينية التي تسيطر عليه «لا تزال تلاحق الإسرائيليين بالإرهاب».

ومع الانتقال إلى المرحلة الثالثة، أصبحت منظومة الأبارتهايد العنصرية ضرورة سياسية لاستمرار الاحتلال الكولونيالي الاقتلاعي الإسرائيلي، وللتعايش مع معضلة إسرائيل الكبرى المتمثلة بالوجود الديمغرافي الفلسطيني المتصاعد على أرض فلسطين، سواء في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948 أو في الأراضي المحتلة عام 1967. وعليه، تمارس الحركة الصهيونية بكل مكوناتها اليمينية واليسارية - التي أنهت عملياً فكرة «حل الدولتين» أو «حل الوسط» على علاقاته - تطهيراً عرقياً تدريجياً يشمل 62 بالمئة من الضفة الغربية بما في ذلك الأغوار والقدس، وذلك يظهر أهمية ما يجري في البلدة القديمة في القدس، وفي ما يسمى المناطق (ج).

ويؤكد الكاتب أن «صفقة القرن» هي في الأساس مشروع إسرائيلي صاغه بنيامين نتنياهو ومن معه من أركان اليمين الإسرائيلي العنصري المتطرف بالتعاون مع إدارة ترامب، وتم تغليفه بغلاف أمريكي. ويشير في هذا السياق إلى كتاب نتنياهو مكان تحت الشمس الذي أصدره بعد توقيع اتفاق أو سلو عام 1994 وكرسه للاعتراض على الاتفاق وعلى مبدأ قيام دولة فلسطينية مستقلة. وهو

بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام 1993.

تناول الكتاب خلفيات الانتفاضة الشعبية الكبرى على صعيد الوعي والتعبئة والتنظيم، وأشكال المقاومة، كما تناول مسألة الحشود في الانتفاضة والقوى المشاركة فيها على مستوى القيادة الموحدة والتنظيمات الإسلامية ومنظمة التحرير الفلسطينية و«حماس»، وتوقف الكتاب عند دور منظمة التحرير في الانتفاضة وعلاقة الداخل بالخارج في سياقها، إضافة إلى دور «حماس» والمقاومة الشعبية وأنماط التعبئة في الداخل. وقدم الكتاب شهادات بالأدوار الكفاحية للعوائل الفلسطينية في الانتفاضة كنموذج يحتذى به، منها عائلة فارس بشير جرادات.

كما تضمن الكتاب مقالات حول التعليم في ظل الانتفاضة وحركة مقاطعة إسرائيل (حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات - Boycott Divest Sanction) (BDS)، والعلاقة بين فلسطيني الـ 48 والانتفاضة، وحق تقرير المصير في ظل التحولات في السياسات الإسرائيلية تجاه السكان والأرض، إضافة إلى الأبعاد الاقتصادية للانتفاضة في سياق المسار التنموي الفلسطيني.

ولا يغفل الكتاب الأبعاد الثقافية للانتفاضة بوصفها حدثاً فنياً، فيتناول الإنتاج الفني في ظلها، وبعض الأفلام التي تناولتها، وتأثير الانتفاضة في نوعية رأس المال الاجتماعي، وممارسات تخليد الانتفاضة، وتطور العلاقة بين الانتفاضة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وقد قدم المساهمون في الكتاب (27 مساهماً) ومنهم من شارك في أحداث

اقتصادية ومالية تتمحور حول دعم صمود وبقاء الشعب الفلسطيني. ولا بد، قبل أي شيء آخر، من إنهاء الانقسام الداخلي الفلسطيني، وبناء قيادة وطنية موحدة قادرة على مواجهة التحديات وتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية في إدارة معركة التحرر الوطني ضد الهجمة الصهيونية، إذ إن «صفقة القرن» تضع الوجود الفلسطيني وتاريخه ومستقبله على شفير الهاوية، ولا تترك له خياراً سوى النضال والكفاح من أجل تحرير وطنه وإسقاط نظام الأبارتهايد العنصري الاقتلاعي الإسرائيلي في كل فلسطين.

- 2 -

انتفاضة 1987: تحوّل شعب. تقديم
وتحرير روجر هيكوك وعلاء جرادات. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2020. 397ص.

يضم هذا الكتاب، كما يأتي في تعريفه، أوراق ومناقشات المؤتمر الذي عقدته مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بير زيت وغزة وبيروت، من 24 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بعنوان «انتفاضة 1987: الحدث والذاكرة»، بمناسبة مرور 30 عاماً على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 التي عرفت بـ «انتفاضة أطفال الحجارة»، والتي اندلعت يوم 8 كانون الأول/ديسمبر 1987 في إثر قيام سائق شاحنة إسرائيلي بدهس مجموعة من العمال الفلسطينيين على معبر بيت حانون «إيريز» أقصى شمال قطاع غزة. وقد انتقلت الانتفاضة إلى كل مدن فلسطين وقرأها ومخيماتها، قبل أن تهدأ عام 1991 وتتوقف بالكامل مع توقيع «اتفاقية أوسلو»

الانتقالية التي أعقبت الغزو، والتي كُلفت فيها الأمم المتحدة مساعدة العراق على إعادة بناء وتأهيل مؤسسات الدولة العراقية.

وكانت العقوبات التي فرضت على العراق عقب غزوه الكويت تُرجمت على أرض الواقع حصاراً شاملاً على العراق دام نحو 13 عاماً، تركز خلالها دور الأمم المتحدة - بدعم وإشراف أمريكيين - على إصدار قرارات لإدارة مرحلة الحصار تحت عناوين مختلفة، من أبرزها: الحد من قدرة العراق على تطوير «أسلحة دمار شامل»، ونشر مراقبين ومفتشين تابعين للوكالة الدولية للطاقة الذرية لرصد برامج الأسلحة العراقية وتفتيشها، وإدارة برنامج النفط مقابل الغذاء.

وعقب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وتأليف القوات الأمريكية القائمة بالاحتلال «سلطة الائتلاف المؤقتة» لإدارة البلاد، صدر قرار مجلس الأمن (1483) في أيار/مايو 2003 الذي أقر بالاحتلال الأمريكي للعراق، مهدياً لتأسيس بعثة للأمم المتحدة لمساعدة العراق على الوصول إلى تأليف حكومة منتخبة تدير شؤون البلاد. وعليه، صدر قرار مجلس الأمن الرقم (1500) في آب/أغسطس 2003 الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (Iraqi UNAMI)، ورحب بإنشاء «مجلس الحكم» العراقي بوصفه خطوة تمهد الطريق للانتقال إلى حكومة عراقية منتخبة ومعترف بها على نطاق واسع.

وقد حدد قرار مجلس الأمن الرقم (1500) دور الأمم المتحدة في العراق بتقديم المشورة والمساعدة للسلطات العراقية خلال

الانتفاضة، ومنهم من كان صغير السن، رؤى سياسية متنوعة حول الانتفاضة. لكن المشهد الأخير الذي أوقف الانتفاضة، المتمثل بـ «اتفاق أوسلو»، ربما يبقى الأكثر إثارة للجدل، إذ يرى باحثون أنه لم يكن أمام منظمة التحرير الفلسطينية خيارات أخرى سوى «أوسلو» في ظل ميزان القوى الذي كان قائماً آنذاك، وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفياتي السابق وتضييق هامش تحرك منظمة التحرير عربياً، بينما يرى آخرون أنه كان بإمكان المنظمة البقاء خارج «جغرافية أوسلو» وتفويض القيادات الفلسطينية في الداخل متابعة شؤون الانتفاضة، حفاظاً على المكاسب التي حققتها.

الثابت في كل الأحوال، أن «أطفال الحجارة» - كما يأتي في «ثلاثية أطفال الحجارة» لنزار قباني - «بهروا الدنيا وما في يدهم إلا الحجارة..» وأكدوا استمرارية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي على امتداد ساحات الصراع وتعاقب الأجيال.

- 3 -

محمد عدنان محمود. دور الأمم المتحدة في العراق. بيروت: دار الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، 2020. 213 ص.

مرت العلاقات بين الأمم المتحدة والعراق بمطبات متعددة على مدى العقود الثلاثة الماضية، وتحديداً بعد غزو العراق للكويت عام 1990 وصدر قرار مجلس الأمن الرقم (687) الذي أجاز استخدام القوة العسكرية ضد العراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفرض عقوبات اقتصادية صارمة وحظرًا على توريد الأسلحة، وصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والمرحلة

بعد إسقاط نظام الرئيس العراقي صدام حسين، وانكشف زيف الشعارات الأمريكية التي رفعتها إدارة جورج بوش الابن المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل - إذ لم يعثر عن أي أثر لمثل هذه الأسلحة - والانتهاكات التي ارتكبتها القوات الأمريكية في سجن أبو غريب المنافية لأبسط حقوق الإنسان، ناهيك بفشل الإدارة الأمريكية في إدارة حقبة ما بعد احتلال العراق، في وقت لم يكن يتسنى للأمم المتحدة أن تعمل بحرية واستقلالية عن الإدارة الأمريكية وأجندتها الخاصة المرتبطة بمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في منطقة الخليج.

والواقع أن بعثة الأمم المتحدة (يونامي) تعرضت لضربة قوية أياماً بعد إنشائها حين استهدفت شاحنة مفخخة فندق القناة في بغداد في 19 آب/أغسطس 2003 وأسفرت عن مقتل 22 شخصاً كان من بينهم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة سيرجيو فييرا دي ميللو. وتعرض الفندق لهجوم آخر بعد نحو شهر من الهجوم الأول فما كان من البعثة إلا أن سارعت إلى إجلاء معظم موظفي الأمم المتحدة من العراق وإدارة برامجها من الدول المجاورة. وما لا شك فيه أن العنف الذي استمر في العراق والانقسامات بين مختلف الأطياف العراقية والمعارك الطاحنة ضد «تنظيم القاعدة»، ومن ثم «تنظيم داعش» في مراحل لاحقة، كان لها تداعياتها السلبية على دور الأمم المتحدة في العراق، إذ إن الدمار الذي أصاب العراق وعمليات النزوح الواسعة والحاجة إلى إعادة الإعمار باتت من الأمور الملحة التي تستدعي الأمم المتحدة للقيام بمهام أوسع نطاقاً في البلاد.

المرحلة الانتقالية في مختلف المجالات القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة بعد تغيير النظام السياسي والتوجه نحو نظام «يتسم بالديمقراطية والتعددية». ومع استئناف الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة لعملها في العراق والتي كانت تدير برامج التفتيش عن الأسلحة والنفط مقابل الغذاء خلال مرحلة الحصار قبل الغزو الأمريكي للعراق، تمحور دور الأمم المتحدة بوجه عام - بموجب قرار مجلس الأمن الرقم (1500) والقرار الرقم (1770) الصادر في آب/أغسطس عام 2007 الذي وسّع نطاق ولاية بعثة (يونامي) - حول تنسيق الجهود الإنسانية والإنمائية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع الحكومة العراقية، على تقديم المساعدة إلى السلطات العراقية لدفع الحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية وتنظيم الانتخابات والتخطيط للتعديلات الوطنية وحماية حقوق الإنسان والإصلاح القضائي والقانوني، وتسهيل الحوار بين العراق وجيرانه.

وقد سعت الأمم المتحدة إلى تنفيذ المهمات الموكلة اليها بموجب القرارات الصادرة عن مجلس الأمن في العراق، وساهمت، على سبيل المثال، في عملية صياغة الدستور العراقي عام 2005. لكن الكثير من المراقبين اعتبروا أن أنشطة الأمم المتحدة في العراق وبرامجها لم تحقق أهدافها بالقدر الذي كانت تتوقعه أو تصبو إليه، نتيجة الانقسامات الداخلية بين المكونات السياسية والطائفية في البلاد والعنف الذي اجتاحت الساحة العراقية

ثانياً: كتب أجنبية

- 1 -

M. Hakan Yavuz

Nostalgia for the Empire: The Politics of Neo-Ottomanism

Oxford: Oxford University Press, 2020.
336 p.

يرى الباحث محمد حاقان يافوز أستاذ العلوم السياسية في جامعة يوتا في الولايات المتحدة في هذا الكتاب أنه على الرغم من أن تركيا فقدت إمبراطوريتها العثمانية منذ قرن، فإن الحنين إلى الإمبراطورية عاد ليصبح في صلب سياسة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي يسعى إلى المزج بين الأسلمة والقومية لدعم سلطته، مقدماً صورة لتركيا على أنها ضحية للقوى الكبرى، ومحاصرة بأعداء في الداخل والخارج، لذا لا بد من إعادة أمجاد الأجداد. وعليه، يناقش الكتاب أسباب شدة الحنين إلى الماضي، وظهور السياسة العثمانية الجديدة وتداعياتها على الشعب التركي، وعلاقات تركيا الدولية.

وبعد رفض الاتحاد الأوروبي طلب تركيا الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد، أصبح الماضي العثماني هو العصر الذهبي للعثمانيين ونقطة مرجعية لتقدم تركيا، وليس النموذج الغربي الذي اعتمدته ألتاتورك في ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. وهكذا، سعى أردوغان إلى استعادة عظمة الماضي العثماني تحت قيادته من أجل صوغ «عثمانية جديدة» كشكل من أشكال الهوية ترتبط بالكرامة الوطنية. وتقدم «العثمانية الجديدة» للناس مجموعة من المواقف وبرنامج عمل في إعادة هيكلة المجتمع والدولة، مع التركيز على دور الدين في كليهما. تسعى هذه العثمانية إلى بناء نظام حكم مركزي متشدد يشبه حكم السلطان، وإلى أسلمة المجتمع من جديد، الأمر الذي قد يعزز شعور المواطن التركي بالانتماء إلى إمبراطورية عثمانية إسلامية صاعدة، كما يعزز من اعتقاد المثقفين المحافظين بأن تركيا هي الوريث الشرعي للإمبراطورية العثمانية وتحمل مسؤولية دينية وتاريخية لحماية وقيادة المسلمين السنة.

وبالنسبة إلى أردوغان، يرى المؤلف أن العودة إلى الماضي العثماني تؤدي إلى إيجاد حكم استبدادي يستند إليه الرئيس التركي لقمع خصومه السياسيين وتطويع الأقليات في الداخل التركي، والتدخل في النزاعات في المنطقة العربية والدول المجاورة، محاولاً استعادة أمجاد العثمانية، مستنداً إلى معطيات غير واقعية في كثير من الأحيان.

يوضح المؤلف أن شرائح معينة من المجتمع التركي وفاعلين سياسيين، بمن في ذلك أردوغان، أعادوا على نحو انتقائي صورة الإمبراطورية العثمانية إلى الوعي العام من خلال معاينة الأدب التركي، وكتب التاريخ السائدة ومنتجات ثقافية أخرى، بهدف الربط بين الماضي العثماني والقيم الإسلامية، أو دمج التاريخ الإسلامي والعثماني.

من العمل المؤسسي المنظم وقواعد اللعبة الديمقراطية. وهذا ما يسمح بدوره للأفراد والأحزاب السياسية بأن تقدم الحلول في شكل سلطة «الرجل القوي»، وأن تعود في كثير من الأحيان إلى الترتيبات الاجتماعية التقليدية المنافية للديمقراطية وسيادة القانون.

- 3 -

Thomas E. Ricks

First Principles: What America's Founders Learned from the Greeks and Romans and How That Shaped Our Country

New York: Harper Collins Publishers LLC, 2020. 416 p.

يسعى الكاتب الصحافي الأمريكي توماس ريكس في هذا الكتاب إلى عرض المصادر اليونانية والرومانية القديمة التي تأثر بها الآباء المؤسسون للأمة الأمريكية، وكيف شكل هذا التأثير مُثلهم العليا والأمة الأمريكية الجديدة.

وعليه، يعود الكاتب إلى قراءة الفلسفة والأدب اليوناني والروماني اللذين مثلاً تفكير المؤسسين، والرسائل التي كتبها بعضهم لبعض لمناقشة هذه الأعمال التي تأثروا بها، ومن بينها الإلياذة، حياة بلوتارخ، وأعمال زينفون وأبيقور وأرسطو وكاتو وشيشرون. ويلاحظ الكاتب أن المؤسسين كانوا أكثر انغماساً في أدب العالم القديم على الرغم من الاهتمام الكبير بتأثير الفلاسفة السياسيين الإنكليز - مثل جون لوك - الذين كانوا أقرب إلى عصرهم.

وفيد الكاتب أن الرؤساء الأربعة الأوائل (جورج واشنطن، وجون آدمز، وتوماس جفرسون وجيمس ماديسون) توصلوا إلى

- 2 -

Anne Applebaum

Twilight of Democracy: The Seductive Lure of Authoritarianism

New York City: Doubleday, 2020. 224 p.

ترصد الكاتبة الصحافية الأمريكية آن أبلباوم في هذا الكتاب مسار الديمقراطية في الولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا القارية، متناولة ما تتعرض له الديمقراطية الليبرالية من حصار في هذه البلدان التي تشهد في الوقت نفسه انتشاراً لتيارات استبدادية قومية. وتناقش الاتجاهات المعادية للديمقراطية الغربية، وكيفية صعود الأحزاب اليمينية، وتسعى إلى إظهار الخلل الحاصل في الأنظمة الديمقراطية، وإعادة الاعتبار للقيم الديمقراطية الحقيقية. تؤكد الكاتبة أن الحكام المستبدين لا يحكمون وحدهم؛ بل يعتمدون على الحلفاء السياسيين والبيروقراطيين والشخصيات الإعلامية لدعم حكمهم، وتفيد مما تقدمه الأحزاب الاستبدادية والقومية التي نشأت داخل الديمقراطيات الحديثة من طرق جديدة للثروة أو السلطة.

وترى الكاتبة أن سيادة القانون وحقوق الفرد والانتخابات الحرة باتت مهددة في ظل التحديات التي تعانها الديمقراطيات الليبرالية الغربية، ومنها الاضطرابات الاقتصادية والأحقاد القديمة الموروثة، ناهيك بسرعة التغيير التكنولوجي، ولا سيما استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الاتصالات القائمة على الإنترنت التي يمكن أن تزيد من الانقسامات بين الناس وتؤدي إلى مزيد من الاستقطاب، وهو ما يسمح للعنف بأن يتحكم في المنافسة بين القوى السياسية بدلاً

والديمقراطي إيجاد طرائق جديدة لتعزيز المصالح الأمريكية المتمثلة بمحاربة الإرهاب، ودعم الحلفاء، والتصدي لروسيا والصين باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد.

وإن يتطلع إلى الانتخابات الأمريكية بوصفها فرصة يمكن اغتنامها لإصلاح العلاقات بين واشنطن والعواصم الأوروبية عبر الأطلسي في الشرق الأوسط بعدما تضررت في السنوات الأخيرة، يرى ثيوت أن تحوّل انتفاضات «الربيع العربي» إلى صراعات إقليمية في ليبيا وسورية واليمن أدى إلى تدخلات عسكرية كبيرة من جانب إيران وروسيا وتركيا، وإلى تمدد تنظيم «داعش»، وهو ما دفع بالولايات المتحدة إلى التوجه نحو مزيد من العمليات العسكرية المرهقة، بينما دفعت أوروبا ثمناً باهظاً نتيجة الهجمات الإرهابية وتزايد أعداد اللاجئين على شواطئها وافتقارها إلى نفوذ أممي حاسم في جوارها الجنوبي.

من هنا، بدأت أوروبا اتخاذ المزيد من الإجراءات للمساهمة عسكرياً ودبلوماسياً في الحرب ضد تنظيم «داعش» سواء في سورية أو العراق أو ليبيا، وذلك من خلال بعض دولها الأعضاء أو على مستوى الاتحاد الأوروبي. وفي رأي الكاتب تحتاج الولايات المتحدة - القوة العظمى المنهكة - إلى مزيد من الدعم الأوروبي، ولا سيما الفرنسي والبريطاني والألماني، من أجل تخفيف عبء التدخلات العسكرية الأمريكية المتزايدة، في حين تتطلع أوروبا إلى أن تكون شريكاً ملائماً للولايات

معرفتهم الكلاسيكية بصور مختلفة، إذ استقى واشنطن معرفته على نحو رئيسي من ثقافة النخبة في عصره، وأدام من قوانين وخطابات روما؛ وانغمس جيفرسون في الفلسفة الكلاسيكية، وبخاصة الأبيقورية، بينما أمضى ماديسون كباحث وسياسي سنوات في دراسة العالم القديم مثل عالم السياسة.

وأدت خبرة ومعرفة الرؤساء الأربعة الأوائل التي استندت إلى مصادر العالم القديم دوراً أساسياً في نشوء دستور الولايات المتحدة، وقيمها السياسية. وفي الواقع استند الرؤساء الأوائل إلى مصادر غنية لا يمكن تجاهلها وأبرزها ما يتمحور حول الفلسفة والسياسة والسلطة والقانون والتاريخ والحرب والسلام والقيم.

ثالثاً: تقارير بحثية

- 1 -

Charles Thépaut

«The U.S. Needs Europe to End the «Forever Wars» in the Middle East»,

Washington Institute For Near East Policy(*) (30 October 2020).

يرى الدبلوماسي الفرنسي تشارلز ثيوت في هذه المقالة أن قضية السياسة الخارجية الأحادية - وربما الوحيدة - التي يتفق عليها الرئيس ترامب وجو بايدن هي الحاجة إلى إنهاء تورط الولايات المتحدة في «حروب لا نهاية لها» في الشرق الأوسط. ويرى أن المصالح الأمريكية في المنطقة قد تضاعفت، إلا أنها لم تخف. ويحاول مخطّطو السياسة الخارجية في الحزبين الجمهوري

فقط، إذ يمكنهم ويجب عليهم المساعدة على معالجة مشاكل الحكم الهيكلي والاقتصادية في المنطقة التي تفاقت بسبب وباء كورونا؛ فهم الأقدر على تصميم حزم مساعدات طموحة بمساهمات من المؤسسات متعددة الأطراف مثل «صندوق النقد الدولي» أو «البنك الدولي»، ومربطة بإصلاحات صعبة تتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان. وهكذا يمكنهما تقديم مساهمة حيوية متعددة الأطراف للمساعدة على معالجة الأزمات الاجتماعية والتوترات بين الجهات الفاعلة الإقليمية. ويُعدّ خفض التصعيد والإصلاح في الشرق الأوسط أمراً حيوياً بالنسبة إلى أوروبا وضرورياً للولايات المتحدة إذا كانت الإدارة الأمريكية الجديدة - بغض النظر عن الحزب الفائز بالانتخابات - تريد حقاً إنهاء «الحروب التي لا نهاية لها» وإعادة النظر في العلاقات مع المنطقة.

- 2 -

Anthony H. Cordesman

«Setting New U.S. Strategic Priorities for a Post-Trump World.»

The Center for Strategic and International Studies (CSIS) (9 November 2020).

يتفحص الخبير الأمريكي أنتوني كوردسمان في هذا البحث المجالات التي تحتاج الإدارة الأمريكية الجديدة - إدارة بايدن - إلى إعادة النظر فيها من أجل معالجة الأولويات والتحديات المحلية، وإعادة بناء مكانة الولايات المتحدة بالنسبة إلى شركائها الاستراتيجيين وبقية العالم، وذلك في ظل

المتحدة في الشرق الأوسط. وهناك بعض الدول الأوروبية التي تتطلع إلى الانتخابات الأمريكية وترى أن فوز بايدن بالانتخابات من شأنه أن يسهل إصلاح العلاقة بين طرفي الأطلسي.

ويثير الكاتب طبيعة الأجندة عبر الأطلسي وحدودها في الشرق الأوسط، ليوضح أنه لا يمكن للولايات المتحدة وأوروبا تجاوز حدودهما في كل الأحوال. وعليهما في ظل الموارد المتاحة المحدودة وانتشار جائحة فيروس كورونا العمل على تجنب السياسات التي من شأنها أن تثير الانتقادات المشروعة حول الادعاءات الغربية لحكم المنطقة. وبالتالي على الولايات المتحدة وأوروبا التعاون من أجل إعادة المناخ الإيجابي الأمريكي والأوروبي من أجل الاستقرار في المنطقة.

وفي هذا السياق، يرى الكاتب أن إيران يجب أن تكون على رأس جدول الأعمال، وأن وقف التصعيد معها يتطلب دفعة منسقة من جانب الولايات المتحدة وأوروبا باتجاه الحوارات الإقليمية في شأن العراق وسورية واليمن ولبنان. ويمكن لواشنطن والعواصم الأوروبية العمل معاً لإحضار طهران إلى طاولة المفاوضات، مع الاعتراف بالمشاغل الأمنية في إسرائيل ودول الخليج واستخدام النفوذ الحالي مثل الإبقاء على عدد محدود من القوات الأمريكية في شمال شرق سورية. وسيكون الحوار الشاق مع تركيا في شأن سورية وليبيا وشرق البحر المتوسط ضرورياً أيضاً لمنطقة الشرق الأوسط بقدر ما سيكون ضرورياً لمستقبل حلف «الناتو».

ومع ذلك، يجب ألا يركز الحلفاء الغربيون على التدابير الأمنية الصارمة

المتحدة، مسلطاً الضوء على كل من روسيا والصين، فيرى أن روسيا تمثل الآن تحدياً كبيراً يمتد إلى ما هو أبعد من الناتو وأوروبا، بينما تتنافس الدول المتقدمة مع الصين على أسس مختلفة وأكثر عدائية. ويرى أنه على الولايات المتحدة وحلفائها التركيز على أفضل السبل لمنافسة روسيا والصين من خلال تقديم أشكال عادلة من المنافسة والاهتمام برفع مستويات الردع والدفاع في الحروب الكبرى من دون اتخاذ أي مسار للمواجهة المباشرة.

وعلى المستوى الإقليمي، يرى كوردسمان أنه ربما تغادر الولايات المتحدة أفغانستان في أيار/ مايو المقبل كجزء من عملية سلام فاشلة، وهو ما يسمح لجيرانها «غير الودودين» بالتدخل للتعامل مع رحيل أمريكا. وسيتعين على الولايات المتحدة التركيز على جعل دول مثل العراق شركاء استراتيجيين حقيقيين. فعلى خلاف أفغانستان، فإن العراق دولة مهمة جداً في ما يتعلق بإيران والتطرف والتجارة الأمريكية مع آسيا والاستقرار الاقتصادي العالمي.

وإذ تحتاج الولايات المتحدة إلى الرد الحاسم على التحديات من كوريا الشمالية وإيران، لكنها تحتاج أيضاً إلى الرد بفاعلية ومن دون تهويل. ويجب على الولايات المتحدة دائماً أن توضح للنخب القيادية وسكان هذه البلدان والعالم أنها تقدم مجموعة أفضل ومحددة جيداً من البدائل الاقتصادية والسياسية للمواجهة. إن سياسة العصا والجزرة المتبعة ليست أبداً الطريق إلى النجاح الاستراتيجي. وهذا صحيح - بصورة خاصة - في حالة إيران، إذ إن «الضغط الأقصى الذي تمارسه أمريكا على إيران قد يؤدي إلى صدام

توقع تحديات متعددة في عالم لا يمكن فيه التنبؤ بالكثير من جوانب المستقبل.

وعليه، يرى كوردسمان أنه يتعين على إدارة بايدن الجديدة قبل أي شيء آخر، معالجة استحقاقات ميزانية السنة المالية 2021 وإيراداتها مقابل الحاجات المدنية، وذلك في ظل جولة ثانية ضخمة من الإنفاق المتوقع للتعامل مع أزمة وباء كورونا التي يصعب التكهّن بانتهائها وحجم تداعياتها على الاقتصاد والمجتمع.

كما يرى كوردسمان أنه ينبغي على إدارة بايدن معالجة موضوع الإنفاق المستقبلي على الدفاع والمساعدات الخارجية الذي لا يمكن فصله عن بقية الميزانية الوطنية والحالة العامة للاقتصاد الأمريكي. ويعيد التذكير بأن الولايات المتحدة فشلت حتى الآن في معالجة عدم فاعلية الكثير من جهود المساعدات الخارجية - والمشاكل الهيكلية الرئيسية في جهود وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للتعامل مع الإصلاح الاقتصادي وبناء الدولة، ويجب أن يكون أداء أمريكا السيئ في بناء الدولة في أفغانستان والعراق بمنزلة تحذير.

كما يعيد تذكير الإدارة الأمريكية الجديدة بأنها تواجه عالماً أكثر اضطراباً يسوده العنف وعدم الاستقرار. ويؤكد ضرورة التعامل بواقعية مع الاضطرابات السياسية والصراعات الأهلية والعنف المتصاعد في العالم، بعيداً من الآمال التي أوجدتها مفاهيم مثل العولمة، ونهاية التاريخ، وخلق نظام ليبرالي قائم على القيم الغربية التي لا تمثل بديلاً من العمل الواقعي.

كذلك يعيد كوردسمان التذكير بالقوى الرئيسية التي تمثل تهديداً حقيقياً للولايات

على سبيل المثال، انفق حلف الناتو في أوروبا أكثر من 279 مليار دولار في الدفاع في عام 2019، ومن المقدّر أن ينفق بحدود 285 مليار دولار في عام 2020، في حين قدر الإنفاق الروسي على الدفاع بحدود 65 مليار دولار فقط في عام 2019. ومهما بلغ الإنفاق الروسي على الدفاع بحسب بعض التقديرات الخاصة التي تشير إلى أن الإنفاق الروسي على الدفاع قد يصل إلى نحو 180 مليار دولار، فإن الناتو في أوروبا لا يزال ينفق نحو 1.6 مرة أكثر من روسيا. ويعد هذا أكثر من كافٍ لردع روسيا إذا تم إنفاق الأموال بحكمة وفعالية.

وفي آسيا خلقت إدارة ترامب حرباً تجارية بدلاً من إنشاء شراكة تجارية في المحيط الهادئ، وضغطت على كوريا الجنوبية واليابان للانفاق على الدفاع، بدلاً من تطوير شراكات استراتيجية فعالة. وتكفي الإشارة إلى أن أستراليا أنفقت 25.9 مليار دولار على القوات العسكرية في عام 2019، ونيوزيلندا 2.9 مليار دولار، واليابان 46.7 مليار دولار، وسنغافورة 11.2 مليار دولار، وكوريا الجنوبية 43.89 مليار دولار - بإجمالي 130.6 مليار دولار، مقابل 261.1 مليار دولار للصين. وهذه المساهمة الكبيرة في الأمن الجماعي تستدعي إنهاء سياسة التمييز التي اعتمدها ترامب في آسيا.

وفي الخليج، ركزت الولايات المتحدة على داعش وإيران بصورة صحيحة من دون إظهار أن لديها أي استراتيجية واضحة للتعامل مع سورية أو حزب الله أو اليمن. وفشلت على مستوى البيت الأبيض في الدفع بفاعلية لإعادة العلاقات بين قطر مع البحرين والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ونأت

عسكري كبير، في وقت فشلت الولايات المتحدة في تقديم أي أساس واضح للتفاوض، ويبدو أنها جعلت انهيار النظام هو الطريق الحقيقي الوحيد للنجاح. وأدى ذلك حتى الآن إلى جعل إيران أكثر تطرفاً، وإلى الحد من دور الرئيس الإيراني «المعتدل»، وتقوية العلاقات بين المرشد الأعلى والحرس الثوري الإيراني. كما أدى إلى استبعاد جميع المرشحين المعتدلين من الانتخابات التشريعية في عام 2020، وإلى التوسع المطرد في قوى الأمن الداخلي الإيرانية. وعليه يحتاج المرء إلى توخي الحذر الشديد في شأن الافتراض القائل «إن الولايات المتحدة يمكنها فرض تغيير النظام في إيران». وحتى لو أدى «الضغط الأقصى» إلى اضطرابات سياسية كبيرة في البلاد، فينبغي على الولايات المتحدة أن تراجع تجاربها مع انهيار الأنظمة في أكثر من بلد في المنطقة لتدرك أنها لم تستفد - على سبيل المثال - من انهيار النظام في ليبيا ومصر ولبنان وسورية والعراق واليمن وأفغانستان. وعليه، فبالرغم من أن العنصر المتشدد في القيادة الإيرانية قد يكون سيئاً، فإن تأثير الضغط الأقصى وانهيار النظام سيؤثر في قرابة 80 مليون إيراني وفي استقرار منطقة الخليج بأكملها.

ويتوقف كوردسمان عند سياسات التئمّر في تقاسم الأعباء المتعلقة بنفقات الدفاع التي مارسها الرئيس دونالد ترامب مع حلفاء الولايات المتحدة الاستراتيجيين في أوروبا وآسيا والخليج، فيؤكد ضرورة إنهاء كل أنواع التئمّر - التي لم تكن مبررة والتي أساءت إلى العلاقات مع الحلفاء، ولم ينجم عنها فعالية تذكر لجهة تعزيز الردع والأمن - والتركيز بدلاً من ذلك على الشراكات الاستراتيجية الحقيقية.

إلى أن شركاء أمريكا في الخليج العربي ما زالوا ينفقون على الدفاع أكثر من 100 مليار دولار سنوياً - نحو خمسة أضعاف ما تنفقه إيران.

وأخيراً، يرى كوردسман أن الولايات المتحدة تحتاج إلى العودة إلى قيمها وتركيزها على حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وهذا لا يعني فرض القيم الأمريكية على كل حليف أو شريك، أو تجاهل الأهمية الاستراتيجية للدول التي لا تفي بأهداف الولايات المتحدة وقيمها، بل يعني أن الولايات المتحدة بحاجة إلى إعادة بناء الثقة في التزام أمريكا بالقيم التي سيطرت على سلوكها. ويمكن للولايات المتحدة - لا بل يجب عليها - أن تثبت أن هذه القيم الأمريكية لم تتغير، وأن تُظهر لشركائها وللناس في البلدان الأخرى أن واشنطن تشجع على تطوير تلك القيم ولا تعمل على فرضها □

سلطنة عُمان بنفسها عن السعودية والإمارات، بينما حاولت الكويت تخفيف المقاطعة بين دول مجلس التعاون الخليجي من دون جدوى. ولم يعد مجلس التعاون الخليجي موجوداً فعلياً كهيكل أمني ذي مغزى، ويعتمد بأكمله الآن على الولايات المتحدة في وقت لا ترسل فيه الولايات المتحدة إشارات واضحة بأنها تنوي الاحتفاظ بقوات كافية في المنطقة.

وقد مارس البيت الأبيض ضغوطاً من أجل الحصول على أموال من أجل مبيعات الأسلحة ولزيادة الإنفاق العسكري من جانب الدول العربية التي أنفقت في المتوسط أكثر من ضعفي 2 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، على الرغم من أن السعودية وحدها أنفقت على الدفاع نحو 60 مليار دولار في عام 2018 و48.5 مليار دولار في عام 2019، بينما قدر الإنفاق الإيراني على الدفاع بحو 27 مليار دولار عام 2018 ونحو 21 مليار دولار عام 2019. وفي كل الأحوال تشير التقديرات